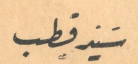
لجنة النشر للجامعيين

العدالة الاجتماعية في الإسلام



لجنة النشر للجامعيين

العدالة الاجتماعية في الإسلام

سيد قطب

الطبعة الثانية

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة مصر ومطبعتها

٦٣ شارع الفجالة بمصر

دار مصر للطباعة

٤٠ شارع كامل صدقي باشا (الفجالة)

الإهداء

إلى الفتية الذين ألمحهم فى خيالى قادمين .. يجاهدون فى الله بأموالهم وأنفسهم ، مؤمنين فى قرارتهم : أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين .

إلى أولئك الفتية الذين يستشرفون المستقبل البعيد ، بروح الإسلام الخالد ؛ فلا يرون فى الحاضر كله إلا أقزاما وفقاقيع . . .

إلى أولئك الفتية الذين لا أشك لحظة فى أن روح الإسلام القوية ستبعثهم من ماضى الأجيال ، إلى مقبل الأجيال ، فى يوم قريب جد قريب . . .

أهدى هذا الكتاب .

سيد قطب

الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام

فى عالم الاقتصاد ، لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة ، وله رصيد مذخور ، قبل أن يراجع رصيده ، فيرى إن كان فيه غناء ؛ ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد قبل أن تراجع خزائنها ، وتنظر فى خاماتها ومقدراتها . . . أفلا يقوّم رصيد الروح ، وزاد الفكر ، ووراثات القلب والضمير ، كما تقوّم السلع والأموال فى حياة الناس ؟

بلى ! ولكننا هنا فى مصر ، وفى العالم الإسلامى كله ، لا نراجع رصيدنا الروحى وتراثنا الفكرى ، قبل أن نفكر فى استيراد المبادىء والخطط ، واستعارة النظم والشرائع ، من خلف السهوب ومن وراء البحار !

إننا ننظر فنرى واقعا اجتماعيا سيئا غاية السوء ؛ ونبصر فنرى أوضاعا اجتماعية لا تمت إلى العدالة بسبب . . . عندئذ نتجه بأبصارنا إلى أوربا وأمريكا وروسيا ، نستجلب منها الحلول لمشكلاتنا ، كما نستورد منها السلع لمعاشنا . غير أننا عند استيراد السلع نراجع أرصدتنا القديمة ؛ ونحصى موجوداتنا فى السوق ؛ وننظر فى قدرتنا على الإنتاج . فأما عند استيراد المبادىء والنظم والقوانين فلا نصنع شيئا من هذا كله ؛ ولا نتحرج أن نلقى بكل تراثنا الروحى ، وكل مقوماتنا الفكرية ، وكل الحلول التى يمكن أن يتيحها لنا النظر فيما لدينا من أسس ومبادىء ونظريات ، لنستجلب المبادىء الديمقراطية ، أو الاشتراكية ، أو الشيوعية ؛ فنكل إليها حل مشكلاتنا الاجتماعية ؛

مهما اختلفت أوضاعنا ، وظروفنا ، وتاريخنا ، ومقومات حياتنا المادية والفكرية والروحية ، عن ظروف القوم فيما وراء البحار ، وفيما خلف السهوب !

ونحن فى الوقت ذاته نتخذ الإسلام دينا رسميا للدولة ، ونزعم فيما بيننا وبين أنفسنا أننا مسلمون ، إن لم نزعم أننا حماة الإسلام ودعاته ! ولكننا نقصى هذا الدين من حياتنا العملية ، ليبقى فى عزلة وجدانية ، لا يحكم الحياة ، ولا يصرّف شؤونها ، ولا يعالج مشكلاتها . . . فالدين — كما يقال — صلة ما بين العبد وربه ؛ أما صلات الناس ، وعلاقات المجتمع ، ومشكلات الحياة ، وسياسة الحكم ، وسياسة المال . . . فلا دخل للدين بها ، ولا دخل لها بالدين . . . هذا ما يقوله الذين لا ينكرون الدين . فأما الآخرون فيقولون : لا تذكروا لنا هذا الدين ؛ فالدين إن هو إلا مخدر يستغله الرأسماليون والحكام المستبدون ، لتنويم الطبقات الكادحة ، وتخدير الجماهير المحرومة !

من أين جئنا بهذه النظريات الغريبة على طبيعة الإسلام ، وعلى تاريخ الإسلام ؟... لقد استوردناها هى الأخرى — كما نستورد كل شىء — من خلف السهوب ، ومن وراء البحار !

ذلك أن قصة العزلة بين الدين والدنيا لم تنبت فى الشرق الإسلامى ، ولم يعرفها الإسلام ؛ وقصة تخدير الدين للمشاعر لم تكن يوما وليدة هذا الدين ، ولم تعرفها طبيعته . . . ولكننا نتلقفها تلقفا كالببغاء ، ونحاكيها محاكاة كالقردة ؛ ولا نحاول أن نفتش عن أصلها ونشأتها ؛ ولا أن نعرف مصدرها وموردها . . فلننظر من أين جاءت وكيف جاءت هذه القولة الغريبة ؟ !

* * *

لقد نشأت المسيحية فى ظل الإمبراطورية الرومانية ، وفى وقت تحجرت فيه الديانة اليهودية ، واستحالت طقوسا جامدة لا حياة فيها ، ومظاهر خاوية لا روح فيها . وكان للإمبراطورية الرومانية قوانينها المشهورة التى لا تزال ينبوعا للقوانين

الأوربية الحديثة ؛ وكان للمجتمع الرومانى نظمه الوضعية ، ومقوماته الاجتماعية ؛ فلم تكن المسيحية بحاجة يومئذ — ولا كانت بقادرة يومذاك — أن تضع للدولة الرومانية الوطيدة ، وللمجتمع الرومانى المعقد ، قوانين ونظما وحدوداً للسير على هداها فى الدولة والمجتمع ، بقدر ما كانت محتاجة وقادرة على أن تنصرف إلى التهذيب الروحى ، والتطهر الوجدانى ؛ و بقدر ما كانت معنية بنقد الطقوس الجامدة ، والمظاهر الخاوية فى شعائر اليهودية ، ورد الروح والحياة إلى الضمير الإسرائيلى .

والمسيح عليه السلام إنما جاء داعية للصفاء الروحى والرحمة واللين والتسامح والعفة والزهد ؛ ولم يشر إلا إشارات عارضة للنظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ؛ بل كان يلمح من تصرفاته وتصريحاته أنه لا يستريح إلى قيود التقاليد من الكهان اللاويّين والكتبة ، لأنها أعمال ظاهرية ، وهو كان موكلا بالبواطن والأرواح . . فقد أباح لتلاميذه سبت بنى إسرائيل ؛ وأحل لهم كل ما يدخل الفم لأنه لا ينجس ، أما الذى يخرج منه من « غش وزور وفسق . . . » فهو الذى ينجس ؛ وأباح للتلاميذ الإفطار فى أيام الصوم اليهودية ؛ ولم يرجم الزانية التى جىء له بها معترفة ، لأن الذين سيتولون رجمها — حسب شريعة موسى — ليس فيهم من هو خال من الذنب . ومن أقواله : « سمعتم أنه قيل عين بعين ، وسن بسن . وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحوّل له الآخر أيضاً ، ومن أراد أن يخاصمك و يأخذ ثوبك ، فاترك له الرداء أيضاً ، ومن سخّرك ميلا واحدا فاذهب معه اثنين »[1] .

وهذه الروح تبدو كذلك فى قوله : « قد سمعتم أنه قيل للقدماء : لا تقتل ؛ ومن قتل يكون مستوجب الحكم . وأما أنا فأقول لكم : إن كل من يغضب على أخيه باطلا يكون مستوجب الحكم ؛ ومن قال لأخيه « رقاً »[2] يكون مستوجب

(١) انجيل متى . الإصحاح الخامس . آيات من ٣٨ — ٤١ .
(٢) لم أعثر لهذه الكلمة على تفسير ولعلها لفظة سب أو تأنيب .

المجمع ، ومن قال : يا أحمق ، يكون مستوجب نار جهنم . فإن قدمت قربانك إلى المذبح ، وهناك تذكرت أن لأخيك شيئا عليك فاترك هناك قربانك قدام المذبح ، واذهب أولا اصطلح مع أخيك ؛ وحينئذ تعال ، وقدم قربانك . كن مراضيا لخصمك سريعا ما دمت معه فى الطريق . . . الخ » .

وقوله : «قد سمعتم أنه قيل للقدماء لا تزن . وأما أنا فأقول لكم : إن كل من ينظر إلى امرأة ليشتهيها فقد زنى بها فى قلبه . فإن كانت عينك اليمنى تعثرك فاقلعها ، وألقها عنك ، لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ، ولا يلقى جسدك كله فى جهنم ؛ وإن كانت يدك اليمنى تعثرك فاقطعها وألقها عنك ، لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله فى جهنم . . . الخ » .

وقوله : « أيضا سمعتم أنه قيل للقدماء : لا تحنث ، بل أوف للرب أقسامك . وأما أنا فأقول لكم : لا تحلفوا . لا بالسماء ، لأنها كرسى الله ؛ ولا بالأرض ، لأنها موطىء قدميه ؛ ولا بأورشليم ، لأنها مدينة الملك العظيم ؛ ولا تحلف برأسك ، لأنك لا تقدر أن تجعل شعرة واحدة بيضاء أو سوداء . بل يكن كلامكم : نعم نعم . لا لا . وما زاد على ذلك فهو من الشرير[1] »

لذلك تركت المسيحية « ما لقيصر لقيصر وما لله لله » واتجهت بكليتها إلى التطهر الروحى والتهذيب الوجدانى ؛ وصاغت نفسها على أساس أن « الدين صلة ما بين العبد والرب » وأن القانون صلة ما بين الفرد والدولة .

وكان هذا منطقيا مع نشأة المسيحية فى كنف الإمبراطورية الرومانية ، وعلى فترة من الديانة اليهودية .

ولقد بلغت المسيحية فى التطهر الروحى ، والتجرد المادى ، والسماحة الوجدانية ، غاية ما بعدها غاية ؛ وأدت واجبها فى هذا الجانب من حياة الإنسانية الروحية ، بقدر ما تستطيع ديانة أن ترتفع بالروح ، وأن تسمو بالوجدان ، وأن تنظف القلب والضمير ،

(١) إنجيل متى . الإصحاح الخامس . آيات من [٢١ — ٣٧] .

وأن تكبت الغرائز ، وتعلو على الضرورات ، وتهدف إلى أشواق مقدسة فى عالم المثال والخيال ، تاركة المجتمع للدولة تنظمه بقوانينها الأرضية ، فى عالم الظاهر والواقع ، إذ كانت هى معنية بعالم النفس والضمير ؛ وكانت بذلك منطقية مع نشأتها فى بيئة خاصة ، منطقية مع حاجة الأمة الإسرائيلية التى بعث لها عيسى وهى جزء صغير من كيان الدولة الرومانية الكبيرة ، منطقية مع الفترة الموقوتة المعدة للمسيحية حتى يظهر الدين العالمى الجديد : دين الإسلام .

ثم شاء الله أن تعبر المسيحية البحار إلى أوربا ، بكل سماحتها ، وكل تطهرها ، وكل تجردها من عالم المادة . وهناك وجدت الرومان ورثة الحضارة الإغريقية المادية الوثنية ؛ كما وجدت أقواما فى أنحاء أوربا حديثى عهد بالبربرية ، يتناحرون بجموعهم الكثيفة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة قاسية وعرة ، ضنينة شحيحة ، لا يملك من يعيش فيها أن يذوق طعم الراحة فترة ، ولا أن يلقى سلاحه لحظة ، ولا أن يركن فى واقع الحياة إلى نظريات المسيحية السمحة الموغلة فى السماحة : « من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضا ، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضا ! » .

لقد رأى هؤلاء الأقوام أن الدين لا يصلح للحياة ، فقالوا : إن الدين صلة ما بين العبد والرب . وأنه لا بأس عليهم أن يستظلوا بظله فى الكنيسة ؛ وأن يستروحوا نسماته فى الهيكل المقدس ؛ وأن يواجهوا صراع الحياة بعد ذلك فى المجتمع بتقاليدهم البربرية ؛ وأن يدعوا السيف يقضى بحكمه فى إبان الهمجية ، ويدعوا القانون المدنى يقضى بحكمه بعد أن تحضروا . فأما الدين فقد بقى فى عزلته الوجدانية هناك فى القلوب والضمائر ، وفى الهيكل المقدس وكرسى الاعتراف .

ومن هنا كانت تلك العزلة بين الدين والدنيا فى حياة الأوربيين . بل كانت الحقيقة الواقعة التى تنطق بها طبائع الأشياء ، وهى أن أوربا لم تكن مسيحية قط

فى يوم من الأيام . وقد بقى الدين فى عزلة عن تكييف الحياة وتنظيمها من يوم دخوله حتى الآن .

ولكن رجال الدين من القساوسة ، والكرادلة ، والبابوات . . . لا يستطيعون أن يضمنوا مصالحهم ، ولا أن يحافظوا على نفوذهم ، إذا بقيت الكنيسة فى عزلة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فلابد إذن أن تكون الكنيسة سلطة تقابل سلطة الملوك والأمراء ؛ ولابد أن تستغل سلطانها الروحى فى ميدان الحياة العامة . وجاءت عصور كان للكنيسة أملاك وجيوش وسلطان لا تقل عن أملاك الملوك وجيوشهم وسلطانهم . ووقع النزاع — كما لابد أن يقع — بين الكنيسة والسلطان ، بين البابوات والأباطرة ؛ وكان الدهماء فى الغالب فى صف الكنيسة . ثم وقع الوفاق — كما لابد أن يقع — بين هاتين السلطتين ، لالتقاء مصلحتيهما فى تسخير الجماهير ، واستغلال الدهماء ، ما دامت مصالح مادية واقتصادية فى حقيقتها ، وما دام النزاع فى أصله على السلطة الزمنية .

وكان هذا . وقيل : إن الدين مسخر لإخضاع الملايين للمستبدين ورجال الدين . لأنه هكذا كان عند الأور بيين !

* * *

و بقيت الكنيسة سلطة مقدسة ، تملك رقاب الناس فى الدنيا والآخرة كذلك . بقيت تبيع « صكوك الغفران » أو تصدر « قرارات الحرمان » ، وظلت تتحكم فى مشاعر الناس وأفكارهم على السواء ؛ ومن خلفها محاكم التفتيش ، تقتل وتحرق كل من يرفع رأسه ، أو يتهم بالزيغ والإلحاد ؛ حتى جاء عصر الإحياء ، ورأت الكنيسة ما يهدد سلطانها من تفتح البصائر والمشاعر بعد القرون المظلمة ؛ ولم يكن هينا عليها أن تفقد سلطانها أمام تيار الفكر الحديث والعلم الآخذ فى الحياة ؛ فانطلقت تقاوم وتجاهد لتكميم الأفواه الجريئة ، وتعطيل الأفكار الحرة ، التى تناقض النظريات البالية العتيقة ؛ فكان العداء الشنيع بين الكنيسة وحرية الفكر منذ ذلك التاريخ .

ولما كانت الكنيسة لا تريد أن تكتفى بالدين ، كما هى طبيعة المسيحية ؛ ولا أن تقنع بالتحكم فى الآخرة ، كما جرت البابوية .. فقد اصطدمت نظرياتها عن الأرض والأفلاك والمواد بنظريات العلم القائمة على الدرس والتمحيص والتجربة . ولما كانت نظريات العلم تؤيدها التجربة والواقع ؛ وفتوحات العلم لا تدع مجالا للشك فى عظمة هذه الأداة المستجدة .. فقد نشأت أجيال من العلماء والمفكرين تكره الكنيسة وتحتقرها معا ؛ وتكن فى نفوسها العداوة والاشمئزاز للدين ولرجال الدين .

ومن هنا كانت الجفوة بين الدين والعلم ، وبين الكنيسة والفكر ، فى حياة الأوربيين !

* * *

ثم سارت الحياة فى طريقها ؛ وآتى العلم الحديث ثمراته ؛ ونشأ عنه فى عالم الصناعة ما يعرف بالإنتاج الكبير ؛ وتضخمت رؤوس الأموال ؛ وأصبح فى ميدان العمل معسكران منفصلان : معسكر أصحاب رؤوس الأموال ، ومعسكر العمال ؛ وانفرجت الهوة بين مصلحة كل من المعسكرين ؛ وانتقلت السلطة الحقيقية من يد الدوله إلى أيدى أصحاب رؤوس الأموال . ولما لم يكن بد للكنيسة أن تنضم للسلطة الحقيقية ، فقد انضمت إلى معسكر رأس المال !

ولا أحب أن أظلم رجال الكنيسة الأوربية جميعا ؛ فقد يكون منهم المستنفع الذى يدرك مركز القوة فينضم إليه ، ويتخذ من الدين مخدرا للطبقات الكادحة ، يصدها عن الثورة لحقها ، ويخذلها عن طلب النصفة فى الدنيا ، ويمنيها العوض فى الآخرة ؛ ولكن بعضهم لا بد أن يكون مخلصا فى دعوة من هذا القبيل ، حسب فهمه لعقيدته المسيحية ، فالمسيحية فى جوهرها تزهد ، وفى طبيعتها كبت للحيوية ، ودعوة إلى البعد عن أسباب الحياة المادية ، واحتقار كذلك للحياة الظاهرة ، وتطلع إلى ملكوت الرب ، وعالم السماء .

وعلى أية حال ، لقد وجدت الطبقات الكادحة التى تريد أن تصارع ، أن

الدين لا يغذى رغبتها فى الصراع ؛ وأن الكنيسة تتخذ منه مخدراً للكادحين ؛ فأعلنت ثورتها الكاملة على الدين ؛ وقالت عنه : إنه مخدر الملايين .

ومن هنا كان العداء الجاهر الصريح بين الشيوعية والدين عند الشيوعيين !

* * *

ولكن نحن ! ما بالنا وهذا كله ؟ وظروفنا التاريخية ، وطبيعة الإسلام وظروفه ليست فى شىء من هذا جميعه ! لقد نشأ الإسلام فى بلاد مستقلة لا سلطان لإمبراطورية ولا لملك عليها ؛ ونشأ فى مجتمع لم يتكامل بعد ، فكان عليه أن يتولى هذا المجتمع بالتنظيم والتنمية والارتقاء ؛ وأن يضع له قوانينه ونظمه ؛ وأن يتولى فى الوقت ذاته ضميره وروحه ، كما يتولى سلوكه ومعاملاته ؛ وأن يجمع بين الدنيا والدين فى توجيهاته وتشريعاته . . . فاختار أن يوحد عالم الأرض وعالم السماء فى عالم نفسى واحد ، يعيش فى ضمير الفرد ، كما يعيش فى واقع الجماعة ؛ ولا ينفصل فيه النشاط العملى عن الوازع الدينى ؛ ولا يتعدد جوهره الموحد ، وإن اختلفت مظاهره ومسالكه .

ولم يكن الإسلام — وتلك نشأته وهذه وظيفته — بمستطيع أن ينعزل فى الوجدان البشرى ، بعيداً عن الحياة العملية الواقعة ؛ ولم يكن مضطرا أن يضيق دائرة عمله خشية إمبراطورية أو سلطان ؛ فهو سيد نفسه ؛ وميدان عمله هو الحياة البشرية كلها ، روحيها وماديها ، دينيها ودنيويها . . .

ولن يستقيم هذا الدين فى عزلة عن المجتمع ؛ ولن يكون أهله مسلمين ، وهم لا يحكمونه فى نظامهم الاجتماعى والقانونى والمالى ؛ ولن يكون مجتمعهم إسلاميا ، وأحكام الإسلام وشرائعه منفية من قوانينهم ونظمهم ، وليس لهم من الإسلام إلا شعائر وعبادات :

« فلا وربِّكَ لا يُؤْمنون حتىّ يُحكِّموكَ فيما شَجَرَ بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حَرَجاً مما قضيْتَ ويُسلِّموا تسليما[1] » . . . « وما آتاكم الرسولُ فخذوه ، وما نهاكم

(١) سورة النساء [٦٥]

عنه فانتهوا [١] » . . . « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون[٢] » .

ومما يجعل هذا الطريق متعينا ، أن هذا الدين كل لا يتجزأ : عباداته ومعاملاته ، شرائعه وتوجيهاته ؛ والشعائر التعبدية ليست منفصلة فى طبيعته وأهدافه عن النظم والمعاملات . فالصلاة وهى من أخص الشعائر التعبدية تعنى توجه الفرد وتوجه الجماعة إلى إله واحد عزيز قادر ، لا تعنو الجباه إلا له ، وإلى قبلة واحدة لا زيغ عنها ولا فسوق ؛ كما تعنى نوعا من المساواة أمام ديان واحد ، الكل له عبيد ، والكل أمامه سواء . . . لا بل إن « شهادة أن لا إله إلا الله » وهى من أخص المشاعر الاعتقادية ، لتعنى التحرر الوجدانى من كل عبودية لعباده . هذا التحرر الذى هو الخطوة الأساسية لتحقيق مجتمع صالح كريم ، الكل فيه متساوون .

وعلى أية حال فلن يرتاب باحث فى هذا الدين ، فى أن فكرة المجتمع واضحة بارزة فى شعائره ونظمه على السواء ؛ وأنها الفكرة الأولى القوية الشائعة فى كيانه كله . فإذا شاهدنا فى بعض العصور محاولة لتضخيم الجانب التعبدى فى هذا الدين وعزله عن الجانب الاجتماعى ، أو عزل الجانب الاجتماعى عنه ، فتلك آفة العصر لا آفة الدين .

وليس هذا الذى نقوله عن الإسلام بدعا نبتدعه ، ولا تأويلا جديدا لحقيقته ؛ إنما هو الإسلام كما أبان عن وجهته ، وكما فهمه صاحبه الأول — محمد صلى الله عليه وسلم — وكما فهمه أصحابه المخلصون له ، والقريبون من منبعه الأصيل .

جاء فى القرآن الكريم : « يا أيها الذين آمنوا إذا نُودِىَ للصّلاة من يوم الجُمُعَةِ ، فاسْعَوْا إلى ذِكْرِ اللهِ وذَرُوا البَيْع . ذلكم خَيْرٌ لكم إن كُنْتُمْ تَعْلمون . فإذا قُضيتِ الصلاةُ فانتَشِرُوا فى الأرضِ ، وابْتَغُوا من فَضْلِ اللهِ[٣] » وكلنا يعلم كم تستغرق الصلاة المفروضة من الزمن فى اليوم ؛ وما بقى فللسعى والعمل ؛ فوقت

---

(١) سورة الحشر [٧] (٢) سورة المائدة [٤٤]
(٣) سورة الجمعة [٩ ، ١٠]

الصلاة نسبة ضئيلة فى حياة الإنسان ، وللمجتمع والحياة ما تبقى طوال الليل والنهار .
ويقول فى موضع آخر : « وجَعَلْنا الليلَ لِباساً ، وجعلنا النهار مَعاشا[1] » لأن الغالب فيه هو المعاش لا العبادات المفروضة .

على أن الإسلام لا يعد العبادة فيه هى مجرد إقامة الشعائر ، إنما كل نشاط حيوى فيه عبادة ، ما دام فى حدود الذمة والخير والصلاح : مر على النبى صلى الله عليه وسلم رجل ، فرأى أصحاب الرسول من جلده ونشاطه فى الكسب والارتزاق ما جعلهم يتحدثون فيه ، قالوا : يا رسول الله . لو كان هذا فى سبيل الله ! فقال صلى الله عليه وسلم : « إن كان خرج يسعى على وُلْدِه صغارا فهو فى سبيل الله ؛ وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو فى سبيل الله ؛ وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو فى سبيل الله ؛ وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو فى سبيل الشيطان » .

والحادثتان التاليتان قاطعتان فى الدلالة على روح الإسلام ، كما يفهمه صاحبه رسول الله : عن أنس قال : كنا مع النبى فى سفر ، فمنا الصائم ، ومنا المفطر . قال : فنزلنا منزلا فى يوم حار ، أكثرنا ظِلاًّ صاحبُ الكِساء ، فمنا مَن يتّقى الشمس بيده . قال : فسقط الصُوَّام ، وقام المفطرون فضربوا الأبنية ، وسقوا الركاب . فقال الرسول صلوات الله عليه وسلامه : « ذهب المفطرون اليومَ بالأجر كله » .

وذكر للنبى رجل كثير العبادة فقال : « من يقوم به ؟ قالوا : أخوه . قال : أخوه أعبد منه » .

ولم يكن ذلك من محمد — وهو أعرف بدينه — استهانة بأمر الصوم والصلاة ؛ ولكن إدراكا لحقيقة روح هذا الدين ، الذى يعمل للحياة وهو يعمل للعقيدة ؛ فيمزج العقيدة بالحياة ؛ ولا يقف بها فى معزل وجدانى فى عالم الضمير .

وهذا ما فهمه عمر بن الخطاب حين رأى رجلا يظهر النسك والتماوت ، فخفقه

---

(١) سورة النبأ [١٠ ، ١١] .

بالدِّرَّة وقال له : « لا تمت علينا ديننا أماتك الله » أو حين شهد عنده شاهد ، فقال ائتنى بمن يعرفك ، فأتاه برجل ، فأثنى عليه خيرا ، فقال له عمر : أنت جاره الأدنى الذى يعرف مدخله ومخرجه ؟ قال : لا . قال : كنتَ رفيقه فى السفر الذى يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا . قال : فعاملته بالدينار والدرهم الذى يستبين به ورع الرجل ؟ قال : لا . قال : أظنك رأيته قائما فى المسجد يهمهم بالقرآن ، يخفض رأسه تارة ويرفعه أخرى ! قال : نعم ! فقال : اذهب فلست تعرفه ! وقال للرجل : اذهب فأتنى بمن يعرفك !

فهذه من عمر كتلك من نبيه محمد . فهم صحيح لحقيقة هـذا الدين ، ورأيه فى العبادة والسلوك ، وفى العقيدة المستسرة فى الضمير ، والعمل الواضح للعيان : « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا »[١] . . . و « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » . . و « من رأى منكم منكرا فليغيره . . . » . « ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعض لَهُدِّمَتْ صوامعُ وبِيَعٌ وصلواتٌ ومساجدُ يُذكر فيها اسمُ الله كثيرا[٢] » . . . « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ؛ ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين[٣] » . « ليس البرَّ أن تولّوا وجوهكم قِبَلَ المشرق والمغرب ؛ ولـكنَّ البرَّ من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ؛ وآتى المال — على حبه — ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب ؛ وأقام الصلاة وآتى الزكاة ؛ والموفون بعهدهم إذا عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس[٤] . . . »

فهذا هو قوام الإسلام فى العمل والاعتقاد . ولا عزلة إذن بين الدين والدنيا ، ولا بين العقيدة والاجتماع ، كما كان الحال فى المسيحية الأولى . .

* * *

(١) سورة القصص : [٧٧]
(٢) سورة الحج : [٤٠]
(٣) سورة البقرة : [١٩٠]
(٤) سورة البقرة : [١٧٧]

والإسلام لا كهانة فيه ولا وساطة بين الخلق والخالق ؛ فكل مسلم فى أطراف الأرض ، وفى لجاج البحر ، يستطيع بمفرده أن يتصل بربه ، بلا كاهن ولا قسيس . والحاكم الإسلامى لا يستمد سلطته من البابوية ، ولا من السماء ، إنما يستمدها من الجماعة الإسلامية ؛ كما يستمد أحكامه من قانون الدين ، الذى يستوى الكل فى فهمه وتطبيقه ، ويحتكم إليه الكل على السواء .

فليس لرجل الدين من حق خاص فى رقاب المسلمين ؛ وليس للحاكم فى رقابهم إلا تنفيذ القانون المستمد من الدين . أما فى الآخرة ، فالكل مصيرهم إلى الله : « وكلهم آتيه يوم القيامة فردا[1] » .

فلا صراع إذن بين رجال الدين والسلطان على رقاب العباد ، ولا أموالهم . وليست هنالك مصالح اقتصادية ولا معنوية يتنازعانها ، وليست هنالك سلطة روحية وأخرى زمنية فى الإسلام . فلا مجال للصراع عليهما ، كما كان الحال بين الأباطرة والبابوات .

* * *

والإسلام لا يعادى العلم ولا يكره العلماء ؛ بل يجعل العلم فريضة مقدسة داخلة فى الطاعات الدينية : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » . « اطلبوا العلم ولو فى الصين » . « من سلك سبيلا يطلب فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة » .

ولم يعرف التاريخ الإسلامى تلك الاضطهادات المنكرة المنظمة لرجال الفكر أو رجال العلم كما عرفتها محاكم التفتيش . والمرات القليلة النادرة التى عوقب فيها رجال على أفكارهم ، تعد شاذة فى تاريخ المسلمين ؛ وفى الغالب كانت تتلبس بها حالات سياسية ، وتكمن خلفها نزعات حزبية ؛ وهى على وجه العموم ليست طابعا بارزا للحياة الإسلامية ؛ وقد جاءت على أيدى أناس ينكر عليهم الإسلام أن يكونوا فهمة للإسلام .

---

(١) سورة مريم : [٩٥]

وذلك طبيعى فى دين لم يعتمد على الخوارق والمعجزات ؛ ولم يقم على الغيبيات فى صميمه ؛ إنما قام على المشاهدة والتأمل والنظر فى آيات الكون ، وأسباب الحياة : « إنَّ فى خَلْقِ السمٰوات والأرض ، واختلافِ الليل والنهار ، والفُلْكِ التى تجرى فى البحر بما ينفعُ الناسَ ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرضَ بعد موتها وبثَّ فيها مِن كلِّ دابَّة ، وتصريفِ الرياحِ والسحابِ المسخَّر بين السماء والأرضِ لآيات لقوم يعقلون(١) » . « يُخرج الحىَّ من الميّت ويخرج الميت من الحىِّ ويُحيى الأرضَ بعد موتِها ، وكذلك تُخرَجون . ومن آياته أنْ خلقكم من تراب ، ثم إذا أنتم بَشَرٌ تنتشِرون . ومن آياته أنْ خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مَوَدة ورحمة . إن فى ذلك لآياتٍ لقوم يتفكرون . ومن آياته خَلْقُ السمٰوات والأرض واختلافُ ألسِنَتِكُم وألوانكم . إن فى ذلك لآيات للعالمين . ومن آياته مَنامُكم بالليل والنهار وابتغاؤُكم من فضله . إن فى ذلك لآيات لقوم يسمعون . ومن آياته يُرِيكم البرق خوفا وطمعا ، ويُنَزِّلُ من السماء ماء فيُحيِي به الأرض بعد موتها . إن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون(٢) » .

وذلك طبيعى أيضا فى دين يربط التقوى بالعلم ؛ ويجعل العلم سبيلا إلى معرفة الله وخشيته : « إنما يخشى اللهَ من عباده العلماء(٣) » . ويرفع منزلة العلماء على الجهال : « قل : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون(٤) » . « إن فضل العالم على العابد ، كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب » .

فلا جفوة إذن بين الدين والعلم ، لا فى طبيعة الإسلام ولا فى تاريخه ، كالجفوة التى وقعت بين الكنيسة وأحرار الفكر والعلماء فى عصر النهضة .

فأما وقوف رجال الدين فى صف السلطان وأصحاب المال ، وتخديرهم بالدين للعاملين والمحرومين ، فلا نكران لوقوعه فى بعض عهود التاريخ الإسلامى . ولكن روح

(١) سورة البقرة [١٦٤]
(٢) سورة الروم [١٩ — ٢٤]
(٣) سورة فاطر [٢٨]
(٤) سورة الزمر [٩]

الدين الحقيقية تنكر على هؤلاء موقفهم ؛ والدين يتوعدهم بالعذاب والنكال جزاء ما اشتروا بآيات الله ثمنا قليلا . ولقد حفظ التاريخ بجانب هؤلاء سيرا لنماذج أخرى من رجال الدين ، الذين لم تأخذهم فى الحق لومة لائم ، والذين جابهوا السلطان وأصحاب المال بحق الفقراء وحق الله ؛ كما حرضوا أصحاب الحقوق على حقوقهم ، و بينوها لهم ، وتعرضوا لظلم الحكام ، وللنفى أحيانا والاضطهاد .

* * *

ليس لدينا إذن سبب واحد لتنحية الإسلام عن المجتمع ، لا من طبيعته الخاصة ، ولا من ظروفه التاريخية ، كالأسباب التى لازمت المسيحية فى أوور با ؛ فعزلت الدنيا عن الدين ؛ وتركت للدين تهذيب الضمير وتطهير الوجدان : بينما تركت للقوانين الوضعية تنظيم المجتمع وتسيير الحياة .

كذلك ليست لدينا أسباب حقيقية للعداوة بين الإسلام والعدالة الاجتماعية كالتى لابست العداوة بين المسيحية والشيوعية ؛ فالإسلام يفرض قواعد للعدالة الاجتماعية : ويضمن حقوق الفقراء فى أموال الأغنياء ؛ ويضع للحكم وللمال سياسة عادلة ؛ ولا يحتاج لتخدير المشاعر ، ولا دعوة الناس لترك حقوقهم على الأرض ، وانتظارها فى السماء . بل إنه لينذر الذين يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية ، تحت أى ضغط ، بسوء العذاب فى الآخرة ؛ ويسميهم « ظالمى أنفسهم » : « إن الذين توفّاهم الملائكة ظالمِى أنفسِهم ، قالوا : فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعَفين فى الأرض ! قالوا: ألم تكنْ أرضُ الله واسعةً فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأْواهم جهنم وساءت مصيرا [(١)] » . ويحرضهم على القتال لحقهم « ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد » .

فإذا اضطرت أور با لتنحية الدين عن حياتها العامة ، فلسنا بمضطرين أن نجاريها فى هذا الطريق ؛ و إذا اضطرت الشيوعية أن تعادى الدين لتضمن حقوق العمال ، فلسنا كذلك فى حاجة إلى معاداة الدين !

* * *

(١) سورة النساء [٩٧]

ولكن من الذى يضمن لنا أن هذا النظام الذى أقامه الإسلام فى عصر تاريخي خاص ، لا يزال يحمل لنا عناصر النمو والتجدد الكفيلة بأن تجعله صالحا للتطبيق فى عصور تاريخية أخرى ، قد تختلف مقوماتها كثيراً أو قليلا عن مقومات العصر التاريخى الذى نشأ فيه الإسلام !

ذلك سؤال فى الصميم . ولهذا لن يكون من المستطاع الإجابة الوافية عنه فى هذا الموضع ، فسنجيب عنه تفصيلا وتطبيقا فيما بعد ، بعد أن نعرض ذلك النظام نفسه ، ونحدد أصوله وقواعده ، ونشهد تطبيقاته العملية فى واقع الحياة . ولكن يكفى هنا — ونحن فى صدد التمهيد الإجمالى — أن نقول : إن الإسلام قد احتاط لمثل هذا التطور التاريخى ، وما يترتب عليه من تطور اجتماعى واقتصادى وفكرى عام . احتاط ؛ فوضع الخطوط المجملة ، والمبادىء العامة ، والقواعد الشاملة ؛ وترك التطبيقات لتطور الزمان ، و بروز الحاجات ، فى حدود مبادئه العامة ، وقواعده الشاملة ؛ ولم يدل بتفصيلات جزئية مقيدة إلا فى المسائل التى لا تتغير حكمتها ، والتى تؤدى أغراضها كاملة فى كل بيئة . . . وهذا أقصى ما يملك دين أن يتضمنه من مرونة ، تكفل له عناصر النمو والتجدد على مدى الأزمان .

ولقد بذل فقهاء هذا الدين جهدا ضخما مشكورا فى التطبيق والقياس والتفريع ، أكثره يتفق فى رأينا مع روح الإسلام ؛ والأقل القليل منه أثرت فى بعضه عوامل محلية تبعد به قليلا أو كثيراً عن هذه الروح . ولكنه فى مجموعه كفل لأحكام الدين أن تساير حاجات المجتمع . . . ثم وقف هـذا الجهد فترة طويلة ، فوقف نمو الفقه الاسلامى عنده ؛ حتى دبت فيه الحياة منذ طلائع هذا القرن ، كما دبت فى العالم الإسلامى كله .

ولم يكن العلاج لتلك الحال أن ندع ديننا الاجتماعى فى عزلة تعبدية ؛ وننطلق إلى التشريع الفرنسى نستمد منه القانون ، أو إلى النظريات الشيوعية نستمد منها نظام المجتمع ، قبل أن نحاول وصل ما انقطع من التشريع الإسلامى ، الذى قامت عليه

مجتمعاتنا الأولى ، وقبل أن نيئس من صلاحية هذا التشريع لإقامة المجتمع الحديث .

ولكنه الجهل بحقيقة هذا الدين ، والكسل العقلى والنفسى عن مراجعة الرصيد القديم ، والتقليد المضحك للاتجاه الأوربى فى فصل الدين عن الحياة ، حيث تقتضى طبيعة دينهم هذه العزلة ولا تقتضيها طبيعة الإسلام ؛ وحيث قامت هنالك الجفوة بين الدين والعلم والدولة لأسباب تاريخية بيناها ، ولا نظير لها فى تاريخ الإسلام !

وليس معنى هذا أننا ندعو إلى عزلة فكرية وروحية واجتماعية عن ركب الإنسانية . فروح الإسلام تنفر من هذه العزلة ؛ والإسلام يعد نفسه رسالة عالمية . . . ولكننا ندعو إلى مراجعة الرصيد المذخور ، ومعرفة أسسه العامة ، واختبار قدرته على البقاء والصلاحية قبل أن نعمد إلى تقليد مبتسر ، مفقود الأسس التاريخية فى حياتنا ، تضيع فيه شخصيتنا ، ونصبح معه ذيلا للقافلة الإنسانية . وديننا يدعو إلى أن نكون دائما فى المقدمة : « كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر » .

وقد يتبين لنا بعد المراجعة أن لدينا ما نعطيه لهذا العالم البائس الحائر المكدود ، الذى دفعته حضارته المادية الخاوية من الروح ، إلى حربين عالميتين فى ربع قرن من الزمان ؛ والذى ما يزال يتخبط فى طريقه إلى حرب ثالثة تنذر حضارته كلها بالبوار .

وإلى هنا أقف فى هذا التمهيد ، فما أحب أن أتعجل القول بصلاحية هذا الدين للمجتمع الحديث ، قبل أن أكشف عن حقيقة موقفه من الحياة الإنسانية ومشكلاتها جميعا . وبخاصة فى ميدان العدالة الاجتماعية ، التى وقفت عليها هذا الكتاب .

طبيعة العدالة الاجتماعية فى الإسلام

لن ندرك طبيعة العدالة الاجتماعية فى الإسلام ، حتى ندرك فكرة الإسلام الكلية عن الكون والحياة والإنسان. فليست العدالة الاجتماعية إلا فرعا من ذلك الأصل الكبير ، الذى ترجع إليه كل تعاليم الإسلام .

إن الإسلام وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعا ، لم يعالج نواحيها المختلفة جزافا ، ولم يتناولها أجزاء وتفاريق . ذلك أن له فكرة كلية متكاملة عن الكون والحياة والإنسان ؛ يرد إليها كافة الفروع والتفصيلات ؛ ويربط إليها نظرياته جميعا، وتشريعاته وحدوده ، وعباداته ومعاملاته ؛ فيصدر فيها كلها عن هذه الفكرة الجامعة المتكاملة ؛ ولا يرتجل الرأى لكل حالة ؛ ولا يعالج كل مشكلة وحدها فى عزلة عن سائر المشكلات .

ومعرفة هذه الفكرة الكلية للإسلام تيسر للباحث فيه فهم أصوله وقواعده ؛ وتسهل عليه أن يرد الجزئيات إلى الكليات ؛ وأن يتتبع فى لذة وعمق خطوطه واتجاهاته ، ويلحظ أنها متشابكة متكاملة ، وأنها كل لا يتجزأ ، ولا تصلح الحياة معه إلا وهو متكامل الأجزاء والاتجاهات .

وطريق الباحث فى الإسلام أن يتبين أولا فكرته الكلية عن الكون والحياة والإنسان ، قبل أن يبحث عن رأيه فى الحكم ، أو رأيه فى المال ، أو رأيه فى

علاقات الأمم والأفراد . . . فإنما هذه فروع تصدر عن تلك الفكرة الكلية ، ولا تفهم بدونها فهما صحيحا عميقا .

والفلسفة الإسلامية الحقة لا تلتمس عند ابن سينا أو ابن رشد وأمثالهما ممن يطلق عليهم فلاسفة الإسلام ؛ فلسفة هؤلاء إنما هى ظلال للفلسفة الإغريقية لا علاقة لها فى الحقيقة بفلسفة الإسلام . وللإسلام فلسفته الأصيلة الكاملة ، تلتمس فى أصوله النظرية : القرآن والحديث ، وفى سيرة رسوله وسننه العملية . وهذه الأصول حسْبُ أى باحث متعمق ليدرك فكرة الإسلام الكلية التى يصدر عنها فى كل تعاليمه وتشريعاته وعباداته ومعاملاته .

وقد تناول الإسلام طبيعة العلاقة بين الخالق والمخلوقات ، وطبيعة العلاقة بين الإنسان والكون والحياة ، وطبيعة العلاقة بين الإنسان ونفسه ، و بين الفرد والجماعة و بين الجماعات الإنسانية كافة ، و بين الجيل والأجيال . ورد ذلك كله إلى فكرة كلية جامعة ملحوظة الخطوط فى سائر الفروع والتفصيلات . . . وتلك هى فلسفة الإسلام .

والبحث المفصل فى هذه الفلسفة الكلية ليس مجاله هذا الكتاب ، وهو موضوع بحث مفصل أرجو أن يوفق الله إلى إخراجه للوجود قريبا . ولكننى سأشير فقط إلى رؤوس موضوعات عامة ، تمهيدا للحديث فى موضوع العدالة الاجتماعية فى الإسلام .

* * *

لقد ظلت الإنسانية أدهارا طويلة لا تهتدى إلى فكرة شاملة عن الخالق والكون، وعن الكون والحياة والإنسان . ذلك أنها لم تكن قد تهيأت بعد لإدراك مثل هذه الفكرة الكلية الشاملة . . . حتى جاء الإسلام .

فأما العلاقة بين الخالق والخلق (الكون والحياة والإنسان) فهى كامنة فى قوة

الكلمة . فى الإرادة المباشرة التى تصدر عنها المخلوقات جميعا : « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له : كن فيكون [1] » فلا واسطة بين الخالق والخلق من قوة أو مادة . فمن إرادته الكاملة المطلقة تصدر الموجودات صدورا مباشرا ؛ وبإرادته الكاملة المطلقة المباشرة تحفظ وتنتظم وتسير : « يُدَبِّرُ الأمرَ يُفَصِّلُ الآيات [2] » . . . « ويُمسِكُ السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه [3] » . . . « لا الشمسُ ينبغى لها أن تدركَ القمرَ ولا الليلُ سابقُ النهارِ ، وكُلٌّ فى فَلَكٍ يَسْبَحون [4] » ... « تبارك الذى بيَدِهِ المُلْكُ وهو على كل شىء قدير [5] » .

وهذا الوجود الصادر عن الإرادة المطلقة الكاملة المباشرة ، وحدة متكاملة ، كل جزء فيها ملحوظ فيه تناسقه مع سائر الأجزاء ؛ ولكل موجود فيه حكمة تتعلق بهذا التناسق الكامل الملحوظ : « الذى خلق سَبْعَ سموات طِباقا . ما ترى فى خَلْقِ الرحمن من تفاوتٍ . فَارْجِعِ البصر . هل ترى من فطورٍ ؟ ثم ارجع البصر كرَّتين ، ينقلبْ إليك البصر خاسِئاً وهو حسير [6] » . . . « وجعل فيها رواسِيَ من فوقها ، وبارك فيها ، وقدّر فيها أقواتها [7] » . . . « الذى خلق الموت والحياة ليبلوكم أيُّكُمْ أحسنُ عملا [8] » . . . « الله الذى يرسل الرياح ، فتثير سحابا ، فَيَبْسُطُهُ فى السماء كيف يشاء ، ويجعله كِسَفًا ، فترى الوَدْقَ يخرج من خِلاله ، فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون [9] » . وهكذا وهكذا يبدو أن لكل موجود حكمة تتناسق مع غاية الوجود ، وأن الإرادة التى يصدر عنها الوجود أولا ، ويحفظ بها وينتظم ثانيا ، تلاحظ فى كل موجود تناسقه ونفعه الكلى للوجود .

ولأن الوجود وحدة متكاملة الأجزاء ، متناسقة الخلقة والنظام والاتجاه ، بحكم صدوره المباشر عن الإرادة الواحدة المطلقة الكاملة . . كان مهيأ وصالحا ومساعدا

---

(١) سورة يس [٨٢] (٢) سورة الرعد [٢] (٣) سورة الحج [٦٥]
(٤) سورة يس [٤٠] (٥) سورة الملك [١] (٦) سورة الملك [٣ ، ٤]
(٧) سورة فصلت [١٠] (٨) سورة الملك [٢] (٩) سورة الروم [٤٨]

لوجود الحياة بصفة عامة ، ولوجود الإنسان — أرقى نماذج الحياة — بصفة خاصة ؛ فليس الكون عدوا للحياة ولا عدوا للإنسان ؛ وليست « الطبيعة » بتعبيرنا العصرى الحديث خصما للإنسان يصارعه ويغالبه ، إنما هى صديق لا تختلف اتجاهاته عن اتجاهات الحياة والإنسان ؛ وليست وظيفة الأحياء أن يصارعوا الطبيعة ، وهم فى أحضانها نشأوا ، وهى وهم من ذلك الوجود الواحد الصادر عن الإرادة الواحدة . والإنسان بالذات إنما يعيش فى جو صديق و بين أصدقاء من الموجودات : فالله حين خلق الأرض « جعل فيها رواسى من فوقها و بارك فيها وقَدَّرَ فيها أقواتها » . « وألقى فى الأرض رواسىَ أن تَميد بكم [1] » . « والأرضَ وضَعها للأنام [2] » . « وهو الذى جعل لكم الأرض ذَلولا ، فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه [3] » . « خلق لكم ما فى الأرض جميعا [4] » والسماء بكواكبها جزء من الكون متكامل مع سائر أجزائه وكل ما فيها وما فى الأرض صديق ومعاون متناسق مع سائر أفراده . « ولقد زَيَّنَّا السماء الدنيا بمصابيح [5] » . « ألم نجعل الأرض مهادا ، والجبال أوتادا ، وخلقناكم أزواجا ، وجعلنا نومكم سُباتا ، وجعلنا الليل لباسا ، وجعلنا النهار معاشا ، و بنينا فوقكم سبعا شِدادا ، وجعلنا سراجا وهاجا ، وأنزلنا من المُعصرات ماء ثجّاجا ، لنخرج به حَبًّا ونباتا ، وجنات ألفافا [6] » .

والخالق — مع هذا — لا يدع الأحياء والناس لذلك الكون الصديق بلا رعاية مباشرة ، وعناية متصلة ؛ فإرادته الكاملة متصلة بالكون كله ، ومتصلة بكل فرد من موجوداته فى الوقت نفسه ! « وما من دابّة فى الأرض إلا على الله رزقها ، ويعلم مستقرَّها ومستودَعها [7] » . . . « ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن

(١) سورة النحل [١٥]
(٢) سورة الرحمن [١٠]
(٣) سورة الملك [١٥]
(٤) سورة البقرة [٢٩]
(٥) سورة الملك [٥]
(٦) سوة النبأ [٦ — ١٦]
(٧) سورة هود [٦]

أقرب إليه من حبل الوريد[1] » . . . « وقال ربكم ادعونى أستجب لكم[2] » . . .
« ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم[3] » . . . الخ .

ولأن الوجود الموحد صادر عن إرادة واحدة ؛ ولأن الناس جزء من الكون متعاون متناسق مع سائر أجزائه ؛ ولأن أفراد الإنسان ذرات متعاونة متناسقة مع الكون فلا بد أن تكون متعاونة متناسقة فيما بينها . . . كانت نظرية الإسلام أن الإنسانية وحدة ، تفترق أجزاؤها لتجتمع ، وتختلف لتتسق ؛ وتذهب شتى المذاهب لتتعاون فى النهاية مع بعضها البعض ، كى تصبح صالحة لتتعاون مع الوجود الموحد :
« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا[4] »

ونظام الحياة لا يستقيم حتى يتم هذا التعاون والتناسق ؛ وتحقيقه واجب لصالح الحياة كلها ، حتى ليباح استخدام القوة لإرجاع من يشذ عن هذا النهج إليه : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسولَه ويسعون فى الأرض فسادا أن يُقَتَّلوا أو يُصَلَّبوا أو تُقَطَّعَ أيديهم وأرجلهم من خِلاف أو ينفوا من الأرض[5] » . . . « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى ، فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا[6] » . . .
« ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأض[7] » .

فالأصل هو التعاون والتعارف والتناسق ؛ ومن شذ على هذا الأصل ، فليرد إليه بكل طريق ، لأن سنة الكون الكبرى أولى بالاتباع من أهواء الأفراد والجماعات ؛ والتكافل بين الجميع يتفق مع غاية الكون الواحد ، وغاية خالقه الواحدة فى النهاية .

فإذا نحن وصلنا إلى الإنسان الجنس ، والإنسان الفرد فهو وحدة متكاملة ، وقواه المختلفة الظاهر موحدة الاتجاه فى الحقيقة ، شأنه فى ذلك شأن الكون كله ذى القوة الواحدة المتعددة المظاهر .

---

(١) سورة ق [١٦] (٢) سورة غافر [٦] (٣) سورة الأنعام [١٥١]
(٤) سورة الحجرات [١٣] (٥) سورة المائدة [٣٣] (٦) سورة الحجرات [٩]
(٧) سورة البقرة [٢٥١]

ولقد ظلت الإنسانية أدهارا طويلة لا تهتدى إلى فكرة شاملة عن القوى الإنسانية والكونية. ظلت تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية، تنكر إحداها لتثبت الأخرى، أو تعترف بوجودهما فى حالة تعارض وخصام؛ وتصوغ تعاليمها على أساس أن هناك تعارضا أساسيا بين هذه القوى وتلك؛ وأن رجحان إحداها مرهون بخفة الأخرى؛ وأنه لا مفر من رجحان كفة وخفة كفة، لأن التعارض فى نظرها أساسى فى فطرة الكون والناس.

والمسيحية من أظهر الأمثال على فكرة هذا التعارض، وهى متفقة إلى حد ما فى هذه الفكرة مع الهندوكية، ثم مع البوذية — على اختلاف بينهما فيها — فخلاص الروح مرهون بكبت الجسد أو بتعذيبه، أو بإفنائه، أو على الأقل بإهماله والكف عن لذائذه.

وهذا الأصل الكبير فى المسيحية، وفى الديانات التى تشبهها، تترتب عليه تفريعات كثيرة فى النظر إلى الحياة ومتاعها، وإلى سلوك الفرد وسلوك الجماعة حيالها، وفى النظر إلى الإنسان وما يضطرب فى كيانه من قوىً وطاقات.

وقد ظلت المعركة قائمة بين هذه القوى وتلك؛ وظل الإنسان ممزقا فى هذه المعركة، حيران لا يهتدى إلى قرار.. حتى جاء الإسلام، فإذا هو يعرض فكرة جديدة كاملة متناسقة، لا عوج فيها ولا اضطراب، ولا تعارض فيها ولا خصام. جاء ليوحد القوى والطاقات جميعا، ويمزج الأشواق والنزعات والميول، وينسق بين اتجاهاتها جميعا؛ ويعترف بها وحدة متكاملة فى الكون والنفس والحياة. جاء ليجمع بين الأرض والسماء فى نظام الكون؛ والدنيا والآخرة فى نظام الدين؛ والروح والجسد فى نظام الإنسان؛ والعبادة والعمل فى نظام الحياة... ويسلكها جميعاً فى طريق موحد... هو الطريق إلى الله!

فالكون وحدة، مركبة من الظاهر المعلوم والمغيب المجهول؛ والحياة وحدة مركبة من طاقات مادية وطاقات روحيـة لا تنفصل أبدا إلا وقع الاختلال بينها

والاضطراب ؛ والإنسان وحدة مركبة من الأشـواق الروحية المتطلعة إلى السماء والنزعات الجسدية اللاصقة بالأرض ؛ ولا انفصام بين هذه وتلك فى طبيعة الإنسان لأنه لا انفصام بين السماء والأرض أو بين المعلوم والمجهول فى طبيعة الـكون ؛ ولا عزلة بين الدنيا والآخرة أو السلوك والعبادة فى طبيعة الدين . . .

ومن وراء هذا جميعه قوة الأزل والأبد . تلك التى لا أول لها يعرف ، ولا آخر لها يوصف ، تسيطر فى النهاية على الـكون والناس والحيـاة . . . إنها قوة الله . . .

والفرد الفانى يملك أن يتصل بهذه القوة الخالدة ، وهى توجهه فى الحياة ، وهو يستمدها فى الشدائد . يملك أن يتصل بها وهو فى المحراب يصلى و يتطلع إلى السماء ، كما يملك أن يتصل بها وهو فى الأرض يعمل مشغولا بمعاشه ومحياه .

والفرد يملك أن يعمل للآخرة وهو يصوم فيمنع عن الجسد كل لذائذه ؛ وهو يفطر فيستمتع بكل طيبات الحياة . ما دام يعمل هذا أو ذلك متوجها بقلبه إلى الله .

والحياة الدنيا بما فيها من صلاة وعمل ، و بما فيها من متاع وحرمان ، هى وحدها الطريق إلى الآخرة بما فيها من جنة ونار ، ومن عقاب ورضوان .

إنها الوحدة بين أجزاء الـكون وقواه ؛ والوحدة بين كل طاقات الحيـاة ؛ والوحدة بين الإنسان ونفسه ، و بين واقعه ورؤاه !

إنها الوحدة التى تعقد السلام الدائم بين الـكون والحياة ، و بين الحياة والأحياء و بين الجماعة والفرد ، و بين أشواق الفرد ونزعاته . وفى النهاية بين الدنيا والدين ، و بين الأرض والسماء .

وهى لا تعقد هذا السلام على حساب الجسد ولا على حساب الروح ، بل تطلق لـكل منهما نشاطه ، لتوحد هذا النشاط ، وتتجه به إلى الخير والصلاح والنماء .

ولا تعقده على حساب الفرد أو على حساب الجماعة ، أو لحساب جيل على جيل أو لحساب أمة على طائفة ، فلـكل منهما حقوقه ولـكل منهما واجباته .

والفرد والجماعة والطائفة والأمة والجيل والأجيـال كلها يحكمها قانون واحد ،

ذو هدف واحد : أن ينطلق نشاط الفرد وأن ينطلق نشاط الجماعة — غير متعارضين — وأن يعمل الجيل وتعمل الأجيال لبناء الحياة و إنمائها والتوجه بها إلى خالق الحياة .

***

الإسلام دين الوحدة بين القوى الكونية جميعا فلا جرم هو دين التوحيد : توحيد الإله ، وتوحيد الأديان جميعا فى دين الله ، وتوحيد الرسل فى التبشير لهذا الدين الواحد منذ فجر الحياة [1] « إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون [2] » .

والإسلام دين الوحدة بين العبادة والمعاملة ، والعقيدة والسلوك ، والروحيات والماديات ، والقيم الاقتصادية والقيم المعنوية ، والدنيا والآخرة ، والأرض والسماء !

وعن تلك الوحدة الكبرى تصدر تشريعاته وفرائضه ، وتوجيهاته وحدوده ، وآراؤه فى سياسة الحكم وسياسة المال ، وفى توزيع المغانم والمغارم ، وفى الحقوق والواجبات . وفى ذلك الأصل الكبير تنطوى سائر الأجزاء والتفصيلات .

وحين ندرك هذه الفكرة الكلية فى طبيعة النظرة الإسلامية للكون والحياة والإنسان ، ندرك معها الخطوط الأساسية للعدالة الاجتماعية فى الإسلام .

فهى قبل كل شىء عدالة إنسانية شاملة لا عدالة اقتصادية محدودة ؛ وهى إذن تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها ، كما تتناول الشعور والسلوك ، والضمائر والوجدانات ؛ والقيم التى تتناولها هذه العدالة ليست القيم الاقتصادية وحدها وليست القيم المادية على وجه عام ، إنما هي هذه ممتزجة بها القيم المعنوية والروحية جميعا .

وحينما تنظر المسيحية للإنسان من خلال أشواقه الروحية وحدها ، وتحاول أن تكبت غرائزه لتطلق أشواقه . وحينما تنظر الشيوعية إلى الإنسان من خلال حاجاته المادية وحدها ؛ وتنظر إلى الإنسانية ، بل إلى الكون والحياة ، من خلال المادة

---

(١) يراجع فصل القصة فى القرآن من كتاب « التصوير الفنى فى القرآن » للمؤلف .
(٢) سورة المؤمنون [٥٢] .

بمفردها . . ينظر الإسلام إلى الإنسان على أنه وحدة لا تنفصل أشواقه الروحية من نزعاته الجسدية ، ولا تنفك حاجاته المعنوية عن حاجاته المادية ؛ وينظر إلى الكون والحياة هذه النظرة الشاملة التي لا تعدد فيها ولا انفصام . وهذا هو مفرق الطريق بين الشيوعية والمسيحية والإسلام !

ثم إن الحياة فى نظر الإسلام تراحم وتواد وتعاون وتكافل بين المسلمين على وجه خاص ، و بين جميع أفراد الإنسانية على وجه عام . بينما هى فى نظر الشيوعية تنازع وصراع بين الطبقات ، ينتهى إلى انتصار طبقة على طبقة ، فيتم الحلم الشيوعى الكبير ! ومن هنا يبدو أن الإسلام هو حلم الإنسانية الخالد ، مجسما فى حقيقة تعيش على الأرض ؛ وأن الشيوعية هى حقد البشرية المحدودة فى جيل من الأجيال !

* * *

على هذين الخطين الكبيرين : الوحدة المطلقة المتعادلة المتناسقة ، والتكافل العام بين الأفراد والجماعات ، يسير الإسلام فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، مراعيا العناصر الأساسية فى فطرة الإنسانية ، غير متجاهل كذلك للطاقة البشرية .

يقول القرآن الكريم عن الإنسان : « وإنه لِحبِّ الخير لشديد[(١)] » حب الخير لذاته ولما يتصل بذاته ؛ ويقول في وصف الإنسان بالبخل فطرة وطبعا « وأُحضرت الأنفسُ الشُّحَّ[(٢)] » فهو حاضر فيها أبدا . ووردت فيه صورة فنية معجبة لهذه الفطرة البشرية : « قُلْ : لو أنتم تملكون خزائن رحمة رَبِّى لأَمْسَكْتُمْ خشية الإنفاق ، وكان الإنسان قَتوراً[(٣)] » على حين يقرر أن رحمته وسعت كل شيء . فيبرز بهذه السعة و بذلك الإمساك مدى الشح فى فطرة الإنسان ، لو ترك بلا تهذيب أو توجيه!

وعندما يضع الإسلام نظمه وتشريعاته ، ونصائحه وتوجيهاته ، لا يغفل ذلك

---

(١) سورة العاديات [٨]
(٢) سورة النساء [١٢٨]
(٣) سورة الإسراء [١٠٠]

الحب الفطرى للذات ، ولا ينسى ذلك الشح الفطرى العميق ؛ ولكنه يعالج الأثرة ، ويعالج الشح ، بالتوجيه وبالتشريع ، فلا يكلف الإنسان إلا وسعه ، ولا يغفل فى الوقت ذاته حاجات الجماعة ومصالحها ، وغايات الحياة العليا فى الفرد والجماعة على توالى العصور والأجيال .

وإذا كان من الظلم الاجتماعى الذى يتنافى مع العدالة أن تطغى مطامح الفرد ومطامعه على الجماعة ، فإنه من الظلم كذلك أن تطغى الجماعة على فطرة الفرد وطاقته . إنه من الظلم لا لهذا الفرد وحده ، بل للجماعة ذاتها . فتحطيم نشاط الفرد بتحطيم ميوله وغرائزه لا يقف أثره السيء عند حرمان هذا الفرد ما هو حق له ، بل يتجاوزه إلى حرمان الجماعة أن تنتفع بكامل طاقته . ومتى كفل النظام للجماعة حقها فى جهد الفرد وطاقته ؛ ووضع لحرية الفرد ونوازعه وأطماعه الحدود الكابحة ؛ فلا ينبغى أن يغفل حق الفرد فى انطلاق ميوله وغرائزه ، فى الحدود التى لا تضارّ بها الجماعة ، ولا يضارّ بها هذا الفرد ذاته ؛ ولا تصطدم بأهداف الحياة العليا . فالحياة تعاون وتكافل فى نظر الإسلام ، لا حرب وتنازع وخصام ! كما أنها إطلاق للطاقات الفردية والعامة ؛ وليست كبتا وحرمانا وسجنا . وكل ما ليس حراما فهو مباح ؛ وكل ما ليس باطلا فهو حق . والمرء يثاب على كل نشاط حيوى يراعى فيه وجه الله ، ويحقق به الغايات العليا للحياة .

وانفساح المجال فى نظرة الإسلام إلى الحياة ، وتجاوزه القيم الاقتصادية البحتة إلى سائر القيم التى تقوم الحياة عليها .. يجعله أقدر على إيجاد توازن وتعادل فى المجتمع وعلى تحقيق العدالة فى الدائرة الإنسانية كلها ؛ ويعفيه من التفسير الضيق للعدالة كما تفهمها الشيوعية . فالعدالة فى نظر الشيوعية مساواة فى الأجور تمنع التفاوت الاقتصادى — وإن كانت حين اصطدمت بالتطبيق العملى لم تستطع تنفيذ هذه المساواة فى العهد الأخير — والعدالة فى نظر الإسلام مساواة إنسانية ينظر فيها إلى تعادل جميع القيم بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة .

ولأن القيم فى نظر الإسلام كثيرة متمازجة كانت العدالة فى مجموعها أيسر ؛ لذلك لم يضطر إلى تحتيم المساواة الاقتصادية بمعناها الحرفى الضيق ، الذى يصطدم بالفطرة ، ويتعارض مع طبيعة الاستعدادات الموروثة المتفاوتة ، ويعوق الاستعدادات الفائقة ، ويسوى بينها وبين الاستعدادات الضعيفة ، ويمنع أصحاب المواهب من إنفاق مواهبهم لخير أنفسهم ، ولخير الأمة ، فيحرم الأمة ، ويحرم الإنسانية نتاج هذه المواهب .

إنه لا جدوى من المغالطة فى أن استعدادات الأفراد الطبيعية ليست متساوية ؛ فنحن إذا غالطنا فى المواهب الكامنة — ولا سبيل للمغالطة فيها عند ما تجرى الحياة العملية فى مجراها — فإننا لا نستطيع أن نغالط فى أن بعض الأفراد يولد باستعدادات فطرية للصحة والاكتمال والاحتمال ، وبعضهم يولد باستعدادات جسدية للمرض والنقص والضعف ؛ ولا ننكر أن بعضهم يرزق من حلاوة الحديث ، أو صباحة الخلقة ، أو خفة الظل ، ما يفتح أمامه أبواب القبول والنجاح ، بقدر ما يغلق فى وجه من لم يوهب هذه المزايا .

على إن إنكار الاستعدادات النفسية والفكرية والروحية الفائقة هو ضرب من العبث لا يستحق المناقشة . فلا بد أن نحسب حسابها ، وأن نمنحها الفرصة لتؤتى أقصى ما تستطيع من ثمراتها . . . ثم نحاول بعد ذلك أن نأخذ من هذه الثمرات ما نراه لازما لمصلحة المجتمع ؛ لا أن نقطع الطريق على هذه الاستعدادات فنظلمها بتسويتها بالاستعدادات الضعيفة ، ونغلها عن العمل ، ونبددها على الأمة والإنسانية تبديدا .

ولقد قرر الإسلام مبدأ المساواة الإنسانية ، ومبدأ العدل بين الجميع ، ثم ترك الباب مفتوحا للتفاضل بالجهد والعمل ، كما وضع فى الميزان قيما أخرى غير القيم الاقتصادية : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم [1] » ... « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات [2] » . . . « المال والبنون زينة الحياة الدنيا ، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا [3] » .

---

(١) سورة الحجرات [١٣]   (٢) سورة المجادلة [١١]   (٣) سورة الكهف [٤٦]

وهكذا يبدو أن هناك قيما أخرى غير القيم الاقتصادية البحتة ، يحسب الإسلام حسابها ؛ و يجعل منها وسيلة للتعادل فى المجتمع حين تتفاوت الأرزاق المالية بين الناس ، بأسباب التفاوت المعقولة القائمة على الجهد والموهبة ، لا على الوسائل المنكره التى يحرمها الإسلام تحريما (كما سيأتى فى فصل سياسة المال) .

لا يفرض الإسلام إذن المساواة الحرفية فى المال ، لأن تحصيل المال تابع لاستعدادات ليست متساوية . فالعدل المطلق يقتضى أن تتفاوت الأرزاق ، وأن يفضل بعض الناس بعضا فيها مع تحقق العدالة الانسانية : بإتاحة الفرص المتساوية للجميع ؛ فلا يقف أمام فرد حسب ولا نشأة ولا أصل ولا جنس ، ولا قيد واحد من القيود التى تغل الجهود . و بإدخال القيم الأخرى فى الحساب . و بتحرير الوجدان البشرى تحريراً كاملا من ضغط القيم الاقتصادية البحتة ، ووضع هذه القيم فى مكانها الحقيق المعقول ، وعدم إعطائها قيمة معنوية ضخمة كالتى تعطاها فى المجتمعات البشرية التى تفقد الإحساس بالقيم المعنوية ، أو تصغر من أهميتها ، وتجعل للمال وحده القيمة الأساسية الكبرى .

و إن الاسلام ليرفض أن يجعل للمال كل هذه القيمة ؛ و يأنف أن تستحيل الحياة لقمة خبز ، وشهوة جسد ، ودراهم معدودات . . . ولكنه فى الوقت ذاته يحتم الكفاية لكل فرد ، وأحيانا مافوق الكفاية : ليرفع عنه ضغط العوز . و يحرم الترف الذى يطلق العنان للمتاع والشهوات ، و يخلق الفوارق والطبقات . و يرتب فى الأموال حقوقاً للفقراء على الأغنياء بقدر حاجتهم ، و بقدر ما يصلح المجتمع ، و يضمن له التكافؤ والتعادل والنماء . و بذلك لا يغفل جانبا واحدا من جوانب الحياة المادية والشعورية ، الدينية والدنيوية ، دون مراعاته ؛ لتنصهر هذه الجوانب كلها ، وتستحيل وحدة متماسكة يصعب إهمال عنصر من عناصرها الممتزجة المتناسقة ؛ ولتتسق وحدتها مع وحدة الكون الكبير ، ووحدة الحياة والناس والإنسان .

أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام

يقيم الإسلام هذه العدالة الاجتماعية ، التى كشفنا عن طبيعتها إجمالا ، على أسس ثابتة ؛ ويحدد لبلوغ أهدافها وسائل معينة ؛ فلا يدعها قضية غامضة ، ولا دعوة مجملة ؛ فهو بطبيعته دين تنفيذ وعمل فى واقع الحياة ، لا دين دعوة وإرشاد مجردين فى عالم المثال .

وقد رأينا هناك إجمالا أن للإسلام فكرة أساسية عن الكون والحياة والإنسان؛ وأدركنا أن فكرة « العدالة الاجتماعية » متأثرة بتلك الفكرة الأساسية ، داخلة فى إطارها العام ؛ وأن طبيعة نظر الإسلام إلى الحياة الإنسانية ، تجعل العدالة الاجتماعية عدالة إنسانية ، لا تقف عند الماديات والاقتصاديات ، ولا تمزق الفرد الواحد جسدا وروحا ، وفكرة وعقيدة ؛ وأن القيم فى هذه الحياة مادية معنوية فى ذات الوقت ، لا يمكن الفصل بين صفتيها المتحدتين ؛ وأن الإنسانية وحدة متكافلة متناسقة ، لا جماعات متعارضة متنافرة .

وربما بدا فى بعض الأحيان أن الواقع يخالف هذه الفكرة الأساسية للإسلام فيجب أن نعرف أولا ما هو هذا الواقع ؟

إن الواقع الذى يعده الإسلام حقيقة ، ليس واقع فرد ، ولا واقع شعب ، ولا واقع جيل .. فهذا إنما هو الواقع الصغير المحدود الموقوت ، الذى تقف عنده مدارك الأفراد البشريين الفانين ، حين يكفون بصيرتهم عن الاستشراف لما هو أكبر وأشمل

فى حياة البشرية الكبرى منذ الأزل إلى الأبد . فأما الإسلام فإنه يمد ببصره إلى جميع الآفاق ؛ ويحسب حسابا لجميع المصالح ؛ ويهدف إلى تحقيق غاية تشمل الإنسانية كلها منذ البدء إلى النهاية . فما يبدو تعارضا فى الواقع المحدود ، قد لا يبدو كذلك حين نتجاوزه إلى الواقع الشامل . واقع الإنسانية كلها ، لا واقع فرد ولا شعب ولا جيل.

وهذه النظرة الكلية البعيدة الأهداف إلى العدالة الاجتماعية ، هى التى تفسر لنا فيما بعد نظما عدة فى الإسلام ، لا تفهم حق الفهم إذا هى أخذت جزئيات وتفاريق ؛ وإذا حسب فيها حساب الفرد وحده فى جماعة ، أو حساب الجماعة وحدها فى شعب ، أو حساب الشعب وحده فى جيل ، أو حساب الجيل وحده فى أجيال . . . ! وهى التى تفسر لنا نظام الملكية الفردية . ونظام الإرث . ونظام الزكاة . ونظام فريضة التركات . ونظام الحكم . ونظام المعاملات . . إلى آخر ما يتضمنه الإسلام من نظم ، تتناول الأفراد والجماعات والأمم والأجيال .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك كله ، فسنقتصر إذن على تناول الأسس العامة التى أقام عليها الإسلام نظام العدالة الاجتماعية ، فى حدود فكرته الكلية . وسنرى من طبيعتها أن الإسلام قد نظر إلى وحدة الروح والجسد فى الفرد ، وإلى وحدة المعنويات والماديات فى الحياة . كما نظر إلى وحدة الهدف بين الفرد والجماعة ، ووحدة المصلحة بين الجماعات المختلفة فى الشعب الواحد ، ووحدة الغاية بين الشعوب الإنسانية على اختلاف المصالح القريبة المحدودة .

هذه الأسس التى أقام عليها الإسلام العدالة هى :

١ — التحرر الوجدانى المطلق .

٢ — المساواة الإنسانية الكاملة .

٣ — التكافل الاجتماعى الوثيق .

فلنفرد لكل أصل من هذه الأصول كلمة تكشف عن طبيعته وغايته .

التحرر الوجـــدانى

لن تتحقق عدالة اجتماعية كاملة ؛ ولن يضمن لها التنفيذ والبقاء ، ما لم تستند إلى شعور نفسى باطن ، باستحقاق الفرد لها ، وبحاجة الجماعة إليها ، وبعقيدة فى أنها تؤدى إلى غاية إنسانية عليا ؛ كما تستند إلى واقع مادى يهىء للفرد أن يتمسك بها ، ويحتمل تكاليفها ويدافع عنها . ولن يستحقها الفرد بالتشريع قبل أن يستحقها بالشعور ، وبالقدرة العملية على استدامة هذا الشعور . ولن تحافظ الجماعة على التشريع إن وجد ، إلا وهناك عقيدة تؤيده من الداخل ، وإمكانيات عملية تؤيده من الخارج . . وهذا ما فطن إليه الإسلام فى توجيهاته وتشريعاته جميعا .

وتذهب المسيحية إلى أن التحرر الوجدانى من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه إلى ملكوت الرب فى السماء ، ونبذ الحياة الدنيا ، كفيل بأن يضمن للإنسان حريته ، وللضمير سعادته . . . وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فدوافع الحياة لا تقهر فى جميع الأحوال ، وضروريات الحيـاة الواقعة لا تغلب أبد الدهر ، ولا بد أن يخضع الإنسان لضغطها فى أكثر الأحيان .

على أن قهر دوافع الحياة وكبتها ليس خيرا دائما ؛ فالله خالق الحياة لم يخلقها عبثا ؛ ولم يخلقها ليعطلها البشر ويقفوا نموها . وإنه لمن الخير أن يسمو الإنسان على ضروراته ، وأن يرتفع على شهواته ؛ ولكنه ليس من الخير أن يعطل الحياة بذلك السمو وهذا الارتفاع .

فإذا كان هناك طريق لأن تنطلق القوى المكنونة فى كيان البشرية ؛ وأن يرتفع الانسان على الخضوع المذل لضروراته ، فذلك هو الطريق الأقوم والأسلم . وهذا ما هدف إليه الاسلام وهو يوحد ضرورات الجسد وأشواق الروح فى نظام ؛ ويكفل التحرر الوجدانى بالشعور الباطن والإمكان الواقع ؛ ولا يغفل عن هذا أو ذاك .

وتذهب الشيوعية إلى أن التحرر الاقتصادى وحده كفيل بالتحرر الوجدانى ؛ وأن الضغط الاقتصادى على الفرد هو الذى يجعله يتخلى عما تتكفل له القوانين النظرية أحيانا من عدالة ومساواة .. وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فالتحرر الاقتصادى ذاته لا يُكفل له البقاء فى المجتمع إلا بالتحرر الوجدانى من داخل الضمير . فهو عرضة لضغط آخر . ضغط الضرورات والاستعدادات والميول ، التى لا تكفى التشريعات وحدها لمقاومتها . والفرد الذى تقعد به استعداداته الطبيعية عن مجاراة الآخرين فى الإنتاج ، وعن مجاراتهم فى التطلع والطموح . . هذا الفرد لا بد أن يفقد حرصه على المساواة ، التى قد يكفلها له القانون ، لإحساسه الباطن بأنه أقل من سواه ، ولو تبجح فترة وكابر . والفرد ذو الاستعدادات الفائقة والنتاج الموفور ، لابد أن يغالب قانون المساواة المطلقة ؛ فإن لم يستطع حقد عليه وحنق ؛ فإما أن يتمرد ؛ وإما أن يخبو ذكاؤه ، وتنكمش استعداداته ، ويقل نتاجه .

فأما حين تستند المساواة إلى تحرر وجدانى عميق ، كما تستند إلى الواقع والتشريع ، فإن الشعور بها يكون أقوى عند القوى وعند الضعيف ، إذ تستحيل فى الضعيف تسامياً ، وفى القوى تواضعاً ؛ وتلتقى فى النفس بالعقيدة فى الله ، وفى وحدة الأمة وتكافلها ، بل فى وحدة لإنسانية وتضامنها . . . وهذا ما هدف إليه الإسلام حين حرر الوجدان البشرى تحريراً مطلقا كاملا ؛ بعد ما كفل فى الوقت ذاته حاجات الجسد ، وضرورات الحياة ، بحكم القانون ، وبحكم الضمير سواء .

* * *

لقد بدأ الاسلام بتحرير الضمير البشري من عبادة أحد غير الله ، ومن الخضوع لأحد غير الله . فما لأحد عليه غير الله من سلطان ؛ وما من أحد يميته أو يحييه إلا الله ؛ وما من أحد يملك له ضراً ولا نفعاً ؛ وما من أحد يرزقه من شيء فى الأرض ولا فى السماء إلا الله ؛ وليس بينه وبين الله وسيط ولا شفيع ؛ والله وحده هو الذى يستطيع ، والكل سواه عبيد لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم شيئاً .

«قلْ: هوَ اللهُ أحدٌ . اللهُ الصَمَدُ . لَمْ يَلِدْ ، ولم يُولَدْ ، ولم يكنْ له كُفُوًا أحدٌ»(١)

وإذا توحد الله توحدت عبادته ، واتجه الجميع إليه : فلا عبادة لسواه ، ولا يتخذ الناس بعضهم بعضا أربابا من دون الله ، ولا يكون لأحد منهم فضل على أحد إلا بعمله وتقواه :

« قلْ : يا أهلَ الكتابِ تعالَوْا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم : ألاّ نعبدَ إلا اللهَ ، ولا نشركَ به شيئاً ، ولا يتخذَ بعضُنا بعضا أربابا مِن دُونِ اللهِ(٢) » .

ويحرص الإسلام على هذا المعنى حرصا شديدا ، فيتكيء عليه القرآن فى مناسبات شتى . ولما كان الأنبياء هم مظنة أن يتجه إليهم الناس بشيء من العبادات ، أو ما فى معناها على وجه من الوجوه ، فقد عنى الإسلام بتحرير ضمير البشرية من هذه الناحية تحريرا كاملا .

يقول عن نبيه محمد — صلى الله عليه وسلم — : « وما محمدٌ إلاّ رسولٌ قد خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُسُلُ . أَفإنْ ماتَ أو قُتِلَ انْقَلَبْتم على أعقابِكم ؟ »(٣) .

ويخاطب هذا النبي فى صراحة قوية : « لَيْسَ لكَ مِنَ الأَمرِ شيءٌ ، أو يتوبَ عَلَيْهِمْ أو يعذِّبَهُم »(٤) كما يخاطبه فى موضع آخر بما يشبه التهديد : « ولَوْلَا أنْ ثَبَّتْنَاكَ لقدْ كِدْتَ تركَنُ إليهمْ شيئاً قَليلاً . إذنْ لأذقْنَاكَ ضِعفَ الحياة وَضِعْفَ المماتِ ، ثُمَّ لا تَجدُ لكَ عَلَيْنَا نَصيرًا »(٥) .

ويأمره أن يجهر بحقيقة موقفه جهراً : « قلْ : إنما أدعو رَبِّى ولا أشركُ به أحدًا . قُلْ : إنِّى لا أَملِكُ لكُمْ ضَرًّا ولا رَشَدًا . قل : إنِّى لنْ يُجيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ ، ولنْ أجِدَ مِنْ دُونِه مُلْتَحَداً »(٦) .

ويتحدث عمن ألهوا عيسى بن مريم ، فيصمهم بالكفر والسخف : «لقد كَفرَ

---

(١) سورة الإخلاص .
(٢) سورة آل عمران [٦٤]
(٣) سورة آل عمران [١٤٤]
(٤) سورة آل عمران [١٢٨]
(٥) سورة الإسراء [٧٤ — ٧٥]
(٦) سورة الجن [٢٠ — ٢٢]

الذين قالوا : إنَّ اللهَ هُوَ المسيحُ بنُ مَرْيَمَ . قلْ : فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللهِ شيئا إنْ أرادَ أنْ يُهْلِكَ المسيحَ بنَ مريمَ وأمَّهُ ومَنْ فى الأرضِ جميعاً ؟ »[١] .

ويقول عن المسيح فى موضع آخر : « إنْ هُوَ إلاَّ عَبْدٌ أنعمْنَا عَلَيْهِ وَجَعلْنَاهُ مَثَلاً لِبَنِي إسْرَائيل »[٢] . ويعرض مشهداً من مشاهد يوم القيامة يستجوب فيه عيسى بن مريم عما زعمه بعض الناس عنه من ألوهية ؛ ويثبت براءة عيسى من هذا الزعم الذى لايد له فيه ، فى أسلوب قوى مؤثر أخاذ : « وإذْ قَالَ اللهُ : يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ . أأنْتَ قلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إلٰهيْن مِنْ دُونِ اللهِ ؟ قالَ : سُبْحَانَكَ ! مَا يَكُونُ لِي أنْ أقولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقّ . إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ . تَعْلَمُ ما فِي نَفْسِي ولا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ . إنَّكَ أنْتَ عَلاَّمُ الغُيُوبِ . ما قُلْتُ لَهُمْ إلا ما أمَرْتَنِي بِهِ : أنِ اُعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ، وكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ما دُمْتُ فِيهِمْ ، فلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كنتَ أنتَ الرَّقِيبَ عَلَيهِمْ ، وأنتَ على كلِّ شيء شَهِيدٌ . إن تُعَذِّبْهُمْ فإنَّهُمْ عِبَادُكَ ، وإنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فإنَّكَ أنْتَ العزيزُ الحكيمُ »[٣] .

وهكذا . وهكذا . يستمر القرآن فى توكيد هذه العقيدة وتثبيتها وتوضيحها ، ليصل إلى تحرير الوجدان البشرى من كل شبهة شرك فى ألوهية أو قداسة ، قد تضغط هذا الوجدان ، وتخضعه لمخلوق من عباد الله ، إن يكن نبيا أو رسولا ، فإنه عبد من عباده لا إله !

فإذا انتفى أن يكون عبد بذاته أميز عند الله من عبد بذاته ، انتفت الوسائط بين الله وعباده جميعاً ؛ فلا كهانة ولا وساطة ، بل يتصل كل فرد صلة مباشرة بخالقه ، يتصل شخصه الضعيف الفانى بقوة الأزل والأبد ، يستمد منها القوة والعزة والشجاعة ويشعر برحمتها وعنايتها وعطفها ، فيشتد إيمانه وتقوى معنويته .

والإسلام حريص كل الحرص على تقوية هذه الصلة ؛ وإشعار الفرد أنه يملك

---

(١) سورة المائدة [١٧]
(٢) سورة الزخرف [٥٩]
(٣) سورة المائدة [١١٦ — ١١٨]

الاستعانة بتلك القوة الكبرى آناء الليل وأطراف النهار : « اللهُ لطيفٌ بعباده »[١] . «وإذا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فإنِّى قريبٌ أجيبُ دعوةَ الدّاعِ إذا دعانِ . فَلْيَسْتَجِيبُوا لى ، وليُؤمنوا بى لَعلَّهمْ يَرْشُدُونَ»[٢] . «ولا تيئَسوا من رَوْحِ الله . إنه لا يَيْئَس من روْح الله إلا القومُ الكافرون »[٣] . « قل : ياعِبادِىَ الذين أسرفوا على أنفسهم لا تَقْنَطُوا من رحمة الله ، إن الله يغفر الذنوب جميعا »[٤]

وقد شرع الإسلام خمس صلوات ، يقف فيها العبد كل يوم أمام ربه ، ويتصل فيها المخلوق بخالقه ، فى أوقات منظمة ، غير ما يعن له هو أن يقف أمام إلٰهه ، أو يتصل به فى توجهه ودعائه .

وليس الغرض من الصلاة أو الدعاء ألفاظا وحركات ، بل القصد هو التوجه الكامل بالقلب والفكر والجسد فى وقت واحد إلى الله ، تمشيا مع فكرة الإسلام الكلية عن وحدة الإنسان فى تكوينه ووحدة الخالق فى ألوهيته : « فويلٌ للمصَلين الذين هم عن صَلاتهم ساهون »[٥] .

* * *

فإذا تحرر الوجدان من شعور العبادة والقداسة لعبد من عباد الله ، وامتلأ بالشعور بأنه على اتصال كامل بالله ، لم يتأثر بشعور الخوف على الحياة ، أو الخوف على الرزق ، أو الخوف على المكانة . . . وهو شعور خبيث يغض من إحساس الفرد بنفسه ؛ وقد يدعوه إلى قبول الذل ، وإلى التنازل عن كثير من كرامته ، وكثير من حقوقه . ولكن الإسلام لشدة حرصه على أن يحقق للناس العزة والكرامة ؛ وأن يبث فى نفوسهم الاعتزاز بالحق ، والمحافظة على العدل ؛ وأن يضمن بذلك كله — علاوة على التشريع — عدالة اجتماعية مطلقة ، لا يفرط فيها إنسان . . . لهذا كله يعنى عناية خاصة بأن يقاوم الشعور بالخوف على الحياة ، وعلى الرزق ، وعلى المكانة

---

(١) سورة الشورى [١٩]
(٢) سورة البقرة [١٨٦]
(٣) سورة يوسف [٨٧]
(٤) سورة الزمر [٥٣]
(٥) سورة الماعون [٤ — ٥]

فالحياة بيد الله ، وليس لمخلوق قدرة على أن ينقص هذه الحياة ساعة أو بعض ساعة ؛ بل ليس لمخلوق قدرة على أن ينقص منها نفسا واحداً من أنفاسها ، وكذلك ليس له أن يخدشها خدشاً خفيفا بضرر خفيف :

« وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ . كِتَاباً مُؤَجَّلًا »[1] . . . « قُل : لنْ يُصِيبَنَا إِلاَّ ما كَتَبَ اللهُ لنا . هُوَ مَوْلاَنَا »[2] . . . « لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ . إِذَا جاءَ أَجَلُهُمْ فلا يَسْتَأْخِرُون ساعةً ولا يَسْتَقْدِمون »[3] .

وإذن فلا كان الجبن والجبناء ، والحياة والأجل ، والنفع والضر بيد الله دون سواه .

« قُلْ : أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمٰواتِ والأَرْضِ ، وهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ؟ »[4] . . . « اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ »[5] . . . « وكَأَيِّ مِنْ دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ، اللهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ »[6] . . . « قُلْ : مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّماءِ والأَرْضِ ؟ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ والأَبْصارَ ؟ وَمَنْ يُخْرِجُ الحيَّ مِنَ المَيِّتِ ، ويُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحيِّ ؟ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ ؟ فَسَيَقُولونَ الله »[7] . . « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ . هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّماءِ والأَرْضِ ؟ لا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ ، فَأَنَّى تُؤْفَكُون ؟ »[8] . . . « ولا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ »[9] . . . « وإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فسوفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شاء »[10] .

ويقرر القرآن أن خوف الفقر إنما هو من إيحاء الشيطان ، ليضعف النفس ويصدها عن الثقة فى الله وعن الثقة فى ذاتها: « الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ،

---

(١) سورة آل عمران [١٤٥]
(٢) سورة التوبة [٥١]
(٣) سورة يونس [٤٩]
(٤) سورة الأنعام [١٤]
(٥) سورة الرعد [٢٦]
(٦) سورة العنكبوت [٦٠]
(٧) سورة يونس [٣١]
(٨) سورة فاطر [٣]
(٩) سورة الأنعام [١٥١]
(١٠) سورة التوبة [٢٨]

وَاللهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا ، وَاللهُ واسِعٌ عَلِيمٌ »[١] .

و إذن فلا يجوز أن يذل الاسترزاق رقاب الناس ، فإنما رزقهم بيد الله ، و بيد الله وحده ، ولن يملك أحد من عباده الضعفاء أن يقطع رزق إنسان ، ولا أن يضيق عليه فى الرزق شيئاً . وهذا لا ينفى الأسباب والملابسات ، ولـكنه يقوى القلب ، ويشجع الضمير ، ويجعل الفقير المسترزق يواجه من يظن أن بيده رزقه بكل قوة و بكل شجاعة ، فلا يقعده شعور الخوف عن المطالبة بحقه ، وعن الاعتزاز بنفسه ، ولا يدعوه إلى ترك بعض أجره أو بعض كرامته ، احتفاظا برزقه . وعلى هذا النحو يجب أن نفهم توجيه القرآن واتجاه الإسلام ، فهذا هو الفهم الحق الذى يتمشى مع فلسفته العامة فى التوجيه والتشريع .

والخوف على المركز والمكانة قد يكون عِدلا للخوف من الموت والأذى ، والخوف من الفقر والعيلة . والإسلام يحرص على أن يتحرّر الفرد من هذا الخوف أيضاً ، فلن يملك مخلوق لمخلوق فى هذا الأمر شيئاً .

« قُلِ : اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ، تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاء ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاء وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاء ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاء ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ . إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »[٢] . « قُلْ : مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ، وهو يُجِيرُ ولا يُجَارُ عَلَيْهِ ؟ — إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ — سَيَقُولُونَ لِلهِ . قُلْ : فَأَنَّى تُسْحَرُونَ؟[٣] » .. « إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ، وإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ؟[٤] » . . . مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جميعاً[٥] » . . . « ولِلهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وللمؤمنين »[٦] .

---

(١) سورة البقرة [٢٦٨]
(٢) سورة آل عمران [٢٦]
(٣) سورة المؤمنون [٨٨ — ٨٩]
(٤) سورة آل عمران [١٦٠]
(٥) سورة فاطر [١٠]
(٦) سورة المنافقون [٨]

و إذن فلا خوف من هذه الناحية أيضاً ، فإن القدرة لله وحده ، و إن العزة لله جميعا « وهو القاهرُ فوقَ عبادِهِ وهو الحكيمُ الخبير » (١) .

* * *

ولكن النفس البشرية قد تتحرّر من عبودية القداسة ، ومن عبودية الخوف على الحياة أو الرزق أو المركز ؛ ثم تتأثر بعبودية القيم الاجتماعية . قيم للمال والجاه والحسب والنسب . ولو لم ينلها منها نفع ولاضر ؛ فإذا استشعر الوجدان عبودية معنوية لأية قيمة من هذه القيم ، فلن يملك حريته كاملة إزاءها ؛ ولن يشعر بالمساواة الحقة مع أصحابها . وهنا يتصدى الإسلام لهذه القيم جميعاً ، فيضعها فى موضعها الحقيقى بلا إغفال ولا مغالاة ؛ و يرد القيم الحقيقية إلى اعتبارات معنوية ذاتية ، كامنة فى نفس الفرد ، أو واضحة فى عمله ، و بذلك يضعف تأثير تلك القيم المادية ، وتضؤل آثارها النفسية ؛ فيكون هذا — بجانب ما يكفله الإسلام من ضمانات معيشية وقانونية — وسيلة للتحرّر الوجدانى الكامل .

« إن أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ » (٢) والكريم عند الله هو الكريم حقا وصدقا . . . « لا فضلَ لعربى على أعجمى إلا بالتقوى » . . . « وقالوا : نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوالاً وَأَوْلاَدًا ، وما نَحنُ بِمُعَذَّبِينَ . قل : إِنَّ رَبِّى يَبْسُطُ الرزقَ لمنْ يَشَاء ويقدرُ ؛ ولكنَّ أَكثرَ الناسِ لا يَعْلَمُون . وما أموالُكُمْ ولا أولادُكُمْ بالَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عندَنا زُلْفَى ، إلاَّ مَنْ آمَنَ وعَمِلَ صَالِحاً ، فأولئك لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بما عَمِلُوا ، وهُمْ فى الغُرُفَاتِ آمنون » (٣) .

فليكونوا أكثر أموالا وأكثر أولادا ، فما لهذا من قيمة تجعل لهم ميزة أو استعلاء «إلا من آمن وعمل صالحا» فالإيمان ، وهو قيمة مكنونة فى الضمير ؛ والعمل الصالح ، وهو قيمة بارزة فى الحياة ، هما القيمتان الحقيقيتان اللتان لهما كل الاعتبار .

---

(١) سورة الأنعام [١٨]   (٢) سورة الحجرات [١٣]
(٣) سورة سبأ [٣٥—٣٧]

والإسلام لا يغض مع هذا من قيمة المال ولا قيمة الأبناء « المالُ والبَنُونَ زينةُ الحياةِ الدُّنيا » . زينة . ولـكنهما ليسا قيمة من قيمها التي ترفع وتخفض « والباقياتُ الصالحاتُ خَيْرٌ عندَ رَبِّكَ ثَواباً وخيرٌ أَمَلاً »[١] .

ويضرب القرآن للقيم المادية والقيم المعنوية مثلا في نفسيْ رجلين ، لا يدع مجالا لإيثار إحداهما على الأخرى ، في الوقت الذي يرسم صورة واضحة قوية للنفس المؤمنة ، وحقيقة القيم فيها .

« واضرِبْ لَهُمْ مَثَلاً رَجُلَيْنِ : جَعَلْنَا لِأَحَدِهِما جَنَّتَيْنِ من أعنابٍ ،وَحَفَفْنَاهُما بِنَخْلٍ ، وجعلْنا بينَهُما زَرْعًا . كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ، ولم تَظْلِمْ منهُ شَيْئًا ، وَفَجَّرْنا خِلاَلَهُمَا نَهرًا . وَكانَ لَهُ ثَمَرٌ ، فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نفرًا . وَدَخَلَ جَنَّتَهُ — وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ — قَالَ : مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ، وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ، وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَباً . قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ، ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلاً ؟ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ، وَلاَ أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَوْلاَ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ . مَا شَاءَ اللهُ ، لاَ قُوَّةَ إِلا بِاللهِ . إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا ، فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ، وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ، أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا ، فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا . وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ، فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا — وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا — وَيَقُولُ : يَالَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللهِ ، وَمَا كَانَ مُنْتَصِرًا[٢] » .

وهكذا يبرز اعتزاز المؤمن بإيمانه ، واستهانته بتلك القيم التي اعتز بها صاحبه وهو يحاوره . ومما يلفت النظر أن صاحبه هذا المعتز بجنته لم يظهر الشرك بالله ،

(١) سورة الـكهف [٤٦] (٢) سورة الـكهف [٣٢ — ٤٣]

ولكن القرآن عده مشركا ، وجعله يعترف بإشراكه فى النهاية . ذلك أنه أشرك قيمة مادية صرفة ، وجعل لها هذا الاعتبار فى وجدانه . والمؤمن الحق لا يشرك بالله شيئا .

وفى قصة « قارون » يعرض صورتين نفسيتين بإزاء فتنة المال والثراء : صورة لنفوس تزدهيها هذه القيم فتضعف وتتضاءل وتحس بالصغر أمام الأغنياء ؛ وصورة لنفوس مؤمنة تعتز وتقوى ولا تصغر أو تضعف أبدا : « إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ ، وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ . إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ : لاَ تَفْرَحْ . إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْفَرِحِينَ . وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ ، وَلاَ تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ، وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ ، وَلاَ تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ . إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ . قَالَ : إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي . أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ؟ وَلاَ يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ . فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ . قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا : يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَمَا أُوتِيَ قَارُونُ . إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ : وَيْلَكُمْ ! ثَوَابُ اللهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، وَلاَ يُلَقَّاهَا إِلاَّ الصَّابِرُونَ . فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ . فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ . وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالأَمْسِ يَقُولُونَ : وَيْ ! كَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ ، لَوْلاَ أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا . وَيْ ! كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ[1] » .

ويرتب الإسلام على نظرته هذه نتائجها ؛ فينهى الله نبيه محمداً أن يعطى قيمة لما يتمتع به بعضهم من متاع خلاب : « ولا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إلى ما مَتَّعْنَا به أزواجاً منهم زَهْرَةَ الحياةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فيهِ ، ورِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وأَبْقَى »[2] .

---

(١) سورة القصص [٧٦ — ٨٢]   (٢) سورة طه [١٣١]

ويفهم بعضهم أن هذه الآية ونظائرها إنما توعو إلى بترك الأغنياء لغناهم ورضى الفقراء بأوضاعهم . وهو فهم خاطىء لا يلتفت إلى روح الإسلام العامة . وهو تفسير المحترفين من رجال الدين فى عصور الاستبداد لتنويم الشعور العام ، وكفه عن المطالبة بالعدالة الاجتماعية . وعليهم وزرهم ، والإسلام من تأويلهم برىء . فإنما جاءت هذه الآية وأمثالها لرد اعتبار القيم الإنسانية ، ولإنقاذ أنفس الفقراء مما يلحقها من ضعف أو انكسار أمام القيم المادية البحتة من مال ومتاع .

ومما يؤيد اتجاهنا هذا أمر الله لنبيه بألا يقيم وزنا لهذه القيم ، وألا يرتب اعتبارات الناس عليها .

« وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَلاَ تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا[1] » . . . « فَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ . إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ[2] » .

وفى هذا المجال تعرض قصة محمد مع الرجل الأعمى الفقير « ابن أم مكتوم » ومع « الوليد بن المغيرة » سيد قومه . تلك القصة التى عتب الله فيها على نبيه عتبا شديدا :

« عَبَسَ وَتَوَلَّى ، أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ؟ أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى ، فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلاَّ يَزَّكَّى ؟ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ، وَهُوَ يَخْشَى ، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ![3] » .

لقد كانت لحظة ضعف إنسانى ساورت محمدا — صلى الله عليه وسلم — طمعا فى أن يهدى الله الوليد إلى الإسلام ؛ وكان بأمره مشغولا حينما جاءه ابن أم مكتوم يطلب شيئاً من القرآن ، ويدعوه مرة ومرة ، وهو بأمر الوليد مشغول ؛ فتضايق منه

---

(١) سورة الكهف [٢٨]
(٢) سورة التوبة [٥٥]
(٣) سورة عبس [١ — ١٠]

النبي وعبس فى وجهه ؛ فعاتبه ربه هذا العتاب القاسى ، الذى كاد يبلغ حد التأنيب ؛ تصحيحاً للقيم التى يعتز بها الإسلام ، وتحقيقا لنهجه الصحيح ، واتجاهه القويم ، فى تحرير الوجدان .

* * *

وأخيراً فقد تتحرر النفس البشرية من عبودية القداسة ؛ ومن خوف الموت والأذى والفقر والهوان إلا أن يشاء الله ؛ ومن كل الاعتبارات الخارجية والقيم الاجتماعية ؛ ثم تبقى مستذلة لذاتها ، مستذلة للذّاتها وشهواتها ، مستذلة لمطامعها وأهوائها ؛ فيأتى لها القيد من داخل حين تنفلت من خارج ؛ فلا تبلغ التحرر الوجدانى الكامل الذى يريده الإسلام لها ، ليحقق لها العدالة الاجتماعية الإنسانية الكبرى .

والإسلام لا يغفل هذا الخطر الكامن على التحرر الوجدانى ، فيلقى إليه التفاتة عميقة ، تشهد بعنايته بدخائل النفس البشرية وأغوارها ؛ وتدل على اهتمامه بكل استعداداتها وملابساتها ؛ ويلم بما تلم به المسيحية وتجعله غاية غاياتها :

« قُلْ : إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ ، وَأَبْنَاؤُكُمْ ، وَإِخْوَانُكُمْ ، وَأَزْوَاجُكُمْ ، وَعَشِيرَتُكُمْ ، وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ، وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا ، أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ ، وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ . . فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ ، وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ[(١)] » .

وهكذا يجمع فى آية واحدة جميع اللذائذ والمطامح والرغائب ونقط الضعف فى نفس الانسان ، ليضعها فى كفة ، ويضع فى الكفة الأخرى حب الله ورسوله ، وحب الجهاد فى سبيله ، لتكون التضحية كاملة ، والتخلص من أوهاق الشهوات كاملا ، فالنفس التى تتحرر من هذا كله هى النفس التى يتطلبها الاسلام ، ويدعو إلى تكوينها

(١) سورة التوبة [٢٤]

لتستعلى على الضرورات المذلة ، وتملك قياد أمرها ، وتنزع إلى ما هو أكبر وأبعد مدى من الرغبات الوقتية الصغيرة .

أو يقول : « زُيِّنَ للنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ : مِنَ النِّساءِ والبَنِينَ ، والقناطِيرِ المُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ ، والخَيْلِ المُسَوَّمَةِ ، والأنعامِ ، والحَرْثِ . ذلكَ متاعُ الحياةِ الدّنيا ، واللهُ عنده حسنُ المَآبِ . قل : أؤُنَبِّئُكُمْ بخيرٍ من ذلكم ؟ للذين اتّقَوْا عند ربهم جنَّاتٌ تَجْرِى من تحتها الأنهارُ ، خالدين فيها ، وأزواجٌ مُطَهَّرَةٌ ، وَرِضْوانٌ من اللهِ ، واللهُ بصيرٌ بالعباد[1] » .

وما كان هذا تحذيرا ولا دعوة إلى الزهد وترك طيبات الحياة ، كما يحلو لبعضهم أن يفسر القرآن ، أو كما يحلو لبعضهم أن يتهم الإسلام ؛ إنما كان دعوة للتحرر والانطلاق من ضعف الشهوات والغرائز ؛ ثم لا ضرر بعد ذلك من الاستمتاع بالحياة حين يملكها الإنسان ولا تملكه : « قل : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الّتى أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ والطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ! »[2] « ولاَ تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنيا »[3] .

وفى هذا الاتجاه نفسه كانت فريضة الصوم ، لترتفع النفس على ضرورات الفطرة القوية فترة من الوقت ، تقوى به إرادتها وتستعلى ، ويسمو بها الإنسان على ذاته حين يرتفع على ضروراته .

ويسلك القرآن إلى هذه الغاية شتى السبل ، ومن بينها التحذير الإيحائى من فتنة الأموال والأولاد حين يقول : « إِنَّمَا أَموالُكُمْ وأوْلاَدُكُمْ فِتْنَةٌ »[4] . وبذلك يثير عامل الحذر من الاندفاع وراء الضعف البشرى بإزاء الأموال والأولاد . فكثيراً ما يؤتى المرء من ناحية حرصه على ماله أو بنيه ، فيقبل ما لم يكن ليقبل ، ويخضع لما لم يكن يخضع ، ويرتكب ما لم يكن ليرتكب . و « الولد مبخلة مجبنة » كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

* * *

(١) سورة آل عمران [١٤ — ١٥]
(٢) سورة الأعراف [٣٢]
(٣) سورة القصص [٧٧]
( ) سورة التغابن [١٥]

و بعد ، فلقد يتحرر المرء من كل ما يغض شعوريا من كرامته ، ولـكنه يحتاج . يحتاج إلى اللقمة فيذل ، فليس أشد من الحاجة إذلالا ، والبطن الجائعة لا تعرف المعانى العالية . ولقد يضطر للاستجداء فتذهب كرامته كلها ضياعا . هنا يتولى الإسلام الأمر بالتشريع لمنع أسباب الحاجة ، ولإزالتها حين توجد : فيجعل للفرد حقه فى الـكفاية مفروضا على الدولة وعلى القادرين فى الأمة فرضا يعاقب عليه فى الآخرة ويقاتل عليه فى الدنيا (وسيأتى تفصيل ذلك عند الـكلام على سياسة المـال فى الإسلام) . ثم ينهى عن الاستجداء فيصف جماعة من المسلمين الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربا فى الأرض ، وصف استحسان بأنهم : « لَا يَسأَلون النَّاسَ إلْحَافًا »[1] والنبى صلى الله عليه وسلم يعطى سائلا درهما ثم يقول : « لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتى بحزمة حطب على ظهره ، فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » . ويقول : « اليد العليا خير من اليد السفلى » . فيحض على الاستغناء بوسائل أخرى غير وسيلة الاستجداء التى يراها الإسلام ضرورة مكروهة . أما أموال الزكاة فهى حق : حق يؤخذ ، لا فضل يعطى « وَفِى أَمْوالِهِمْ حَقٌّ معلوم للسَّائِلِ والمَحْرُومِ »[2] . حق تأخذه الدولة فتنفق منه فى مصالح المسلمين بما يدفع حاجة الجسد ، ويحفظ كرامة النفس ، ويصون عزة الوجدان . فإن لم يكف شرعت من الفرائض والوظائف فى أموال القادرين والأغنياء بقدر ما يسد حاجة الضعفاء والفقراء .

* * *

وكذلك يأخذ الإسلام الأمر من وجوهه كلها ، ومن مناحيه جميعا ، فيكفل التحرر الوجدانى تحررا مطلقا ، لا يقوم على المعنويات وحدها ، ولا على الاقتصاديات وحدها ، ولـكن يقوم عليهما جميعا . فيعرف للحياة واقعها ، وللنفس طاقتها ،

---

(١) سورة البقرة [٢٧٣]

(٢) سورة الذاريات [١٩]

ويستثير فى الطبيعة البشرية غاية أشواقها وأعلى طاقاتها ؛ ويدفع بها إلى التحرر الوجدانى كاملا صريحا . فبغير التحرر الكامل لن تقوى على عوامل الضعف والخضوع والعبودية ؛ ولن تتطلب نصيبها من العدالة الاجتماعية ؛ ولن تصبر على تكاليف العدالة حين تعطاها .

وهذا التحرر هو أحد الأسس الركينة لبناء العدالة الاجتماعية فى الإسلام . بل هو الركن الأول الذى تقوم عليه الأركان .

المساواة الإنسانية

إذا استشعر الضمير البشرى كل هذا التحرر الوجدانى ؛ فخلص من كل ظل للعبودية ؛ وأمن الموت والأذى والفقر والذل إلا بإذن الله ؛ وانفلت من ضغط القيم الاجتماعية والمالية ؛ ونجا من ذل الحاجة والمسألة ؛ وتسامى على شهواته ومطامعه ؛ وتوجه إلى الخالق الواحد الأحد الذى يتوجه له الجميع بلا استثناء ولا استعلاء ؛ ووجد بعد ذلك كله كفايته من ضرورات الحياة . .

إذا استشعر الضمير البشرى هذا كله ، فلن يكون فى حاجة لمن يهتف له بالمساواة لفظا ، وقد استشعرها فى أعماقه معنى ؛ بل لن يصبر على التفاوت القائم على تلك القيم إطلاقا . سيطلب حقه فى المساواة ؛ وسيجاهد لتقرير الحق ؛ وسيحتفظ به حين يناله ، ولن يقبل منه بديلا ؛ وسيصبر على تكاليف الاحتفاظ به ، والذياد عنه ، مهما بذل فى ذلك من جهد وتضحية .

ولن يكون الفقير والضعيف وحدهما الحريصين على مبدإ المساواة النابع من الضمير ، المصون بالتشريع ، المكفول بالاكتفاء ؛ بل إن الغنى والقوى سينزلان عنده بحكم استشعار ضميرهما تلك المعانى ، التى حرص الإسلام على تقريرها وتثبيتها ، فيما أسلفنا . . . وذلك ما وقع بالفعل فى المجتمع الإسلامى قبل أربعة عشر قرنا ، مما سيأتى فى موضعه من هذا الكتاب .

ولكن الإسلام مع ذلك لم يكتف بالمفهومات الضمنية المستفادة من التحرر الوجدانى ؛ فقرر مبدأ المساواة باللفظ والنص ، ليكون كل شيء واضحا مقررا منطوقا . وفى الوقت الذى كان بعضهم يَدعِّى و يُصدَّق أنه من نسل الآلهة ، و بعضهم يدعى ويُصدَّق أن الدماء التى تجرى فى عروقه ليست من نوع دماء العامة ، إنما هو الدم الأزرق الملوكى النبيل ! وفى الوقت الذى كانت بعض الملل والنحل تفرق الشعوب إلى طبقات خلق بعضها من رأس الإله فهى مقدسة ، وخلق بعضها من قدميه فهى منبوذة ! وفى الوقت الذى كان الجدل يدور حول المرأة أهى ذات روح أم لا روح فيها ! وفى الوقت الذى كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبيده و يعذبهم ، لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة . .

فى هذا الوقت جاء الإسلام ليقرر وحدة الجنس البشرى فى المنشأ والمصير ، فى المحيا والممات ، فى الحقوق والواجبات ، أمام القانون وأمام الله ، فى الدنيا وفى الآخرة ، لا فضل إلا للعمل الصالح ، ولا كرامة إلا للأتقى .

لقد كانت وثبة بالإنسانية لم يعرف التاريخ لها نظيرا ؛ ولا تزال إلى هذه اللحظة قمة لم يرتفع إليها البشر أبدا . ذلك أن ما فرضته القوانين البشرية نظريا فى الثورة الفرنسية وما تلاها ، حققه الإسلام عملياً قبل نيف وأربعة عشر قرنا .

كلا! لم ينسل الإله أحداً : « قل : هو الله أحد، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد » . . . « وقالوا : اتخذ الرحمن ولدا . لقد جئتم شيئاً إدًّا ، تكاد السموات يتفطرن منه ، وتنشقُّ الأرض ، وتخرُّ الجبال هدّاً : أن دَعْوا للرحمن ولدا ، وما ينبغى للرحمن أن يتخذ ولدا . إنْ كلُّ من فى السموات والأرض إلا آتِى الرحمنَ عبدا ، لقد أحصاهم وعدّهم عدّاً ، وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً » [1] .

ثم كلا ! ليس هنالك من دم أزرق ، ودم عاديّ ؛ وما خلق أحد من رأس وخلق

---

(١) سورة مريم [٩٥] .

آخر من قدم : « ألم نخلقكم من ماء مَهِينٍ ، فجعلناه فى قرار مكين ، إلى قَدَرٍ معلوم ، فَقَدَرْنَا فنعم القادرون[١] » . . . « فلينظر الإنسان مم خُلق ؟ خُلق من ماء دافق ، يَخرج من بين الصُّلب والترائب[٢] » . . . « والله خلقكم من تراب ، ثم من نطفة ، ثم جعلكم أزواجا . وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه ، وما يُعمَّر من مُعَمَّرٍ ولا يُنقصُ من عمُره إلا فى كتاب ، إن ذلك على الله يسير[٣] » ... « ولقد خلقنا الإنسان من سُلالة من طين ، ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة عَلَقَةَ ، فخلقنا العلقة مُضْغَةً ، فخلقنا المضغة عظاما ، فكسونا العظام لحما ، ثم أنشأناه خلقا آخر ، فتبارك الله أحسن الخالقين[٤] » .

ويمضى القرآن يكرر هذا المعنى فى مواضع كثيرة ، ليقر فى خلد « الإنسان » وحدة أصله ونشأته : الجنس كله من تراب ، والفرد — كل فرد — من ماء مهين ؛ ويكرر النبى هذا المعنى فى أحاديثه : (كلكم لآدم ، وآدم من تراب) كيما يزيد استقرارا فى المشاعر والأخلاد .

فإذا انتفى أن يكون فرد أفضل بطبيعته من فرد ؛ فليس هنالك من جنس وليس هنالك من شعب هو بنشأته و بعنصره أفضل — كما لا يزال بعض الأجناس إلى هذه اللحظة يتشدق — كلا : «يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، و بث منهما رجالا كثيراً ونساء[٥] » فهى نفس واحدة وزوجها منها ، ومنهما انبثت الرجال والنساء . فهم من أصل واحد ، وهم إخوة فى النسب ، وهم متساوون فى الأصل والنشأة . . . « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم[٦] » . فليست هذه الشعوب والقبائل لتتفاخر أو تتناكر ، بل لتتعارف وتتآلف . وكلها عند الله

(١) سورة المرسلات [٢٠ — ٢٣]
(٢) سورة الطارق [٥ — ٧]
(٣) سورة فاطر [١١]
(٤) سورة المؤمنون [١٢ — ١٤]
(٥) سورة النساء [١]
(٦) سورة الحجرات [١٣]

سواء ، لا تتفاضل إلا بالتقوى . وتلك مسألة أخرى لا علاقة لها بالأصل والنشأة ، ذلك أن « الناس سواسية كأسنان المشط » كما يقول نبي الإسلام الكريم .

وهذه المساواة تقوم على نظرة إنسانية كاملة ، مبرأة حتى من العصبية الدينية ، فإذا قال الرسول مرة « المسلمون تتكافأ دماؤهم » فإن الإسلام يمنح المشركين حقوقاً مساوية لحقوق المؤمنين فى الدماء ، ما دام بينهم و بين المسلمين ميثاق : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ — إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا — فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُم وهو مؤمنٌ فتحريرُ رقبة مؤمنةٍ ، وإن كان من قوم بينكم و بينهم ميثاقٌ فَدِيَةٌ مسَلَّمةٌ إلى أهلِهِ ، وتحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ »[1] . وهكذا تكون كفارة القتيل من المشركين الذين بينهم و بين المسلمين ميثاق هى نفس كفارة القتيل المؤمن سواء بسواء .

ومما يلاحظ هنا أن الإسلام جعل كفارة القتل الخطأ تحرير رقبة ، مما يدل على أنه يجعل عتق الرقيق إحياء لنفس ، فيه تعويض عن النفس التى ذهب بها القتل الخطأ ، فالرق موت ، أو كالموت ، والعتق حياة ، أو كالحياة فى نظر الإسلام .

أما القتل العمد ، والتمثيل والتشويه ، فإن « النفس بالنفس » لا فرق بين أمير وحقير ، ولا بين سيد وعبد . قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « من قتل عبده قتلناه ، ومن جدع عبده جدعناه ، ومن أخصى عبده أخصيناه » .

ولقد برىء الإسلام إذن من العصبية القبلية والعنصرية والدينية ، فبلغ بذلك مستوى لم تصل إليه الحضارة الغربية إلى يومنا هذا . الحضارة التى تبيح للضمير الأمريكى إفناء عنصر الهنود الحمر إفناء منظماً تحت سمع الدول و بصرها ؛ وتبيح للماريشال «سمطس» فى جنوب إفريقية أن يجهر بتحبيذ القوانين العنصرية ضد الهنود .

* * *

(١) سورة النساء [٩٢]

ويتعقب الاسلام مظان التفاوت والتفاضل فى كل صورها وملابساتها وأسبابها، ليقضى عليها جميعاً . فهذا النبى محمد، مايفتأ القرآن يذكر الناس أنه بشر كسائر البشر؛ وما يفتأ محمد ذاته يكرر هذا المعنى ، أن كان نبياً محبوباً من قومه مبجلا ، فخاف أن ينقلب ذلك الحب وهذا التبجيل إلى تسويد أو تفضيل؛ فهاهو ذا يقول لقومه : « لا تُطْرونى كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، فإنما أنا عبد الله ورسوله » ويقول وقد خرج على جماعة فوقفوا له تبجيلاً : « من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار » .

ولما كان أهل محمد مظنة أن يرفعهم حسبهم أو نسبهم من الرسول ، ويخول لهم أرستقراطية عن هذا الطريق ، أنكر عليهم محمد كل شىء من هذا إلا الأعمال الصالحات ، فقال لهم فى صراحة : « لا يجيئنى الناس بالأعمال وتجيئونني بالأنساب . إن أكرمكم عند الله أتقاكم » وإذا كان أهل محمد لا يتمتعون بميزة ترفعهم على الناس إلا الأعمال ، فلن تكون لأحد تلك الميزة على الاطلاق !

وحين أصابت محمداً الإنسان لحظة ضعف ، فانصرف عن الرجل الفقير ابن أم مكتوم إلى الوليد بن المغيرة سيد قومه ، عاجله العتاب الشديد الذى يشبه التأنيب ، ليرد للمساواة المطلقة معاييرها الكاملة .

وحين كان بعض ذوى الثراء والأنساب يأنف أن يزوّج أو يتزوّج من الفقراء والفقيرات جاء أمر الله : « وأنكحوا الأيامَى منكم ، والصالحين من عبادكم وإمائكم . إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ، والله واسع عليم » [1] .

* * *

فأما بين الجنسين فقد كفل للمرأة مساواة تامة مع الرجل من حيث الجنس ؛ ولم يقرّر التفاضل إلا فى بعض الملابسات المتعلقة بالاستعداد أو الدربة أو التبعة ، مما

---

(١) سورة النور [٣٢] .

لا يؤثر على حقيقة الوضع الإنسانى للجنسين ؛ فحيثما تساوى الاستعداد والدربة والتبعة تساويا ، وحيثما اختلف شىء من ذلك كان التفاوت بحسبه .

ففى الناحية الدينية والروحية يتساويان : « ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ، فأولئك يدخلون الجنة ولا يُظلمونَ نقيرا » (١) . . . « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ، فَلَنُحْيِيَنَّهُ حياةً طيبةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » (٢) . . . « فاستجابَ لهم ربهم أنِّى لا أُضيعُ عملَ عاملٍ منكم من ذكرٍ أو أنثى ؛ بعضكم من بعض » (٣) .

وفى ناحية الأهلية للملك والتصرف الاقتصادى يتساويان : « للرجال نصيب مما تركَ الوالِدَانِ والأقربون ، وللنساءِ نصيبٌ مِمَّا تركَ الوالِدَان والأقربونَ » (٤) . « للرجال نصيبٌ مِمَّا اكتسبوا وللنساء نصيبٌ مِمَّا اكتسبن » (٥) .

فأما إيثار الرجل بضعف نصيب المرأة فى الميراث ، فمردُّهُ إلى التبعة التى يضطلع بها الرجل فى الحياة ؛ فهو يتزوَّج امرأة يكلف إعالتها ، وإعالة أبنائهما ؛ وبناء الأسرة كله هو مكلف به . فمن حقه أن يكون له مثل حظ الأنثيين لهذا السبب وحده ، بينما هى مكفولة الرزق إن تزوَّجت ، بما يعولها الرجل ، ومكفولة الرزق إن عنست أو ترملت ، بما ورثت من مال . فالمسألة هنا مسألة تفاوت فى التبعة اقتضى تفاوتاً فى الإرث .

وأما أن الرجل قوّام عليها : « الرجال قوّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » (٦) فوجه التفضيل هو الاستعداد والدربة والمرانة فيما يختص بالقوامة . فالرجل بحكم تخلصه من تكاليف الأمومة يواجه أمور المجتمع فترة أطول ، ويتهيأ لها بقواه الفكرية جميعا ، بينما تحتجز هذه التكاليف المرأة معظم

(١) سورة النساء [١٢٤]
(٢) سورة النحل [٩٧]
(٣) سورة آل عمران [١٩٥]
(٤) سورة النساء [٧] .
(٥) سورة النساء [٣٢]
(٦) سورة النساء [٣٤]

أيامها ؛ فوق أن تكاليف الأمومة تنمى فى المرأة جانب العواطف والانفعالات ، بقدر ما ينمو فى الرجل جانب التأمل والتفكير . فإذا جعلت له القوامة على المرأة فبحكم الاستعداد والدربة لهذه الوظيفة ، فوق أنه المكلف بالإنفاق ؛ وللناحية المالية صلة قوية بالقوامة ؛ فهو حق مقابل تكليف ، ينتهى فى حقيقته بالمساواة بين الحقوق والتكاليف فى محيط الجنسين ومحيط الحياة : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة »[1] هى درجة القوامة التى بينا أسبابها .

ولقد يبدو أن هناك تفضيلا آخر فى مسألة الشهادة : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ، أنْ تضلَّ إحداهما فَتُذَكِّرَ إحداهما الأخرى »[2] . . . وفى الآية نفسها بيان العلة . فالمرأة بطبيعة وظائف الأمومة ينمو فى نفسها جانب العواطف والانفعالات بقدر ما ينمو فى الرجل جانب التأمل والتفكير كما أسلفنا . فإذا نسيت أو جرفها انفعال ، كانت الثانية مذكرة لها . فالمسألة هنا مسألة ملابسة عملية فى الحياة ، لا مسألة إيثار جنس لذاته على جنس وعدم مساواة .

وحسب الإسلام ما كفل للمرأة من مساواة دينية ، ومن مساواة فى التملك والكسب ؛ وما حقق لها من ضمانات فى الزواج بإذنها ورضاها ، دون إكراه ولا إهمال ، وفى مهرها : « فآتوهن أجورهن فريضة »[3] وفى سائر حقوقها الزوجية ، زوجة أو مطلقة : « فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ، ولا تمسكوهن ضِرارا لتعتدوا »[4] . . . « وعاشروهن بالمعروف »[5] .

ويجب أن نذكر أن الإسلام ضمن للمرأة هذه الحقوق ، ووفر لها كل هذه الضمانات ، بروح إنسانية خالصة ، ليست مشوبة بضغط الاقتصاديات والماديات .

---

(١) سورة البقرة [٢٢٨]
(٢) سورة البقرة [٢٨٢]
(٣) سورة النساء [٢٤]
(٤) سورة البقرة [٢٣١]
(٥) سورة النساء [١٩]

فلقد حارب فكرة أن المرأة عالة يحسن التخلص منها وهى وليدة ؛ فحارب عادة الوأد التى كانت معروفة فى حياة بعض القبائل العربية حربا لا هوادة فيها ؛ وعالج هذه العادة بنفس الروح الإنسانية الخالصة التى ينظر بها إلى البشر ، فنهى نهى تحريم عن القتل عامة لم يستثن : « ولا تقتلوا النفس التى حرّم اللهُ إلا بالحق[1] » ونهى بالتخصيص عن قتل الأولاد — وما كان يقتل من الأولاد سوى الإناث : « ولا تقتلوا أولادكم خشيةَ إملاق . نحن نرزقهم وإياكم[2] » وقدم رزق الأولاد فى هذه الآية لأنهم سبب الخشية من الإملاق ، ليملأ صدور الآباء ثقة برزق الله وكفالته للأولاد قبل الآباء ! . . . ثم استجاش وجدان العدل والرحمة وهو يقول عن يوم القيامة : « وإذا الموءودةُ سئلت . بأى ذنب قُتِلَتْ ؟[3] » فجعل هذا موضع سؤال بارز ظاهر فى ذلك اليوم الرهيب .

فالإسلام إذن حين منح المرأة حقوقها الروحية والمادية كان ينظر إلى صفتها الإنسانية ، ويسير مع نظريته فى وحدة الإنسان : « خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ليسكن إليها[4] » ؛ وكان يريد رفعها إلى حيث يجب أن يكون شطر « النفس » الواحدة .

ولهذا منحها بجوار حق الإيمان الروحى ، والتملك المادى ، حق الثقافة العقلية ، بل جعلها واجبا : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » . . . كما منحها حق التزكى بالمال بل فرضه فرضا . فالزكاة مفروضة عليها كالرجل . والصدقة كذلك نصيبها منها نصيبه : « إن المصّدّقين والمصّدّقات وأقرَضوا اللهَ قرضا حسنا يضاعف لهم[5] » .

ويجب إذ نذكر هذا للإسلام ، أن نذكر بجانبه أن الحرية التى منحها الغرب المادى للمرأة لم تفض من هذا النبع الإنسانى الكريم ؛ ولم تكن دوافعها هى دوافع الإسلام البريئة .

---

(١) سورة الأنعام [١٥١]
(٢) سورة الإسراء [٣١]
(٣) سورة التكوير [٩]
(٤) سورة الأعراف [١٨٩]
(٥) سورة الحديد [١٨]

ويحسن ألا ننسى التاريخ ؛ وألا نفتن بالقشور الخادعة التى تعاصرنا اليوم . يحسن أن نذكر أن الغرب أخرج المرأة من البيت تعمل، لأن الرجل هناك نكل عن كفالتها وإعالتها ، إلا أن يقتضيها الثمن من عفتها وكرامتها !

عندئذ فقط اضطرت المرأة أن تعمل !

ويحسن أن نذكر أنها حين خرجت للعمل انتهز الغرب المادى حاجتها ، واستغل فرصة زيادة العرض ، ليرخص من أجرها ، وليستغنى أصحاب الأعمال بالمرأة الرخيصة الأجر عن العامل الذى بدأ يرفع رأسه ويطالب بأجر كريم !

وحين طالبت المرأة هناك بالمساواة ، كانت تعنى أولا وبالذات المساواة فى الأجور لتأكل وتعيش ! فلما لم تستطع هذه المساواة طالبت بحق الانتخاب ليكون لها صوت يحسب حسابه ؛ ثم طالبت بدخول البرلمانات ليكون لها صوت إيجابى فى تقرير تلك المساواة !

ويحسن ألا ننسى أن فرنسا ظلت إلى اليوم لا تمنح المرأة حق التصرف فى مالها — كما يمنحها الإسلام ذلك — إلا بإذن وليها ، على حين منحتها حق الدعارة . كاملا بصفة علنية أو سرية ! . . . وهذا الحق الأخير هو الحق الوحيد الذى حرمه الإسلام المرأة! لأنه حرمه الرجل كذلك ، رعاية لكرامة الإنسان وشعوره ، ورفعا لمستوى العلاقات الجنسية أن تكون علاقة أجساد لا تربطها رابطة من بيت ولا أسرة

ويجب حين نرى الغرب المادى يقدم المرأة اليوم فى بعض الأعمال على الرجل ، وبخاصة فى المتاجر والسفارات والقنصليات وفى الأعمال الإخبارية كالصحافة ونحوها . . يجب ألا نغفل عن المعنى الكريه الخبيث فى هذا التقديم . إنه معنى النخاسة والرقيق فى جو من دخان العنبر والأفيون ! . . إنه استغلال للحاسة الجنسية فى نفوس « الزبائن » فصاحب المتجر ، كالدولة التى تعين النساء فى السفارات والقنصليات ، كصاحب الجريدة الذى يدفع بالمرأة إلى التقاط الأحاديث والأخبار . . كل منهم يدرك فيم يستخدم المرأة ؛ ويعرف كيف تحصل المرأة على النجاح فى هذه الميادين ؛

ويعلم ماذا تبذل للحصول على هذا النجاح! فإن لم تبذل هى شيئاً — وهو فرض بعيد — فهو يدرك أن شهوات جائعة ، وعيونا خائنة ، ترف حول جسدها وحول حديثها ؛ وهو يستغل ذلك الجوع للكسب المادى والنجاح الصغير ! لأن المعانى الإنسانية الكريمة منه بعيد بعيد !

فأما الشيوعية فذات دعوى عريضة فى مساواة المرأة بالرجل . والمساواة هى المساواة فى العمل والأجر . ومتى استوى العمل والأجر ، فقد تحررت المرأة وأصبح لها حق الإباحية كما هو حق للرجل ! لأن المسألة فى عرف الشيوعية لا تعدو المال . فكل الدوافع البشرية،وكل المعانى الإنسانية ، كامنة فى هذا العنصر وحده من عناصر الحياة !

والحقيقة فى صميمها هى نكول الرجل عن إعالة المرأة ، واضطرارها أن تعمل مثله وفى دائرته لتعيش ، فالشيوعية — بهذا — هى التكملة الطبيعية لروح الغرب المادية ، الفاقدة للأريحية ، وللمعانى الروحية فى حياة البشرية .

يجب أن نذكر هذا كله قبل أن يخدع أبصارنا الوهج الزائف . فالإسلام قد منح المرأة من الحقوق منذ أربعة عشر قرنا ما لم تمنحه إياها فرنسا إلى اليوم . وهو قد منحها حق العمل وحق الكسب الذى منحته لها الشيوعية اليوم ، ولكنه أبقى لها حق الرعاية فى الأسرة ، لأن الحياة عنده أكبر من المال والجسد ، وأهدافها أعلى من مجرد الطعام والشراب . ولأنه ينظر إلى الحياة من جوانبها المتعددة ، ويرى لأفرادها وظائف مختلفة ، ولكنها متكافلة متناسقة . وبهذه النظرة يرى وظيفة الرجل ووظيفة المرأة ؛ فيوجب على كل منهما أن يؤدى وظيفته أولا لتنمية الحياة ودفعها إلى الأمام ؛ ويفرض لكل منهما الحقوق الضامنة لتحقيق هذا الهدف الإنسانى العام .

* * *

وأخيراً فإن للجنس البشرى كله كرامته ، التى لا يجوز أن تستذل : « ولقد كرّمنا بنى آدم ، وحملناهم فى البر والبحر ، ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على كثير

ممن خلقنا تفضيلا [١] » . . . كرمناهم بجنسهم لا بأشخاصهم ولا بعناصرهم ولا بقبائلهم . فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة ، فكلهم لآدم . وإذا كان آدم من تراب ، وإذا كان آدم قد كرم ، فأبناؤه جميعا سواء فى هذا وفى ذاك !

وللناس جميعا كراماتهم التى لا يجوز أن تلمز ، ولا أن يسخر منها أحد : « يا أيها الذين آمنوا لا يسخرْ قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء ، عسى أن يكنَّ خيراً منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ، ولا تَنابزوا بالألقاب . بئس الاسم : الفسوقُ بعد الإيمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون [٢] » والتعبير العميق الجميل : « ولا تلمزوا أنفسكم » ذو دلالة عجيبة ، فلمز إنسان لإنسان هو لمز لنفسه ، لأن الناس كلهم من نفس واحدة !

وللناس جميعا حرماتهم : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ، وتسلموا على أهلها ، ذلكم خير لكم لعلكم تذكَّرون ، فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يُؤذن لكم ؛ وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم ؛ والله بما تعملون عليم [٣] » . . « ولا تَجَسَّسُوا ولا يغتبْ بعضكم بعضا [٤] » .

وقيمة هذا الاجراء هى إشعار كل فرد بأن له حرمة لا يجوز أن ينتهكها عليه الآخرون ؛ ولا تقل حرمة أحد عن حرمة أحد ؛ فهم فيها سواء ، وهم جميعا مؤمَّنون .

* * *

وهكذا يتتبع الإسلام كل ناحية من حياة الناس الوجدانية والاجتماعية ، ليؤكد فيها معنى المساواة توكيدا . وما كان فى حاجة كما قلنا لأن يتحدث عن المساواة لفظا وصورة ، بعد ما حققها معنى وروحا ، بالتحرر الوجدانى الكامل من جميع القيم ، وجميع الملابسات ، وجميع الضرورات . ولكنه يحرص على المساواة حرصا شديدا ، ويريدها إنسانية كاملة غير محدودة بعنصر ولا قبيلة ، ولا بيت ولا مركز ؛ كما يريدها أبعد مدى من دائرة الاقتصاديات وحدها ، مما وقفت عنده المذاهب الغربية المادية .

---

(١) سورة الإسراء [٧٠]
(٢) سورة الحجرات [١١]
(٣) سورة النور [٢٧ — ٢٨]
(٤) سورة الحجرات [١٢]

التكافل الاجتماعى

لا تستقيم حياة يذهب فيها كل فرد إلى الاستمتاع بحريته المطلقة إلى غير حد ولا مدى ؛ يغذيها شعوره بالمساواة المطلقة بينه و بين كل فرد آخر فى الحقوق كافة ؛ فإن الشعور على هذا النحو كفيل بأن يحطم المجتمع كما يحطم الفرد ذاته . فللمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهى عندها حرية الأفراد ؛ وللفرد ذاته مصلحة خاصة فى أن يقف عند حدود معينة فى استمتاعه بحريته ؛ لكى لا يذهب مع غرائزه وشهواته ولذائذه إلى الحد المردى ؛ ثم لكى لا تصطدم حريته بحرية الآخرين ، فتقوم المنازعات التى لا تنتهى ؛ وتستحيل الحرية جحيما ونكالا ؛ ويقف نمو الحياة وكمالها عند حدود المصالح الفردية القريبة الآماد .

والإسلام يمنح الحرية الفردية فى أجمل صورها ، والمساواة الإنسانية فى أدق معانيها ، ولكنه لا يتركهما فوضى ، فللمجتمع حسابه ، وللإنسانية اعتبارها ، وللأهداف العليا للدين قيمتها . لذلك يقرر مبدأ التبعة الفردية ، فى مقابل الحرية الفردية ؛ ويقرر إلى جانبها التبعة الجماعية التى تشمل الفرد والجماعة بتكاليفها . وهذا ما ندعوه التكافل الاجتماعى .

والإسلام يقرر مبدأ التكافل فى كل صوره وأشكاله . فهناك التكافل بين الفرد وذاته ، و بين الفرد وأسرته القريبة ، و بين الفرد والجماعة ، و بين الأمة والأمم ، و بين الجيل والأجيال المتعاقبة أيضا .

هناك تكافل بين الفرد وذاته ، فهو مكلف أن ينهى نفسه عن شهواتها ؛ وأن يزكيها و يطهرها؛ وأن يسلك بها طريق الصلاح والنجاة ؛ وألا يلقى بها إلى التهلكة : « فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا ، فإن الجحيم هى المأوى . وأما من خاف مقام ربه ، ونهى النفس عن الهوى ، فإن الجنةَ هى المأوى [1] » ... « ونفسٍ وما سوّاها ، فألهمها

(١) سورة النازعات [٣٧ — ٤١]

فجورها وتقواها : قد أفلح من زكّاها وقد خاب من دسّاها[1] » . . . « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة[2] » . وهو مكلف فى الوقت ذاته أن يمتع نفسه فى الحدود التى لا تفسد فطرتها ، وأن يمنحها حقها من العمل والراحة فلا ينهكها ويضعفها : « وابتغ فيما آتاك الله الدارَ الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا[3] » . . . « يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ، وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لايحب المسرفين[4] » « إن لبدنك عليك حقا » .

والتبعة الفردية كاملة ، فكل إنسان وعمله ، وكل إنسان وما يكسب لنفسه من خير أو شر ، ومن حسنة أو سيئة ، ولن يجزى عنه أحد فى الدنيا ولا فى الآخرة : « كل نفس بما كسبت رهينة[5] » . . . « أم لم ينبّأْ بما فى صحف موسى وإبراهيم الذى وفّى ، ألاّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أخرى ، وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأنّ سعيه سوف يُرَى ، ثم يُجْزاه الجزاء الأوفى[6] » . . . « لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت[7] » . . . «فمن اهتدى فلنفسه ، ومن ضل فإنما يضل عليها ، وما أنت عليهم بوكيل[8] » . . . « ومن يكسِبْ إثما فإنما يكسبه على نفسه[9] » .

وبذلك كله يقف الإنسان من نفسه موقف الرقيب ؛ يهديها إن ضلت ، ويمنحها حقوقها المشروعة ؛ ويحاسبها إن أخطأت ، ويحتمل تبعة إهماله لها . وبذلك يقيم الإسلام من كل فرد شخصيتين ، تتراقبان وتتلاحظان ، وتتكافلان فيما بينهما فى الخير والشر ، فى مقابل منح هذا الفرد التحرر الوجدانى الكامل ، والمساواة الإنسانية التامة . فالحرية والتبعة تتكافآن وتتكافلان .

* * *

(١) سورة الشمس [٧ — ١٠]
(٢) سورة البقرة [١٩٥]
(٣) سورة القصص [٧٧]
(٤) سورة الأعراف [٣١]
(٥) سورة المدثر [٣٨]
(٦) سورة النجم [٣٦ — ٤١]
(٧) سورة البقرة [٢٨٦]
(٨) سورة الزمر [٤١]
(٩) سورة النساء [١١١]

وهناك تكافل بين الفرد وأسرته القريبة : «وبالوالدين إحسانا . إما يَبْلُغَنَّ عندك الكِبَرَ أحَدُهُمَا أو كلاهما ، فلا تَقُلْ لهما أفٍّ ولا تَنْهَرْهما ، وقل لهما قولا كريما ، واخفض لهما جَناح الذل من الرحمة ، وقل : رَبِّ ارحمهما كما ربَّيَانى صغيرا »[1] ... « وَوَصَّيْنَا الإنسان بِوالديه ، حملته أمه وَهْنًا على وَهْنٍ ، وفِصاله فى عامين ، أَنِ اشكر لى ولوالديك »[2] . . . « وأولوا الأرحام بعضهم أوْلَى ببعض فى كتاب الله»[3] ... « والوالدات يُرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهُن وكسوتهن بالمعروف »[4]

وقيمة هذا التكافل فى محيط الأسرة أنه قِوامها الذى يمسكها ؛ والأسرة هى اللبنة الأولى فى بناء المجتمع ، ولا مفر من الاعتراف بقيمتها ؛ وهى تقوم على الميول الثابتة فى الفطرة الإنسانية ، وعلى عواطف الرحمة والمودة ، ومقتضيات الضرورة والمصلحة ؛ كما أنها العش الذى تنشأ فيه وحوله مجموعة الآداب والأخلاق الخاصة بالجنس ، وهى فى صميمها آداب المجتمع الذى ارتفع عن الإباحية الحيوانية ، والفوضى الهمجية .

ولقد حاولت الشيوعية أن تقضى على الأسرة بحجة أنها تنمى أحاسيس الأثرة الذاتية ، وحب التملك ؛ وتمنع شيوعية الثروة ، وشيوعية ملكية الدولة للأفراد . . . ولكنها فيما يبدو قد فشلت فى هذا فشلا تاما ، فالشعب الروسى شعب عائلى ، وللعائلة مكانها فى نفسه وفى تاريخه ، فوق أن الأسرة نظام بيولوجى ونفسى لا نظام اجتماعى فحسب ، فتخصيص امرأة لرجل أصلح بيولوجيا وأفلح لإنجاب الأطفال . وقد لوحظ أن المرأة التى يتداولها عدة رجال تعقم بعد فترة معينة أو لا يصح نسلها . أما من الوجهة النفسية فمشاعر المودة والرحمة تنمو فى جو الأسرة خيرا مما تنمو فى أى نظام آخر ، وتكوين الشخصية يتم فى هذا المحيط خيرا مما يتم فى أى نظام آخر .

---

(١) سورة الإسراء [٢٣ — ٢٤]　　(٢) سورة لقمان [١٤]
(٣) سورة الأحزاب [٦]　　(٤) سورة البقرة [٢٣٣]

وقد أثبتت تجارب الحرب الأخيرة بين أطفال المحاضن ، أن الطفل الذى تتناوب تربيته عدة حاضنات تختل شخصيته وتتفكك ، ولا تنمو فيه مشاعر الحب والتعاون ؛ كما أن الطفل الذى لا والد له يعانى مركب النقص ، ويهرب من هذا الواقع بتخيل والد لا وجود له ، يتصل به فى الخيال ، ويصوره فى شتى الصور والأشكال [١] .

وليست العوامل البيولوجية والنفسية وحدها ، فهناك مقتضيات الضرورة والمصلحة ، التى تربط بين رجل وامرأة لتكوين بيت ورعاية أطفال ، ثم العلاقات التى تربط بين أفراد الأسرة الواحدة ، وتجعل منهم وحدة اجتماعية متعاونة فى الخير والشر ، متكافلة فى الجهد والجزاء ، جيلا بعد جيل .

ومن مظاهر التكافل العائلى فى الإسلام ذلك التوارث المادى للثروة المفصل فى الآيتين التاليتين : « يُوصِيكُمُ اللهُ فى أَوْلَادِكُم للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ، فإنْ كُنَّ نِساءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ، ولأبويْهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ . إنْ كانَ لَهُ وَلَدٌ . فإِن لم يكنْ له ولدٌ ، وَوَرِثَهُ أَبَواهُ فَلِأُمِّهِ الثلثُ ، فإِنْ كَانَ له إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بها أَوْ دَيْنٍ . آبَاؤُكُم وَأَبناؤُكُم لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقربُ لَكُمْ نَفْعًا . فَرِيضَةً مِنَ اللهِ . إنَّ اللهَ كان عَلِيمًا حكيمًا . ولكم نِصْفُ ما تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لم يكُنْ لهنَّ ولَدٌ ، فإِنْ كان لهنَّ وَلَدٌ فلكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعدِ وصيةٍ يُوصِينَ بها أو دَيْنٍ ، ولهنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تركتُم إنْ لم يكُنْ لكُمْ ولدٌ ، فإِنْ كان لكم ولدٌ فلهنَّ الثُّمُنُ مما تركْتُمْ . مِنْ بَعدِ وصيةٍ تُوصونَ بها أو دَيْنٍ [٢] » . « يَسْتَفْتُونَكَ . قُلِ : اللهُ يُفْتِيكُمْ فى الكلالَةِ : إنِ امرؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وله أختٌ فَلها نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وهُوَ يَرِثُها إنْ لم يكُنْ لَها وَلَدٌ ، فإِنْ كانتا اثْنَتَيْنِ فلَهُمَا الثُّلُثانِ مِمَّا تَرَكَ ، وإن كانُوا إخْوَةً رِجالاً ونِساءً فللذَّكَرِ مِثْلُ حظِّ الأُنْثَيَيْنِ . يُبَيِّنُ اللهُ لكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ، واللهُ بكل شىءٍ عليمٌ [٣] » ...

---

(١) عن «أطفال بلا أسر» : تأليف أنا فرويد ودرثى برلنجهام وترجمة محمد بدران ورمزى يسى .
(٢) سورة النساء (١١ — ١٢)　　(٣) سورة النساء (١٧٦)

أما الوصية التى أشير إليها فى الآيتين السابقتين فقد بينها فى قوله : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ ، إذَا حَضَرَ أحدَكُمُ الموتُ — إنْ تَرَكَ خَيْرًا — الوصِيةُ لِلْوالدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حقاً عَلَى الْمُتَّقِين[1] » وهذه الوصية لاتتجاوز الثلث بعد وفاء الدين . ولا تكون لوارث لحديث : « لا وصية لوارث » إنما شرعت لتدارك بعض الحالات التى لا يرث فيها من توجب الصلة العائلية أن يصله المورّث و يبره ؛ ولتكون مجالا لإنفاق شىء من التركة فى وجوه البر والخير .

هذا النظام الذى شرعه الإسلام مظهر من مظاهر التكافل بين أفراد الأسرة الواحدة والأجيال المتتابعة — فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة لئلا تتضخم تضخما يؤذى المجتمع (وسنتحدث عن هذا فى فصل « سياسة المال ») أما هنا فنكتفى بالقول بأن فى نظام الإرث الإسلامى عدلا بين الجهد والجزاء ، و بين المغانم والمغارم فى جو الأسرة . فالوالد الذى يعمل — وفى شعوره أن ثمرة جهوده لن تقف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل ستمتد لينتفع بها أبناؤهم وحفدته، وهم امتداده الطبيعى فى الحياة — هذا الوالد لا بد أن يبذل أقصى جهده ، وينتج أعظم نتاجه ؛ وفى هذا مصلحة له وللدولة وللإنسانية ، كما أن فيه تعادلا بين الجهد الذى يبذله والجزاء الذي يلقاه . فأبناؤه جزء منه يشعر فيهم بالامتداد والحياة .

أما الأبناء فعدل أن ينتفعوا بجهود آبائهم وأمهاتهم ، إذ الصلة بين الوالدين والأبناء لا تنقطع لو قطعت صلة الميراث المالى ؛ فالآباء والأمهات يورثونهم صفات واستعدادات فى تكوينهم الجثمانى ، والفكرى ؛ وهذه الاستعدادات تلازمهم فى حياتهم ، وتفرض عليهم كثيرا من أوضاع مستقبلهم ، — إن خيرا و إن شرا — دون أن تكون لهم يد فى رد هذه الوراثة أو تعديلها . ومهما جاهدت الدولة أو جاهد المجتمع فلن يهب طفلا وجها جميلا إذا ورثه أبواه وجها قبيحا ، ولن يمنحه سلامة أعصاب ، واعتدال مزاج ، إذا ورثاه اختلالا واضطرابا ، ولن يعطيه عمرا طويلا

(١) سورة البقرة [١٨٠]

وصحة موفورة ، إذا وَرَّثاه استعدادات للبلى السريع والمرض الملازم .. فإذا كان عليه أن يرث هذا كله غير مخيّر ، فإنه من العدل الاجتماعى أن يرث جهود أبويه المادية أيضا ، ليكون هناك شىء من التعادل بين المغانم والمغارم !

وقد ضرب القرآن مثلا للتكافل بين الآباء والأبناء فى قصة موسى مع عبد من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ... « فانطلقا حتى إذا أتيا أهلَ قرية استطعما أهلَها فأبَوْا أن يضيّفوهما ، فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقضَّ فأقامه » وقد قال له موسى : « لو شئتَ لاتخذت عليه أجرا » ما دام أهل القرية لم يطعموهما . . . فكشف له عن السر فى تقويمه للجدار فقال : « أما الجدار فكان لغلامين يتيمين فى المدينة ، وكان تحته كنز لهما ، وكان أبوهما صالحا ، فأراد ربك أن يبلغا أشُدَّهما ويستخرجا كنزهما ، رحمةً من ربك » .

وهكذا انتفع الولدان بصلاح الوالد ، وورثا ما خلفه لهما من مال وصلاح . وهذا عدل وحق لا شك فيه .

فأما حين يخشى من حبس المال فى محيط خاص ، فالوسيلة موجودة فى يد الدولة لتعديل الأوضاع . والإسلام يكفل هذا التعديل بوسائله الخاصة ، كما سيجىء فى فصل « سياسة المال » وفصل « حاضر الإسلام ومستقبله » .

* * *

وهناك تكافل بين الفرد والجماعة ، وبين الجماعة والفرد ، يوجب على كل منهما تبعات ، ويرتب لكل منهما حقوقا . والإسلام يبلغ فى هذا التكافل حد التوحيد بين المصلحتين ، وحد الجزاء والعقاب على تقصير أيهما فى النهوض بتبعاته فى شتى مناحى الحياة المعنوية والمادية على السواء .

فكل فرد مكلف أولا أن يحسن عمله الخاص ، لأن ثمرة العمل الخاص ملك للجماعة وعائدة عليها فى النهاية : « وقل اعمَلوا فسيرى الله عَمَلَكُمْ ورسولُهُ والمؤمنون[1] » . « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » .

---

(١) سورة التوبة [١٠٥]

وكل فرد مكلف أن يرعى مصالح الجماعة كأنه حارس لها ، موكل بها : « أنت على ثغرة من ثغر الإسلام ، فلا يُؤتيَن من قِبَلك » . . . والحياة سفينة فى خضم ، والراكبون فيها جميعا مسؤولون عن سلامتها ، وليس لأحد منهم أن يخرق موضعه منها باسم الحرية الفردية : « إن قوما ركبوا سفينة فاقتسموا ، فصار لكل منهم موضع ، فنقر رجل منهم موضعه بفأس ، فقالوا له ماتصنع ؟ قال:هو مكانى أصنع فيه ما أشاء . فإن أخذوا على يده نجا ونجوا ، وإن تركوه هلك وهلكوا » وهو تصوير بديع لتشابك المصالح وتوحدها ، بإزاء التفكير الفردى الذى يأخذ بظاهر المعانى النظرية ، ولا يفكر فى آثار الوقائع العملية ؛ ورسم دقيق لواجب الفرد وواجب الجماعة فى مثل هذه الأحوال .

وليس هنالك فرد معفى من رعاية المصالح العامة ، فكل فرد راع ورعية فى المجتمع : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة الجماعة فى حدود البر والمعروف : « وتَعاونوا على البِر والتقوى ، ولا تَعَاونوا على الإثم وَالْعُدْوَانِ »[1] . . . « وَلْتَكُنْ منكم أُمَّةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وَيَنْهَوْنَ عن المنكر »[2] .

وكل فرد مسؤول بذاته عن الأمر بالمعروف ، فإن لم يفعل فهو آثم وهو معاقب بإثمه : « خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ . إنَّه كانَ لاَ يُؤْمِنُ باللهِ العَظِيمِ ، وَلاَ يَحُضُّ عَلَى طَعامِ المِسْكِينِ ، فَلَيْسَ لَهُ اليَومَ هَاهُنا حَمِيمٌ ، وَلاَ طَعامٌ إلاَّ مِن غِسْلِينٍ ، لَا يَأْكُلُهُ إلاَّ الخاطِئُونَ »[3] .

وعدم الحض على طعام المسكين يعد علامة من علامات الكفر والتكذيب بالدين : « أَرَأَيْتَ الّذى يُكَذِّبُ بِالدّينِ ؟ فَذَلِكَ الّذى يَدُعُّ اليَتِيمَ ، وَلاَ يَحُضُّ عَلَى طَعامِ المِسْكِينِ[4] » .

---

(١) سورة المائدة [٢] (٢) سورة آل عمران [١٠٤]
(٣) سورة الحاقة [٣٠ — ٣٧] (٤) سورة الماعون [١ — ٣]

وكل فرد مكلف أن يزيل المنكر الذى يراه : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فمن لم يستطع فبلسانه ، فمن لم يستطع فبقلبه ، وهو أضعف الإيمان » وهكذا يصبح كل فرد مسؤولا عن كل منكر يقع فى الأمة ولو لم يكن شريكا فيه ، فالأمة وحدة ، والمنكر يؤذيها ، وعلى كل فرد أن يذود عنها ويحميها .

والأمة كلها تؤاخذ وينالها الأذى والعقاب فى الدنيا والآخرة إذا سكتت عن وقوع المنكر فيها من بعض بنيها ، فهى مكلفة أن تكون قوامة على كل فرد فيها : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً[1] » ولو كان فيها الكثيرون لم يفسقوا ، ولكن سكوتهم على الفسق جعلهم مستحقين للتدمير . . . « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَتُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خاصَّةً[2] » وما فى هذا ظلم ، فالأمة التى تشيع فيها الفاحشة ، ويجهر فيها بالمنكر فلا تغيره ، أمة منحلة متهافتة ، صائرة إلى الزوال ؛ والدمار الذى يصيبها أمر طبيعى ، ونتيجة لازمة .

ولقد استحق بنو إسرائيل اللعنة على لسان أنبيائهم ، ودالت دولتهم ، وذهبت ريحهم ، لأنهم لم يكونوا يغيرون المنكر ولا يتناهون عنه : « لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ . ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ. كَانُوا لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ . لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ[3] ». وفى الحديث « لما وقعت إسرائيل فى المعاصى نهتهم علماؤهم فلم ينتهوا ؛ فجالسوهم فى مجالسهم ، ووا كلوهم وشاربوهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ، ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عَصَوْا وكانوا يعتدون » فأما المؤمنون حقا فهم الذين يقول عنهم القرآن : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ[4] » .

وقد فهم بعضهم من آية : « يا أَيُّهَا الذين آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ،لاَيَضُرُّكُمْ مَنْ

---

(١) سورة الإسراء [١٦]
(٢) سورة الأنفال [٢٥]
(٣) سورة المائدة [٧٨ — ٧٩]
(٤) سورة التوبة [٧١]

ضلَّ إذَا اهْتَدَيْتُمْ[(١)] » أنها تجيز السكوت عن رد المنكر وتغييره ، فتنبهم أبو بكر رضى الله عنه إلى سوء فهمهم لها قال :

« يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية . . . وإنكم تضعونها على غير موضعها ، وإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيروه أوشك الله أن يعمهم بعقابه » .

وهذا هو التفسير الصحيح الذى ينطبق على مرامى الإسلام . إنما كل ما فى الآية هو تقرير التبعة الفردية . والضلال السلبى الذى ليس له أثر إيجابى مسألة تخص صاحبها ؛ وعلى الآخرين أن يحاولوا الهداية ، فإذا لم يهتد الضال فهو وما كسبت يداه .

والأمة مسؤولة عن حماية الضعفاء فيها ؛ ورعاية مصالحهم وصيانتها ، فعليها أن تقاتل عند اللزوم لحمايتهم : « وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالوِلْدَانِ؟[(٢)] ». وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشدوا : «وابْتَلُوا اليَتَامَى حَتَّى إذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فادْفَعُوا إلِيهِم أَمْوَالَهُمْ ، وَلاَ تَأْكُلُوها إسْرَافًا وَبِدارًا أَنْ يَكْبَرُوا . وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ، وَمَنْ كانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالمعْرُوفِ . فإذَا دَفَعْتُمْ إلِيهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلِيهِمْ ، وَكَفَى بِاللهِ حَسِيباً[(٣)] » وفى الحديث : « السّاعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله ، وكالذى يقوم الليل ويصوم النهار » .

وهى مسؤولة عن فقرائها ومعوزيها أن ترزقهم بما فيه الكفاية ؛ فتتقاضى أموال الزكاة وتنفقها فى مصارفها ؛ فإذا لم تكف فرضت على القادرين بقدر ما يسد عوز المحتاجين ، بلا قيد ولا شرط إلا هذه الكفاية . فإذا بات فرد واحد جائعا فالأمة كلها تبيت آثمة مالم تتحاض على إطعامه: « كلاَّ بَلْ لاَ تُكْرِمُونَ اليَتِيمَ ، وَلاَ تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ المِسْكِينِ ، وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمًّا ، وَتُحِبُّونَ الْمَال حُبًّا جَمًّا .

---

(١) سورة المائدة [١٠٥]
(٢) سورة النساء [٧٥]
(٣) سورة النساء [٦]

كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ، وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ .. يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى ، يَقُولُ : يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ! فَيَوْمَئِذٍ لا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ، وَلاَ يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ[1] » وفى الحديث : « أيما أهل عُرصة أصبح فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى » و « من كان له فضلُ ظَهْرٍ فليعدْ به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » . و « من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام ثلاثة فليذهب برابع » . . . و « وما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جانبه وهو يعلم » . وفى الجيرة يتحتم الإفضال حتى بالثوب من الثوبين : فقد روى أن رجلا جاء إلى النبي وقال له : « اكسنى يارسول الله . فأعرض عنه — لعدم استطاعته — فعاد الرجل يقول : اكسنى يارسول الله . فقال له : أما لك جار له فضل ثوبين ؟ قال : بلى ! غير واحد . قال : « فلا يجمع الله بينك وبينه فى الجنة » .

والأمة الإسلامية كلها جسد واحد ، يحس إحساساً واحداً ، وما يصيب عضواً منه يشتكى له سائر الأعضاء ، وهى صورة جميلة أخاذة يرسمها الرسول الكريم فيقول : « مثل المؤمنين فى توادهم ، وتراحمهم ، وتعاطفهم ، مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » . كما رسم للتعاون والتكافل بين المؤمن والمؤمن صورة أخرى معبرة دقيقة : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وذلك أسمى ما يتصوره الخيال للتعاون والتكافل فى الحياة .

وعلى هذا الأساس وضعت الحدود فى الجرائم الاجتماعية ، وشددت تشديداً ، لأن التعاون لا يقوم إلا على أساس صيانة حياة كل فرد وماله وحرماته : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله » . . . لذلك شرع القصاص فى القتل والجروح جزاء وفاقا . « الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى[2] » . وجعل جريمة القتل كجريمة الكفر فى العقوبة : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا[3] » .

(1) سورة الفجر [١٧ — ٢٦]
(2) سورة البقرة [١٧٨]
(3) سورة النساء [٩٣]

«وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الّتى حَرّمَ اللهُ إلاّ بِالْحَقّ ، وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا»(١). «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ ، والعَيْنَ بالعَيْنِ ، والأَنْفَ بالأَنْفِ ، وَالأُذُنَ بالأُذُنِ ، والسِّنَّ بالسِّنِّ ، والْجُرُوحَ قِصَاصٌ» (٢) ، وحث على القصاص فجعله حياة للأمة : «وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الألْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»(٣) . . . وإنه لحياة لما فيه من ضمان الحياة بالكف عن القتل ، وبما فيه من حفظ كيان الجماعة وحيويتها وتماسكها .

وشدد عقوبة الزنا لما فيها من اعتداء على العرض ، وعبث بالحرمة ، ونشر للفاحشة فى الجماعة ، ينشأ عنه تفككها بعد فترة ؛ وتدليس فى الأنساب ، وسرقة لعواطف الآباء بالبنوة المزورة !

شدد هذه العقوبة فجعلها للمحصن والمحصنة الرجم حتى الموت أو الجلد مائة جلدة، ولغير المحصنين والمحصنات الجلد ، وهو متلف فى أحيان كثيرة : «الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلاَ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ»(٤) .

وجعل العقوبة ثمانين جلدة للذين يرجمون المحصنات المؤمنات الغافلات ويفترون عليهن ، ويلوثون أعراضهن كذبا ، لأن جريمة الإفك هنا قريبة من جريمة الزنا ، فهى اعتداء على السمعة والعرض ، ومثار للعداوة والبغضاء ، وإشاعة للفاحشة بالسماع!
«والَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا(٥)» .

وشدد عقوبة السرقة لما فيها من اعتداء على ملكية الآخرين فجعلها قطع اليد ، وقطع الأخرى عند العودة : «والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ(٦)» .

---

(١) سورة الإسراء [٣٣]
(٢) سورة المائدة [٤٥]
(٣) سورة البقرة [١٧٩]
(٤) سورة النور [٢]
(٥) سورة النور [٤]
(٦) سورة المائدة [٣٨]

ولقد يستفظع بعضهم هذه العقوبة اليوم حين يقيسها إلى سرقة مال من فرد ؛ ولكن الإسلام إنما نظر فيها إلى أمن الجماعة وسلامتها وتضامنها ؛ كما نظر إلى طبيعة ظروفها . فهى جريمة تتم فى الخفاء ، وجرائم الخفاء فى حاجة إلى تشديد العقوبة ليعدل عنها مرتكبها ، أو ليترك من اضطرابه وخوفه من العقوبة دليلا عليه !

على أن هذه العقوبة القاسية لا تنفذ إذا كانت السرقة اضطرارية لدفع غائلة الجوع عن النفس أو الأولاد . فالقاعدة العامة : أن لا حرج على المضطر « فمن اضطر غير باغ ولا عادٍ فلا إثم عليه [1] » وعلى هذا جرى عمر فى خلافته كما سيجيء .

أما الذين يهددون أمن الجماعة العام فجزاؤهم التقتيل أو التصليب أو تقطيع الأيدى والأرجل أو النفى من الأرض : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ [2] » . لأن الائتمار والاجتماع على الإفساد والفتنة جريمة أكبر من الجرائم الفردية ، وأحق بالحسم وقسوة العقوبة .

* * *

وهكذا يفرض الإسلام التكافل الاجتماعى فى كل صوره وأشكاله ، تمشيا مع نظريته الكبرى فى وحدة الأهداف الكلية للفرد والجماعة ؛ وفى تناسق الحياة وتكاملها . فيدع للفرد حرية كاملة فى الحدود التى لا تؤذيه ، ولا تأخذ على الجماعة الطريق ؛ ويجعل للجماعة حقوقها ، ويكلفها من التبعات فى الوقت ذاته كفاء هذه الحقوق ؛ لتسير الحياة فى طريقها السوىّ القويم ، وتصل إلى أهدافها العليا التى يخدمها الفرد وتخدمها الجماعة سواء .

وعلى تلك الأسس الثلاثة : التحرر الوجدانى المطلق ، والمساواة الإنسانية الكاملة ، والتكافل الاجتماعى الوثيق ، تقوم العدالة الاجتماعية ، وتتحقق العدالة الإنسانية .

---

(١) سورة البقرة [١٧٣] . (٢) سورة المائدة [٣٣] .

وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام

من داخل النفس لا من خارجها يعمل الإسلام ، ومن أعماق الضمير لا من السطح يحاول الإصلاح ؛ ولكنه لايغفل أبدا عن الواقع العملى فى محيط الحياة ؛ ولا عن حقيقة النفس البشرية ، وما يعتورها من ارتفاع وهبوط ، وتطلع وانكماش ، وأشواق طائرة وضرورات مقيدة ، وطاقة محدودة على كل حال ، دون الكمال المطلق فى جميع الأحوال .

وعلى قدر علمه العميق بأغوار النفس البشرية يشرع ويوجه ؛ ويصوغ أوامره ونواهيه ؛ ويضع حدوده وينفذها ؛ ثم يهتف للضمير البشرى أن يتسامى فوق التكاليف المشروعة ما استطاع .

والحياة تصبح ممكنة وصالحة إذا نحن نفذنا الحد الأدنى للتكاليف المشروعة فى هذا الدين ؛ ولكنها تكون دون الكمال الذى يهدف إليه الإسلام ، ما لم ترتفع بما يوجه إليه الضمير البشرى من تسامح وارتفاع وتسام ؛ فالتوجيه الوجدانى فى هذا الدين هو الجزء المكمل للتكليف التشريعى فيه ؛ ثم هو الكفيل بتنفيذ هذا التكليف عن طواعية ورضى وإقبال ، وبمنح الحياة البشرية قيمتها الإنسانية الكريمة ، المترفعة عن القيود والضرورات .

وحينما حاول الإسلام أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة ، ارتفع بها عن أن تكون

عدالة اقتصادية محدودة ، وأن يكون التشريع وحده هو الذى يكفلها ؛ فجعلها عدالة إنسانية شاملة ، وأقامها على ركنين قويين : الضمير البشرى من داخل النفس ، والتشريع القانونى فى محيط المجتمع ، وزاوج بين هذه القوة وتلك ، مثيرا فى الوجدان الإنسانى أعمق انفعالاته : « إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ[1] » غير غافل عن ضعف الإنسان ، وحاجته إلى الوازع الخارجى كما يقول عثمان : يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن .

وكل من ينظر فى هذا الدين نظرة فاحصة منصفة يدرك الجهد الضخم الذى بذله لتهذيب النفس البشرية من جميع جوانبها ، وفى جميع اتجاهاتها وملابساتها . وليس بالخروج عن موضوعنا أن نعرض طرفا يسيرا مجملا من هذا الجهد ؛ فإنما لسعادة المجتمع يعمل حتى فى التهذيب الشخصى البحت ؛ ولضمان المجتمع الإنسانى الكامل يتوجه حتى وهو يعلم الفرد آداب السلوك : «وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا . أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا؟ فَكَرِهْتُمُوهُ»[2] فالجاسوسية هى أخطر الإجراءات على الحرية الشخصية ، وعلى الحرمات الفردية ، والغيبة هى أقبح خلق يرتكن على ضعف الشخصية عن المواجهة ، وبعدها عن الشجاعة المعنوية الواجبة . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا »[3] فالحرمات الفردية لا بد أن ترعى ، لأن الكرامة الفردية أولى خطوات العدالة الاجتماعية . «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ، وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ، وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ، بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ[4] » فسخرية بعض الناس ببعض ، ولمز بعض الناس لبعض ، ودعوة بعض الناس لبعض بالألقاب المكروهة

---

(١) سورة ق [٣٧]
(٢) سورة الحجرات [١٢]
(٣) سورة النور [٢٧]
(٤) سورة الحجرات [١١]

مما ينافى الأدب الشخصى الواجب ، ومما ينافى المساواة الإنسانية والعدالة الاجتماعية كذلك . « وَلَا تَمْشِ فِى الْأَرْضِ مَرَحًا . إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولاً [1] » فالزهو والخيلاء خلق مكروه للشخص ، وهو كذلك مناف للشعور بالمساواة والتعادل والإخاء . . . وبالاختصار فهذا الدين هو الذى يجعل أقصى الثناء على نبيه أن يقول : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ [2] » فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك الركين ، ولاتصال الأرض بالسماء ، والفناء بالخلود ، فى ضمير الإنسان الفانى المحدود .

ولم يبخل الإسلام بثقته على الضمير البشرى بعد تهذيبه ؛ فأقامه حارسا على التشريعات ينفذها ويرعاها ؛ وجعل تنفيذ الكثير منها فى ضمانته ؛ فالشهادة هى أساس إقامة الحدود فى أحوال كثيرة ، وفى إثبات الحقوق كذلك . والشهادة مسألة مردها إلى الضمير الفردى ، وإلى رقابة المجتمع على هذا الضمير : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شهداء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ [3] » . . . « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ [4] » . . . وحتى عندما يأمر بالكتابة يجعل الشهادة واجبة : « يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ، وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ

---

(١) سورة الإسراء [٣٧]
(٢) سورة القلم [٤]
(٣) سورة النور [٤]
(٤) سورة النور [٦ — ٩]

مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ، أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى[1] » . . . والشهادة واجب وتكليف فى البدء : « وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا[2] » وهى واجب وتكليف عند التقاضى : « وَلاَ تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ، وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ »[3] . . . وهكذا يمنح الثقة للضمير البشرى فى الحدود التى قد تصل إلى الجلد والرجم ، وفى الحقوق المالية على السواء . وهى ثقة لا بد منها لتكريم الإنسان ورفعه إلى مستواه المرموق المطلوب .

ولكن الإسلام لم يدع هذا الضمير لذاته ، وهو ينوط به هذه الشؤون الخطيرة ، ويقيمه حارسا على تنفيذ التشريع والتكليف ، ويدعوه إلى السمو فوق ما يوجبه التشريع والتكليف . . . لقد أقام عليه رقيبا من خشية الله ، وصور له رقابة الله فى صور فريدة رائعة مؤثرة : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاَثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ ، وَلاَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ، ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ[4] » . . . « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ . إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ، مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ[5] » . . . « فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى[6] » . . .

ولقد بشره وأنذره ، وجعل كل عمل من أعماله محسوبا عليه فى الدنيا والآخرة لا مفر من عاقبته ولا فكاك من جزائه: «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ، وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ، وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ[7] » . «إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الإِنْسَانُ مَا لَهَا ؟ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا . يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا

---

(١) سورة البقرة [٢٨٢]
(٢) سورة البقرة [٢٨٢]
(٣) سورة البقرة [٢٨٣]
(٤) سورة المجادلة [٧]
(٥) سورة ق [١٦ — ١٨]
(٦) سورة طه [٧]
(٧) سورة الأنبياء [٤٧]

أعمالهم . فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ[1] » . . . وهكذا وهكذا مما يقيم على هذا الضمير رقابة من الخشية والتقوى ، ويجعله أداة صالحة لرقابة التنفيذ فى كل ما شرع الدين من حدود وتكاليف .

* * *

على هذه الطريقة المزدوجة سار الإسلام فى تقرير قواعد العدالة الاجتماعية ؛ وبهذه الوسيلة نجح فى إنشاء مجتمع إنسانى متوازن متناسق ، سنعرض صورا منه فى فصل آت ؛ أما الآن فنكتفى باستعراض نماذج من تلك الطريقة فى التشريع والتوجيه ، ونختار موضوع الزكاة والصدقة لعلاقته القوية بموضوع هذا الكتاب .

فرض الإسلام الزكاة حقا فى أموال القادرين للمحرومين . حقا تتقاضاه الدولة بحكم القانون و بقوة السلطان . ولكنه راح يحفز الوجدان على أداء هذا الحق ، حتى يجعل أداءه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء .

فالزكاة ركن من أركان الإسلام ، وضرورة من ضرورات الإيمان: « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ،وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ[2] » . . « تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ ، هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ،الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ[3] »

والامتناع عن الزكاة شرك بالله وكفر بالآخرة : « وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ[4] » .

وأداء الزكاة طريق للرحمة من الله : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ[5] » .

والنصر من عندالله لمن يؤدون هذا الحق،ويقومون بواجبهم للمجتمع، فيستحقون

---

(١) سورة الزلزلة [١ — ٨]
(٢) سورة المؤمنون [١ - ٤]
(٣) سورة النمل [١ — ٣]
(٤) سورة فصلت [٦ — ٧]
(٥) سورة النور [٥٦]

التمكين لهم فى الأرض: «وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ، الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَآتَوُا الزَّكَاةَ، وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ[1]».

والزكاة شريعة إنسانية خالدة تضمنتها أوامر الأنبياء قبل الإسلام؛ فلا دين بغير هذا الواجب الاجتماعى العريق: «وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا، وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا[2]» ويقول عن إبراهيم: «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ، وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا، وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ[3]».

والويل لمن لا يؤدى هذا الواجب المفروض. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته، مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان، يطوقه يوم القيامة، ثم يأخذ بلهزميه — يعنى شدقيه — ثم يقول: أنا مالك. أنا كنزك». وهى صورة مفزعة مروعة مخيفة.

* * *

هذه الزكاة حق مفروض بقوة القانون، مقدر فى المال بحساب معلوم. وبجانبها الصدقة، وهى موكولة لضمير الفرد بلا حساب، وهى وحى الوجدان والشعور، وثمرة التراحم والإخاء اللذين عنى بهما الإسلام كل العناية، تحقيقا للترابط الإنسانى والتكافل الاجتماعى عن طريق الشعور الشخصى بالواجب، والإحساس النفسى بالرحمة، ليبلغ بذلك هدفين: التهذيب الوجدانى العميق، والتضامن الإنسانى الوثيق. وإن الإسلام ليجعل هذا التراحم إنسانيا خالصا لا تقف حدوده عند الأخوة الدينية؛ فيقول القرآن: «لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ[4]». ويقول الرسول: «لن تؤمنوا حتى ترحموا». قالوا يارسول الله

(١) سورة الحج [٤٠ — ٤١]
(٢) سورة مريم [٥٤ — ٥٥]
(٣) سورة الأنبياء [٧٢ — ٧٣]
(٤) سورة الممتحنة [٨]

كلنا رحيم . قال : « إنه ليس برحمة أحدكم صاحبه ، ولـكنها رحمة عامة الناس » .
فيضرب المثل العالى فى التراحم الإنسانى ، الخالص حتى من عصبية الدين .

ثم يخطو الخطوة الـكبرى فيشمل بالرحمة كل من تنبض فيه الحياة . قال نبى الإسلام الـكريم : « بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً ، فنزل فيها فشرب ثم خرج ، وإذا كلب يلهث ، يأكل الثرى من العطش ؛ فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى كان بلغ منى . فنزل البئر فملأ خفه ماء ، ثم أمسكه بفيه حتى رقى ، فسقى الـكلب ، فشكر الله تعالى له ، فغفر له » فقالوا : يا رسول الله : وإن لنا فى البهائم لأجرا ؟ فقال : « فى كل كبد رطبة أجر » . . . وقال : « دخلت امرأة النار فى هرة ربطتها ، فلم تطعمها ، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض » .

فالرحمة فى الإسلام أساس الإيمان وعلامته ، لأنها دليل تأثر الضمير بالدين ، وتغلغله فيه ، كما هى شاهد الروح الإنسانية التى لا دين بغيرها فى عرف الإسلام .

وعلى هذا الأساس يوجه الإسلام إلى الصدقة والبر ، ويحبب فى الإنفاق طوعا واحتسابا ، وانتظاراً لرضاء الله وعوضه فى الدنيا ، وثوابه فى الآخرة ، واجتنابه لغضبه ونقمته وعذابه .

فالبشرى للمخبتين الطائعين لله الذين ينفقون من أموالهم لرضاه : « وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ، الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قلوبُهُمْ ، وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ ، وَالْمُقِيمِى الصَّلَاةِ ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ [1] » . وهى صورة مؤثرة فى الوجدان حقا يعيد رسمها فى مناسبة أخرى فيقول . « إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّداً وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ، يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ، فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِىَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ [2] » .

كما يصور الإيثار صورة جميلة رقيقة فى نفوس أهل المدينة الذين استقبلوا المهاجرين

---

(١) سورة الحج [٣٤ — ٣٥]   (٢) سورة السجدة [١٥ — ١٧]

فآووهم وشاركوهم مالهم و بيوتهم فى رحابة صدر وسماحة نفس : « وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ — وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ — وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ[1] » .

وهى صورة للإنسانية العليا فى أجمل صورها وأبدعها . وهناك صورة لا تقل عنها جمالا ورقة وانعطافا لجماعة من عباد الله تذكر بعض المراجع أنهم علىّ وزوجه فاطمة بنت الرسول وأهل بيتهما : « يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ، وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ — عَلَى حُبِّهِ — مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا . إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا . إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا . فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ، وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ، مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ، وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ، وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ، وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ، عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا ، وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا ، وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ، عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ، وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ ، وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا . إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا[2] » .

والصدقة قرض لله مضمون الوفاء : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ[3] » . « إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ ، وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ[4] » .

أو هى تجارة رابحة مجزية : « إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ،

---

(١) سورة الحشر [٩]
(٢) سورة الدهر [٧ — ٢٢]
(٣) سورة الحديد [١١]
(٤) سورة الحديد [١٨]

وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ، لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُم وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ، إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ (١) » .

وعلى أية حال فهى مخلفة وليس فيها خسارة ولا ظلم : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ ، وَمَا تُنْفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ، وَأَنْتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ (٢) » .

والجنة فى الآخرة جزاء كريم للمنفقين : « وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ، وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ : وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (٣) » .

والصدقة تطهير للنفس والمال ، وقد أمر الرسول أن يأخذ من قوم أذنبوا واعترفوا بذنوبهم قسطا من مالهم ينفق فى الخير تطهيرا وتزكية لهم : « وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ، خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا . عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ، وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ . أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ، وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ ، وَأَنَّ اللهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (٤) » .

والإنفاق يتسق مع الوفاء بعهد الله والخشية منه والخوف من سوء الحساب ؛ ويدل على العقل التبصر . والكف عنه قطع لما أمر الله به أن يوصل ؛ ونوع من نقض العهد والإفساد فى الأرض : « إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ : الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ ، وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ، وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ، وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ، وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، وَيَدْرَأُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ . أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ : جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ

(١) سورة فاطر [٢٩ — ٣٠]
(٢) سورة البقرة [٢٧٢]
(٣) سورة آل عمران [١٣٣ — ١٣٤]
(٤) سورة التوبة [١٠٢ — ١٠٣]

وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ . وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ، وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ، وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ . أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ[1] » .

والامتناع عن الإنفاق فى سبيل الله هلكة: « وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ[2] » : التهلكة الفردية بتعريض النفس للعذاب فى الآخرة من الله ، والنقمة فى الدنيا من الناس ؛ والتهلكة الجماعية بما يشيعه عدم الإنفاق فى المجتمع من تفاوت وظلم ، وفتن وأحقاد ، وضعف وانحلال .

ومنع الخير اعتداء : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ، مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ[3] » .. « وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ، هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ، مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ[4] » معتد على حق الله ، وحق الجماعة ، وحق نفسه كعضو فى الجماعة .

والبر يؤدى إلى الجنة ، ويجتاز بالبارّ العقبة إليها . والعقبة هى فك الرقاب وإطعام الطعام يوم الجوع والمتربة : «وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ؟ فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ، أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ[5] » .

والكف عن البر يؤدى إلى النار ، ويسلك صاحبه مع الكفار : « مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ؟ قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ، وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ، وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ، وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ، حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ[6] » .. «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[7] » .. «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ

---

(١) سورة الرعد [١٩ — ٢٥]
(٢) سورة البقرة [١٩٥]
(٣) سورة ق [٢٤ — ٢٥]
(٤) سورة القلم [١٠ — ١٢]
(٥) سورة البلد [١٢ — ١٦]
(٦) سورة المدثر [٤٢ — ٤٧]
(٧) سورة آل عمران [١٨٠]

وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ. هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ، فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ(١) » .

أما الكنز الذى ينطبق عليه هذا النص ، فيبينه الحديث : « من جمع دينارا أو درهما أو تبرا ، أو فضة ، ولا يعده لغريم ، ولا ينفقه فى سبيل الله ، فهو كنز يكوى به يوم القيامة » .

فليس الكنز فقط هو المال الذى لم تخرج زكاته كما قال بعضهم . إنما هو كل مال مكنوز لم يعد لهذه الأغراض ، ولو كانت قد أديت عنه الزكاة . والحديث الذى ينص على أن ما أديت زكاته ليس بكنز لا يعارض هذا الحديث . لأن هذا مخصص لذاك .

لا بل إن العقاب قد يحل بهم فى الدنيا جزاء ما بخلوا ومنعوا الخير ؛ ويضرب القرآن الكريم مثلا فى قصة قصيرة : قصة جماعة كانت لهم حديقة يطعمون من ثمرها الفقراء ، ثم خطر لهم أن يبخلوا وأن يمنعوا ، فدارت الدائرة على الحديقة وذهب الله بثمرها، فأصبحوا نادمين: « إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ، وَلَا يَسْتَثْنُونَ . فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ، فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ، فَتَنَادَوْا مُصْبِحِينَ. أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَارِمِينَ، فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُونَ ، أَلَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ . وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ، فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا: إِنَّا لَضَالُّونَ ، بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ، قَالَ أَوْسَطُهُمْ : أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ! قَالُوا : سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ . فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ . قَالُوا : يَاوَيْلَنَا ! إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ ، عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا، إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ . كَذَلِكَ الْعَذَابُ، وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ(٢) »

لذلك يدعو القرآن الناس للبذل قبل فوات الأوان : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ(٣) » . . . « وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ

(١) سورة التوبة [٣٤ — ٣٥] (٢) سورة القلم [١٧ — ٣٢] (٣) سورة إبراهيم [٣٧]

أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، فَيَقُولَ : رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ، فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ! وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللهُ نَفْساً إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا[١] » .

ويحذرهم الشح ليقوا أنفسهم منه ، فلا يدفعهم حرصهم على الأموال والأولاد إليه ، فإنما هذه فتنة لهم واختبار : «إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلاَدُكُمْ فِتْنَةٌ ، وَاللهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ، فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا ، وَأَنْفِقُوا خَيْراً لِأَنْفُسِكُمْ . وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ[٢] » .

والنبي يوجب الصدقة على كل مسلم ولو كان لا يجد ، وتفسير ذلك قوله — صلى الله عليه وسلم — : « على كل مسلم صدقة . قالوا : يانبي الله فمن لم يجد ؟ قال: يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : يعين ذا الحاجة الملهوف . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر فإنها له صدقة » . . . وهكذا يستوى الناس جميعا فى البذل كل بقدر ما يملك ، وكل بقدر ما يستطيع .

***

وأبواب الإنفاق تدور مع الحاجة ومواضعها ؛ فالأقربون أولى بالمعروف ؛ ولكن سواهم موصولون بهم يذكرون فى معرض الحض على البر جنبا لجنب مع الأقربين ؛ فالبر عاطفة إنسانية قبل أن تكون وجدان قرابة ؛ وذكر البر موصول غالبا بذكر الإيمان ، إذ كان دليل الإيمان كما أسلفنا : « وَاعْبُدُوا اللهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ؛ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ، وَبِذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى ، وَالْجَارِ الْجُنُبِ ، وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً ، الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ؛ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً[٣] » . . .

« يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ، وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ . وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ[٤] » .

---

(١) سورة المنافقون [١٠ — ١١]
(٢) سورة التغابن [١٤ — ١٦]
(٣) سورة النساء [٣٦ — ٣٧]
(٤) سورة البقرة [١١٥]

وهكذا يتصل الجار والصاحب بالوالدين والأقربين ، كما يتصل بالجميع اليتامى والمساكين وابن السبيل . كلهم سواء ، حتى الذين تقع منهم مساءة ، كالتى وقعت من « مسطح » قريب أبى بكر ، الذى اشترك فى حديث الإفك عن ابنة أبى بكر عائشة زوج النبى . فإن الإسلام يدعو للصفح عنهم ، وينهى عن حرمانهم . فلما حلف أبو بكر وهو فى ثورة غضبه على عرضه المنهوك كذبا ، أن يحرم مسطحا ما كان يبره به ، نزلت الآية : « وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِى القُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِى سَبِيلَ اللهِ ، وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا . أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ[1] ؟ »

وهكذا يرتفع بالشعور الإنسانى فى هذا المجال إلى مستوى رفيع كريم ، تشرف به الإنسانية فى أعصارها جميعا ؛ وتفخر به فى الماضى والحاضر والمستقبل إلى ماشاء الله .

ثم يرتفع بالبر ذاته ، فيجعله برا بالله سبحانه ، ويرسم له هذه الصورة المبدعة التى وردت فى الحديث القدسى : « إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدنى ! فيقول ابن آدم : يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ ! فيقول الله : أما علمت أن عبدى فلانا مرض فلم تعده . أما إنك لو عدته لوجدتنى عنده . يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمنى ! فيقول : يارب كيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ فيقول الله : أما علمت أن عبدى فلانا استطعمك فلم تطعمه ؟ أما إنك لو أطعمته لوجدتَ ذلك عندى . ياابن آدم استسقيتك فلم تسقنى ! فيقول : يارب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : استسقاك عبدى فلان فلم تسقه . أما إنك لو سقيته لوجدتَ ذلك عندى » .

ثم يجعل للصدقة آدابا ترفعها عن أن تكون تفضلا واستعلاء من الواجد على المحروم ، أو أن تكون رياء صادراً عن شعور غير كريم ؛ لأن الصدقة إن هبطت دوافعها ، أو تبعها المن على آخذيها ، استحالت عملا خسيسا يؤذى النفس والخلق والضمير ،

---

(١) سورة النور [٢٢] .

بويؤذى المجتمع كذلك فى أفراده وفى روابطه . وليس كالمن بالإحسان شىء يمض النفس ويذلها، أو يصرفها عن قبول الإحسان؛ وليس كالرياء بالصدقة مفسد للضمير حقير فى عرف الأخلاق. والإسلام يعمل على رفع نفوس المعطين والآخذين جميعاً؛ ويحرص على ذلك حرصاً شديداً : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ ؛ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ. الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلاَ أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ . قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِى يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ ، وَلاَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ، فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا، لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا ، وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ، أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ، وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ. أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ، لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ، وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ، فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ؟ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ »(١) .

ولهذا يستحسن إخفاء الصدقة ودفعها سرا للمعوزين. حفظا لكرامتهم من جهة ومنعاً للاختيال والفخر من جهة أخرى : « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ؛ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ »(٢) . ويتحدث النبى مثنيا على الرجل « تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » وهو تصوير بارع جميل لكتمان البر واحتسابه فى غير مفخرة ولا إعلان .

***

(١) سورة البقرة [٢٦١ — ٢٦٦] .

(٢) سورة البقرة [٢٧١] .

والإسلام يقدر غريزة حب الذات وحب المال ؛ ويقرر أن الشح حاضر فى النفس الإنسانية لا يغيب : « وأُحضِرتِ الأنفسُ الشُّحَّ[1] » فيعالج هذا كله علاجا نفسيا بما تقدم من الترغيب والتحذير والحض والتصوير ، حتى ليتم له ما يريد ، وحتى ليطلب إلى هذه النفس الشحيحة أن تجود بما هو حبيب إليها عزيز عليها : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ[2] » و بذلك يصل إلى غاية البذل وأصعب الجود وأكرم العطاء ،النابع من أعماق الشعور ؛ ويرفع الإنسان على نفسه ؛ ويغلب جانب التسامى فيه على جانب الضرورة ، وجانب الوجدان على جانب الغريزة ؛ وذلك فى ذاته هدف إنسانى رفيع يستحق الجهد فيه ، فكيف وهو هدف اجتماعى ، لإيجاد التوازن ، ومكافحة الحرمان ، وتحقيق التكافل بين القادرين والعاجزين ، وتكوين مجتمع متناسق متعاون سليم ؟

* * *

على هذا النهج — الذى توسعنا فى عرض نموذج منه — يسير الإسلام ، فيهتم بالإقناع الوجدانى كلما شرع تكليفا ؛ ويقف بالتكاليف عند الحد الضرورى لسلامة المجتمع ، وفى حدود الطاقة العامة لجماهير الناس ؛ ثم يخاطب الوجدان للإقناع بالتكليف ، وللسمو فوقه ما استطاع ؛ ليرتفع بالحياة الإنسانية ويجذبها دائما بخيط الصعود ؛ ويدع المجال فسيحا بين الحد الأدنى المفروض والحد الأعلى المطلوب ، تتسابق فيه الأفراد والأجيال ، على مدى الأزمان والقرون .

شرع القصاص وجعله حقا للولى يتقاضاه ؛ ولكنه دعا ما استطاع إلى العفو والتسامح والإغضاء . . . « وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً،فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا[3] » .

شرع الجهاد فى سبيل الله وجعله تكليفا فى عنق كل قادر ؛ ثم حبب فيه باستنهاض الوجدان إليه ، وبتصويره فى صور مؤثرة ، وبيان حكمته ومزاياه للمجتمعات : « إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ،

(١) سورة النساء [١٢٨] . (٢) سورة آل عمران [٩٢] . (٣) سورة الإسراء [٣٣]

يُقَاتِلونَ فى سَبِيلِ اللهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ[١] » . . « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيرًا[٢] » . . «وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيماً . وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُون فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ[٣] ؟ »

حرم الربا ، ثم أخذ فى تفظيعه وتفظيع عاقبته ليثير الوجدان ضده ، ولينأى به عنه : « الذين يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يقومونَ إلاَّ كما يَقُومُ الّذى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيطانُ مِنَ الْمَسِّ ذلك بأنّهم قالوا : إِنَّمَا البيعُ مِثْلُ الرِّبا . وَأَحَلَّ اللهُ البيعَ وَحَرَّمَ الرِّبا . فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهى فَلَهُ ما سَلَفَ وأَمْرُهُ إِلَى اللهِ ، وَمَنْ عادَ فَأُولئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهاخَالِدُونَ .يَمْحَقُ اللهُ الرّبا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ، وَاللهُ لا يُحِبُّ كلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ[٤] » .. « يا أَيُّها الّذِين آمَنُوا اتقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فإِنْ لم تَفْعلوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ[٥] » .

حرم الخمر والميسر وقرنهما إلى الاستقسام بالأنصاب والأزلام فى آية واحدة ، لما يجمعها كلها من الخروج عن حدود العقل والمنطق ؛ ثم أخذ فى إقناع الوجدان بسبب التحريم : « يا أَيُّها الّذين آمَنُوا إِنَّمَا الخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ والأَنْصَابُ والأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيطانِ ، فَاجْتَنِبُوه لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إنمَا يُرِيدُ الشَّيطانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ العَدَاوَةَ وَالبَغْضَاءَ فى الخمرِ والميسرِ ، ويَصُدَّكُمْ عن ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلاةِ . فهل أنتم مُنْتَهُون ؟[٦] » .

وهكذا . . . وهكذا فى كل أوامره و نواهيه ، يسلك هذا النهج ، وهو أحكم نهج وأوفقه للنفس البشرية ؛ وقد آتى ثمرته فى أول نشأة الإسلام كاملة ؛ وظل يؤتيها فى فترات طوال الأربعة عشر قرنا الماضية ؛ و إنه لقادر على أن يعيدها فى الحاضر والمستقبل ، حين يفهم على حقيقته ، وحين يوجه وجهته ، وحين يسلك الناس طريقه المستقيم .

(١) سورة التوبة [١١١]
(٢) سورة الحج [٤٠]
(٣) سورة النساء [٧٤ — ٧٥]
(٤) سورة البقرة [٢٧٥ — ٢٧٦]
(٥) سورة البقرة [٢٧٨ — ٢٧٩]
(٦) سورة المائدة [٩٠ — ٩١]

سياسة الحكم فى الإسلام

كل حديث عن « العدالة الاجتماعية فى الإسلام » لا بد أن يلم بالحديث عن « سياسة الحكم فى الإسلام » تبعا للقاعدة التى أسلفنا عند الحديث على طبيعة العدالة الاجتماعية فيه ؛ وأنها تتناول جميع مظاهر الحياة ، وجميع ألوان النشاط ؛ كما تتناول القيم المعنوية والمادية متمازجة متناسقة .

وسياسة الحكم ذات علاقة بهذا كله ؛ فضلا على أنها المنوط بها فى النهاية تنفيذ التشريع ؛ وتعهد المجتمع من كل جوانبه ؛ وتحقيق العدالة والتوازن فيه ؛ وتوزيع المال حسب القواعد التى سنها الإسلام .

والكلام عن « سياسة الحكم فى الإسلام » يطول ويحتاج إلى مبحث خاص؛ ولما كان قصدنا فى هذا الكتاب بيان ما يختص بالعدالة الاجتماعية من هذه السياسة ، فسنحاول بقدر الإمكان أن نتناول هذا الجانب وحده ؛ وإن كانت الصعوبة فى دراسة الإسلام أن الباحث يجد كل جوانبه متماسكة ؛ وليس هناك انعزال بين هذه الجوانب . فهذا الدين كله وحدة : العبادات والمعاملات . سياسة الحكم وسياسة المال . التشريعات والتوجيهات . العقيدة والسلوك . الدنيا والآخرة . . كلها أجزاء منسقة فى جهاز متكامل ، يصعب إفراد جزء منها بالحديث ، دون التطرق إلى بقية الأجزاء . ولكننا سنحاول بقدر الإمكان !

* * *

بعض من يتحدثون من المسلمين عن النظام الإسلامى يجتهدون فى أن يعقدوا الصلات والمشابه بينه و بين أنواع النظم التى عرفتها البشرية قديماً وحديثا ؛ قبل الإسلام و بعده . ويعتقد بعضهم أنه يجد للإسلام سنداً قويا حين يعقد الصلة بينه و بين نظام آخر من النظم العالمية القديمة أو الحديثة .

إن هذه المحاولة إن هى إلا إحساس داخلى بالهزيمة أمام النظم الغربية ؛ فما يعتز الإسلام بأن يكون بينه و بين هذه النظم مشابه ؛ وما يضيره ألاّ تكون . فالإسلام يقدم للبشرية نموذجاً من النظام المتكامل لا تجد مثله فى أى نظام عرفته الأرض ، من قبل الإسلام ومن بعده سواء ؛ والإسلام لا يحاول ولم يحاول أن يقلد نظاما من النظم ، أو أن يعقد بينه و بينها صلة أو مشابهة ، بل اختار طريقه متفرداً فذا ، وقدم للإنسانية علاجا كاملا لمشكلاتها جميعا .

ولقد يحدث فى تطور النظم البشرية ، أن تلتقى بالإسلام تارة ، وأن تفترق عنه تارة . ولكنه هو نظام مستقل متكامل ، لا علاقة له بتلك النظم ، لا حين تلتقى معه ، ولا حين تفترق عنه . فهذا الافتراق وذلك الالتقاء عرضيان ، وفى أجزاء متفرقة ؛ ولا عبرة بالاتفاق أو الاختلاف فى الجزئيات والعرضيات ، إنما المعول عليه هو الفكرة الأساسية ، والفلسفة الخاصة . وللإسلام فكرته الأساسية وفلسفته الخاصة ، وعنها تتفرع الجزئيات ، فتلتقى أو تفترق عن جزئيات فى النظم الأخرى ؛ ثم يمضى الإسلام فى طريقه المتفرد بعد كل اتفاق أو اختلاف !

وليست وظيفة الباحث الإسلامى حين يعرض للحديث عن النظام الإسلامى أن يلتمس له المشابه والموافقات مع أى نظام آخر قديم أو حديث ؛ فهذه المشابه والموافقات — فضلا على أنها سطحية وجزئية ، ووليدة مصادفات فى الجزئيات ، لا فى الفلسفة العامة والفكرة الأساسية — لا تكسب الإسلام قوة كما يظن بعض المسلمين ؛ وطريقهم الصحيح أن يعرضوا أسس دينهم لذاتها ، و بإيمان كامل بأنها أسس كاملة ؛ سواء وافقت جميع النظم الأخرى أو خالفتها جميعا ؛ ومجرد تطلب

التأييد لنظم الإسلام من مشابه وموافقات مع النظم الأخرى ، هو إحساس بالهزيمة كما قلنا ، لا يقدم عليه باحث مسلم ، يعرف هذا الدين حق معرفته ، ويبحثه حق بحثه .

لقد عرف العالم فى نشأته وتطوره نظما عدة . وليس النظام الإسلامي واحداً من هذه النظم ، وليس خليطاً منها ، وليس مستمدا من مجموعها . . إنما هو نظام قائم بذاته ، مستقل بفكرته ، متفرد بوسائله ؛ وعلينا أن نعرضه مستقلا ، لأنه نشأ مستقلا ، وسار فى طريقه مستقلا .

لهذه الاعتبارات لم أستسغ تعبير الدكتور هيكل عن العالم الإسلامى بأنه « الإمبراطورية الإسلامية » ، ولا قوله : « إن الإسلام إمبراطورى » فليس أبعد عن فهم روح الإسلام الحقيقية من القول بأنه إمبراطورى ، مهما فرقنا بين مدلول الإمبراطورية الإسلامية ومدلول الإمبراطورية المعروف ؛ وليس أبعد من فهم حقيقة الصلات فى العالم الإسلامى من القول بأنه إمبراطورية إسلامية !

ومن الغريب أن الدكتور هيكل فى حديثه عن حكم الإسلام فى « حياة محمد » أو « الصديق أبو بكر » أو « الفاروق عمر » يلمس الخلاف الحقيقى الداخلى بين طبيعة الإسلام ، وطبيعة سائر النظم التى عرفها العالم ؛ ولكنه ينساق إلى هذين التعبيرين انسياقا ، بحكم قوة إيحاء المظاهر الأجنبية ! ثم تشابه بعض المظاهر بين الإسلام والإمبراطورية .

ولعل المظهر الشكلى هو تكون العالم الإسلامى من عدة أقاليم متباينة الأجناس والثقافات ، يرجع أمر الحكم فيها إلى مركز واحد . وهذا هو مظهر الإمبراطورية ! ولكنه مجرد مظهر ، والمعول عليه هو طبيعة نظر هذا المركز إلى الأقاليم ؛ وطبيعة العلاقات بينه وبينها .

كل متتبع لروح الإسلام ولطريقته فى الحكم ، يجزم بأنها أبعد ما تكون عن الإمبراطوريات المعروفة . فالإسلام يسوى بين المسلمين فى جميع أجزاء العالم ؛ وينكر

العصبيات الجنسية والإقليمية ، بل يتجاوز عن العصبية الدينية فى مواضع كثيرة — كما أسلفنا — وتبعا لهذه الروح لا يجعل الأقاليم مستعمرات ، ولا مواضع استغلال، ولا منابع تصب فى المركز لفائدته وحده . فكل إقليم هو بضعة من جسم العالم الإسلامى ، ولأهله سائر الحقوق التى لأهل المركز . وإذا كان بعض الأقاليم يحكمها والٍ من قبل المركز الإسلامى فى المدينة ، فإنما يحكمها بوصفه رجلا مسلما صالحا للولاية ، لا بوصفه حاكما مستعمرا ؛ على أن كثيرا من هذه الأقاليم المفتوحة كان يحكمها واحد من أهلها ، لا بصفته من أهلها ؛ ولكن بوصفه مسلما صالحا لهذه الولاية ؛ وكذلك كان ما يجبى من أموال الأقاليم ينفق فيها أولا ، فإن فضل منه شىء رد إلى بيت مال المسلمين ، لينفق على المسلمين كافة عند الحاجة ، لا ليخصص لأهل المركز الإسلامى ولو افتقرت الأقاليم ، كما هو العهد فى الإمبراطوريات .

وكل هـذا يجعل المسافة بعيدة بين العالم الإسلامى ، أو الأمة الإسلامية بتعبير أدق ، وبين الإمبراطورية ؛ ويكون القول بأن الإسلام « إمبراطورى » انزلاقا مع اصطلاح غريب على روح الإسلام وعلى تاريخه سواء ؛ والأولى أن نقول : إنه كان إنسانى النزعة ، لما فيه من فكرة قوية عن وحدة الإنسانية ، ولما يرمى إليه من ضم هذه الإنسانية كلها إلى لوائه متساوية متآخية .

لقد كان الدكتور طه حسين أدق فى تعبيره وهو يتحدث فى مقدمة كتابه : « الفتنة الكبرى . عثمان » عن نظام الحكم الإسلامى ، بالقياس إلى جميع النظم الأخرى ، فيرى أنه يختلف فى طبيعته الأصيلة عن سائرها ؛ فذلك هو الحق عند النظر إلى روح الحكم وطبيعته ؛ لا إلى مظاهره وجزئياته .

والإسلام كما قلت يقدم حلولا مستقلة لمشكلات الإنسانية ، يستمدها من فكرته الموحدة ، ومن أسسه الأصيلة ، ومن وسائله المتميزة ؛ وعلينا حين نناقشه ألا نكله إلى مبادىء ونظريات أخرى تفسره ، أو تضيف إليه ؛ فهو فلسفة متكاملة ، ووحدة متجانسة ؛ وإدخال أى عنصر غريب فيه كفيل بأن يفسده ، كالجهاز الدقيق

الكامل ، أية قطعة غريبة عنه تعطل الجهاز كله ، وتظهر كأنها رقعة فيه !

وأنا أدلى بهذه الكلمة المجملة هنا ، لأن كثيرا ممن اندست فى ثقافاتهم وأفكارهم قطع غريبة من أجهزة النظم الأجنبية ، يحسبون أنهم يكسبون الإسلام قوة جديدة ، إذا هم طعموه بتلك النظم . وهو وهم خاطىء يفسد الإسلام ؛ ويعطل روحه عن العمل ؛ وهو فى الوقت ذاته إحساس خفى بالهزيمة ، ولو لم يعترفوا صراحة بالهزيمة !

* * *

يقوم النظام الإسلامى على فكرتين أساسيتين ، مستمدتين من فكرته الكلية عن الكون والحياة والإنسان : فكرة وحدة الإنسانية فى الجنس ، والطبيعة ، والنشأة . . . وفكرة أن الإسلام هو النظام العالمى الخالد فى مستقبل البشرية .

فأما فكرة وحدة الإنسانية جنسا وطبيعة ونشأة . . . فقد تحدثنا عنها من قبل بالتفصيل عند الكلام على « أسس العدالة الاجتماعية فى الإسلام » وأشرنا إلى أن الحقوق التى يرتبها للذميين ، وللمشركين المعاهدين على المسلمين ، قائمة على أساس إنسانى بحت ، لا يفرق بين أهل دين ودين ، عندما ينتهى الأمر إلى الملابسات الإنسانية العامة . فإذا كان الإسلام يأمر بقتال المشركين ، فإنما هى الحرب الدفاعية لرد العدوان: « أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (١) ». « وَقَاتِلُوا فِى سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ، وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (٢) ». فهى الحرب لدفع العدوان المادى عن المسلمين كى لا يفتنوا عن دينهم ، ولإزالة العقبات المادية من طريق الدعوة ، حتى تبلغ إلى الناس جميعا .

ويبلغ الإسلام فى الوفاء بعهوده لغير المسلمين إلى حد أن يقعد عن نصرة المسلمين على المعاهدين: « وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِى الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ ، إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ (٣) » وهذا حد مثالى فى رعاية الوفاء بالعهد ، القائم على نظرة إنسانية

---

(١) سورة الحج [٣٩] (٢) سورة البقرة [١٩٠] (٣) سورة الأنفال [٧٢]

عالمية واسعة ، تتجاوز المصالح المحلية ، والأغراض المحدودة ، حتى فيما يتعلق بالدين .

وأما فكرة أن الإسلام هو النظام العالمي الخالد في مستقبل البشرية ، فهي مستمدة من أن محمدا رسول الله إلى الناس كافة ، وأنه خاتم النبيين ، وأن دينه أقوم دين : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ[١] » .. « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ[٢] » .. « ... رسول الله وخَاتَمَ النَّبِيِّينَ[٣] » .. « اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عليكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً[٤] » .. « إنّ هذا القُرآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ[٥] » ... ولكن الإسلام مع هذا لا يقسر الآخرين على اعتناقه : « لا إِكْرَاهَ في الدِّين[٦] » بل يدع لهم أقصى الحرية والحماية في مزاولة شعائرهم الدينية . ويبلغ من دقة حسه بهذه الحرية ، أن يفرض على المسلمين وحدهم « الزكاة » ويأخذ في مقابلها من أهل الذمة « الجزية » إذ هم شركاء في حماية الدولة الإسلامية لهم ، وعليهم جميعا نفقاتها . ولكنه لا يجعلها على أهل الذمة « زكاة » لأن الزكاة فريضة إسلامية وعبادة خاصة بالمسلمين ؛ وهو لا يريد أن يقسر أهل الذمة على عبادة من عبادات المسلمين ؛ فيأخذ المال منهم بصفته المالية وحدها ؛ وينفي عنه الصفة التعبدية الملحوظة في فريضة الزكاة ! وهذا منتهى دقة الحساسية بالعدل في معاملة الآخرين .

والإسلام إذ يدع للآخرين حريتهم في هذه الحدود يتأثر بروحه الإنسانية العامة ؛ وهو على ثقة بأنهم متى أتيح لهم أن ينظروا في الإسلام نظر تدبر وإمعان ، دون حيلولة من قوة مادية ، أو جهالة فكرية ، فإنهم بفطرتهم يفيئون إلى الإسلام ، الذي يحقق التوازن الكامل بين جميع الأهداف التي رمت إليها الديانات من قبله ، وبين جميع النزعات والأشواق في الفطرة البشرية ؛ ويضمن للجميع المساواة المطلقة

---

(١) سورة سبأ [٢٨] (٢) سورة الأنبياء [١٠٧]
(٣) سورة الأحزاب [٤٠] (٤) سورة المائدة [٣]
(٥) سورة الإسراء [٩] (٦) سورة البقرة [٢٥٦]

والتكافل التام ؛ ويرمى إلى تحقيق الوحدة الإنسانية فى دائرة الشعور ودائرة النظام .

وقيام النظام الإسلامى على هاتين الفكرتين كان ذا أثر فى كيانه واتجاهه ، جعله يلحظ فى التشريعات والتوجيهات ، وفى سياسة الحكم ، وسياسة المال ، وسائر النظم التى تضمنها . . . أنه لا يشرع لجنس ، ولا لجيل ؛ إنما للأجناس جميعا ، وللأجيال جميعا ؛ فاتبع الأسس الإنسانية الشاملة فى كل تشريعاته ونظمه ؛ ووضع القواعد العامة ، والمبادىء الواسعة ؛ وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات .

وهذا الاتجاه إلى القواعد الكلية ، واضح فى « سياسة الحكم » التى نعقد لها هذا الفصل بصفة خاصة .

* * *

تقوم « سياسة الحكم فى الإسلام » على أساس العدل من الحكام . والطاعة من المحكومين . والشورى بين الحاكم والمحكوم . . . وهى خطوط أساسية كبيرة ، تتفرع منها سائر الخطوط :

العدل من الحكام : « إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالعَدْلِ[1] » . . . « وإذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ الناسِ أَنْ تَحكُمُوا بِالعَدْلِ[2] »... «وَإذا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَاقُرْبَى[3] »... « وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا. اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى[4] » ... « إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلسا إمام عادل ؛ وإن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدهم عذابا إمام جائر[5] »

فهو العدل المطلق الذى لا يُميل ميزانه الحب والبغض ؛ ولا تغير قواعده المودة والشنآن . العدل الذى لا يتأثر بالقرابة بين الأفراد ، ولا بالتباغض بين الأقوام ، فيتمتع به أفراد الأمة الإسلامية جميعا ، لا يفرق بينهم حسب ولا نسب ، ولا مال ولا جاه ؛ كما تتمتع به الأقوام الأخرى ، ولو كان بينها وبين المسلمين شنآن . وتلك

---

(١) سورة النحل [٩٠] (٢) سورة النساء [٥٨] (٣) سورة الأنعام [١٥٢]
(٤) سورة المائدة [٨] (٥) حديث [٨]

قمة فى العدل لايبلغها أى قانون دولى إلى هذه اللحظة ، ولا أى قانون داخلى كذلك .

والذين يمارون فى هذا ، عليهم أن يراجعوا عدالة الأقوياء والضعفاء بين الأمم ؛ وعدالة المتحار بين بعضهم بالقياس إلى بعض . ثم عليهم أن يراجعوا عدالة البيض للحمر والسود فى الولايات المتحدة ؛ وعدالة البيض للملونين فى جنوب أفريقية...وفى الإشارة ما يغنى . فهى أحوال معاصرة يعلمها كل إنسان .

والمهم فى عدالة الإسلام أنها لم تكن مجرد نظريات ، بل أخذت طريقها إلى واقع الحياة ، فحفظ « الواقع التاريخى » أمثلة لها متواترة ، سيأتى تفصيلها فى موضعها الخاص . إذ نحن هنا بصدد عرض « النظريات » الإسلامية مجردة كما تدل عليها النصوص .

والطاعة من المحكومين: « يأيُّها الّذينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعوا الرّسُولَ وَأُولِى الأَمْرِ مِنْكُمْ (١) » . والجمع فى الآية بين الله والرسول وأولى الأمر معناه فى بيان طبيعة هذه الطاعة وحدودها ؛ فالطاعة لولى الأمر مستمدة من طاعة الله والرسول ؛ لأن ولى الأمر فى الإسلام لايطاع لذاته ، وإنما يطاع لقيامه على شريعة الله ورسوله ؛ ومن تنفيذه لهذه الشريعة دون سواه يستمد حق الطاعة ؛ فإذا انحرف عنها سقطت طاعته ، ولم يجب لأمره النفاذ . يقول صاحب الشريعة : « لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » ويقول : « اسمعوا وأطيعوا — وإن استعمل عليكم عبد حبشى كأن رأسه زبيبة ، ما أقام فيكم كتاب الله تعالى » . وواضح فى هذا الحديث توقيت السمع والطاعة بإقامة كتاب الله تعالى . فليست هى الطاعة المطلقة لإرادة الحاكم ، وليست هى الطاعة الدائمة ولو ترك شريعة الله ورسوله . والرسول يقول :

« من رأى سلطانا جائرا ، مستحلا لحرم الله ، ناكثا لعهد الله ، مخالفا لسنة رسول الله ، يعمل فى عباد الله بالإثم والعدوان ، فلم يُغَيِّر عليه بفعل ولا قول ، كان على الله أن يدخله مدخله (١) » :

---

(١) سورة النساء [٥٩]

فهذا الحديث نص فى وجوب التغيير على الحاكم الخارج على الشريعة بالفعل أو بالقول على أقل تقدير . وهـذه خطوة أخرى إيجابية وراء عدم الطاعة التى هى خطوة سلبية .

ويجب أن نفرق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية ، و بين استمداده سلطانه من الدين . فليست للحاكم سلطة دينية يتلقاها من السماء ، كما كان لبعض الحـكام فى القديم . إنما هو يصبح حاكما باختيار المسلمين الكامل وحريتهم المطلقة لا يقيدهم عهد من حاكم قبله ، ولا وراثة كذلك فى أسرة . ثم يستمد سلطته بعد ذلك من قيامه بتنفيذ الشريعة . فإذا لم يرضه المسلمون لم تقم له ولاية ؛ و إذا رضوه ثم ترك شريعة الله لم تـكن له طاعة .

ومن هنا ندرك حكمة النبى — صلى الله عليه وسلم — فى أنه لم يعين خليفته من بعده . إذ كان هذا مظنة أن يستمد خليفته سلطة دينية من استخلاف الرسول له .

إن الإسلام لا يعرف « هيئة دينية » مثل « هيئة الإكليروس » فى الـكنيسة المسيحية . والحـكم الإسلامى ليس هو الذى تقوم به هيئة معينة ؛ ولـكنه كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية .

فإذا كان معنى الحـكومة الدينية فى أية ديانة أن طائفة معينة هى التى تتولى الحـكم ، فإن هذا المعنى ينتفى فى الإسلام انتفاء كاملا ؛ وليس هنالك مبرر لأن يفهم أحد أن الحـكم فى الإسلام يحتاج إلى أكثر من تنفيذ القانون الإسلامى .

كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية هو حكم إسلامى أيًّا كانت صورة الحـكم أو عنوانه . وكل حكم لا تنفذ فيه هذه الشريعة ، لا يعترف به الإسلام ، ولو قامت عليه هيئة دينية ، أو حمل عنواناً إسلامياً .

والطاعة من المحـكومين منوطة وموقوتة فقط بتنفيذ الحاكم لشريعة الإسلام ، بلا شرط آخر غير العدل فى الحـكم وطاعة الله .

والمشورة بين الحكام والمحكومين : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ [1] » . . . « وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ [2] » . فالشورى أصل من أصول الحكم فى الإسلام ؛ أما طريقة الشورى ، فلم يحدد لها نظاما خاصا ؛ وتطبيقها إذن متروك للظروف والمقتضيات . فقد كان الرسول يستشير المسلمين — فيما لم يرد فيه وحى — ويأخذ برأيهم فيما هم أعرف به من شؤون دنياهم ، كمواقع الحرب وخططها ؛ سمع لرأيهم فى غزوة بدر ، فنزل على ماء بدر بعد أن كان قد نزل على مبعدة منه ؛ وسمع لرأيهم فى حفر الخندق ؛ وسمع لهم فى الأسرى مخالفا رأى عمر ، حتى نزل الوحى بتأييد عمر . . . أما ما كان فيه وحى ، فلا مجال فيه للشورى بطبيعة الحال ، فهو مقرر من مقررات الدين . وتلك خاصية بالطبع للرسول الأمين .

وكذلك سار الخلفاء فى استشارة المسلمين : استشار أبو بكر فى شأن مانعى الزكاة وأنفذ رأيه فى محاربتهم ؛ وكان عمر يعارض أولا ؛ ولكنه فاء إلى رأى أبى بكر اقتناعا به ، بعدما فتح الله قلبه له ، وهو يرى أبا بكر يصر عليه . واستشار أهل مكة فى حرب الشام على رغم معارضة عمر . واستشار عمرُ فى دخول الأرض الموبوءة وانتهى إلى رأى ثم وجد نصا من السنة يؤيده فالتزمه . . . وهكذا كانت الشورى . لا على نظام مقرر مرسوم ؛ لأن ظروف العصر لم تكن تقتضى إلا هذا اللون من الشورى . ولكن عمومية الأمر تدع المجال مفتوحا لأشكال متعددة من النظم والطرق ، لا يحددها الإسلام ، اكتفاء بتقرير المبدأ العام .

* * *

ليس للحاكم إذن — فيما عدا الطاعة لأمره ، والتصح له والمعونة على إقامة الشريعة — حقوق أخرى ليست لأى فرد من عامة المسلمين .

---

(١) سورة آل عمران [١٥٩]
(٢) سورة الشورى [٣٨]

ومع أن النبى — صلى الله عليه وسلم — لم يكن حاكما فحسب ، بل كان صاحب الشريعة ، فقد سن للحاكم حدوده فى دائرة ما يمنحه الإسلام من حقوق ؛ وسار خلفاؤه على هداه — كما سيجيء فى فصل الواقع التاريخى — فكان يقص من نفسه إلا أن يعفو صاحب الحق عنه ؛ وجاءه صاحب دين فأغلظ عليه ، فهمّ المسلمون به فأشار عليهم أن يدعوه ، لأن لصاحب الحق مقالا ! ومرت به إبل الصدقة فأهوى بيده إلى وبرة من جنب بعير فقال : « ما أنا بأحق بهذه الوبرة من رجل من المسلمين » . وقال لعلى وفاطمة — أقرب الناس إليه — « لا أعطيكم وأدع أهل الصُّفَّة تَلَوَّى بطونهم من الجوع » . وكان يقول لبنى هاشم : « لا يأتينى الناس بالأعمال ، وتأتونى بالأنساب » .

فليس للحاكم إذن حق زائد فى الحدود ، ولا فى الأموال ؛ وليس لأهله حق فيها غير ما لرجل من عامة المسلمين .

وذلك هو الإسلام .

وليس للحاكم أن يعتدى على أرواح الناس وأجسادهم ، ولا حرماتهم ، أو أموالهم . فإذا هو أقام الحدود ، ونفذ الفرائض ، فقد انتهى إلى آخر حدوده ؛ وانقطعت سلطته على الناس ، وعصمهم الله من سلطانه : أرواحا وأجسادا وحرمات وأموالا . . .

ولقد ضمن الإسلام فى أوامر صريحة عامة ، تلك الأرواح والأجساد والحرمات والأموال ، بصورة لا تدع مجالا للشك فى مدى حرصه على ضمانة الأمن والسلام والكرامة للجميع .

« يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ، حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا[1] » . . . « وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا[2] » . . .

---

(١) سورة النور [٢٧]
(٢) سورة البقرة [١٨٩]

«وأْتُوا البُيُوتَ مِنْ أبْوَابِها[1]» . . . «ولا تَجَسَّسُوا[2]» ... والحديث «كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله» . . والنفس بالنفس . . والجروح قصاص .

***

وحين يضيق الإسلام سلطة الحاكم فيما يختص بشخصه، يوسع له إلى أقصى الحدود فى رعاية المصالح المرسلة للجماعة ، تلك المصالح التى لم يرد فيها نص ، والتى تتجدد بتجدد الزمان والأحوال . فالقاعدة العامة : «أن للسلطان أن يحدث من الأقضية بقدر ما يجد من مشكلات ، تنفيذا لقوله تعالى : «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ[3]» ولقول الرسول : «لا ضرر ولا ضرار» وتحقيقا لأهداف الدين العامة ، فى إصلاح حال الفرد ، وحال الجماعة ، وحال الإنسانية كلها ، فى حدود المبادىء المقررة فى الإسلام ، و بشرط العدل الذى يجب توافره فى الإمام .

فكل ما يوقع بالأمة ضررا من أى نوع ، على السلطان أن يزيله ؛ وكل ما يحقق للأمة نفعا من أى نوع ، عليه أن يقوم به ، على ألا يخالف نصا من نصوص الدين .

وهى سلطات واسعة تتناول جوانب الحياة كلها . وتحقيق العدالة الاجتماعية بكل ملابساتها داخل فى هذه السلطات . فله أن يتجاوز فى الناحية المالية مثلا ، فريضة الزكاة إلى ضرائب أخرى يتحقق بها التعادل والتوازن ؛ وتزول بها الأحقاد والضغائن ؛ وترتفع بها عن الأمة مضار الترف ، ومضار الشظف ، ومضار الغلاء المصطنع نتيجة لتضخم الأموال . . . إلى آخر الاعتبارات المبررة لتصرف السلطان .

والواقع التاريخى فى حياة الأمة الإسلامية قد حوى نماذج كثيرة من رعاية المصالح المرسلة ؛ وهناك تطبيقات مستطاعة فى كل وقت سيأتى تفصيلها فى موضعها الخاص . والمهم أن نثبت هنا أن الإسلام ليس نظاما جامدا ؛ وأن تطبيقاته لا تقف عند عصر من العصور ، ولا بيئة من البيئات .

***

(١) سورة البقرة [١٨٩]
(٢) سورة الحجرات [١٢]
(٣) سورة الحج [٧٨]

و بعد فهذا حديث عن الناحية « الرسمية » فى « سياسة الحكم فى الإسلام »

ووراءها ناحية « التطوع » التى يتجاوز بها « التوجيه » ما يفرضه « التشريع » على طريقة الإسلام فى كل تكاليفه ونظمه ، حين يترك للتشريع الحد الأدنى ، ويوكل التوجيه بالحد الأعلى ، ويدع للإنسان المجال بينهما فسيحا ، يرقى فيه بقدر ما يستطيع.

فسياسة الحكم فى الإسلام تقوم على أساس من الضمير فوق قيامها على أساس من التشريع . تقوم على أساس أن الله حاضر فى كل لحظة مع الحاكم والمحكوم ، رقيب على هذا وذاك . . . « أيما عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة لم يجد رائحة الجنة » . . . « وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ[1] » .

فالراعى والرعية مطالبان كلاهما برعاية الله فى كل تصرف ، وخشية الله هى الضمانة الأخيرة فى تحقيق العدالة . وقد مر بنا أن الإسلام ينوط بالضمير البشرى بعد تهذيبه أمورا كبارا فى الحدود وفى الأموال . فإذا لم تكن خشية الله فى هذا الضمير ، فلا ضمان ، لأن التشريع يمكن الاحتيال عليه ، والتستر دونه ، وغش الحاكم والقاضى والناس .

وسنرى فيما بعد أن هذا الضمير الذى رباه الإسلام وهذبه ، قام بأدوار خطيرة ، وجاء بما يشبه المعجزات والخوارق فى حياة المسلمين على مر العصور .

(١) سورة البقرة [١٨٨]

سياسة المال في الإسلام

لعل الحديث عن سياسة المال هو أدخل شيء فى الحديث عن «العدالة الاجتماعية». ولعل الكثيرين من القراء قد استبطأوا موعده فى هذا الكتاب ، وهم يقرأون الفصول الأولى منه إلى هذا الموضع . ولكننى كنت أتعمد هذا الإبطاء به تعمدا ؛ فالعدالة الاجتماعية فى الإسلام شيء أكبر من سياسة المال — كما عرفنا — وكان من الواجب أن نكشف عن فكرة الإسلام الكاملة فى هذه العدالة . وأن نستعرض طبيعتها وأسسها ووسائلها فى محيطها الواسع ، قبل أن نستعرضها فى مجال المال وحده ، كما تصنع المبادئ المادية ، التى ترخص من قيم الحياة كلها عدا قيمة المال .

والإسلام يسير فى « سياسة المال » على هدى فلسفته العامة ، وفكرته الشاملة؛ يلاحظ مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، ويقف بين ذلك قواما لا يضارُّ الفرد ولا يضار الجماعة ؛ ولا يقف فى وجه الفطرة ؛ ولا يعوّق سنن الحياة الأصيلة ، وغاياتها العليا البعيدة .

وهو يتبع فى تحقيق هذه السياسة وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه . فيبلغ بالتشريع الأهداف العملية الكفيلة بتكوين مجتمع صالح قابل للرقى والنماء ؛ ويرمى بالتوجيه إلى التسامى على الضرورات ، والتطلع إلى حياة أرفع ، والرقى بالحياة إلى عالم المثل ، الذى لا يملك الجميع أن يرتفعوا إليه فى جميع الأحوال ؛ ويدع الباب دائما مفتوحا للرقى والكمال .

ونضرب هنا مثالا واحدا بشأن المـال ، قبل أن نتحدث بالتفصيل عن « سياسة المـال » .

لقد جعل الإسلام حق المـال هو الزكاة ، وهو ما يقاتل عليه الإمام الناس إن امتنعوا عنه ، وما يفرضه عليهم بحق التشريع ، ويقيم عليه الحدود ؛ ثم جعل للإمام الحق فى أن يأخذ بعد الزكاة مايمنع بهالضرر ، ويرفع به الحرج ، ويصون به المصلحة لجماعة المسلمين ؛ وهو حق كحق الزكاة ، عند الحاجة إليه ، موكول إلى مصلحة الأمة وعدالة الإمام .

هـذا فى حدود التشريع ؛ أما التوجيه فقد حبب إلى الناس أن ينسلخوا من كل مالهم ؛ وينفقوه كله فى سبيل الله . فهذا أبو ذر رضى الله عنه يروى عن محمد صلى الله عليه وسلم يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما نحو أُحد وأنامعه، فقال : « يا أبا ذر » فقلت : لبيك يارسول الله . فقال : « الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة ، إلا من قال كذا وكذا — عن يمينه وشماله وقدامه وخلفه — وقليل ماهم » ثم قال : « يا أبا ذر » فقلت : نعم يا رسول الله بأبى أنت وأمى . قال : « ما يسرنى أن لى مثل أُحُد ، أنفقه فى سبيل الله ، أموت وأترك منه قيراطين »قلت : أوقنطارين يا رسول الله : قال : « بل قيراطين » ثم قال : « يا أبا ذر ، أنت تريد الأكثر وأنا أريد الأقل » .

وها هو ذا — صلى الله عليه وسلم — يدركه الأجل الذى يدرك الناس جميعا ؛ وتأخذه الشدة قبل الموت ، فيذكر أن هناك ستة دنانير أو سبعة فى حوزته ، فيأمر أهله أن يتصدقوا بها ؛ ثم تأخذه الغيبوبة ، ويشغل أهله به عن إنفاذ أمره ؛ فإذا صحا من غيبوبته كان أول ما يقول قوله : « ما فعلت تلك الذهب ؟ » فإذا علم أنها لم توزع أخذه الغضب ، فطلب من عائشة إحضارها ، ووضعها فى كفه وهو يقول : « ما ظنُّ محمد بربه لو لقى الله وعنده هذه ؟ » ثم تصدق بها جميعا .

ذلك هو التشريع ، وهذا هو التوجيه . وهما معا قوام « سياسة المال » كما أنهما قوام كل سياسة فى الإسلام .

وبعد فلنأخذ فى التفصيل والبيان .

الملكية الفردية

حق الملكية الفردية :

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للمال — بوسائل التملك المشروعة التى سيرد بيانها بعد قليل — ويرتب على هذا التقرير نتائجه الطبيعية فى حفظ هذا الحق لصاحبه ، وصيانته عن السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق ؛ ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله ، فوق ما يضع من التوجيهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها ، وما هو داخل فى ملك الآخرين كما يرتب عليه نتائجه الأخرى ، وهى حق التصرف فى هذا المال بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية . . . إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفى نطاق الحدود التى سنها للتصرفات .

ولا شبهة فى تقرير هذا الحق الواضح الصريح فى الإسلام : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ[١] » . . . « وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ؛ وَلاَ تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ[٢] » . . . « وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلاَمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحاً ، فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ، وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ[٣] » . . .

وعقوبة السرقة الصارمة دليل على احترام هذا الحق وصيانته ، ومنع الاعتداء عليه : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ[٤] »

---

(١) سورة النساء [٣٢] (٢) سورة النساء [٢]

(٣) سورة الكهف [٨٢] (٤) سورة المائدة [٣٨]

أما الغصب فهو محرم ملعون من يجترحه ، قال رسول الله : « من ظلم قيد شبر من الأرض طوّقه من سبع أرضين » والنهب مثله : « من انتهب نهبة فليس منا » . . . « ألا لا يحل مال امرىء إلا بطيب نفس منه » . . . « كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وعرضه ، وماله » .

ويحق الملكية حق الإرث والتوريث : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الوَالِدَانِ والأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الوَالِدَانِ والأَقْرَبُونَ » . . . « يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ » . . . « يَسْتَفْتُونَكَ . قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلَالَةِ : إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ...الخ»

وتقرير حق الملكية الفردية وصيانته يحققان العدالة بين الجهد والجزاء ، فوق مسايرته للفطرة ، واتفاقه مع الميول الأصيلة فى النفس البشرية . تلك الميول التى يحسب الإسلام حسابها فى إقامة نظام المجتمع ؛ وفى الوقت ذاته تتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذل أقصى جهد فى طوقه لتنمية الحياة .

فالفرد مخلوق بفطرة حب الخير لذاته : « وإنه لحب الخير لشديد » مفطور على حب الحيازة والضن بما يملك : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى . إذن لأمسكتم خشية الإنفاق » . « وأحضرت الأنفسُ الشُّحَّ » ... ولا ضير من مجاراة هذه الميول الفطرية ، ليبذل الفرد أقصى طاقته ، وهو نشيط مقبل على العمل ، والإنتاج لأنه يلبى أشواقه وحاجات نفسه ، ولا يحس أنه مسخر للعمل ، ولا يبذل جهده كارها ولا يائسا ؛ والجماعة هى التى تفيد بعد ذلك من جهده هذا وكده — والإسلام يضع القواعد التى تتيح للجماعة هذه الفائدة ؛ وتضمن كف الأذى من إطلاق حرية الفرد ، وتقرير حق الملكية الفردية له .

والعدالة تقتضى أن يلبى النظام أشواق الفرد ويرضى ميوله — فى الحدود التى لا تضر الجماعة — جزاء ما بذل هذا الفرد من طاقته وجهده ، وعرق جبينه ، وكدح فكره ، وكد أعصابه . والعدل أكبر قواعد الإسلام . والعدالة الاجتماعية لا تكون

دائما على حساب الفرد . فهى للفرد ، كما هى للجماعة . متى شئنا أن نسلك طريقا وسطا ، ونحقق العدالة فى جميع صورها وأشكالها فى الحياة .

وفضلا على هذا كله فإن أحدا لا يجزم بأن تحطيم الحوافز الطبيعية المعقولة ينتج خيرا للفرد أو للجماعة ؛ وسوء الظن بالفطرة هو الذى يعين طريقا واحداً للعدالة ، بتحطيم هـذه الحوافز والوقوف فى وجهها ؛ كما أن النظريات الخيالية التى لا تعترف بالواقع ، هى التى تفترض أن هذه الحوافز يمكن القضاء عليها من الخارج بالنظم والتشريعات فى جيل أو عدة أجيال . والإسلام لا يسوء ظنه بالفطرة إلى هذا الحد ؛ ولا يعمد فى الوقت ذاته إلى إقامة بنيانه كله على الخيال ، متجاهلا كل الواقع العميق .

كذلك يمكن القول بأن احترام الإنسانية يقتضى أن ننظر إليها نظرة أعمق وأكثر إدراكا لعمق طبيعتها ، وأصالة فطرتها ، وتأصل جذورها ، فنكون أكثر تعقلا ، وأشد تحرجا ، وأدق تفكيرا فى محاولة توجيهها ، وإقامة نظمها ؛ فدلائل ملايين السنين التى عاشتها البشرية لا يجوز أن تذهب سدًى ، لتفترض نظريات عن ميولها وفطرتها وسلوكها ، ثم نطبق هذه النظريات غصبا وقسرا .

أما تقرير حق الإرث والتوريث فقد سبق الحديث عن علته فى فصل « التكافل الاجتماعى » وهو يتمشى مع الفطرة التى تحدثنا عنها هنا ، كما يتمشى مع العـدالة فى مستواها الأعلى ، ومع مصلحة الجماعة فى حدود النظرة الشاملة ، التى لا تضع الحواجز بين الجيل والأجيال من بنى الإنسان ! وذلك فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة كما سيجىء .

حق التصرف فى المـال :

ولـكن الإسلام لا يدع حق الملـكية الفردية مطلقا بلا قيود ولا حدود ؛ فهو يقرره ، ويقرر بجواره مبادىء أخرى ، تكاد تحيله حقا نظريا لا عمليا ! وتكاد تجرد

منه صاحبه بعد أن يستوفى منه حاجاته ! وهو يضعه ويضع له الحدود والقيود ، التى تكاد تجعل صاحبه مسيرا لا مخيرا فى تصرفاته فى تنميته وإنفاقه وتداوله . . . ومصلحة الجماعة كامنة من وراء هذا كله ، ومصلحة الفرد ذاته كذلك ، فى حدود الأهداف الخلقية التى يقيم الإسلام عليها الحياة .

وأول مبدأ يقرره الإسلام — بجوار حق الملكية الفردية — أن الفرد أشبه شىء بالوكيل فى هـذا المال عن الجماعة ؛ وأن حيازته له إنما هى وظيفة أكثر منها امتلاكا ؛ وأن المال فى عمومه إنما هو حق للجماعة ، والجماعة مستخلفة فيه عن الله ، الذي لا مالك لشىء سواه .

جاء فى القرآن الكريم : « آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فيه [1] » ولا يحتاج نص الآية إلى تأويل ليؤدى المعنى الذى فهمناه منه ، وهو أن المال الذى فى أيدى البشر هو مال الله ، وهم فيه خلفاء لا أصلاء . وفى آية أخرى فى صدد المكاتبين من الأرقاء : « وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِى آتَاكُمْ [2] » فما يعطونهم هذا المال من ملكهم ، ولكنهم يعطونهم من مال الله وهم فيه وسطاء ؛ وفى آية ثالثة ما هو أصرح : « واللهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِى الرِّزْقِ ، فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّى رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ . فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ . أَفَبِنِعْمَةِ اللهِ يَجْحَدُونَ ؟ [3] » فهو هنا يقرر أن ما يعطيه الذين فضلوا فى الرزق للذين ملكت أيمانهم ، ليس ردا لقسط من مال أولئك الأغنياء إلى هؤلاء الفقراء . كلا . إنما هذا حقهم الأصيل . وهم فيه سواء ، وكلاهما كالآخر فيه ، ومصدره واحد ؛ وحق هؤلاء فيما يأخذون كحق هؤلاء فيما يعطون . ثم سؤال استنكارى : «أفبنعمة الله يجحدون؟» فإنما هى نعمة الله ، لا ملكهم الأصيل !

وهناك ما هو أصرح من هذا فى حقيقة ملكية المال الفردية ، بوصفها ماكية

(١) سورة الحديد [٧]
(٢) سورة النور [٣٣]
(٣) سورة النحل [٧١]

التصرف والانتفاع — وهذا هو الواقع ؛ فالملكية العينية لا تكون متحققة بدون حق التصرف والانتفاع — فشرط بقاء هذه الوظيفة هو الصلاحية للتصرف ، فإذا سفه التصرف كان للولى أو للجماعة استرداد حق التصرف : « وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَامًا،وَارْزُقُوهم فِيها واكْسُوهُم (١) » فحق التصرف مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة ؛ فإذا لم يحققها المالك وقفت النتائج الطبيعية للملك وهى حقوق التصرف . ويؤيد هذا المبدأ أن الإمام هو وريث من لا وريث له. فهو مال الجماعة وظف فيه فرد ، فلما انقطع خلفه عاد المال إلى مصدره .

ولست أقرر هذا الأصل لأقرر شيوعية المال — فحق الملكية الفردية حق واضح فى الإسلام—ولكنى أقرره لما فيه من معنى دقيق مفيد فى تكوين فكرة حقيقية عن طبيعة الملكية الفردية ، وتقيدها بهذا الأصل العام فى نظرة الإسلام إلى المال. وبلغة أوضح : أقرر أن شعور الفرد بأنه مجرد موظف فى هذا المال الذى هو فى أصله ملك الجماعة ، يجعله يتقبل الفروض التى يضعها النظام على عاتقه ، والقيود التى يحد بها تصرفاته ؛ كما أن شعور الجماعة بحقها الأصيل فى هذا المال ، يجعلها أجرأ فى فرض الفروض ، وسن الحدود . وننتهى بهذا إلى قواعد تحقق العدالة الاجتماعية كاملة فى الانتفاع بهذا المال ، الذى ليس غاية فى ذاته ، ولا قيمة لملكيته العينية ، بل لا وجود لها فى حقيقة الأمر بالقياس إلى بعض أنواع المال كالأرض . فما يتصور الفكر أن الإنسان مالك لذات الأرض ؛ إنما هو مالك لريعها وغلتها . فالعبرة إذن بالانتفاع بالملكية لا بالملكية العينية .

ومبدأ آخر يقرره الإسلام فى الانتفاع بالمال ، هو كراهيته لأن يحبس فى أيدى فئة خاصة من الناس ، يتداول بينهم ، ولا يجده الآخرون : « كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الاغْنِيَاءِ مِنْكُم (٢) » . ولهذا النص قصة تفيدنا هنا فى فهم هذا المبدأ الإسلامى العام .

---

(١) سورة النساء [٥]   (٢) سورة الحشر [٧]

لقد هاجر المهاجرون مع النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة ؛ فأما الفقراء فما كان لهم مال ينقلونه معهم ؛ وأما الأغنياء فقد تركوا أموالهم خلفهم ، فهم فقراء كالفقراء ولقد سخت نفوس الأنصار وارتفعت على الشح الفطرى الكامن فى النفس البشرية ؛ فآخوا المهاجرين فى كل شىء يملكون ، حتى فى أخص خصوصياتهم ، طيبة نفوسهم بذلك ، سمحة قلوبهم : « يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ [1] » وبذلك كانوا نموذجا رائعا لما تصنعه العقيدة بالنفوس ؛ وضربوا مثلا جميلا للتخلص من ضغط الضرورات والانطلاق إلى أرفع الأشواق .

ولكن الفجوة ظلت واسعة بين أثرياء المدينة ، وفقراء المهاجرين ؛ والنبي يرى سماحة الأنصار وسخاءهم ، فلا يجد أن به حاجة لأن يطلب إليهم أكثر مما بذلوا ، ولا أن يكلفهم رد بعض من أموالهم على المهاجرين ، وهم يؤاخونهم فى كل ما يملكون إلى أن كانت موقعة « بنى النضير » التى لم تقع فيها حرب ، بل سلمت للنبى صلحا ، فكان فيؤها كله لله وللرسول ، بخلاف ما يقع فيه الحرب ، فتكون أربعة الأخماس للمقاتلين ، والخمس وحده لله وللرسول . عندئذ رأى رسول الله أن يعيد لجماعة المسلمين شيئا من التوازن فى ملكية المال ؛ فمنح فىء بنى النضير للمهاجرين خاصة ، عدا رجلين فقيرين من الأنصار ، تنطبق عليهما الحكمة التى أوحت إليه بتخصيص هذا الفىء للمهاجرين .

وفى هذه الواقعة يقول القرآن : « مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ، فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، والمَسَاكِينِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ . كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ . وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللهَ . إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ . لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ

---

(١) سورة الحشر [٩]

وأَمْوَالِهِمْ ، يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً ، وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ . أُولٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ(١) » .

ودلالة هذا التصرف من الرسول ، وهذا التعليل لذلك التصرف فى القرآن ، غير خافية ولا فى حاجة إلى بيان ؛ فهى تقرر مبـدأ إسلامياً صريحاً ، هو كراهة احباس الثروة فى أيد قليلة فى الجماعة ؛ وضرورة تعـديل الأوضاع التى تقع فيها هذه الظاهرة ، ليكون هناك نوع من التوازن ، و « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

ذلك أن تضخم المال فى جانب وانحساره فى الجانب الآخر ، مثار مفسدة عظيمة ، فوق ما يثيره من أحقاد وأضغان . . . فحيثما وجدت ثروة فائضة ، كانت كالطاقة الحيوية الفائضة فى الجسد ، لا بد لها من تصريف ؛ وليس من المضمون دائما أن يكون هذا التصريف نظيفا ومأمونا ، فلا بد أن تأخذ طريقها أحيانا فى صورة ترف مفسد للنفس مهلك للجسد ، وفى صورة شهوات تقضى ، تجد متنفسها فى الجانب الآخر المحتاج إلى المال ، يصل إليه عن طريق بيع العرض والاتجار فيه ، ومن طريق الملق والـكذب وفناء الشخصية ، لإرضاء شهوات الذين يملـكون المـال ، وتمليق غرورهم وخيلائهم ؛ والمضطر يركب الصعب ؛ وصاحب المال المتضخم لا يعنيه إلا أن يجد متصرفا للفائض من حيويته ، والفائض من ثروته . وليست الدعارة وسائر ما يتصل بها من خمر وميسر وتجارة رقيق وقوادة ، وسقوط مروءة ، وضياع شرف . . . سوى أعراض لتضخم الثروة فى جانب وانحسـارها عن الجانب الآخر ، وعـدم التوازن فى المجتمع نتيجة هذا التفاوت .

ذلك عدا أحقاد النفوس ، وتغير القلوب على ذوى الثراء الفاحش من المحرومين الذين لا يجدون ما ينفقون ؛ فهم إما أن يحقدوا ؛ وإما أن تتهاوى نفوسهم وتتهافت؛ وتتضاءل قيمهم الذاتية فى نظر أنفسهم ؛ فتهون عليهم كراماتهم أمام سطوة المـال ،

---

(١) سورة الحشر [٧ — ٨]

ومظاهر الثراء ؛ ويصبحون قطعا آدمية حقيرة صغيرة ، لا هم لها إلا إرضاء أصحاب الثراء والجاه .

والإسلام على كثرة ما أشاد بالقيم المعنوية ، لا يغفل أثر القيم الاقتصادية ، ولا يكلف الناس فوق طاقتهم البشرية ، مهما تسامى بهم عن الضروريات الأرضية . لذلك كره أن يكون المال دُولة بين الأغنياء فحسب ؛ وجعل هذا أصلا من أصول نظريته فى سياسة المال .

على أن هناك نوعا من الأموال الشائعة التى لا يجوز احتجازها للأفراد ، عدد الرسول منها ثلاثة : الماء ، والكلأ ، والنار : «الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكلأ والنار» ، بوصفها ضروريات لحياة الجماعة فى البيئة العربية ، فالانتفاع بها للجماعة كلها . والضروريات لحياة الجماعة تختلف فى بيئة عن بيئة ، وفى عصر عن عصر ، والقياس — وهو أحد أصول التشريع فى الإسلام — ينفسح لسواها عند التطبيق مما هو فى حكمها ... ولكن هذا مبحث آخر سيجىء فى موضعه من هذا الكتاب !

وهناك جزء من المال هو حق لبعض المحتاجين فى الجماعة ، وهو المفروض فى صورة زكاة : «وفى أموالهم حق للسائل والمحروم» وهو يخرج كذلك من حدود الملكية الفردية ، إلى ملكية الجماعة لتصرفه فى مصارفه المعروفة : «إنما الصدقات للفقراء والمساكين . . . . الخ» .

فخلاصة الحقيقة عن طبيعة الملكية الفردية فى الإسلام : أن الأصل هو أن المال للجماعة فى عمومها ؛ وأن الملكية الفردية وظيفة ذات شروط وقيود ؛ وأن بعض المال شائع لا حق لأحد فى امتلاكه ؛ وأن جزءاً منه كذلك حق يرد إلى الجماعة لترده على فئات معينة فيها ، هى فى حاجة إليه ، لصلاح حالها وحال الجماعة معها .

وسائل التملك الفردى :

ويرتب الإسلام على نظريته هذه لطبيعة التملك نتائجها المنطقية ، فيضع الشروط للتملك ، كما يضع القيود للتصرف ؛ ويسن الحدود للانتفاع ، بحيث لا تخرج عن

مصلحة الجماعة ، ومصلحة الفرد الداخلة فى مصلحة الجماعة لا تنفصل عنها أبدا .

فهو يقرر أولا أن الملكية ، بمعنى الانتفاع بالمملوك ، لا تكون إلا بسلطان من الشارع الذى هو متولٍ أمور الجماعة . «فالشارع فى الحقيقة هو الذى أعطى الإنسان الملك بترتيبه على السبب الشرعى ، ولذا جاء فى بعض التعريفات . «أن الملك حكم شرعى مقدر فى العين أو المنفعة ، يقتضى تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشىء وأخذ العوض عنه » .

« وهذا المعنى ، وهو أن الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع وتقريره ، أمر متفق عليه بين فقهاء الإسلام ، لأن الحقوق كلها ، ومنها حق الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع لها ، وتقريره لأسبابها ، فالحق ليس ناشئاً عن طبائع الأشياء ، ولكنه ناشىء عن إذن الشارع ، وجعله السبب منتجاً لمسببه شرعا (١) » .

ولهذا الحكم قيمته فى توضيح نظرية الإسلام فى حق الملكية ، فهى تمليك من الشارع — النائب عن الجماعة — لفرد فيها . شيئاً خاصا . لم يكن ليحق له ملكه لولا هذا التمليك ، لأن الأصل أن كل شىء هو للجماعة ، وكل إذن بتخصيصه لا بد أن يصدر من الشارع حقيقة أو حكما .

والعمل هو الوسيلة الوحيدة لنيل حق التملك فى الإسلام . العمل بكل أنواعه وألوانه . وفى هذا من العدالة بين الجهد والجزاء ما فيه . ولبيان ذلك نقول : إن وسائل التملك ابتداء للمال التى يعترف بها الإسلام هى :

أولا : الصيد . وهو الوسيلة البدائية الأولى فى حياة البشرية ، وإن كانت ما تزال وسيلة للحصول على نوع من المال فى الأوساط التى ارتقت وتحضرت ، فصيد السمك واللآلىء والمرجان والإسفنج وما إليها موارد ضخمة من موارد الدول والأفراد . وصيد الطير والحيوان هواية وتجارة . . .

---

(١) « الملكية ونظرية العقد فى الشريعة الإسلامية » للأستاذ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول .

ثانياً : إحياء الموات من الأرض التى لا مالك لها ، بأية وسيلة من وسائل الإحياء . ولا بد من أن يقوم الفرد بإحيائها فى ظرف ثلاث سنوات من وضع يده عليها ، و إلا سقط حق ملكيته لها ، لأن الغرض هو إحياء الموات لتحقيق المصلحة العامة فى الاستفادة به ، وثلاث سنوات محك كاف لقدرة واضع اليد على هذا الإحياء ، فإن لم تتبين هذه القدرة عادت الأرض الموات للجماعة ، لا يحتجزها فرد منها : « عادِىُّ الأرض لله ولرسوله ، ثم لكم من بعد ، فمن أحيا أرضا ميتة فهى له ، وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين » .

والقانون الإسلامى هنا أحكم من القانون الوضعى المستمد من القانون الفرنسى . ففى هذا القانون يكفى « وضع اليد » مدة خمس عشرة سنة ، لتصبح الأرض ملكا لواضع اليد ، سواء أحياها أم تركها مواتاً فى هذه المدة وفيما بعدها كذلك . فالحكمة هنا منفية فى تقرير حق الملكية ، ونظرية « الأمر الواقع » هى وحدها التى تتحكم ، وفرق بين النظرية الإسلامية ونظرية القانون الوضعى كبير !

ثالثاً : استخراج ما فى باطن الأرض من المعادن (الركاز) ، وهذا العمل يجعل أربعة أخماس ما يستخرج من معدن ملكا لمن استخرجه ، والخمس زكاة ، إذ كان هذا الركاز مباحا يحصل عليه الفرد بجهده وكده . وهنا لا بد من كلمة تقال : فلقد كان ما يستخرج من الركاز إلى الوقت الذى شرع فيه هذا الحكم هو من المعادن القليلة الاستعمال ، كالذهب والفضة ، وهذه ليست من ضروريات الجماعة كلها كالبترول والفحم والحديد ؛ فهل يلحق البترول والفحم والحديد وما فى حكمها بالضروريات المشاعة كالماء والكلأ والنار ، أم بالركاز الذى كان معروفا فى أوائل عهد الإسلام ؟ نترك الكلام فى هذا إلى موضعه الخاص من هذا الكتاب .

رابعاً : الغزو ، وينشأ عنه ملكية السَّلَب وهو كل ما مع القتيل المشرك الذى يقتله مسلم ، : « مَنْ قَتَلَ مُشْرِكاً فَسَلَبُه له » كما تنشأ عنه ملكية الغنيمة ، وأربعة

أخماسها للمحاربين ، وخمسها لله والرسول: «واعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ، فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ[١] » .

خامساً : العمل بأجر للآخرين . والإسلام يحترم هذا العمل ويعظمه ؛ ويدعو إلى توفية أجره معجلا كاملا غير منقوص ، فالقرآن يغرى بالعمل ؛ ويجعله معرضا للأنظار ، محلا للنظر والحكم : « وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمُؤْمِنُونَ[٢] » وفى ذلك إغراء بالتجويد والإتقان ، كما أن فيه تعظيما للعمل يجعله موضع النظر والترقب والتأمل . وفى موضع آخر يحض على السعى والاضطراب فى الأرض من أجله : « فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ[٣] » .

والرسول الكريم يبلغ بقداسة العمل الشخصى أن يقبل يدا ورمت من كثرة العمل ويقول : « تلك يد يحبها الله ورسوله » وتتوارد أحاديثه تترى عن هذه القداسة: « من أمسى كالاًّ من عمل يده ، أمسى مغفوراً له» ... «إن الله يحب العبد المحترف». « ما أكل أحدكم طعاما قط خيراً من عمل يده » .

وقد رأينا من قبل كيف يعد الإسلام العمل عبادة ؛ ويضعه فوق العبادات جميعا ؛ ويجعل الأخ العامل الذى يعول أخاه العابد اعبدَ منه . . .

وعلى أساس هذه النظرة المقدَّسة للعمل ، يقدس الإسلام حق العامل فى الأجر. فهو يدعو أولا إلى الوفاء به ؛ وينذر من يجوز عليه من أصحاب العمل بحرب من الله وخصومة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله عزّ وجلّ : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » والجمع بين هذه المعاصى الثلاثة وتوحيد الجزاء عليها ذو دلالة خاصة ؛ فالمعصية الأولى هى خيانة وغدر لذمة الله ؛ والثانية هى جريمة إهدار لإنسانية حر وأكل ثمنه ؛ والثالثة هى أكل عرق الأجير، وهى كأكل

(١) سورة الأنفال [٤١]　　(٢) سورة التوبة [١٠٥]
(٣) سورة الملك [١٥]

ثمن الحر غدر بالإنسانية ، وكخيانة العهد بعد الحلف بالله غدر بذمة الخالق . وكل منها تستحق الحرب من الله والخصومة ، لشناعتها ووضوح معنى الغدر فيها .

وهو يدعو ثانيا إلى التعجيل بأداء هذا الأجر . فلا يكفى أداؤه كاملا بل لا بد من أدائه عاجلا . يقول الرسول : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » والإسلام يلحظ فى هذا حاجة نفسية وحاجة مادية فى حياة العامل . فأما الحاجة النفسية فهى إشعاره بالعناية والاهتمام ، فالسرعة فى أداء الأجر تحمل هذا المعنى ، فيشعر بأن جهده مقدر ، وبأن مكانه فى المجتمع محسوب . وأما الحاجة المادية فلأن العامل غالبا ما يكون محتاجا لأجره أولا بأول ، يسد به ضرورياته هو وأهله وعياله ؛ وتأخير أدائه يؤذيه ؛ ويحرمه ثمرة جهده وعرقه فى أنسب أوقاتها عنده ؛ ويقلل من نشاطه ورغبته فى العمل . والإسلام حريص على أن يعمل كل من يستطيع ، بأقصى ما يستطيع ، متمتعا بالرضى النفسى والاكتفاء المادى .

كذلك حرم الإسلام مقاسمة العامل شيئا من أجره نظير تقديمه للعمل ، كأن يكون هناك « مُقدم فَعَلَة » لا يعمل هو شيئا ويتقاضى نصيبا من أجر كل عامل . قال صلى الله عليه وسلم : « إياكم والقسامة . قلنا : وما القسامة ؟ قال : الرجل يكون على طائفة من الناس ، فيأخذ من حظ هذا ، وحظ هذا . . . » فإن فى ذلك مخالفة لأصل من أصول الإسلام : وهو أن لا كسب بلا جهد ، ولا مال بلا عمل ، فضلا على ما فيه من ظلم للعامل وإجحاف .

ولقد طلب الإسلام إلى العامل فى مقابل هذه العناية بحقه أن يقوم هو من جانبه بتجويد العمل وإتقانه ، فلكل حق مقابل من الواجب فى الإسلام : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » : وذلك طبيعى من ناحية التعادل بين الجهد والجزاء ؛ وطبيعى كذلك من الناحية الخلقية التى يحرص الإسلام على أن تكون أساسا للحياة ، فالغش والإهمال فى العمل دليل فساد الذمة ونومة الضمير ، واللجاج فيهما والاعتياد عليهما من شأنه أن يدع تلك الذمة خرابا ، وهذا الضمير خواء ، فوق ما يصيب مصالح الجماعة كلها من فساد واضطراب .

سادساً : إقطاع السلطان بعض الأرض التي لا مالك لها ، مما آل إلى بيت مال المسلمين ، من المشركين الذين لا ورثة لهم ، فالإمام وليّهم ؛ أو من الأرض الموات لا مالك لها كذلك . وقد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر أرضاً ، كما أقطع الخلفاء بعده ، مكافأة على جهد بارز وخدمة للإسلام ، ولكن في حدود ضيقة ومن الأرض التي لا مالك لها والأرض الموات . فلما جاء بنو أمية نهبوا الناس وأقطعوا الأرض لذويهم ، فكانوا ملوكا ظلمة ، لا خلفاء راشدين كما سيجيء .

سابعاً : الحاجة إلى المال للحياة ، فالإسلام شرع صرف أموال الزكاة في وجوه معينة : « إنما الصدقاتُ للفقراءِ والمساكين ، والعاملينَ عليها ، والمؤلفةِ قلوبهم ، وفي الرقابِ ، والغارمينَ ؛ وفي سبيل اللهِ ، وابن السبيل » فكون الإنسان واحداً من هؤلاء يجعله صاحب حق في ملكية نصيب من أموال الزكاة . وبعضهم لا يعمل شيئاً إلا كونه محتاجاً ، فالحاجة هنا بديل اضطراري من العمل ، الذي يقدّسه الإسلام ويجعله السبب الأول والأخير لنيل حق الامتلاك .

تلك هي الأسباب التي اعترف بها الإسلام سبباً للتملك ابتداء ، فأما ما عداها فهو ينكره ، ولا يعترف به ، فالسلب والنهب والسرقة ووضع اليد لا تسبب ملكا ، وكذلك المقامرة فهي حرام : « إنما الخمرُ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ رِجْسٌ من عملِ الشيطانِ ، فاجتنبوهُ لعلكُم تُفلحون » والمال الذي يأتي عن طريق المحرم محرم ، لأن القمار ليس عملا ، إنما هو ابتزاز ، فوق ما يوقع من العداوة والبغضاء بين المتقامرين مما يتنافى مع خطة الإسلام الأولى في بث روح المودة والتعاون والإخاء « إنما يُريدُ الشطيانُ أنْ يوُقِعَ بينكُم العداوةَ والبغضاءَ في الخمرِ والميسر » .

وحكمة تلك الأسباب واضحة في اعتمادها كلها على بذل الجهد ؛ فالجهد له جزاء ، وهو من مقوّمات الحياة ، وفيه تحقيق لعمارة الأرض ، وإفادة المجتمع ، وتهذيب النفس ، وتطهير الضمير ؛ فليس كالعمل مهذبا للروح ، مقويا للجسد ، حافظاً لكيان الإنسان كله من عوامل الترهل والكسل والخمول .

وما دام العمل هو سبب التملك ، فتقرير حق الملكية الفردية فى الحدود التى بيَّنا لا يضارّ به أحد ، بل يصبح مجالا لحث الفرد على بذل أقصى الجهد ، ليرضي رغبته فى الاستحواذ ، مادام يعمل فى الحدود المشروعة فلا يضار أحدا . فإذا حاد عن هذه الحدود فالطريق إلى العدل هو رده إليها ، لا وقفه عن النشاط ، وتسويته بالقاعدين والخاملين ، وضعاف الاستعداد .

وتمشيا مع نظرية الإسلام فى ملكية المال فإنه يتدخل فى طريقة نقل هذه الملكية فلا يدع الحرية فيها مطلقة ؛ ويبدو هذا فى نظام الإرث والوصية . أما الهبة والهدية فهما وحدهما المعفيان من كل قيد ، المتروكة فيهما الحرية لصاحب المال أن يهب من ماله أو يهدى وهو حى كيف شاء ؛ لأن لهما قيدا من داخل النفس ، هو أن صاحب المال لا يهب عادة ولا يهدى إلا بعض ماله ، فلا ضرر على وارث ، كما يقع فى الوصية فإذا أسرف كان سيء التصرف ، وتعرض للحجر عليه ، أى سلب وظيفة الملكية منه .

فأما حين ترتفع يده عن المال فينتقل إلى من بعده من الورثة أو الموصى إليهم فإنما ينتقل حسب نظام موضوع له حكمته وله مبرراته : فلا وصية لوارث[1] ، ولا وصية فى غير الثلث[2] ، وهو الحد الأقصى . وقد شرعت الوصية — كما قلنا — لتلافى بعض الحالات ، التى يحرم فيها من الإرث أقرباء توجب صلاتهم أن يكون لهم نصيب ، ولكن درجتهم تجعل غيرهم من الورثة يحجبونهم عن الميراث ؛ كما أنها أشبه بضريبة التركات فى وجه من وجوه البر والصدقة .

وينتقل المال بالإرث حسب النظام المبين فى آيتى الميراث (وقد سبق نصهما فى فصل التكافل الاجتماعى) .

والمبدأ العام فى الأنصبة : أن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقد كشفنا عن حكمة هذا التقسيم من قبل . وأن الوريث العاصب مقدم على ذى الرحم ، وإن كانت هناك حالات يخرج فيها ذو الرحم بنصيب أوفى . وذلك جزاء وفاق على ترتيب التبعات فى مقابل الحقوق . فالوريث العاصب مكلف تجاه المورث بتبعات أكبر . فالولد مثلا

(١) حديث . (٢) حديث .

يرث الكل بعد نصيب الجد والجدة . لأنه هو المكلف أولا أن ينفق على الوالد لو احتاج فى حياته . والأخ الشقيق يحجب غير الشقيق ، لأنه هو الذى تجب عليه النفقة شرعا عندما يعجز شقيقه عن الكسب . وهكذا تتوزع المغارم والمغانم أو الواجبات والحقوق فى هذا النظام توزيعا عادلا .

ولقد تحدثنا عن حكمة مبدأ الوراثة فى فصل التكافل الاجتماعى بما فيه الكفاية وبينا اتساقه مع مبادىء الإسلام الأساسية فى هذا التكافل ، وفى النظرة إلى العلاقات بين الأقرباء و بين الجيل والأجيال ، ومراعاته كذلك للفطرة والميول وحاجات الفرد والجماعة على السواء .

فهنا نتحدث عن حكمة نظام الإرث فى أحوال الجماعة .

لقد رأينا أن الإسلام يكره تكدس الثروات ، وانحصارها فى أيد قليلة . ونظام الإرث أداة لتفتيت الثروات المتضخمة على توالى الأجيال . فالملكية الواحدة تنتقل إلى العديد من الذرية والأقارب بمجرد وفاة المالك ، فتستحيل إلى ثروات متوسطة أوصغيرة ؛ وقلما تبقى كتلتها موحدة مع هذا النظام إلا فى حالات نادرة لايقاس عليها، كأن يموت المالك وليس له إلا ولد يرث التركة كلها ، لأنه ليس له أب ولا أم ولا زوجة ولا بنت ! أما فى الأحوال الغالبة فالثروة تتوزع على عدة أفراد .

فإذا نحن وازنا بين هذا النظام والنظام الإنجليزى مثلا ، الذى يجعل التركة كلها للابن الأكبر ، تبينت لنا حكمة الإسلام واضحة فى تفتيت الثروة المتكتلة ، فوق ما فى نظامه من عدالة بين الورثة ، لا تحنق الصدور على الولد الكبير .

طرق تنمية الملكية :

وتمشيا مع نظرية الإسلام كذلك فى ملكية المال ، يتدخل فى طريقة تنميته والتعامل به ، فلا يدع الحرية مطلقة لصاحب المال أن يتصرف به فى هذا السبيل كيف شاء . فإن وراء مصلحة الفرد مصلحة الجماعة التى يتعامل معها .

لكل فرد إذن الحرية فى تنمية أمواله ، ولكن فى الحدود المشروعة . فله أن يفلح الأرض ، وأن يحول المادة الخامة إلى مصنوعات ، وله أن يتجر . . . الخ . ولكن ليس له أن يغش ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطى أمواله بالربا ، ليزيد فى أرباحه . فذلك كله حرام . إنما هى الوسائل النظيفة وحدها التى يبيحها الإسلام لتنمية المال . والوسائل النظيفة عادة لا تضخم رؤوس الأموال إلى الحد الذى يباعد الفوارق بين الطبقات . إنما تتضخم رؤوس الأموال ذلك التضخم الفاحش الذى نراه الآن ، بالغش والربا وأكل الأجور والاحتكار واستغلال الحاجة والابتزاز والنهب والسلب والاغتصاب . . . إلى آخر الجرائم الكامنة وراء طرق الاستغلال المعاصرة . وهذا مالا يسمح به الإسلام . . فلنأخذ الآن فى بيان حكم الإسلام وحكمته فى وسائل تنمية المـــال .

* * *

يحرم الإسلام الغش فى المعاملة « من غشّنا فليس منا » . . . « البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا و بيّنا بورك لهما فى بيعهما ، و إن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما » فلك أن تبيع وأن تشترى ، على ألا تغش فى السلعة ولا فى العملة ، فإن كان بها عيب فعليك بيانه ، و إلا فأنت غاش وربحك عليك حرام ، ولن ينجيك من المؤاخذة أن تتصدق بهذا الربح الحرام ، فالصدقة لا تحسب لك إلا من مالك الحلال : عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يكسب عبد مالاً حراما فيتصدق منه ، فيقبل منه ، ولا ينفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله لا يمحو السيء بالسيء ، ولكن يمحو السيء بالحسن . إن الخبيث لا يمحو الخبيث » . وقال : « لا يدخل الجنة لحم نبت من السُّحْت ، وكل لحم نبت من السحت كانت النار أولى به » .

والإسلام فى هذا يسير على قواعده الخلقية ، كما يسير على مبادئه فى منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس ، فالغش قذارة ضمير ، و إضرار بالآخرين ، ورفع للثقة من

صدور الناس . ولا تعاون فى الجماعة من غير ثقة . فضلا على أن ثمرة الغش هى الحصول على كسب بلا جهد مشروع . وقاعدة الإسلام العامة هى أن لا كسب بلا جهد ، كما أنه لا جهد بلا جزاء .

* * *

واحتكار ضروريات الناس لا يعترف به الإسلام وسيلة من وسائل الكسب وتنمية المال : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون »... « من احتكر فهو خاطىء »... ذلك أن الاحتكار إهدار لحرية التجارة والصناعة ، فالمحتكر لا يسمح لسواه أن يجتلب ما يجتلبه ، أو يصنع ما يصنعه ؛ وبذلك يتحكم فى السوق ، ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار ، فيكلفهم عنتا ، ويحملهم مشقة ، ويضارهم فى حياتهم وضرورياتهم ، فوق أنه يقفل باب الفرص أمام الآخرين ليرتزقوا كما ارتزق ، وليجوّدوا فوق ما جوّد . وقد يقع أحيانا أن يسد المحتكر الموارد وأن يتلف البضاعة الفائضة ، حتى يتمكن من فرض سعر إجبارى ، وفى ذلك إعدام أو نقص فى الموارد العامة التى أتاحها الله للإنسان فى الأرض . وقد رأينا كيف كانت أطنان البن البرازيلى تحرق لئلا يهبط ثمن البن فى السوق ، بينما ملايين الناس لا يجدون حاجتهم منه ، كما نرى الأدوية تحتكر فى الأسواق بأيدى اليهود وأشباه اليهود ، بينما المرضى يقاسون الألم ، أو يساقون إلى الموت ، فى سبيل أن يحصل المحتكرون على أرباح فاحشة ، يضخمون بها أموالهم الحرام .

ولقد بلغ حرص الإسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال ، أن جعل الاحتكار مبعدا للمحتكر من دائرة الدين : « من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله ، وبرىء الله منه » . فما هو بمسلم ذلك الذى يضار الجماعة هذه المضارة ويشيع فيها الخوف ، والحاجة إلى الضرورى ، ليحصل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب الصالح العام .

* * *

والربا وسيلة محرمة يكرهها الإسلام كراهية واضحة ، ويبشعها تبشيعا شديدا وينذر أصحابها بأشنع مصير : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ(١) » وليس النهى هنا عن الأضعاف المضاعفة فتحل النسب الصغيرة ، إنما هذا تقرير للواقع ، ووصف لما هو كائن . أما النهى فمنصب على أصل الربا ومبدئه المجرد ، يتضح ذلك فى الآيات الأخرى : « الَّذِينَ يَأْكُلونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُون إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا . وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَاسَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون(٢) » . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ . وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ(٣) » .

ويبلغ الإسلام فى تفظيع أكل الربا إلى الحد الذى يجعل خباثته أكبر من من خباثة الزنا : أكل العرض ، والتدليس فى النسب ، والفاحشة فى الجماعة . فيقول الرسول الكريم : « إن درهم ربا يأكله الإنسان — وهو يعلم — أشد من ست وثلاثين زنية » ! !

يجرى الإسلام فى كل هذا على مبادئه فى المال والأخلاق ومصالح الجماعة . فالمال وديعة فى يد صاحبه ، وهو موظف فيه لخير الجماعة جميعا ، فليس له أن يقلب الوظيفة إضراراً بالناس وابتزازا ، يتحين ساعة احتياجهم ، ويستغل ضعف موقفهم ، فيأخذ منهم أكثر مما أعطاهم ؛ وقد تكون الحاجة هى حاجة الطعام للحياة ، وحاجة الدواء للعلاج ، وحاجة النفقة للعلم ولغير العلم ؛ فإما أن يتعطل هذا كله ، وإما أن يتحكم صاحب المال فى المحتاج إلى المال ، فيمنحه القليل ، ويسترد منه الكثير ؛ ويظلمه

(١) سورة آل عمران [١٣٠]
(٢) سورة البقرة [٢٧٥]
(٣) سورة البقرة [٢٧٨ — ٢٧٩]

بذلك جهده ، فيكد ويعمل ليؤدى للمرابى رباه ، أو يتضاعف الدين عاما بعد عام .

هذا الجزء الفائض يستمتع به صاحب المال ، وهو لم يعمل شيئاً سوى أنه صاحب مال ! إنه العرق والدم يلغ فيهما بشراهة ، ويمتصهما فى نهم وهو قاعد . والإسلام الذى يقدس العمل ، ويجعله السبب الأساسى للملك والربح ، لا يسيغ أن يفيد المال قاعد ، ولا أن يلد المالُ المال . إنما يلد المالَ الجهدُ ، وإلا فهو حرام !

ويلحظ الإسلام طهارة خلق الفرد كما يلحظ المودة بين الجماعة . فما يأكل الربا فرد وله خلق وضمير ، وما يشيع الربا فى الجماعة وتبقى فيها مودة وتعارف . والذى يمنحنى الدينار ليسترده منى دينارين هو عدوّى ، فما أطيب له نفسا ، وما أحمل له ودا . والتعاون أصل من أصول المجتمع الإسلامى ، يهدمه الربا ويوهن أساسه . لذلك يكرهه الإسلام .

وثمة حكمة أخرى تبرز لنا فى هذا العصر الحديث لتحريم الربا ، ربما لم تكن بارزة حينذاك : ذلك أن الربا وسيلة لتضخيم رؤوس الأموال تضخيما شديداً ، لا يقوم على الجهد ، ولا ينشأ من العمل ؛ مما يجعل طائفة من القاعدين يعتمدون على هذه الوسيلة وحدها فى تنمية أموالهم وتضخيمها ، فيشيع بينهم الترهل والبطالة والترف على حساب الكادحين الذين يحتاجون للمال فيأخذونه بالربا فى ساعة العسرة . وينشأ عن ذلك مرضان اجتماعيان خطران : تضخيم الثروات إلى غير حد ، وتفريق الطبقات علوا وسفلا بغير قيد ؛ ثم وجود طبقة متعطلة مترهلة مترفة لا تعمل شيئاً ، وتحصل على كل شىء ؛ وكأنما المال الذى فى يديها فخاخ صيد لصيد المال ، دون أن تتكلف حتى الطعم لهذه الفخاخ ؛ إنما يقع فيها المحتاجون عفوا ، ويساقون إليها بأقدامهم تدفعهم الضرورات !

إنما يعطى المحتاجون قرضاً بلا فائدة ، لأن هذه هى الطريقة التى تنمى المودة ، وتليق بالمروءة ، وتكفل التضامن بين الجماعة غنيها وفقيرها ، قادرها وعاجزها ، فلا

فضل للمال فى ذاته ، إنما هو الانتفاع به والجهد فيه . فوجوده فى يد لا يبرر أن تحصل به لذاته على فائدة ، والذى يقترضه هو الذى يجهد فيه ، فيجب أن تعود غلة الجهد لصاحب الجهد وأن يعود المال مفردا — بلا زيادة — لصاحب المال .

و إنه ليستوى أن يكون الدين للاستهلاك أو الإنتاج فى عرف الإسلام ؛ فإنه إن كان للاستهلاك أى لينفقه المستدين على حاجاته الضرورية ، فإنه لا يجوز أن يرهق برد فائض عن دينه ، فحسبه أن يرد أصل الدين عند الميسرة ؛ و إن كان للإنتاج ، فالأصل أن الجهد الذى يبذله هو الذى ينال عليه الربح ، لا المال الذى يستدينه ، فالمال لا يربح إلا بالجهد ، والجهد هو المعول عليه فى الإسلام . لذلك يحرم الربا فى جميع الأحوال ، ويحتم إقراض المستقرض لضروراته فى جميع الأحوال .

فإن اقترض المقترض وأعسر « فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ[1] » وأنا أرى أن الصيغة للأمر لأنها شرط وجواب : « و إن كان ذو عسرة فنظرةٌ إلى ميسرة » وهذه الصيغة تفيد الأمر لا الندب ؛ و بجوارها التحبيب فى التيسير والسماحة كقول الرسول : « رحم الله رجلا سمحا إذا باع و إذا اشترى و إذا اقتضى » فالسماحة فى الاقتضاء تحفظ للمدين كرامته ، وتغرس المودة فى نفسه لدائنه ، وتحثه على الجهد فى الأداء قدر طاقته . . . وقال : « من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه » . وقال : « من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله فى ظله » .

و يفرض الإسلام فى مقابل هذا على المدين أن يجتهد فى رد دينه ، إبراء لذمته وردا لفضل الإقراض بفضل الوفاء ، وتمكينا للثقة فى المعاملات بين الأفراد : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدّى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » فمن أخذها يريد أداءها جد وكد ليكسب و يسترزق ، وغالباً ما يكسب الجد الصادق العزيمة ؛ ومن أخذها يريد إتلافها استمرأ أن يعيش بأموال الناس ، وقعد عن العمل والجهد ، فاسترخى وسقطت همته وآض إلى تلف و بوار . وقال الرسول : « مطل

(١) سورة البقرة [٢٨٠] .

الغنى ظلم » وقال رجل : يارسول الله أرأيت إن قُتلت فى سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر ، يكفر الله عنى خطاياى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم » فلما أدبر ناداه فقال : « نعم إلا الديْن » وهكذا لا يجزى عن المدين القادر على الأداء أن يقاتل فيقتل فى سبيل الله صابرا محتسباً مقبلا غير مدبر ، لأن الدَّين يتعلق بحق الآخرين فى عنقه ، لا حق الله وحده ، ما دام قادرا على أدائه . فأما العاجز فله من الزكاة نصيب « إنما الصدقات للفقراء ... والغارمين » وعليه تجوز الصدقة ليوفى دينه : عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه قال : أصيب رجل فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « تصدقوا عليه . فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » .

ولقد خطا النبى صلى الله عليه وسلم خطوة أخرى عندما تهيأت له الأموال بعد الفتوح ، فكان يقضى دين المدينين بعد وفاتهم من المال العام . عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل : هل ترك لدينه قضاء ؟ فإن حُدِّث أنه ترك وفاء صلى عليه ، وإلا قال للمسلمين : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتوح قام فقال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى من المؤمنين فترك دينا فعلَيَّ قضاؤه ، ومن ترك مالا فهو لورثته » .

وهكذا يحرص الإسلام على رد الحقوق لأصحابها ، حرصه على إعانة المضطر والتيسير عليه فى الأداء ، فيجمع الأمر من أطرافه ، ويضمن المصالح جميعا ، ويعدل فى القسمة بين الحقوق والواجبات .

طرق الإنفاق :

تلك هى الحدود التى يضعها الإسلام لتنمية المال بالتعامل ، أما إنفاقه فلا يدعه كذلك بلا ضوابط ، فصاحب المال ليس حرا فى غل يده فيه كما يشاء ، أو فى الإنفاق

منه كما يشاء ، ومع أن مثل هذا التصرف ذاتى ، إلا أن الفرد — فى الإسلام — ليس متروكا لذاته يصنع بها ما يشاء ، فله حريته ولكن داخل إطار من الحدود ؛ ثم إنه قلما يكون هناك تصرف شخصى لا علاقة له بالآخرين — وإن لم تكن علاقة مباشرة أو واضحة .

فاليد المغلولة كاليد المسرفة كلتاهما لا يقبلها الإسلام ، لما فى كلتيهما من ضرر عائد على النفس وعلى الجماعة : « وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ، وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ البَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا[1] » . « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا . إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ[2] » .

فأما غل اليد فحرمان للنفس من المتاع المشروع ، والإسلام يكلف الفرد تمتيع ذاته فى الحدود المشروعة ، ويكره للناس أن يُحْرَموا فى غير محرم ، لأن الحياة لا بد أن تستساغ ، وأن تجمل ، وأن تكون بهيجة فى غير لهو ولا إسراف . والإسلام لا يوجب التزمت والزهد والحرمان من طيبات الحياة ؛ فهو يأمر بنى آدم بأن يتزينوا الزينة اللائقة كما مر فى الآية الكريمة ، ويقول القرآن فى لهجة استنكارية بعد ذلك : « قُلْ: مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ؟ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا ، خَالِصَةً يَوْمَ القِيَامَةِ . كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الفَوَاحِشَ مَاظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الحَقِّ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَالاَ تَعْلَمُونَ[3] » .

والإسلام يطلب الاستمتاع بمباهج الحياة المعقولة للناس جميعاً : كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم . لذلك وجه الخطاب هنا إلى « بنى آدم » . فإذا دعا فى بعض الأحيان إلى الصبر والرضى فليست هذه دعوة إلى التزهد والحرمان ، إنما هى دعوة لاحتفاظ النفس بطمأنينتها على الشدائد إلى أن تزول أو تزال . أما بعد ذلك فكل فرد

---

(١) سورة الإسراء [٢٩]
(٢) سورة الأعراف [٣١]
(٣) سورة الأعراف [٣٢ — ٣٣]

مطالب بأن يستمتع المتاع الحلال ؛ والجماعة مطالبة أن تهيء هذا المتاع لأفرادها جميعا ؛ فلا تحرمهم مما يدعوهم الله أن يستمتعوا به فى الحياة .

لذلك قرر للفقراء — وهم الذين يملكون ما دون نصاب الزكاة — نصيبا يعطونه من الزكاة للتوسعة عليهم فى الرزق ، لا لمجرد الكفاف ، فهم يملكون الكفاف . ذلك أن الإسلام لا يدعو للكفاف وحده ، إنما يدعو للمتاع بالحياة ، والمتاع فوق الكفاف .

فإذا كان الإسلام يعطى الفقير فضلة من أموال الزكاة يوسع بها على نفسه ويستمتع بما هو فوق ضروراته ، فأولى أن ينفق الواجد ، وأن يتمتع بالحياة متاعا معقولا ، وأن لا يحرم نفسه طيباتها ، وهى كثيرة ، لتغدو الحياة بهيجة جميلة ، ولتنطلق النفس إلى ما هو فوق الضرورة من التفكير العالى والإحساس الراقى ، والتأمل فى الكون والخلق ، والنظر إلى الجمال والكمال . والرسول الكريم يقول : « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » فيعد الشظف والمتربة — مع القدرة — إنكارا لنعمة الله ، يكرهه الله .

هذا كله من ناحية ، وثمة ناحية أخرى يلحظها الإسلام فى حبس المال عن التداول والإنفاق ، فحبسه هكذا تعطيل لوظيفته . والجماعة فى حاجة إلى تداول أموالها العامة ، لتنمى الحياة فى شتى مظاهرها ، وتضمن الإنتاج فى أوسع ميادينه ، وتهيء للعاملين وسائل العمل ، وللإنسانية طريق النشاط . وحبس الأموال يعطل هذا كله ، فهو حرام فى نظر الإسلام ، لما فيه من تعطيل للصالح الخاص والصالح العام .

أما الإسراف فهو الطرف الآخر ، وهو مفسدة للفرد والجماعة كذلك . ونبادر أولا فنقرر أن إنفاق المال فى سبيل الله ولو أتى عليه كله ليس إسرافا ، لما مر من حديث الرسول عن جبل الذهب ، وتمنيه أن لو كان له لما أبقى منه مقدار قيراطين ، ولأنفقه كله فى سبيل الله . إنما الإسراف هو الإسراف فى الإنفاق على النفس ، وهذا ما عناه الإسلام .

والإسراف بهذا المعنى هو الترف الذى يكرهه الإسلام كراهية شديدة؛ ويبغض أن يكون المال دولة بين الأغنياء لئلا يؤدى تضخم الثروة لإنفاقها فى سبيله؛ ويعده مصدر شر لصاحبه وللجماعة التى يعيش فيها؛ وبهذا يكون منكرا يجب على الجماعة أن تغيره، وألا عرضت نفسها إلى التهلكة بسببه.

والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية فى كراهة الترف وتحريمه متواترة كثيرة بصفة بارزة، تشعر أنه من أكره الحرام إلى الله ورسوله. والإسلام الذى يحض الناس على التمتع بطيبات الحياة، ويكره أن يحرموها على أنفسهم وهى لهم حلال، ويدعو إلى جعل الحياة بهيجة مقبولة لا قاتمة ولا منبوذة . . . هذا الإسلام نفسه يكره السرف والترف تلك الكراهية الشديدة العنيفة.

فالقرآن يصف المترفين أحيانا بسقوط الهمة وضعف القوة وهبوط الأريحية: « وَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمِنُوا بِاللهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ، اسْتَأْذَنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ، وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ[1] ».

وإذا عرفنا حرص الإسلام على الجهاد وحثه عليه وتعظيم من يتطوعون له، أدركنا فى الجانب الآخر كم يحتقر أولى الطول هؤلاء لتخلفهم وقعودهم عن صفوف المجاهدين. ولا غرابة فى هذا، فالمترف مترهل ضعيف الإرادة، ناعم قليل الرجولة، لم يعتد الجهد فسقطت همته، وفترت أريحيته؛ والجهد فى الجهاد يعطل عليه متاعه الشهوانى الرخيص، ويحرمه لذائذه الحيوانية فترة من الوقت، وهو لا يعرف قيمة فى الحياة سوى هذه القيم الداعرة الشائنة!

ثم يتحدث أحيانا عن المترفين فى التاريخ، فإذا هم دائما يقفون فى سبيل الهدى، لأنفسهم ولأتباعهم المستضعفين؛ وما دام هناك مترفون فهناك مستضعفون، يملقون خيلاءهم، ويحققون شهواتهم، ويفنون فيهم فناء الحشرات: « وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ، إِلاَّ قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ[2] ». « وَقَالَ الْمَلَأُ

---

(١) سورة التوبة [٨٦] (٢) سورة سبأ [٣٤]

مِنَ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الآخِرَةِ ، وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا : مَاهَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ، وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ(٢) » . . . « وَقَالُوا : رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ ، رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ ، وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا(٢) » . . . ولا غرابة فى هذا فالمترفون حريصون على حياتهم الرخوة الشاذة المريضة ، حريصون على شهواتهم ولذائذهم ، حريصون على أن تكون من حولهم حاشية وبطانة خاضعة لنفوذهم ؛ والهدى والدين والإيمان تحرمهم الكثير مما يحرصون عليه ، فهى تحدد لهم سبل المتاع المباح — وهو بالقياس إليهم قليل ضئيل لا يرضى مرض نفوسهم وترهل شهواتهم — وترفع قيم الناس جميعاً فلا يكون لهم من السلطان المطلق على المستضعفين ، ما يجعلهم أدوات خاضعة وآلات منفذة ؛ وتحرمهم الخرافات والأوهام والأساطير التى يحيطون بها أنفسهم ، ويستغلونها فى المجتمعات الضالة الجاهلة المستسلمة . . لذلك هم أعداء كل هـــدى وكل عرفان ، ذلك فضلا على ما يصنعه الترف بالضمير ، وما يحدثه المتاع الغليظ من جمود فى المشاعر : « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ، فَيَقُولُ : أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَؤُلاَءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ؟ قَالُوا سُبْحَانَكَ ! مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ، وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ ، حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ، وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا(٣) ». فالمتاع المترف الطويل الموروث عن الآباء ينسى الذكر ، ويؤدى إلى الجدب والضحالة والتعبير بأنهم « كانوا قوما بورا » تعبير مصور عجيب عميق الدلالة ، فالأرض البور هى الأرض المجدبة التى لا تنتج ولا تثمر ، وكذلك قلوبهم ونفوسهم وحياتهم جدبة بائرة صلدة ، لا تنبض فيها حياة .

والرسول يسمى بيوت المترفين بيوت الشياطين ، لما ينبع فيها من الفساد ولما يخرج

---

(١) سورة المؤمنون [٣٢ — ٣٤] (٢) سورة الأحزاب [٦٧ — ٦٨]
(٣) سورة الفرقان [١٧ — ١٨]

منها من الفتنة : « تكون إبل للشياطين ، و بيوت للشياطين . فأما إبل الشيطان فقد رأيتها ، يخرج أحدكم بنجيبات معه قد أسمنها ، فلا يعلو بعيرا منها ، و يمر بأخيه قد انقطع فلا يحمله ! وأما بيوت الشياطين فلا أراها إلا هـذه الأقفاص التى تستر الناس بالديباج » . و إذا كان رسول الله رآها إبلا للشياطين ، لا حاجة بأصحابها إلى ركوبها . بينما المنقطعون لا يجدون ما يركبون . فنحن نجدها هنا سيارات فخمة تروح وتغدو للتافه الصغير من الأمور ؛ وألوف لا يجدون أجرة الترام ؛ ومئات لا يجدون حتى أرجلهم للمشى بها فهى مقطوعة ذهبت بها الآفات ! أما البيوت التى رآها محمد فى الأقفاص التى تستر الناس بالديباج ، فنحن نراها ووسائل الترف فيها لم تخطر على قلب بشر فى ذلك الزمان !

لا جرم إذن يكون الترف سبب الهلاك على مدى التاريخ . فالترف سبب للبطر « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا . فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِن بَعْدِهِمْ إِلاَّ قَلِيلاً [1] » .

ولا جرم يكون الترف سبب العذاب فى الآخرة بما يؤدى إليه من معصيات : « وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ : فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ، وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ ، لاَ بَارِدٍ وَلاَ كَرِيمٍ ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ، وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الحِنْثِ العَظِيمِ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ : أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ، أَوَآبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ [2] » !

ولكن الهلاك والعذاب لا يصيبان الفرد المترف وحده ، بل يصيبان الجماعة التى تسمح بوجود المترفين : « و إذا أردنا أن نهلك قرية ، أمرنا مترفيها ، ففسقوا فيها ، فحق عليها القول ، فدمرناها تدميرا » والإرادة هنا لا تفيد « الجبرية » بمعناها الذى يفهمه العامة ، إنما المقصود جبرية الأسباب والمسببات ، أو المقدمات والنتائج ، فإن وجود المترفين فى الجماعة ، وسماح الجماعة بوجودهم ، وسكوتها عليهم ، وقعودها عن

(١) سورة القصص [٥٨]

(٢) سورة الواقعة [٤١ — ٤٨]

إزالة أسباب الترف ، وتركها المترفين يفسدون... كل ذلك أسباب تؤدى حتما إلى الهلاك والتدمير بطبيعة وجودها . وهذا معنى الإرادة فى الآية ، أى تتبيع النتائج للمقدمات ، وإيقاع المسببات إذا وجدت الأسباب ، حسب السنة التى أرادها الله للكون والحياة .

فالجماعة هى المسؤولة عن هذا المنكر الذى يقع فيها . فالترف لا بد أن يؤدى إلى المنكر بحكم وجوده فى الجماعة ؛ وقد أبنّا أن الطاقة الفائضة لابد لها من متصرف . فهناك مال فائض . وهو طاقة . وهناك حيوية جسد فائضة كذلك . وهى طاقة . وهناك فضلة زمن فائضة بلا عمل ولا تفكير . وهى طاقة . والفتية المترفون والفتيات المترفات ، وهم يجدون الشباب والفراغ والجدة ، لا بد أن يفسقوا ، ولا بد أن يبحثوا عن مصارف أخرى لطاقة الجسد وطاقة المال وطاقة الوقت ، وغالبا ما تكون مصارف تافهة ، تأخذ طابعها من الزمن والبيئة ، ولكنها تلتقى عند حد التفاهة والميوعة والقذارة الحسية والمعنوية .

وفى الجانب الآخر المستغلون والمستربحون والمحتاجون ، من تجار الرقيق ، والمهرجين ، والذيول ، وحواشى المترفين ، ينشرون الدعارة والترهل ، ويرخصون كل قيم الحياة الجادة ، التى لا تروق للمترفين والمترفات .

ثم يسرى الداء إلى سائر مرافق الحياة . . . ثم تكون العاقبة التى لا بد منها وهى شيوع الفاحشة فى الأمة ، وانتشار الإباحية ، وترهل الأجسام والعقول ، وانحطاط المعنويات والروحيات . عندئذ يحق أمر الله فيدمر هذه الجماعة تدميرا !

ذلك رأى الإسلام فى جريمة الترف . جريمة تبدأ فردية ، فإذا سكتت عنها الجماعة ، ولم تزل هذا المنكر باليد واللسان والقلب ، آتت الجريمة ثمراتها ، وأفرخ الوباء فى جسم الجماعة ، وعرضها للهلاك فى النهاية ، بحكم ترتب النتائج على المقدمات ، والمسببات على الأسباب « وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً[(١)] » .

ولكن ما هو حد الترف والحرمان ، وما هو القصد بينهما والاعتدال ؟

---

(١) سورة الأحزاب [٦٢]

نحسب أن حكم البيئة والعرف هو أعدل الأحكام . فنحن إذا رجعنا إلى أول نشأة الإسلام ، وجدنا بيئة محرومة يبدو فيها الشظف والفقر ، ونجد الرسول يحدد الترف بحكم هذه البيئة فيقول : « ليس لابن آدم حق فى سوى هذه الخصال : بيت يسكنه وثوب يوارى عورته وجلف الخبز (ما ليس معه أدم) والماء » . . . وينهى عن لبس الحرير : « من يلبس الحرير فى الدنيا فلا يكساه فى الآخرة » ويروى علىّ — كرم الله وجهه — أن الرسول نهى عن القَسِّىِّ والمعصفر من الثياب ؛ كما نهى عن خاتم الذهب . . . كل ذلك للرجال . أما النساء فأبيح لهن الحرير والذهب ، وإن كان الرسول كره لابنته فاطمة أن تلبس الذهب . . . فهذه خصوصية كان يأخذ بها النبي أهل بيته ولا يلزمها الناس .

ولكنا نحسب أننا لا نحل حراما حين نقول : إن هذا كان منطق بيئة الرسول — عليه الصلاة والسلام — وأن الإسلام لا يدعو إلى الشظف حين لا تدعو إليه ظروف البيئة وأحوال الجماعة ؛ وحقيقة أن لبس الحرير والمعصفر من الثياب والمرقش كثيرا ما يزرى بقيمة الرجال ، ويدعوهم إلى الطراوة ، وبخاصة فى زمن الجهاد ، وحين يكون مستوى الجماعة الاقتصادى لا يسمح بهذا التطرى . ولكن الرسول لم يطق أن يصل الشظف إلى حد المنظر الزرى والإهمال للزى ، فقد روى جابر قال : أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرا ، فرأى رجلا شعثا قد تفرق شعره ، فقال : « أما كان يجد هذا ما يسكّن به رأسه ؟ » ورأى رجلا عليه ثياب وسخة فقال : « أما كان يجد هذا ما يغسل به ثوبه ؟ » وروى أبو الأحوص الجشمى عن أبيه قال : رآنى النبى صلى الله عليه وسلم وعلىّ أطمار فقال : « هل لك من مال ؟ » قلت نعم ! قال : « من أى المال ؟ » قلت : من كلّ قد آتانى الله ، من الشاء والإبل ، قال : « إذا آتاك الله مالا فلير أثر نعمته وكرامته عليك » .

وقد مر بنا أمر الله لبنى آدم : أن يأخذوا زينتهم ، وألا يحرموا الطيبات التى أحلت لهم . فالذى نستخلصه من هذا أن منطق البيئة له حساب ، وأن مستوى المعيشة العام

للجماعة هو الذى يحدد الترف والحرمان ؛ وحين فتح الله الأمصار على المسلمين وزادت الثروة العامة وارتفع مستوى المعيشة ، تغيرت أزياؤهم ، واستمتعوا بما لم يكونوا يستمتعون ، فلم ينكر ذلك عليهم أحد ، إلا أن يتجاوزوا الحد المعقول .

ونضرب بعض الأمثلة مما نشهده فى عصرنا الحاضر . فحين يكون للعامل الأمريكى بيت مجهز بالنور والماء الساخن ومواقد الكهرباء والغاز ، وجهاز استقبال للإذاعة وسيارة خاصة ، ويكون دخله بحيث يسمح له بزيارة أسبوعية هو وأسرته ، أو بزيارة للسينما ؛ لا يكون من الترف أن يكون « البيت الأبيض » مسكنا لرئيس الجمهورية ! وحين لا يجد الملايين من الشعب جرعة ماء نظيفة يكون من الترف — ولا شك — أن يشرب بعض الناس مياه فيشى و إفيان مستوردة من وراء البحار !

وحين لا يجد الملايين المسكن البسيط ، فيتخذون من الصفيح والبوص بيوتا فى القرن العشرين ؛ ولا يجدون الثوب الخشن يسترون به الجسد .. يكون من الترف الحرام أن يكلف مسجد مائة ألف جنيه ، كما يكون من الترف الحرام أن تكسى الكعبة بالمخمل الموشى بالذهب ، ولو كانت هى الكعبة وكان هو المسجد ، فالناس أولى بما ينفق فى هذا السبيل !

وعلى هذا القياس يمكن تحديد الترف والحرمان . فمنطق البيئة هو الذى يحكم ؛ ولن يخطىء هذا المنطق فى كثير ؛ فثروة الجماعة العامة ومستوى المعيشة فيها فى كل زمان ومكان يحدد مظاهر الترف ويكشفها ؛ وحس الجماعة قلما يخطىء فى تقدير مثل هذه الأمور . وذلك هو حد الإسلام على اختلاف الأحوال والأزمان .

فريضة الزكاة

والآن فلنتحدث عن الزكاة ، الركن الاجتماعى البارز من أركان الإسلام ، فحديث الزكاة أدخل شيء فى سياسة المال فى الإسلام .

الزكاة حق المال ، وهى عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعى من ناحية أخرى ؛

فإذا جرينا على نظرية الإسلام في العبادات والاجتماعيات ، قلنا : إنها واجب اجتماعى تعبدى ؛ لذلك سماها « زكاة » والزكاة طهارة ونماء ؛ فهى طهارة للضمير والذمة بأداء الحق المفروض ، وهى طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وغريزة حب الذات ، فالمال عزيز ، والملك حبيب ، فحين تجود النفس به للآخرين ، إنما تطهر وترتفع وتشرق . وهى طهارة للمال بأداء حقه وصيرورته بعد ذلك حلالا . ولأن فى الزكاة معنى العبادة ، بلغ من لطف حس الإسلام ألا يطلب إلى أهل الذمة من أهل الكتاب أداءها ، واستبدل بها الجزية ، ليشتركوا فى نفقات الدولة العامة ، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الإسلام إلاّ أن يختاروها .

والزكاة حق الجماعة فى عنق الفرد ، لتكفل لطوائف منها كفايتهم أحيانا ، وشيئا من المتاع بعد الكفاف أحيانا ، وبذلك يحقق الإسلام جزءاً من مبدئه العام : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ذلك أن الإسلام يكره للناس الفقر والحاجة ؛ ويحتم أن ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص حين يستطيع ، ومن مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب .

يكره الإسلام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة المادية ، ليفرغوا لما هو أعظم ، ولما هو أليق بالإنسانية ، وبالكرامة التى خص الله بها بنى آدم : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً [1] » .

ولقد كرمهم فعلا بالعقل والعاطفة ، وبالأشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ، فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الأشواق الروحية ، ولهذه المجالات الفكرية ، فقد سلبوا ذلك التكريم ، وارتكسوا إلى مرتبة الحيوان . لا بل إن الحيوان ليجد طعامه وشرابه غالبا ؛ وإن بعض الحيوان ليختال ويقفز ويمرح ؛ وإن بعض الطير ليغرد ويسقسق فرحا بالحياة بعد أن ينال كفايته من الطعام والشراب .

---

(١) سورة الإسراء [٧٠]

فما هو بإنسان وما هو بكريم على الله ، ذلك الذى تشغله ضرورات الطعام والشراب عن التطلع إلى مثل ما يناله الطير والحيوان ، فضلا عما يجب للإنسان الذى كرمه الله ، فإذا قضى وقته وجهده ، ثم لم ينل كفايته ، فتلك هى الطامة التى تهبط به دركات عما أراد به الله ، والتى تصم الجماعة التى يعيش فيها ، بأنها جماعة هابطة لا تستحق تكريم الله ، لأنها تخالف عن إرادة الله .

إن الإنسان خليفة الله فى أرضه ؛ قد استخلفه عليها لينمى الحياة فيها ، ويرقيها ؛ ثم ليجعلها ناضرة بهيجة ؛ ثم ليستمتع بجمالها ونضرتها ؛ ثم ليشكر الله على أنعمه التى آتاه . والإنسان لن يبلغ من هذا كله شيئاً ، إذا كانت حياته تنقضى فى سبيل اللقمة ولو كانت كافية ، فكيف إذا قضى الحياة فلم يجد الكفاية ؟

ويكره الإسلام أن تكون فوارق الطبقات بين الأمة بحيث تعيش منها جماعة فى مستوى الترف ، وتعيش جماعة أخرى فى مستوى الشظف ، ثم أن تتجاوز الشظف إلى الحرمان والجوع والعرى . فهذه أمة غير مسلمة ، والرسول يقول : « ما آمن بى من بات شبعان وجاره جوعان وهو يعلم » أو يقول : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . . يكره الإسلام هذه الفوارق لما وراءها من أحقاد وأضغان تحطم أركان المجتمع ؛ ولما فيها من أثرة وجشع وقسوة تفسد النفس والضمير ؛ ولما فيها من اضطرار المحتاجين : إما إلى السرقة والغصب ، وإما إلى الذل وبيع الشرف والكرامة . . . وكلها منحدرات يتجافى الإسلام بالجماعة عنها .

لهذه المعانى جميعها شرع الزكاة ؛ وجعلها فريضة فى المال ، وحقا لمستحقيها ، لا تفضلا من مخرجيها ؛ وحدد لها نصابا فى المال يجعل الواجدين جميعاً يشتركون فى أدائها . ذلك أن أقصى حد للإعفاء منها عشرون مثقالا ذهبا أى ما يعادل اثنى عشر جنيها بعملتنا ، ومائتا درهم فضة ، أى ما يعادل ستة جنيهات ، على أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية لمالكها وعن الدين ، وحال عليها الحول . وذلك بديهى لأن

الإنسان لا يطالب بالزكاة وهو مستحق للزكاة ! أما فى الزرع والثمار فهى موسمية موقوتة بمواسم الحصاد ؛ وهى فى عروض التجارة تقوم بالذهب أو الفضة ، وفى الحيوان بنسب معينة تعادل نسبتها فى المال ؛ وهى ربع العشر على وجه التقريب .

أما المستحقون لها فهم كما نص عليهم فى القرآن : الفقراء . وهم الذين يملكون أقل من النصاب ، أو يملكون نصاباً مستغرقاً فى الدين ؛ وظاهر أن هؤلاء يملكون شيئاً ، ولكنه شىء قليل ، والإسلام يريد أن ينال الناس كفايتهم ، وشيئاً فوق الكفاية يعينهم على المتاع بالدنيا على قدر الإمكان .

والمساكين . وهم الذين لا يملكون شيئاً . وهم بطبيعة الحال أجدر بالعطاء من الفقراء . ولكنى ألمح أن ذكر الفقراء قبلهم فى الآية يرمى إلى أن وجود شىء قليل للفقراء لا يكفى ، فكأنهم كالمساكين ، لأن هدف الإسلام ليس مجرد الكفاف الضرورى . ولكن شىء فوق الكفاف كما قدمت .

والعاملون عليها . وهم جباتها ، وهؤلاء — وإن كانوا أغنياء — يعطون جزاء العمل ، فهو راتب الوظيفة ، وذلك داخل فى نظام الجهد والأجر ، لا فى باب الحاجة وسدها (فإذا أعطتهم الدولة من باب آخر سقط حقهم فى الزكاة) .

والمؤلفة قلوبهم . وهم الذين دخلوا فى الإسلام حديثاً ، لتقوية قلوبهم ، واجتذاب من عداهم . ولكن هذا المصرف قد أقفل منذ أن أعز الله الإسلام بعد حروب الردة فى أيام أبى بكر ، فما عاد الإسلام فى حاجة إلى تأليف القلوب بالمال . ومع أن هؤلاء قد نصت عليهم آية قرآنية ، فإن عمر لم يجد حرجا فى التصرف . . . (ونحن نحتفظ بهذا المثل لننتفع به فى موضعه) !

وفى الرقاب . وهم الأرقاء المكاتبون ، الذين يستردون حريتهم نظير قدر من المال متفق عليه مع مالكيهم تيسيراً لهم لينالوا الحرية . . . (وهذا المصرف قد انتهى الآن بحكم الظروف) .

والغارمين . وهم الذين استغرق الدين ثرواتهم ، على ألا يكون هذا الدين فى

معصية ، فلا يكون الترف وما يشبهه سبباً فيه . وإعطاؤهم قسطاً من الزكاة فيه سداد لديونهم ، وتخليص لرقابهم منها ، وفيه إعانة لهم على الحياة الكريمة .

وفى سبيل الله . وهو مصرف عام تحدده الظروف ، ومنه تجهيز المجاهدين ، وعلاج المرضى ، وتعليم العاجزين عن التعليم ، وسائر ما تتحقق به مصلحة لجماعة المسلمين . والتصرف فى هذا الباب يتسع لكل عمل اجتماعى فى سائر البيئات والظروف .

وابن السبيل . وهو المنقطع عن ماله ، الذى لا يجد ما ينفق ، كالمهاجرين من الحروب والغارات والاضطهاد ، الذين خلفوا أموالهم وراءهم ، ولا سبيل لهم إلى هذه الأموال .

وهذه الأبواب بما فيها من خاص وعام تستغرق أوجه الحاجة الاجتماعية فى الحياة ؛ والإسلام لا يقرر لهذه الطوائف حقها فى الزكاة إلا بعد أن تستنفد هى وسائلها الخاصة فى الارتزاق ؛ فالإسلام حريص على الكرامة الإنسانية ، ومع أنه جعل الزكاة حقا لا منحة ولا تفضلا ، فإنه لم يغفل أن « اليد العليا خير من اليد السفلى » وأن المعطى أيا كان متفضل ، والآخذ متفضل عليه ؛ لذلك حث على الاستغناء عن طريق العمل ؛ وجعل واجب الجماعة الأول أن تهيىء العمل لكل فرد فيها ، فقد جاء سائل إلى النبى يستجديه ، فأعطاه درهما وأمره أن يشترى به حبلا ليحتطب به فيعيش من عمل يده . وقال : « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره فيبيعه ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » .

فهذه الإعانة من الزكاة هى وقاية اجتماعية أخيرة ، وضمانة للعاجز الذى يبذل طوقه ثم لا يجد ، أو يجد دون الكفاية ، أو يجد مجرد الكفاف . وفى هذا يجمع الإسلام بين الحرص على أن يعمل كل فرد بما فى طاقته ؛ وألا يرتكن على الإعانة الاجتماعية فيتبطل ؛ والحرص على أن يعين المحتاج بما يسد خلته ، ويرفع عنه ثقل الضرورة ووطأة الحاجة ، وييسر له الحياة الكريمة .

فرائض غير الزكاة

ولـكن الزكاة ليست وحدها حق المال . . .

وإننا لنلحظ شبه تواطؤ بين من يتحدثون عن الزكاة فى هذه الأيام ، على اعتبارها الحد الأقصى الذى يطلبه الإسلام دائما من رؤوس الأموال ! لذلك ينبغى أن نـكشف هذا التواطؤ ، الذى يتعمده رجال الدين المحترفون !

إن الزكاة هى الحد الأدنى المفروض فى الأموال ، حين لا تحتاج الجماعة إلى غير حصيلة الزكاة . فأما حين لا تفى ، فإن الإســلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمنح ولى الأمر سلطات واسعة للتوظيف فى رؤوس الأموال — أى الأخذ منها بقدر معلوم — فى الحدود اللازمة للإصلاح .

ودائرة « المصالح المرسلة » و « سد الذرائع » دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار .

ونحن نـكتفى فى بيان حدودهما بما ورد عنهما فى كتاب : «الإمام مالك» للأستاذ « محمد أبو زهرة » أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول :

المصالح المرسلة : « إن المصالح التى ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى المصالح المرسلة ، وكونها أصلا فقهيا موضع نظر بين الفقهاء ، وقد ادعى القرافى أن الفقهاء جميعاً أخذوا بها واعتبروها دليلاً فى الجزئيات ، وإن أنـكر أكثرهم كونها أصلا فى الـكليات ، وقد قال فى ذلك :

« المصلحة المرسلة ، غيرنا يصرح بإنـكارها ، ولـكنهم عند التفريع تجدهم يعللون بمطلق المصلحة ، ولا يطالبون أنفسهم عند الفروق والجوامع بإبداء الشاهد لها بالاعتبار ، بل يعتمدون على مجرد المناسبة ، وهذا هو المصلحة المرسلة » .

« وسواء أصحت تلك الدعوى أم لم تصح ، فمن المؤكد أن اعتبار المصالح التى

لا يشهد لها نص خاص بالاعتبار — نظر العلماء إليها يختلف ، فإن لم يكن فى أصل الأخذ ، فعلى الأقل فى مقدار الأخذ ، كما يحسب القرافى .

« وقد انقسمت أقوال العلماء فى ذلك إلى أربعة أقسام :

« (القسم الأول) الشافعية ومن نحا نحوهم ، وهؤلاء لا يأخذون بالمصالح المرسلة التى لا يوجد شاهد من الشارع باعتبارها ، لأنهم لا يأخذون إلا بالنصوص ، والحمل عليهـا بالقياس الذى يكون أساسه وجود ضابط يضبط ما بين الأصل والفرع ، أى ما بين المنصوص عليه ، والملحق به ، وإن سايرنا القرافى فإننا نقول : إنه يندر أن يأخذوا بمصلحة مرسلة من غير قياس .

« (القسم الثانى) الحنفية ومن شاكلهم ممن يأخذون بالاستحسان مع القياس ، فإن الاستحسان مهما يكن قولهم فيه لا يخلو من اعتماد على المصالح المطلقة ، ولو أنصفنا الحقيقة لقلنا : إن مجىء المصالح فى استنباطهم أكثر من الشافعية ، وإن كان القدر فى ذاته قليلا ، حتى لم تحسب تلك المصالح أصلا من أصولهم لندرة اعتمادهم المجرد عليها .

« (القسم الثالث) الغلاة فى الأخذ بالمصالح ، حتى قدموا المصلحة على النص فى معاملات الناس ، واعتبروها مخصِّصة له ، بل اعتبروها مخصِّصة للإجماع ، أى أن العلماء إذا أجمعوا على أمر بنص ، ووجد مخالفاً للمصلحة فى بعض وجوهه قدم اعتبار المصلحة ، واعتبر ذلك أيضاً تخصيصاً ، وقد قال هذا القول الطوفى .

« (القسم الرابع) المعتدلون ، وهم الأصح بصرا ، وأولئك اعتبروا المصالح المرسلة فى غير موارد النص المقطوع به ، وأولئك أكثر المالكية .

« وكان مالك فى أخذه بالمصالح المرسلة أصلا مستقلا متبعا لا مبتدعا :

١ — « فقد وجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقومون بأمور من بعده لم تكن فى عهده ، فجمعوا القرآن الكريم فى المصحف ، ولم يكن ذلك فى عهد الرسول ، لأن المصلحة تقاضتهم ذلك الجمع ، إذ خشوا أن ينسى القرآن بموت حفاظهم ،

وقد رآهم عمر رضى الله عنه يتهافتون فى حرب الردة ، فخشى نسيان القرآن بموتهم فأشار على أبى بكر بجمعه فى المصحف ، واتفق الصحابة على ذلك وارتضوه .

٢ — « واتفق أصحاب الرسول من بعده على حد شارب الخمر ثمانين جلدة مستندين فى ذلك إلى المصالح ، أو الاستدلال المرسل ، إذ رأوا الشرب ذريعة إلى الافتراء وقذف المحصنات ، بسبب كثرة الهذيان .

٣ — « واتفق الخلفاء الراشدون على تضمين الصناع ، مع أن الأصل أن أيديهم على الأمانة ، ولكن وجد أنهم لو لم يضمنوا لاستهانوا بالمحافظة على أمتعة الناس وأموالهم ، وفى الناس حاجة شديدة إليهم ، فكانت المصلحة فى تضمينهم ، ليحافظوا على ما تحت أيديهم ؛ ولذلك قال علىّ فى تضمينهم : « لا يصلح الناس إلا ذاك » .

٤ — « وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يشاطر الولاة الذين يتهمهم فى أموالهم ، لاختلاط أموالهم الخاصة بأموالهم التى استفادوها بسلطان الولاية ، وذلك من باب المصلحة المرسلة أيضا ، لأنه رأى فى ذلك صلاح الولاة ، ومنعهم من استغلال سلطان الولاية لجمع المال . وجر المغانم من غير حل .

٥ — « وحكى عنه رضي الله عنه أنه أراق اللبن المغشوش بالماء ، تأديبا للغاش ، وذلك من باب المصلحة العامة ، لكيلا يغشوا الناس .

٦ — « وقد نقل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا فى قتله ، لأن المصلحة تقتضى ذلك ، إذ لا نص فى الموضوع ، ووجه المصلحة أن القتيل معصوم ، وقد قتل عمدا ، فإهداره داع إلى خرم أصل القصاص ، واتخاذ الاستعانة والاشتراك ذريعة إلى السعى بالقتل ، إذا علم أنه لاقصاص فيه ، فإن قيل : هذا أمر بدعى ، وهو قتل غير القاتل ، لأن كل واحد لايعد قاتلا بمفرده ، قيل فى رد ذلك إن القاتل : الجماعة من حيث الاجتماع ، فقتلها كلها قتل كالقاتل بمفرده ، إذ القتل مضاف إليها كإضافته إلى الشخص الواحد ، فنزل الأشخاص المجتمعون

لغرض القتل منزلة الشخص الواحد ، وقد دعت إلى هذا المصلحة ، إذ فيه حقن الدماء ، وصيانة المجتمع . . .

« ومن ملاحظة المصلحة فى المسائل العامة أنه إذا خلا بيت المال ، أو ارتفعت حاجات الجند ، وليس فيه ما يكفيهم ، فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم فى الحال ، إلى أن يظهر مال فى بيت المال ، أو يكون فيه ما يكفى ، ثم له أن يجعل هذه الوظيفة فى أوقات حصاد الغلات ، وجنى الثمار ، لكيلا يؤدى تخصيص الأغنياء إلى إيحاش قلوبهم . ووجه المصلحة أن الإمام العادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكته ، وصارت الديار عرضة للفتنة وعرضة للاستيلاء عليها من الطامعين فيها ، وقد يقول قائل: إنه بدل أن يقوم الإمام بفرض هذه الوظيفة يستقرض لبيت المال ، وقد أجاب عن ذلك الشاطبى فقال : « الاستقراض فى الأزمات ، إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر ، وأما إذا لم ينتظر شىء ، وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغنى ، فلا بد من جريان حكم التوظيف » .

الذرائع : « الذريعة معناها الوسيلة . ومعنى سد الذرائع رفعها ، ومؤدى الكلام أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالفاحشة حرام ، والنظرة إلى عورة الأجنبية حرام ، لأنها تؤدى إلى الفاحشة ؛ والجمعة فرض ، فالسعى لها فرض ، وترك البيع لأجل السعى فرض أيضا ؛ والحج فرض ، والسعى إلى البيت الحرام وسائر مناسك الحج فرض لأجله .

« والأصل فى اعتبار سد الذرائع هو النظر فى مآلات الأفعال ، وما تنتهى فى جملتها إليه ، فإن كانت تتجه نحو المصالح التى هى المقاصد والغايات من معاملات بنى الإنسان بعضهم مع بعض كانت مطلوبة بمقدار يناسب طلب هذه المقاصد ، وإن كانت لا تساويها فى الطلب . وإن كانت مآلاتها تتجه نحو المفاسد ، فإنها تكون محرمة بما يتناسب مع تحريم هذه المفاسد ، وإن كان مقدار التحريم أقل فى الوسيلة .

« والنظر فى هذه المآلات لايكون إلىمقصد العامل ونيته ، بل إلى نتيجة العمل وثمرته ، وبحسب النية يثاب الشخص أو يعاقب فى الآخرة ، وبحسب النتيجة والثمرة يحسن الفعل ، أو يقبح ، ويطلب أو يمنع ، لأن الدنيا قامت على مصالح العباد ، وعلى القسطاس والعدل ، وقد يستوجبان النظر إلى النتيجة والثمرة دون النية المحتسبة ، والقصد الحسن ، فمن سب الأوثان مخلصا العبادة لله سبحانه وتعالى ، فقد احتسب نيته عند الله فى زعمه ، ولكنه سبحانه وتعالى نهى عن السب إن أثار ذلك حنق المشركين ، فسبوا الله تعالى ، فقد قال تعالت كلماته : « وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ، فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » فهذا النهى الكريم كان الأمر الملاحظ فيه هو النتيجة الواقعة ، لا النية الدينية المحتسبة . ونرى من هذا أن المنع فيما يؤدى إلى الإثم ، أو إلى الفساد ، لايتجه فيه إلى النية المخلصة فقط ، بل إلى النتيجة المثمرة أيضا ، فيمنع لنتيجته ، وإن كان الله قد علم النية المخلصة .

« وقد يقصد الشخص الشر بفعل المباح ، فيكون آثما فيما بينه وبين الله ، ولكن ليس لأحد عليه سبيل ، ولا يحكم على تصرفه بالبطلان الشرعى ، كمن يرخص فى سلعته ، ليضر بذلك تاجرا ينافسه ، فإن هذا بلا شك عمل مباح ، وهو ذريعة إلى إثم ، هو الإضرار بغيره ، وقد قصده ، ومع ذلك لايحكم على عمله بالبطلان بإطلاق ، ولا يقع تحت التحريم الظاهر الذى ينفذه القضاء ، فإن هذا العمل من ناحية النية ذريعة للشر ، ومن ناحية الظاهر قد يكون ذريعة للنفع العام والخاص ، فإن البائع بلا شك ينتفع من بيعه ، ومن رواج تجارته ، ومن حسن الإقبال عليه ، وينتفع العامة من ذلك الرخص ، وقد يدفع إلى تنزيل الأسعار .

« فمبدأ سد الذرائع لا ينظر فقط النيات والمقاصد الشخصية كما رأيت ، بل يقصد مع ذلك إلى النفع العام أو إلى دفع الفساد العام ، فهو ينظر إلى النتيجة مع القصد أو إلى النتيجة وحدها .

« وقد ثبت أصل الذرائع بالقرآن والسنة . أما القرآن فقوله تعالى : « وَلاَ تَسُبُّوا الذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » ، فيروى أن المشركين قالوا لتكفن عن سب آلهتنا ، أو لنسب إلهك، وقوله تعالى : « يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَقُولوا رَاعِنَا ، وَلَكِنْ قُولوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا » ، لأن قصد المسلمين كان حسنا ، ولكن اليهود اتخذوه ذريعة إلى شتمه عليه السلام .

« أما السنة فإن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وفتاوى أصحابه فيها كثيرة ، منها كفه صلى الله عليه وسلم عن قتل المنافقين ، لأنه ذريعة إلى قول الكفار : إن محمدا يقتل أصحابه .

« ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المقرض عن قبول الهدية من المدين حتى يحسبها من دينه ، وما ذاك إلا ليتخذ ذلك ذريعة إلى تأخير الدين لأجل الهدية ، فتكون ربا ، فإنه يعود إليه ماله ، وقد اكتسب الفضل الذى آل إليه بالإهداء ؛ ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تقطع الأيدى فى الغزو ، لئلا يكون ذريعة إلى اتجاه المحدود إلى المحاربين ، فيفر إليهم ؛ ولمثل ذلك لا تقام الحدود فى الغزو ، حتى لا تدفع حرارة الضرب إلى الضلال ، وهو منه قريب . ومنها أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ورثوا المطلقة طلاقا بائنا فى مرض الموت ، حيث يتهم بقصد حرمانها من الميراث ، وإن لم يثبت قصد الحرمان ، لأن الطلاق ذريعة .

«ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاحتكار ، وقال : « لا يحتكر إلا خاطىء » فإن الاحتكار ذريعة إلى أن يضيق على الناس ، وكل ما يعد ضروريا لهم ، ولهذا لا يمنع من احتكار ما لا يضر الناس ، كأدوات الزينة ونحوها ، مما لا يدخل فى الضروريات ولا الحاجيات .

« ومنها أنه صلى الله عليه وسلم منع المتصدق شراء صدقته ، ولو وجدها تباع فى السوق ، سدا لذريعة العود فيما خرج عنه لله ولو بعوضه ، وإن المتصدق إذا منع من أخذ صدقته بعوضها ، فأخذها بغير عوض أشد منعا ، وإن فى تجويز أخذها بعوض

ذريعة إلى التحايل على الفقير بأن يدفع إليه صدقة ماله ، ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها ، ويرى المسكين أنه قد حصل له شيء من حاجته ، فتسمح نفسه بالبيع .

« وهكذا كثرت الآثار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وقد ساق ابن القيم فى أعلام الموقعين نحو تسعين شاهداً من الآثار ، ثبت فيها النهى سداً للذرائع .

« ولقد عدت الذرائع فى شرائع الإسلام نصفها » .

* * *

مبدأ المصالح المرسلة ، ومبدأ الذرائع ، عند تطبيقهما فى محيط أوسع ، يمنحان ولى الأمر سلطة مطلقة لتدارك كل المضار الاجتماعية ، بما فى ذلك « التوظيف » فى الأموال . التوظيف بلا قيد ولا شرط إلا رعاية الصالح العام للأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة .

فمبدأ حق الملكية الفردية فى الإسلام ، لا يمنع تبعا لهذا أن تأخذ الدولة نسبة من الربح أو نسبة من رأس المال ذاته ، غير محدودة بنسبة معينة — كما هو الحال فى الزكاة — بل مطلقة لا حد لها إلا تحقيق المصلحة العامة .

وبيان هذا ضرورى ، لكشف هذا التواطؤ الذى يبدو فى تركيز القول كله حول الزكاة . كأنها هى كل حق المال فى الإسلام ، وكشف أولئك المحترفين الذين يشترون بآيات الله ثمنا قليلا . وما يأكلون فى بطونهم إلا النار !

من الواقع التاريخي في الإسلام

هناك ما يصلح أن نطلق عليه باطمئنان : « روح الإسلام » !

هذا الروح يستشعره من يتتبع طبيعة هذا الدين وتاريخه على السواء ؛ ويحسه كامنا وراء تشريعاته وتوجيهاته ، مستكنا فى هذه التشريعات والتوجيهات . . ومع أن هذا الروح واضح قوى ، بحيث لا يملك الإنسان نفسه من التأثر به ، والاستغراق فى جوه ، إلا أنه — ككل شعور كلى عميق ، أو فكرة كلية عالية — يصعب التعبير عنه فى عبارات محدودة . فهو يتجلى فى الاتجاهات والأهداف ، وفى الحوادث والوقائع ، وفى السلوك والشعائر ؛ ويصعب ضبطه فى قالب من اللفظ محدود .

هذا الروح هو الذى يرسم الأفق الأعلى الذى يتطلب الإسلام من معتنقيه أن يتطلعوا إليه ، وأن يحاولوا بلوغه ، لا بتنفيذ الفرائض والشعائر فحسب ، ولكن بالتطوع الذاتى لما هو فوق الفرائض والشعائر . . . وهذا الأفق عسير المرتقى ، وأعسر من ارتقائه الثبات عليه ! لأن نوازع الحياة البشرية ، وضغط الضرورات الإنسانية لا يطوّعان للأكثرين من الناس أن يرقوا إلى هذا الأفق العالى ، ولا أن يصبروا عليه طويلا ، إن ارتقوا إليه فى فورة من فورات الشوق والتطلع ؛ فلهذا الأفق تكاليفه العسيرة ، وهى تكاليف فى النفس والمال ، وفى الشعور والسلوك . ولعل أشد هذه التكاليف مؤونة هو تلك اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التى يثيرها فى شعوره ، تجاه الحقوق والواجبات ، لذاته وللجماعة التى يعيش فيها ،

وللإنسانية التي ينتسب إليها ، وللخالق الذى يراقبه فى الصغيرة والكبيرة ويعلم سره ونجواه .

ولكن صعوبة هذا المرتقى ، وتعذر الاستواء عليه طويلا لا يعنى أن الإسلام فكرة شاعرية خيالية ، ومثل وجدانى تدركه الأشواق وتقصر دونه الأعمال ، فذلك الأفق الأعلى الذى نتحدث عنه لا يكلفه كل إنسان فى جميع الأزمان ؛ إنما هو هدف مرسوم لتحاوله البشرية اليوم ، كما تحاوله غدا ، وكما حاولته بالأمس ، فبلغت إليه أحيانا ، وقصرت عنه أحيانا . وهو مثل فيه من الثقة بالإنسان وضميره وطاقاته قدر كبير ، وفيه الدليل على أن الإنسانية غير ميؤوس منها فى المستقبل القريب أو البعيد . ودون ذلك مجال فسيح للعمل والواقع المستطاعين للأكثرين و« لا يكلف الله نفسا إلا وسعها[1] » وسماحة الإسلام تقبل من الجميع ما يستطيعون فى حدود مرسومة ، لا تهبط عنها الحياة « ولكل درجات مما عملوا[2] » والطريق إلى الأفق الأعلى أبدا مفتوح .

ولقد كان لذلك الروح الذى أشرنا إليه أثر فى واقع الإسلام التاريخى ، فاستحال الإسلام — وهو فكرة ومعنى — شخصيات ووقائع ؛ ولم يعد نظريات مجردة ، ولا مجموعة إرشادات ومواعظ ، ولا مثلا وأخيلة ؛ إنما عاد نماذج إنسانية تعيش ، ووقائع عملية تتحقق ، وسلوكا وتصرفات تشهد بالعين ، وتسمع بالأذن ، وتترك آثارها فى واقع الحياة ، وفى أطوار التاريخ ؛ فكأنما كان روحا سحريا يتلبس بهذه الشخوص فيحولها ، ويصوغها صياغة جديدة ، وينشئها نشأة أخرى .

وهذا هو التفسير الأصدق لكل هذا الحشد من الشخصيات العجيبة التى احتفظ بها تاريخ الإسلام فى نشأته ، وعلى مدى عصوره ، ولكل تلك الوقائع والأحداث التى يكاد المرء يحسبها أساطير ابتدعها خيال محلق ، ولم تكن ذات يوم حقائق سجلها الواقع ، ووعاها التاريخ .

ونماذج التطهر الروحى ، والشجاعة النفسية ، والتضحية المؤثرة ، والفناء فى الفكرة ، والومضات الروحية والفكرية البارعة ، والبطولات الحية فى شتى مناحى الحياة . . لا يكاد يحصيها التاريخ .

---

(١) سورة البقرة [٢٨٦]   (٢) سورة الأنعام [١٣٢]

ولا بد أن نعقد الصلة جملة بين هذه البطولات والخوارق المتناثرة على مدار التاريخ ، و بين روح الإسلام القوى الفعال ، الذى يعد مصدر هذه الطاقة المنبثة فى أطوائها جميعا .

أما دراسة هذه البطولات والخوارق مفرقة ، دون وصلها بهذا المنبع الأصيل ، فأخشى أن تكون ناقصة ومضللة عن الحقائق الأساسية فى الكون والحياة ، برجعها سر عظمة كل شخصية إلى عبقرية خاصة بها ، و إهمال الروح الأول المشع المؤثر ، ذلك الروح الذى مس أرواح الأبطال ، كما مس عجلة الزمن ، وطبائع الأحداث ، ودفعها جميعا فى تيار حى قوى جياش ، تنغمر فى لجه العبقريات والوقائع والأحداث !

ولن نكون مخطئين حين نرد انبعاث هذه العبقريات كلها ، و بروز تلك البطولات جميعها ، إلى فعل ذلك الروح القوى ؛ فهو حركة كونية شاملة ، تتوافق مع هذه الطاقات ، الفردية فى الظاهر ، الكونية فى الحقيقة . ومقياس عظمة كل عبقرية منفردة هو استعدادها لتلقى ذلك الفيض الكونى ؛ فلا عجب أن كانت أكبر عظمة هى نبوة محمد بن عبد الله ؛ فهى التى تلقت ذلك الفيض كله واستوعبته ؛ وأطاقت تلقيه كاملا والصبر عليه طويلا ، لم تضعف عن الاطمئنان إلى أفقه الأعلى خلال عمر كامل سوى مرة عارضة أو مرتين ، نبه الله إليهما نبيه فى عتاب شديد ؛ وفيما عداهما أطاقت هذه النفس البشرية أن تصمد لذلك الفيض الكونى ، لأنها فى صميمها قوة كونية لا طاقة فردية .

ثم تتدرج العظمات تحت أفق النبوة ، فى أصحاب محمد ، وفى معتنقى دينه على مدار التاريخ ، كل بقدر ما فيه من استعداد لتلقى ذلك الروح الكامن ، فى ذلك الدين العظيم .

هذه النظرة الشاملة هى التى تكشف لنا عن مس ذلك الروح لأرواح البشر ؛ وما نبه من عبقريات ؛ وما أبرز من بطولات ؛ وما حول من مجرى التاريخ الإنسانى على وجه العموم .

و إننا لنملك أن نرى الآثار الواضحة لمس ذلك الروح فى أحداث التاريخ الكبرى كما نراها فى حوادث السلوك اليومية . والعظمة الروحية لا تقاس بالكم والمساحة ، بل بالنوع والدلالة . فالعظمة التى تتجلى فى غلبة حفنة من عرب الجزيرة على إمبراطوريتى كسرى وقيصر فى فترة زمنية لا نظير لها فى القصر ، لا نبخسها قدرها إذا نحن قسناها إلى العظمة التى تتجلى فى صبر بلال العبد الحبشى ، على إيذاء قريش إيذاء فوق طاقة البشر احتماله ، لتفتنه عن دينه وهو عليه ثابت ، يرمضه حر الحجارة المحماة وثقلها على بطنه وصدره ، مع الجوع والعطش والإيذاء ، فما يزيد على قوله « أحد . أحد » فى وقدة هذا العذاب الذى لا يطاق .

و إن هذا الروح لهو الذى يمس « رجل الشارع » لا مال له ولا جاه ، فيقف به أمام السلطان القادر القاهر يجبهه بكلمة الحق لا يخشى فى الله لومة لائم ؛ كما نلمسه فى الخليفة الراشد ، تدين له الممالك ، وهو على حاله من القناعة والسمو والتواضع . . كلاهما يغترف من معين واحد ، هو ذلك الروح القوى المؤثر العميق .

وعلى ذكر غلبة العرب على إمبراطوريتى كسرى وقيصر ، يجب أن نحسب حساب ذلك الروح وانتصاره على القوى المادية الضخمة المرصودة فى طريقه ، المحشودة فى الإمبراطوريتين الضخمتين ، والتى لم يكن العرب أكفاء لها بغير ذلك الروح . فانتصار الإسلام هنا هو انتصار فكرة روحية تقمصت النفوس البشرية ؛ و إن فيه لتأييداً قوياً للتفسير الروحى للتاريخ ، لا تقف أمامه التفسيرات المادية ، لأنها تعجز لا محالة عن تعليل ذلك الانتصار الغريب .

على أن النقلة النفسية البعيدة التى نقلها الإسلام لعرب الجزيرة فى الشعور والسلوك ، وفى الأهداف والغايات ، وفى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى . . . لا تقل دلالة فى هذا المجال عن دلالة الفتوح ، بل هى أوضح وأقوى . فأى تطور اقتصادى تم فى حياة الجزيرة بين مبعث محمد ووفاته ، أحدث هذا الانقلاب كله فى التفكير والشعور والتنظيم والتوجيه ؟ إنما هى الفكرة الروحية التى صنعت كل هذه الأعاجيب .

وإنه ليصعب فى هذا المجال أن نستعرض هذا الانقلاب ؛ فحسبنا منه هذه اللمحة التى شهد بها شاهد من العرب أنفسهم فى ذلك الزمان ، أمام شهود من منكرى هذا الدين ، فلم يجدوا لهم ردا يكذبه فيما يقول . ذلك حين هاجر بعض المسلمين إلى الحبشة فرارا بدينهم من إيذاء قريش أوائل الدعوة الإسلامية ؛ فخشيت قريش أن يكون فى ذلك المهجر متنفس للمسلمين ؛ فبعثت بسفيرين من لدنها إلى نجاشى الحبشة ليردا أولئك المهاجرين، وهما عمرو بن العاص وعبد الله بن أبى ربيعة فقالا : « أيها الملك . إنه قد ضَوَى إلى بلدك منا غلمان سفهاء ، فارقوا دين قومهم ولم يدخلوا فى دينك ، وجاءوا بدين ابتدعوه لا نعرفه نحن ولا أنت . وقد بَعَثَنَا إليك فيهم أشراف قومهم من آبائهم وأعمامهم وعشائرهم ، لتردهم إليهم ، فهم أعلى بهم عينا ، وأعلم بما عابوا عليهم وعاتبوهم فيه » .

فلما سأل النجاشى المسلمين : « ما هذا الدين الذى فارقتم به قومكم ، ولم تدخلوا به فى دينى ولا فى دين أحد من هذه الملل ؟ » كان جواب جعفر بن أبى طالب : « أيها الملك . كنا قوما أهل جاهلية ، نعبد الأصنام ، ونأكل الميتة ، ونأتى الفواحش ، ونقطع الأرحام ، ونسىء الجوار ، ويأكل القوى منا الضعيف . . فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولا منا ، نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه ؛ فدعانا إلى الله لنوحده ونعبده ، ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان ؛ وأمرنا بصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وصلة الرحم ، وحسن الجوار ، والكف عن المحارم والدماء ؛ ونهانا عن الفواحش ، وقول الزور ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات ؛ وأمرنا أن نعبد الله ولا نشرك به شيئا ؛ وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام . . . » الخ .

ولقد كان السفيران حاضرين ، وفيهما عمرو ، لا ينقصه طول اللسان ولا سعة الحيلة ، فلم يكذبا جعفرا فى تصويره لحال الجزيرة قبل الإسلام ، ولحقيقة الدين الجديد ومثله ؛ فهى صورة صحيحة صادقة لما كان وما صار .

تلك شهادة من بطون التاريخ عن الجزيرة العربية ، وهذه شهادة أخرى من

رجل غير مسلم فى العصر الحديث عن العالم كله إذ ذاك ، يقول « ج . ه . دينسون ». فى كتابه « Emotions as the Basis of Civilisation » (العواطف كأساس للحضارة) :

« فنى القرنين الخامس والسادس كان العالم المتمدين على شفا جرف هارٍ من الفوضى ، لأن العقائد التى كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك ثم ما يعتد به مما يقوم مقامها ؛ وكان يبدو إذ ذاك أن المدنية الكبرى التى تكلف بناؤها جهود أربعة آلاف سنة مشرفة على التفكك والانحلال ؛ وأن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من الهمجية ، إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام . أما النظم التى خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانهيار بدلا من الاتحاد والنظام[١] . وكانت المدنية كشجرة ضخمة متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله ، واقفة تترنح وقد تسرب إليها العطب حتى اللباب . . و بين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذى وحد العالم جميعه[٢] » .

* * *

و بعد فإن الحديث يطول ، وليس موضوع هذا الكتاب هو « الإسلام » إنما هو « العدالة الاجتماعية فى الإسلام » فبحسبنا إذن أن نعرض نماذج من الواقع التاريخى فى هذا الموضوع الخاص .

* * *

ولكننا لن نبدأ النماذج فى هذا الاتجاه حتى نعرض بعضها فى شأن آخر أعمق فى ضمير الإسلام ، وعليه قامت كل أساس الإسلام .

قلنا منذ قليل عن تلك اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ،

---

(١) سبق أن قلنا إن أوربا لم تكن مسيحية فى يوم من الأيام . فهذا الانهيار والتفرق الذى يشير إليه المؤلف لم ينشأ من طبيعة المسيحية . بل من تصور الأوربيين للمسيحية .

(٢) عن كتاب الإسلام والنظام العالمى الجديد ، تأليف مولاى محمد على وترجمة الأستاذ أحمد جودة السحار .

والحساسية المرهفة التي يثيرها في شعوره . ولقد حفظ الواقع التاريخي للإسلام نماذج لتلك اليقظة الدائمة ، ولهذه الحساسية المرهفة ، أكثر من أن نأتي هنا بها ، والنماذج القليلة المنوعة تغني عن الكثير .

عن بريدة قال : « جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال : ويحك ! ارجع فاستغفر الله وتب إليه . قال فرجع غير بعيد ، ثم جاء فقال : يا رسول الله طهرني . فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . حتى إذا كانت الرابعة قال رسول الله : مم أطهرك ؟ قال : من الزنا . فسأل رسول الله : أبه جنون ؟ فأخبر أنه ليس بمجنون . فقال : أشرب خمرا ؟ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر : فقال أزنيتَ ؟ قال نعم ! فأمر به فرجم . فلبثوا يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : استغفروا لماعز بن مالك ، لقد تاب توبة لوقسمت بين أمة لوسعتهم . ثم جاءته امرأة من غامد من الأزد ، فقالت : يا رسول الله طهرني . فقال : ويحك ! ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه . فقالت : تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك ؟ إنها حبلى من الزنا ! فقال : أنت ؟ قالت نعم ! قال لها : حتى تضعي ما في بطنك . قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد وضعت الغامدية ، فقال : إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيرا ليس له من ترضعه . فقام رجل من الأنصار فقال : إليّ رضاعه يانبي الله . قال فرجمها. ويروى أنه قال لها : اذهبي حتى تلدي . فلما ولدت قال : اذهبي فأرضعيه حتى تفطميه ، فلما فطمته أتته بالصبي في يده كسرة خبز ، فقالت : هذا يانبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام . فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجموها . فيقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها ، فتنضح الدم على وجه خالد ، فسبها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مهلا ياخالد ، فوالذي نفسي بيده ، لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت » .

فهذا ماعز بن مالك وهذه صاحبته ؛ ولم يكن أحدهما أو كلاهما ليجهل العقاب الأليم الذى يناله ، والمصير الشنيع الذى يحل به ؛ ولم يكن أحد قد رآهما لتثبت عليهما الجريمة ؛ ولكنهما يلحان على الرسول ، كلما شاءت رحمته ورحمة الإسلام أن يدرأ عنهما الحدود بالشبهات ، أصرا وألحا ، وأغلقا على أنفسهما جميع الأبواب والمنافذ ؛ بل زادت المرأة أن تجبه محمداً رسول الله بأنه يريد أن يردها كما رد ماعز . أن كانت لتكاد تتهم رسول الله بالتهاون فى دينه !

لم هذا كله ؟ . . . فى قوله وقولها : « طهرنى يا رسول الله » ما يشير إلى الباعث القوى الذى يغلب فى أنفسهما على رغبة الحياة . إنها يقظة الضمير وحساسية الشعور . إنها الرغبة فى التطهر من الإثم الذى لم يطلع عليه أحد إلا الله . إنه الحياء أن يلقيا الله غدا لم يطهرا من ذنب ارتكباه .

ذلك هو الإسلام . فى حساسيته المرهفة تبدو فى ضمير الجانى ، وفى رحمته العميقة تبدو فى رد محمد لهما ، وتلمس المخرج لكليهما ، وفى حزمه يبدو فى تنفيذ العقوبة عند ثبوت التهمة ، لا يقفه نبل الاعتراف ولا عظم التوبة ، لأن الجانى والشارع يلتقيان هنا عند الرغبة فى قيام هذا الدين على أساسه الركين .

فهذه فى الحدود . فكيف بها فى الاعتبارات الاجتماعية التى يضحى أحيانا فى سبيلها بالحياة ؟

إنها قصة عزل خالد عن إمارة الجيش فى الشام ، وتوليتها أبا عبيدة . وخالد هو القائد الذى لم يهزم إلى ذلك اليوم فى موقعة قط ، وهو العربى المزهو بنفسه ونسبه وانتصاراته . . خالد هذا يعزل من الإمارة ، فلا يضطغن ، ولا تأخذه العزة فينسحب من الميدان — ولا نقول يحاول الثورة — بل يظل فى المعركة بالعزيمة ذاتها ، وبالرغبة فى نصر دين الله ، والاستشهاد فى سبيل الله ، لا يلقى بالا إلى هذه الاعتبارات كلها فى الموقف ، لأن اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفه التى يثيرها فى ضميره ، فوق كل الاعتبارات وفوق كل الملابسات .

ولهذه الواقعة دلالتها فى الجانب الآخر . جانب عمر بن الخطاب . لقد كان عزله خالد نتيجة هـذه الحساسية المرهفة نفسها . فلقد أخذ على خالد فى خلافة أبى بكر أشياء ثار لها ضميره ، وهاجت لها حساسيته . أخذ عليه تسرعه فى قتل مالك ابن نويرة ، وإعراسه بعد ذلك بامرأته ؛ كما أخذ عليه بعدها حادثة قريبة منها هى زواجه من ابنة مجّاعة فى حرب مسيلمة الكذاب ، غداة مقتل ألف ومائتين من خيرة الصحابة فى هذه الحرب . . فلم يشفع له عنده فيما اعتقد من خطئه ، أن كان أكبر القواد وأكثرهم انتصارات ؛ والأمة الإسلامية على أبواب حروب ضخمة فى الشام والعراق ؛ وهى أحوج ما تكون إلى عبقرية خالد التى لاتهزم أبدا . فلم يكن شىء من ذلك بقادر على أن يسكن من حساسية ضمير عمر بخطأ خالد الفاحش ؛ وبضرورة إبعاده عن إمارة الجيش ، ثم عن الجيش كله . وقد انضم إلى هذه الحوادث كلها أن طريقة خالد فى استقلاله بما يوكل إليه من الأمور ، لا تتفق وخطة عمر وطبيعته من الإشراف على الدقائق والجزئيات ، استجابة لحساسية ضميره بالتبعات .

ولسائل أن يسأل : ولم أبقى أبو بكر على خالد إذن وهذا خطؤه ؟

إن أبا بكر لم يسؤ ظنه بخالد إلى الحد الذى بلغه ظن عمر ؛ فقد رأى أنه أخطأ فى التأويل ، ولم يقصد خطيئة ولا إثما ؛ فوسعه عفوه ، وإن غضب على فعلته ، وبخاصة الثانية ، فكتب له كتابا « يقطر دما » . ولكن لما كانت عقيدته أن عمل خالد يقع فى دائرة الخطأ المغفور ، عفا عنه وأبقاه .

هذا هو التفسير الصحيح الذى يتفق وحساسية الدين الإسلامى فى تلك الفترة . وأعجب العجب ما أورده رجل كالدكتور هيكل فى تعليل موقف أبى بكر وموقف عمر ، من خالد بن الوليد ، مما يتجافى مع روح الإسلام ، وإن كان يتفق مع ألاعيب السياسة العصرية فى هذه الأيام . قال فى كتابه « الصديق أبو بكر » ص ١٥٠ — ١٥٢ :

« بلغ اختلاف الرأى بين أبى بكر وعمر فى حادث مالك بن نويرة ما رأيت . وكلا الرجلين كان يريد للإسلام والمسلمين الخير ولا ريب . أفكان اختلافهما مع

ذلك راجعا إلى خلاف فى تقدير ما صنع خالد ، أم كان اختلافا على السياسة التى يجب أن تتبع فى هذا الموقف الدقيق من حياة المسلمين . موقف الردة وقيام الثورة بها فى أنحاء شبه الجزيرة ؟!

« الرأى عندى فى هذا الخلاف أنه كان اختلافا فى السياسة التى يجب أن تتبع فى هذا الموقف . وهو اختلاف يتفق وطبائع الرجلين . أما عمر ، وكان مثال العدل الصارم ، فكان يرى أن خالداً عدا على أمرىء مسلم ونزا على امرأته قبل انقضاء عدتهـا ؛ فلا يصح بقاؤه فى الجيش حتى لا يعود لمثلها فيفسد أمر المسلمين ، ويسيء إلى مكانتهم بين العرب ؛ ولا يصح أن يترك بغير عقاب على ما أثم مع ليلى . ولو صح أنه تأول فأخطأ فى أمر مالك ، وهذا ما لا يجيزه عمر ، فحسبه ما صنع مع زوجته ليقام عليه الحد [1] . وليس ينهض عذرا له أنه سيف الله ، وأنه القائد الذى يسير النصر فى ركابه . فلو أن مثل هذا العذر نهض لأبيحت لخالد وأمثاله المحارم ، ولكان ذلك أسوأ مثل يضرب للمسلمين فى احترام كتاب الله . لذلك لم يفتأ عمر يعيد على أبى بكر ويلح حتى استدعى خالداً ، وعنفه على فعلته .

« أما أبو بكر فكان يرى أن الموقف أخطر من أن تقام لمثل هذه الأمور وزن . وما قَتْلُ رجل أو طائفة من الرجال لخطأ فى التأويل أو لغير خطأ . والخطر محيط بالدولة كلها . والثورة ناشبة فى بلاد العرب من أقصاها إلى أقصاها . وهذا القائد الذى يتهم بأنه اخطأ من أعظم القوى التى يدفع بها البلاء ، ويتقى بها الخطر ! ؟ وما التزوج بامرأة على خلاف تقاليد العرب ، بل ما الدخول بها قبل أن يتم طهرها ، إذا وقع هذا من فاتح غزا فحق له بحكم الغزو أن تكون له سبايا يصبحن ملك يمينه!! إن التزمت فى تطبيق التشريع لا يجب أن يتناول النوابغ و العظماء من أمثال خالد ، وبخاصة إذا كان ذلك يضر بالدولة أو يعرضها للخطر . ولقد كان المسلمون فى حاجة إلى سيف خالد ، وكانو فى حاجة إليه يوم استدعاه أبو بكر وعنفه أكثر من حاجتهم

(١) لو كان هذا صحيحا لأقام عليه الحد فى خلافته .

إليه من قبل . فقد كان مسيلمة باليمامة على مقربة من البطاح فى أربعين ألفا من بنى حنيفة ؛ وكانت ثورته بالإسلام والمسلمين أعنف ثورة ؛ وكان قد تغلب على عكرمة ابن أبى جهل من قواد المسلمين ، وكان أكبر الرجاء معلقا بسيف خالد فى الانتصار عليه . أفمن أجل مقتل مالك بن نويرة ، أم من أجل ليلى الجميلة التى فتنت خالدا ، يعزل خالد وتتعرض جيوش المسلمين لتغلب مسيلمة ، ويتعرض دين الله لما يمكن أن يتعرض له ! ! إن خالدا آية الله وسيف الله . فلتكن سياسة أبى بكر حين استدعاه إليه أن يكتفى بتعنيفه ، وأن يأمره فى الوقت نفسه بالسير إلى اليمامة ولقاء مسيلمة .

« هذا فى رأيى هو التصوير الصحيح لما كان بين أبى بكر وعمر من خلاف فى هذا الحادث . ولعل أبا بكر إنما أصدر أمره إلى خالد يومئذ بالسير للقاء مسيلمة بعد أن تغلب متنبىء بنى حنيفة على عكرمة ، ليرى أهل المدينة ومن كان على رأى عمر منهم خاصة ، أن خالدا رجل الملمات ، وأنه قد قذف به حين أصدر إليه هذا الأمر إلى جحيم ، إما ابتلعه وقضى عليه فكان ذلك خير عقاب له على ما صنع بأم تميم وزوجها ، وإما صهره النصر فيه وطهره ، فخرج مظفراً غانما قد سكّن من المسلمين روعا ، لا تعد فعلته بالبطاح شيئا مذكورا إلى جانبه »

هذا هو التصوير الصحيح للأمر فى نظر الدكتور هيكل ! وإن أعجب فعجب لرجل يعيش بفكره ونفسه فى جو هذه الفترة من التاريخ الإسلامى ، وفى ظل هذه الضمائر المرهفة الحساسة الشديدة الحساسية من رجاله ؛ ثم لا يرتفع ضميره هو وشعوره بتفسير الحوادث عن هذا المستوى ، المستمد مباشرة من ملابسات السياسة فى عصرنا المادى الحاضر ، لا من روح الإسلام وتاريخه فى تلك الفترة ! إنما هذه سياسة أيامنا الحاضرة تبرر الوسيلة بالغاية ، وتهبط بالضمير الإنسانى إلى مستوى الضرورات الوقتية ؛ وتحسب هذا براعة فى السياسة ، ولباقة فى تصريف الأمور . وما أصغر أبا بكر فى هذا التصوير الذى يقول الدكتور هيكل : إنه هو التصوير الصحيح ! لولا أن أبا بكر كان أكبر وأبعد من مدى المجهر الذى ينظر به رجل يعيش فى عصر هابط ؛

فلا يستطيع إطلاقاً أن يرتفع إلى ذلك الأفق السامق البعيد .

ومرة أخرى يعود الدكتور هيكل فى كتابه : «الفاروق عمر» جزء أول ، ليصور أفـكار عمر وهو يهم بعزل خالد ، فيدركه هبوط العصر الذى يعيش فيه ، وتقعد به ثقلة رئيس الحزب الذى يرى المصالح الوقتية والضرورات المحلية ؛ ولا يطيق أبدا أن يستشعر روح الإسلام فى آفاقه العليا . ذلك حيث يقول فى ص ٩٩ — ١٠٠ :

« كيف غامر عمر بعزل خالد ، وخالد على رأس قوات المسلمين بالشام ؟ وهذه القوات فى موقف دقيق ؟ فقد كانوا هناك بإزاء الروم ، لا يواجهونهم ، ولا يقدرون من أمرهم على شىء ، ولا يقدر الروم من أمر المسلمين على شىء . كان ذلك موقفهم قبل أن يذهب خالد بن الوليد من العراق إليهم ، ثم ظلوا فيه بعد أن أقام خالد بينهم ، وكان كلا الفريقين يتحين الفرصة التى يخرج فيها من جموده ، ويوقع فيها بعدوه . أفلا يخشى الخليفة أن يفت أمره بعزل خالد فى أعضاد المسلمين ، فيزيد موقفهم دقة ؟ أو لم يكن الأجمل به أن يتريث حتى يخرج خالد بالمسلمين من المأزق الذى هم فيه ، وله بعد ذلك أن يأمر بما يشاء !

« هذه اعتبارات لها من غير شك قيمتها فى تطور القتال ؛ وسنرى من بعد أن أبا عبيدة قدرها قدرها ، دون أن يخشى برم الخليفة به أو غضبه عليه . لـكن عمر نظر فى الأمر من غير هذه الناحية ، فلو أنه أرجأ الأمر بعزل خالد إلى ما بعد المعركة لأضر ذلك بسياسته وأفسد عليه خطته . فليس للمعركة مصير إلا أن ينهزم المسلمون فيها أو ينتصروا . فإن انهزموا لم يغن عزل خالد عن هزيمتهم ؛ وإن انتصروا وخالد قائدهم لم يكن لعمر أن يعزل قائداً فى أوج نصره . فإن فعل أتى أمراً إداً . وعمر حريص على ألا يبقى خالد على القيادة العامة بالشام أو بغير الشام ؛ لذلك أسرع فأصدر الأمر بعزله ، وله من العذر أن خالداً لم يحقق ما ندبه أبو بكر لتحقيقه . فإذا انتصر المسلمون بعد هذا فلا تثريب على عمر فيه ، فهو إنما صنع ما اقتنع بأنه الحق ، وصنعه وخالد فى موقف لا يظلمه من يأمر بعزله » .

هكذا يفكر هيكل « باشا » فى القرن العشرين ، ثم يسند تفكيره إلى عمر فى صدر الإسلام ؛ كما فكر من قبل ثم أسند تفكيره إلى أبى بكر ! وهذه قولة رجل لم تمس روحه روح أبى بكر ولا روح عمر ، ولم تستطع حياته فى جو الإسلام فترة أن تنتزعه من ملابسات القرن العشرين ، وما فيه من التواءات واحتيالات وانتهازات فرص ، على حساب الضمير أو حساب الحق أو حساب الدين .

وما ظن هيكل بعمر ؟ أفكان عمر مبقيا على خالد لو كان الظرف غير الظرف ، ولو كانت الفرصة غير الفرصة ؟ وهو يعتقد بينه و بين ضميره — كما صوره هيكل باشا — أن خالداً آثم فى حق مالك بن نويرة وفى حق الله والدين ؟

أهو عمر ذلك الرجل الذى يقيم وزنا لهذه الاعتبارات ، ويحنى لها رأسه . وهو الذي كان يثنى الشواهق ولا ينثنى ، و يواجه العاصفة بالإيمان ولا ينحنى ؟

مثل هذا قد يصنعه معاوية ، ويعده الناس منه دهاء وسعة حيلة ؛ فأما عمر فلا ، وأما أبو بكر فلا كذلك . وإنما يظن بعضهم بهما هذا الظن لضحالة روح العصر وهبوط مقاييسه ومعاييره !

و بعد فقد أسهبت فى عرض هذا اللون من التفكير وتفنيده ، لأصحح الخطأ العميق الذى يقع فيه من يريدون تصوير طرائق التفكير والشعور فى عصر ارتفاع الروح الإسلامى ، على ضوء التفكير والشعور فى عصرنا المادى البعيد عن ذلك الروح المرهف . وما يجره هذا الخطأ من سوء الفهم بحقائق الضمير البشرى ، وطاقته فى السمو والحساسية . وما أريد أن ألبس أولئك الرجال ثوبا فضفاضاً ، ولا أن أصورهم معصومين من كل ضعف بشرى ؛ ولكنما أريد أن أرد الثقة بالضمير البشرى إلى نفوس الناس ؛ كما أريد أن أصور هذه الفترة من حياة المسلمين صورتها الصحيحة التى يستشعرها بقوة كل ضمير فيه استعداد للتطلع إلى هذا الأفق البعيد !

ثم لنمض فى استعراض نماذج الحساسية المرهفة فى شتى المناحى .

هذا عمر بن الخطاب خليفة يقبل حاملا قربة ماء ، فيسأله ابنه فى استنكار :

لم فعلت هذا ؟ فيجيب « أعجبتنى نفسى فأحببت أن أذلها » . يالها من حساسية ! لقد استشعرت نفس الرجل شيئا من الزهو فى أعماقها بالخلافة و بالفتوح و بالعظمة المقبلة ، فكره لها أن تلج فى هذا الزهو ، فبادر يذلها . و يذلها على مرأى من الناس . ولا يبالى أنه الخليفة الحاكم على رقعة تضم إلى بلاد العرب معظم إمبراطوريتى كسرى وقيصر !

وهذا على بن أبى طالب خليفة يرعد من البرد فى الشتاء ، وعلى جسده ثوب صيفى لا وقاء له سواه . و بيت المال فى يده ، تذوده عنه تلك اليقظة فى الضمير ، وذلك الإرهاف فى الشعور .

ثم هذا أبو عبيدة مع جنده فى عمواس ، وقد أخذها الطاعون الفاتك ، و يخاف عمر على « أمين الأمة » ، فيدعوه ليلتمس له مخرجا من الهلاك فى كتاب يقول له فيه : « أما بعد ، فإنى قد عرضت لى إليك حاجة أريد أن أشافهك فيها ، فعزمت عليك إذا نظرت فى كتابى هذا ألا تضعه من يدك ، حتى تقبل إلىّ » . وينظر أبو عبيدة فى الكتاب فيدرك قصد عمر ، و يشعر أنه إنما أراد أن يستله من الوباء الفتاك ، فيقول: « يغفر الله لأمير المؤمنين ! » . ثم يكتب إليه : « إنى قد عرفت حاجتك إلىّ ، وإنى فى جند من المسلمين لا أجد بنفسى رغبة عنهم ، فلست أريد فراقهم ، حتى يقضى الله فىّ وفيهم أمره وقضاءه ، فحللنى من عزمتك يا أمير المؤمنين ، ودعنى فى جندى » . ويقرأ عمر الكتاب فيبكى ؛ فيسأله من حوله : أمات أبو عبيدة ؟ فيجيب والدمع يخنقه : « لا . وكأن قد » وقد كان !

أهو الإيمان العميق بقدر الله يمسك أبا عبيدة فى مرداه ؟ إنه لَهُوَ ، ومعه تلك الحساسية ألا يفر بنفسه ويدع جنده ، وهو و إياهم جند فى سبيل الله .

وهذا بلال بن رباح مؤذن الرسول ، يرجوه أخوه فى الإسلام « أبو رويحة » أن يتوسط له فى الزواج من قوم من أهل اليمن فيقول لهم : « أنا بلال بن رباح ، وهذا أخى أبو رويحة ، وهو امرؤ سوء فى الخلق و الدين ، فإن شئتم أن تزوجوه فزوجوه ، و إن شئتم أن تدعوا فدعوا » !

هكذا لا يدلس عليهم ، ولا يخفى من أمر أخيه شيئا ، ولا يذكر أنه وسيط ينسى أنه مسؤول أمام الله فيما يقول . وقد زوجه القوم مطمئنين إلى هذا الصدق ، وحسبهم أن يكون صاحبه وسيطا بين ابنتهم ومن خطبها إليه !

ثم هذا أبو حنيفة قد « بعث بمتاع إلى حفص بن عبدالرحمن شريكه فى التجارة ، وأعلمه أن فى ثوب منه عيبا ، فيبينه للناس . فباع حفص المتاع ، ونسى أن يبين ، واستوفى ثمنا كاملا لثوب غير كامل — وقيل إن الثمن كان ثلاثين ألفا ، أو خمسة وثلاثين ألفا — فأبى أبو حنيفة إلا أن يبعث لشريكه يكلفه أن يبحث عن المشترى ؛ ولكنه لم يهتد إلى الرجل ؛ فأبى أبو حنيفة إلا فصالا من شريكه ، وتتاركا . بل رفض أن يضيف الثمن إلى حر ماله ، وتصدق به كاملا » (١)

« ويروى أنه كان عند يونس بن عُبَيْد حلل مختلفة الأثمان . ضرب قيمة كل حلة منه أربعمائة ، وضرب كل حلة قيمتها مائتان . فمر إلى الصلاة ، وخلف ابن أخيه فى الدكان ، فجاء أعرابى وطلب حلة بأربعمائة ، فعرض عليه من حلل المائتين ، فاستحسنها ورضيها واشتراها ، فمضى بها ، وهى على يديه ، فاستقبله يونس ، فعرف حلته . فقال للأعرابى : بكم اشتريت ؟ فقال : بأربعمائة ، فقال : لا يساوى أكثر من مائتين ، فارجع حتى تردها ! فقال : هذه تساوى فى بلدنا خمسمائة وأنا ارتضيتها. فقال يونس : انصرف ، فإن النصح فى الدين خير من الدنيا بما فيها . ثم رده إلى الدكان ، ورد عليه مائتى درهم ، وخاصم ابن أخيه فى ذلك ، وقال له : أما استحييت! أما اتقيت الله ، تربح مثل الثمن وتترك النصح للمسلمين ! فقال : والله ما أخذها إلا وهو راض بها . قال : فهلا رضيت له بما ترضاه لنفسك ؟

« وروى عن محمد بن المنكدر أن غلامه باع لأعرابى فى غيبته شقة من الخمسيات بعشرة ، فلم يزل يطلب ذلك الأعرابى طول النهار حتى وجده . فقال له : إن الغلام قد غلط ، فباعك ما يساوى خمسة بعشرة . فقال . يا هذا قد رضيت . فقال : وإن

(١) عن كتاب « أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح فى الإسلام » للأستاذ عبدالحليم الجندى .

رضيت فإنا لا نرضى لك إلا ما نرضاه لأنفسنا . ورد عليه خمسة[١] » .

ومفتاح هذه الحوادث الثلاث هو قول يونس بن عبيد لابن أخيه : « أما استحييت ؟ أما اتقيت الله ؟ » نعم . إنه الحياء من الضمير ، وإنها التقوى لله . ذلك ما يثيره الإسلام فى النفس الإنسانية بقوة ، حين تستشعر روحه ، ويمتزج بها ، وتخالطها بشاشته .

وإن وراء هذه النماذج التى عرضناها لعشرات ومئات من أمثالها فى كل منحى وكل اتجاه ؛ وحسبنا منها هذه المثل القليلة ، لتشير إلى الآفاق التى يهدف إليها الإسلام فى تطهير الضمير البشرى ورفعه ؛ ليستعلى على جميع الملابسات والضرورات : على حب النفس والحياة ، وحب المال والجاه ؛ وليصبر على تكاليف اليقظة الدائمة التى يفرضها على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التى يثيرها فى شعوره ، ليضمن بذلك بلوغ تلك الآفاق .

ثم نمضى من بعد مطمئنين ، نستعرض بعض جوانب الواقع التاريخى للإسلام فى العدالة الاجتماعية ، على هدى من تلك الآفاق المشعة العالية فى واقع الإسلام .

***

المساواة المطلقة بين بنى الإنسان كانت رسالة الإسلام ، والتحرر الوجدانى المطلق من جميع القيم وجميع الاعتبارات التى تخدش هذه المساواة . ولقد أسلفنا الحديث عن نظرية الإسلام فى المساواة والتحرر ، والنصوص التى لا تدع مجالا للشك فى عمق هذه النظرية وتأصلها فى بناء الفكرة الإسلامية عن المجتمع الإنسانى . فالآن ننظر كيف طبقت هذه النظرية فى واقع الحياة .

كان الرقيق فى كل مكان على وجه الأرض طبقة غير طبقة الأحرار . وكذلك كان فى الجزيرة العربية . فأما محمد بن عبد الله فقد زوج ابنة عمته « زينب بنت جحش » سليلة قريش الهاشمية من مولاه زيد . والزواج مسألة حساسة ترتفع فيها قضية المساواة إلى أفق دونه كل أفق ؛ وما كان أحد غير هذا النبى ، ولا كانت قوة

---

(١) عن كتاب « الرسالة الخالدة » للأستاذ عبد الرحمن عزام .

غير قوة هذا الدين ، بكافية أن تحقق هــذه المعجزة التى لا تتحقق إلى اليوم فى غير بلاد الإسلام . ونحن نشهد فى الولايات المتحدة التى بطل فيها الرق بحكم القانون ، أنّ الزنجى لا يحرم عليه الزواج بالبيضاء — أية بيضاء — فحسب ، بل يحرم دخول المطاعم والملاهى والجلوس إلى جوار البيض فى المركبات العامة ، والنزول معهم فى المثاوى والفنادق حتى الآن !

وحينما آخى محمد بين المهاجرين والأنصار فى أول الهجرة كان عمه حمزة ومولاه زيد أخوين ، وكان أبو بكر وخارجة بن زيد أخوين ، وخالد بن رُويحة الخثعمى وبلال بن رباح أخوين . ولم تــكن هذه الأخوه مجرد لفظ ، ولـكنها صلة الحياة التى تعدل صلة الدم : صلة القربى فى النفس والمال وسائر مظاهر الحياة .

ثم يبعث الرسول بزيد مولاه قائدا لغزوة مؤتة ؛ ثم بابنه أسامة قائدا لغزو الروم فى جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار ، فيهم أبو بكر وفيهم عمر . وزيرا الرسول وصاحباه ، والخليفتان بعده بإجماع المسلمين . وفيهم سعد بن أبى وقاص وهو ذو قربى من رسول الله ، إذ كان من أخواله بنى زهرة ، ومن أسبق قريش إلى الإســلام ، شرح الله له صدره وهو ابن سبعة عشر عاما ، وهو ذو مال ونعمة وقدرة على الحرب وعبقرية فى الجهاد .

فإذا قبض الرسول . وأصر أبو بكر على إرسال جيش أسامة ، ثبّت قائده الذى اختاره رسول الله ، ثم سار يودعه إلى ظاهر المدينة ، أسامة راكب وأبو بكر الخليفة راجل. فيستحيى أسامة أن يركب وهو شاب وخليفة رسول الله يمشى وهو شيخ ، فيقول : « ياخليفة رسول الله ، والله لتركبن أو لأنزلن » فيقسم الخليفة : « والله لا تنزل ، ووالله لا أركب . وما علىّ أن أغبر قدمىّ فى سبيل الله ساعة ؟ » . . . ثم يرى أبو بكر أنه فى حاجة إلى عمر ، وقد حمل عبء الخلافة على عاتقه ؛ ولـكن عمر إنما هو جندى فى جيش أسامة ، وأسامة هو الأمير ، فلا بد من استئذانه فيه ، فإذا الخليفة يقول : « إن رأيت أن تعيننى بعمر فافعلْ » .

وهنا تبلغ روح المساواة غاية لا يرقى إليها تعليق أو مقال .

ثم تمضى عجلة الزمن فنرى عمر بن الخطاب خليفة يولى عمار بن ياسر على الكوفة ؛ و يقف بباب عمر سهيل بن عمرو بن الحارث بن هشام ، وأبو سفيان بن حرب وجماعة من كبراء قريش ؛ فيأذن قبلهم لصهيب و بلال ، وهما موليان فقيران ، لأنهما كانا من أهل بدر ومن أصحاب الرسول ؛ فتورم أنف أبى سفيان من الغضب لهذا التقديم ؛ وينطلق لسانه يدعو بدعوى الجاهلية يقول : « لم أر كاليوم قط . يأذن لهؤلاء العبيد ، و يتركنا على بابه » !

و يمر عمر بن الخطاب يوما بمكة فيرى الخدم وقوفا لا يأكلون مع سادتهم ، فيغضب ، و يقول لسادتهم مستنكرا : « ما لقوم يستأثرون على خدامهم ؟ » ثم يدعو الخدم للأكل مع السادة فى جفنة واحدة !

وكان عمر قد استعمل على مكة نافع بن الحارث ، فلقيه عمر بعُسْفَان ، فقال له عمر : من استخلفت على أهل الوادى ؟ قال : استخلفت عليهم ابن أَبْزَى . قال : وما ابن أبزى ؟ فقال : رجل من موالينا . فقال عمر : استخلفت عليهم مولىً ؟ فقال : إنه قارىء لكتاب الله ، عالم بالفرائض ، قاضى . فقال عمر أما إن نبيكم صلى الله عليه وسلم قد قال : إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواما و يضع به آخرين » .

وما كان سؤال عمر استنكارا . إنما هو استفهام ليعلم فيم كانت مزية ابن أبزى وهو لا يعرفه ، و إلا فهو الذى يقول وهو يوصى بالستة أهل الشورى بعده : « لو كان سالم مولى أبى حذيفة حيا لوليته » فهو عنده آثر من السته أهل الشورى وفيهم : عثمان وعلى وسعد بن أبى وقاص .

وخطب رجل من الموالى إلى رجل من قريش أخته ، وأعطاها مالا جزيلا ، فأبى القرشى تزويجها إياه . فلما بلغ ذلك عمر ، قال للقرشى : ما منعك أن تزوجه ، فإن له صلاحا وقد أحسن عطية أختك ؟ فقال القرشى : يا أمير المؤمنين ، إن لنا حسبا ، و إنه ليس لها بكفء . فقال عمر : لقد جاء بحسب الدنيا والآخرة . أما حسب

الدنيا فالمال ، وأما حسب الآخرة فالتقوى . زوّج الرجل إن كانت المرأة راضية فراجعها أخوها ، فرضيت . فزوجها منه .

وقد رأينا من قبل كيف كان بلال المولى شفيعا لأبى رويحة العربى فى الزواج عند أهل اليمن ، فأكرموه من أجل بلال وقبلوه !

وقد كان المجال مفتوحا أمام الموالى ليبلغوا أقصى مراتب المجد فى كل اتجاه :

« كان عبد الله بن عباس يذكر ويذكر معه مولاه عكرمة . وكان عبد الله بن عمر يذكر ومعه مولاه نافع . وأنس بن مالك ومعه مولاه ابن سيرين . وأبو هريرة ومعه مولاه عبد الرحمن بن هرمز .

« وفى البصرة كان الحسن البصرى ، وفى مكة كان مجاهد بن جبر ، وعطاء بن أبى رباح ، وطاووس بن كيسان هم الفقهاء .

« وفى مصر تولى الفتيا يزيد بن أبى حبيب فى أيام عمر بن عبد العزيز ، وهو مولى أسود من دنقله [1] . . . »

وبهذه الروح نفسها كان المسلمون ينظرون إلى العمال . فالعامل بيده مكرم محترم ، لا فى عالم النظريات والمثل ، بل فى وقائع الحياة ؛ لا يخدش منزلة العامل أن تكون صناعته ما تكون ، فالعمل شرفه أيا كان ، ولن تمنعه حرفته التزود من العلم والتفوق فيه ، والاعتراف له بالأستاذية والتوقير .

« كان أبو حنيفة خزازا ، كما كان كثير من رجالات الفقه بعده تجارا وصناعا »

« هذا الإمام الخصاف أحمد بن عمر بن مهير ، أبوه تلميذ محمد والحسن صاحبى أبى حنيفة ؛ وكان الخصاف يؤلف للمهتدى بالله كتاب الخراج ، ويصنف كتبه العظيمة فى الفقه فى حين يعيش من خصف النعال . وهذا الكرابيسى يبيع الكرابيس أو الثياب الخام . وهذا القفّال يخرج يده ، فإذا على ظهر كفه آثار ، فيقول : هذا من

---

(١) مستقى من كتاب : « أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح فى الإسلام » للأستاذ عبد الحليم الجندى .

أثر عملى فى الابتداء (صناعة الأقفال) . وهذا ابن قطلو بغا يعمل خياطا . والجصاص شيخ زمانه ينتسب إلى العمل فى الجص . ثم هذا الصَفَّار (من بيع الأوانى الصفرية أى النحاسية) والصيدلانى (من بيع العطر) والحلوانى (كان أبوه يبيع الحلوى) والدقاق والصابونى والنعالى والبقالى والقدورى وغيرهم كثيرون . . يشهدون من خلال حقب التاريخ ، وبمجرد أن انفجر فجر الحضارة الإسلامية ، أن هذه الأمة حققت فى العصور الأولى ، ما جاهد العالم الغربى عشرات القرون لتحقيقه ولما يكد يحققه : أن ليس ثمة مهن رفيعة ، وأخرى وضيعة ، وإنما ثمة رجال رفيعون وآخرون لا رفعة فيهم (١) »

* * *

ولكن هذا الأفق من المساواة الإنسانية لا يتم تمامه حتى نعلم كيف كان المجتمع الإسلامى يعامل الأعلين من الناس فيه ، فإنه لا يكفى أن يحترم الأدنى ويسوّده ، إن لم ينزل الأعلى إلى مستوى واحد معه ، لا يفضله فيه إلا بالعمل ، والعمل وحده ، لا بالحسب والنسب ، والجاه والمال .

قال أبو يوسف فى كتاب « الخراج » : حدثنى عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء قال : كتب عمر رضى الله عنه إلى عماله أن يوافوه بالموسم ، فوافوه ، فقام وقال : يا أيها الناس إنى أبعث عمالى هؤلاء ، ولاة بالحق عليكم ؛ ولم أستعملهم ليصيبوا من أبشاركم ولا من دمائكم ولا من أموالكم ؛ فمن كانت له مظلمة عند أحد منهم فليقم. قال : فما قام من الناس يومئذ إلا رجل واحد ، فقال : يا أمير المؤمنين . عاملك ضربنى مائة سوط . فقال عمر: أتضرب به مائة سوط ؟ قم فاستقدْ منه . فقام إليه عمرو بن العاص فقال له : يا أمير المؤمنين إنك إن تفتح هذا على عمالك كبر عليهم ؛ وكانت سنة يأخذ بها من بعدك . فقال عمر : ألا أقيده منه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد من نفسه ؟ قم فاستقد . فقال عمرو : دعنا إذن فلنرضه . قال فقال :

---

(١) المصدر السابق .

دونكم . قال . فأرضوه بأن اشتريت منه بمائتى دينار . كل سوط بدينارين !

ولقد اتقاها عمرو بن العاص عن سواه ، ولم يستطع أن يتوقاها عن ابنه حينما لطم ابن المصرى فأقاد له منه عمر ، وهو يقول للمصرى : « اضرب ابن الأكرمين » وكاد عمرو نفسه يذوقها لولا أن كف المصرى وعفا !

ولقد جلس عمر ذات يوم يقسم مالا بين المسلمين ، فازدحم الناس عليه ؛ فأقبل سعد بن أبى وقاص — وقد مر بنا نسبه وبلاؤه فى الإسلام — فزاحم الناس حتى زحمهم وخلص إلى عمر ، فعلاه عمر بالدرة وهو يقول : « لم تهب سلطان الله فى الأرض فأردت أن أعلمك أن سلطان الله لا يهابك » .

ولعل قائلا أن يقول : إنما هذا خليفة !

فلننظر الآن ماذا يلقى الخلفاء والملوك من رعاياهم من حرية فى القول والشعور ، منشؤها ذلك التحرر الوجدانى الذى بثه الإسلام فى الضمير ، وتلك المساواة المطلقة التى حققها فى القول والعمل .

هذا عمر يخطب الناس وهو خليفتهم فيقول : « إن رأيتم فىَّ اعوجاجا فقوّمونى » فينتدب له رجل من عامة المسلمين يقول : « لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا » فما يزيد عمر على أن يقول : « الحمد لله الذى جعل فى رعية عمر من يقومه بحد سيفه » !

وغنم المسلمون أبرادا يمانية ، فخصه برد ، وخص ابنه عبدالله برد — كأى رجل من المسلمين — ولما كان الخليفة فى حاجة إلى ثوب ، فقد تبرع له عبدالله ببرده ليضمه إلى برده فيصنع منهما ثوبا . ثم وقف يخطب الناس وعليه هذا الثوب . فقال : أيها الناس اسمعوا وأطيعوا . فوقف رجل فقال : لا سمع لك علينا ولاطاعة . قال عمر : ولم ؟ قال الرجل : من أين لك بهذا الثوب ، وقد نالك برد واحد وأنت رجل طوال ؟ قال : لاتعجل . ونادى ياعبد الله فلم ! يجبه أحد . قال : ياعبد الله ابن عمر . قال : لبيك يا أمير المؤمنين . قال : ناشدتك الله البرد الذى ائتزرت به أهو

بردك ؟ قال : اللهم نعم . قال الرجل : الآن مر . نسمع ونطع .

وبعد . فلعل قائلا أن يقول : إنما هذا عمر !

فهذا أبو جعفر المنصور ينشىء دولة فى ظل ماندعوه اليوم بالأحكام العرفية ؛ فيدخل عليه سفيان الثورى فيقول : « ... فما قولك أنت يا أمير المؤمنين فيما أنفقت من مال الله ، ومال أمة محمد بغير إذنهم ؛ وقد قال عمر فى حجة حجها وقد أنفق ستة عشر دينارا هو ومن معه : « ماأرانا إلا وقد أجحفنا ببيت المال » ؛ وقد علمت ما حدثنا به منصور بن عمار وأنت حاضر ذلك ، وأول كاتب كتبه فى المجلس ، عن ابراهيم عن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود أن رسول الله قال : « رب متخوض فى مال الله ومال رسول الله فيما شاءت نفسه . . له النار غدا » ؟ فيقول أبو عبيد الكاتب — أحد متزلفى الحاشية فى بلاط الملوك — : أمير المؤمنين يستقبل بمثل هذا ؟ فيجيبه سفيان بعنف : « اسكت . فإنما أهلك فرعون هامان ، وهامان فرعون »[1] ثم يخرج وقد صدع بكلمة الحق القوية ، حيث لا يملك الجبابرة — مهما تجبروا — أن يجرؤوا على من عمرت قلبه ، وارتفع على الضرورات ، وأخلص نفسه لله .

وهذا هو الواثق — وهو أحد الملوك المستبدين أيضا — يدخل عليه شيخ من المتكلمين ، فيسلم فلا يرد عليه الواثق ، إنما يقول : لا سلم الله عليك! فإذا الرجل يجبهه : « بئس ما أدبك معلمك ! قال الله تعالى : « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » فلا حييتنى بأحسن منها ولا رددتها[2] » .

ويجلس أبو يوسف للقضاء ، فيختصم إليه رجل مع الهادى ، الملك العباسى ، فى بستان . ويرى أبو يوسف أن الحق مع الرجل ، ولكن للسلطان شهوده . فيقول : إن الخصم يطلب أن يحلف الهادى على أن شهوده صادقون ! فينكل الهادى عن اليمين — لما يعتقد فيها من مهانة له — ويرد البستان على صاحبه . وكذلك يحلف

---

(١) عن كتاب : أبو حنيفة للأستاذ الجندى

(٢) عن كتاب : المسند الجزء الأول نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر .

الرشيد فى قضية رأى أن يحلفه فيها . وشهد عنده الفضل بن الربيع فرد شهادته ، فعاتبه الخليفة قائلا : لم رددت شهادته ؟ قال سمعته يقول : أنا عبدك . فإن كان صادقا فلا شهادة للعبد . وإن كان كاذبا إنه لكذلك[1] » .

ولم تخب هذه الشعلة التى أضاءها الإسلام فى الضمير حتى فى أحلك عصور التاريخ ، فقد تناثرت على مداه أمثلة شتى لهذا التحرر الوجدانى ، والسمو الروحى على جميع القيم ، وجميع القوى ، وجميع الملابسات .

« كان أحمد بن طولون فى مصر يعظم بكار بن قتيبة القاضى الحنفى فيجىء إلى مجلسه ؛ ولا يحس بكار بتقدمه إلا إذا جاء إلى جنبه . فلما طالبه بلعن الموفق (ولى عهد الخليفة العباسى) توقف وقال : ألا لعنة الله على الظالمين . وقيل لابن طولون : إنما قصدك بهذا القول. فطالبه ابن طولون برد الجوائز التى أجازه بها ، فأخذها كما هى بخواتمها . وسجنه فى دار اكتريت له ، فكان يجلس فى طاق ويحدث الناس بإذن التمسوه من ابن طولون . فلما عرضت لابن طولون علته التى مات بها ، وجه إليه يستحله ؛ فقال للرسول : قل له أنا شيخ كبير ، وأنت عليل ، والملتقى قريب ، والله الحاجز بيننا . ومات ابن طولون فكان بكار يقول . مات البائس[2] » .

هكذا . مات البائس . لما كان يحسه فى نفسه من تعالٍ عليه ، ولما كان يراه فيه من بؤس ولو أوتى السلطان !

وفى أيام الدولة الأيوبية : « لما والى الملك اسماعيل الإفرنج أيام الحروب الصليبية، وسلم لهم صيداء وغيرها من الحصون لينجدوه على الملك نجم الدين أيوب ، أنكر عليه عز الدين بن عبد السلام هذه الفعلة ، فغضب عليه وعزله واعتقله . ثم بعث إليه يعده ويمنيه ، فقال له الرسول : « تعاد إليك مناصبك وزيادة ، وما عليك إلا أن تنكسر للسلطان » فما كان جواب الشيخ إلا أن قال : « والله ما أرضاه أن يقبل يدى . يا قوم أنتم فى واد وأنا فى واد[3] » .

---

(١) عن كتاب : أبو حنيفة للأستاذ الجندى .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

وقد وعى التاريخ القريب نماذج من هذه الكرامة نذكر منها حادثين سمعتهما من أفواه الرواة ، ولا أعلم أنهما قد دوّنا . والأول رواه لى المرحوم أحمد شفيق باشا المؤرخ المعروف عن عصر إسماعيل، والثانى يرويه الكثيرون لقرب عهده فى أيام الخديو توفيق.

فأما الحادث الأول فكان عندما زار السلطان عبد العزيز مصر فى أيام إسماعيل. وكان اسماعيل حفيا بالزيارة ، لأنها كانت جزءاً من برنامجه للحصول على لقب خديو، مع عدة امتيازات فى نظام الحكم بمصر . وكان من برنامج الزيارة أن يستقبل (الخليفة !) العلماء فى السراى . ولما كانت للمقابلة السنية تقاليد ، منها أن ينحنى الداخل إلى الأرض ، و يأخذ «تعظيما تركيا» ثلاث مرات ، ثم ما أدرى ماذا من تلك التقاليد العتيقة السخيفة المنافية لروح الإسلام . . فقد كان حتما على رجال السراى أن يدربوا العلماء على طريقة المقابلة عدة أيام ، كى لا يخطئوا فى حضرة السلطان !

وعندما حان الموعد ، دخل السادة العلماء الأجلاء ؛ فنسوا دينهم واشتروا به دنياهم ؛ وانحنوا أمام مخلوق مثلهم تلك الانحناءات ؛ وأخذوا من الأرض السلام إلى رؤوسهم ، ثم منها إلى أفواههم ، ثم منها إلى صدورهم . وخرجوا موجهين ظهرهم إلى الباب ووجههم إلى الخليفة ، كما أمرهم رجال التشريفات . .! إلا عالما واحدا هو الشيخ حسن العدوى ؛ ذكر دينه ونسى دنياه ؛ واستحضر فى قلبه ألا عزة إلا لله . دخل مرفوع الرأس كما ينبغى أن يدخل الرجال الأحرار ، وواجه الخليفة بتحية الإسلام : « السلام عليكم يا أمير المؤمنين » وابتدره بالنصيحة التى ينبغى أن يتلقى بها العالم الحاكم. دعاه إلى تقوى الله ، والخوف من عذاب الله ، والعدل والرحمة بين رعاياه . . . فلما انتهى سلم وخرج مرفوع الرأس كما يخرج الرجال الأحرار !

وأسقط فى يد الخديو ورجال السراى ، وظنوا أن الأمر كله قد انقلب عليهم ، وأن السلطان لا بد غاضب ، فضائعة تلك الجهود التى بذلوا ، فذاهبة تلك الآمال التى نسجوا . . . !

ولكن كلمة الحق المؤمنة لا تذهب سدى ؛ فلا بد أن تصدع القلوب قوية.

حارة ، كما انبعثت من مكمنها قوية حارة . وهكذا كان . فقال السلطان : ليس عندكم إلا هذا العالم . وخلع عليه دون سواه !

وأما الحادث الثانى فوقع فى « دار العلوم » بين الخديو توفيق باشا والشيخ حسن الطويل .

كان الرجل يلبس جلباباً وجبة غير مشقوقة ، وهو أستاذ فى الدار . وفى يوم علم الناظر أن الخديو سيزور مدرسته ، فأخذ أهبته ، وزين مدرسته ، وكان من بين الأهبة أن يغير الشيخ حسن الطويل زيّه ، ويستحضر له قفطانا وجبة مشقوقة ، حتى يظهر فى الزى الذى يليق أن يقابل به الحكام !

وسمع الشيخ طلب الناظر فوافق بالإيماء . وفى الصباح حضر الشيخ كما هو ومعه منديل « محلاّوى » به حزمة ملابس . ولما رآه الناظر هكذا سيء وجهه ، وقال والغضب والألم يبدوان عليه : أين الجبة والقفطان يا سيدنا الشيخ ؟ فأشار إلى المنديل وقال : هنا ! وترك الناظر يفهم أنه سيرتديهما عند قدوم الزائر العظيم ! فاطمأن الناظر إلى هذا التصرف الغريب .

ومرّ الوقت ، واهتزت أركان الدار بقدوم الزائر المرتقب . وهنا كانت المفاجأة العظمى للناظر وللأساتذة وللجميع . . . تقدم الشيخ من الخديو وبيده الحزمة وهو يقول فى بساطة وثقة واعتداد : قالوا لى لا بد أن تحضر الجبّة والقفطان ، فأحضرت الجبة والقفطان . فإن كنت تريد الجبة والقفطان فهاهما ، وإن كنت تريد « حسن الطويل » فهذا هو حسن الطويل !

وقال الخديو طبعاً : إنه يريد حسن الطويل !

هذه نفوس مؤمنة ، لا تعتز إلا بعزة الإسلام ؛ وقد تحررت وجداناتها وضمائرها من كل القيم الزائفة ، والاعتبارات الفانية . لقد فهمت الإسلام على حقيقته ؛ واستشعرته فى صميمه ، واستلهمت روحه القوية العالية ، فلم تعد فى حاجة إلى استرضاء إنسان . وذلك هو الإسلام .

* * *

و بعد فلعل مما يتصل بالمساواة الإنسانية والتحرّر الوجدانى والعدالة المطلقة أن نتحدث عن الواقع التاريخى فى معاملة البلاد المفتوحة ، والطوائف غير الإسلامية فى بلاد الإسلام . فهذا لون من المساواة والعدل يتجاوز الأفراد إلى الجماعات ؛ و يتجاوز حدود الإسلام إلى حدود الإنسان .

إن الحديث عن البلاد المفتوحة ليسوقنا إلى الحديث عن طبيعة الفتح الإسلامى وأسبابه وغاياته . وهو مبحث طو يل ، نجتزئ منه بالقليل الذى لا بد منه ، والذى له علاقة وثيقة بالعدالة الاجتماعية فى محيطها الإنسانى .

لقد قامت دعوة الإسلام على مخاطبة العقل والضمير والوجدان ؛ وتجردت من وسائل القهر ، حتى القهر المعنوى بالخوارق المعجزة التى صاحبت الأديان الأولى ؛ فالإسلام هو الدين الأول الذى احترم القوى المدركة الشاعرة فى الإنسان ، فاكتفى بخطابها بلا قهر ولا إعجاز بخوارق الطبيعة ، فمن باب أولى ألا يجعل القهر المادى بالسيف أداة من أدواته ... « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ »(١) ... « ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ »(٢) .

ولكن قريشاً وقفت أول الأمر بالقوة المادية فى طريق الدين الجديد ؛ وآذت من شرح الله قلبه للإسلام ؛ وشردت المسلمين القلائل من أرضهم وديارهم وأبنائهم؛ وتآمرت عليهم أن تقاطعهم فى الشِّعب حتى يهلكوا جوعاً ؛ ولم تدع وسيلة من وسائل القوة المادية إلا استخدمتها للصد عن هذا الدين . فلم يكن بد أن يدفع الإسلام عن نفسه ؛ وأن يرد هذا الظلم عن أهله : « أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ »(٣) ... « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ »(٤) . فهو قتال دفاعى لضمان حرية العقيدة ولدفع الأذى عن المسلمين ، لا لإكراه أحد على الإسلام .

---

(١) سورة البقرة [٢٥٦]
(٢) سورة النحل [١٢٥]
(٣) سورة الحج [٣٩]
(٤) سورة البقرة [١٩٠]

ثم خلصت جزيرة العرب للإسلام ، فامتدت الفتوح إلى ما وراء الجزيرة .

فيم كانت هذه الفتوح ؟

إن الإسلام كما أسلفنا يعدّ نفسه فكرة عالمية ، ودينا عاما ، فلا يحصر نفسه فى حدود الجزيرة ، إنما يريد أن يفيض على الإنسانية كلها فى جميع أقطارها . ولكنه يجد أمامه قوة الدولة فى إمبراطوريتى كسرى وقيصر المتاخمتين له ، تقف له بالمرصاد ، فلا تسمح لدعاته أن ينتشروا فى الأرض ، ليكشفوا للناس عن حقيقة هذا الدين . ولابد له إذن أن يزيل هذه القوة — قوة الدولة — ليخلى بين الهدى والناس ، وليسمع كلمته خالصة ، فمن شاء استمع إليها وهو حرّ الإرادة ، ومن شاء أعرض عنها وهو مالك لأمر نفسه ، بعد أن تزول قوة الدولة المادية من الطريق .

هذه الفتوح الإسلامية إذن لم تكن غزواً للشعوب بالقوة ، ولا استعماراً للاستغلال الاقتصادى على نسق الاستعمار فى القرون الأخيرة . إنما كانت إزالة للقوة المادية للدولة التى تحول دون الشعوب ودون الفكرة الجديدة التى يحملها الإسلام فى طياته . كانت غزواً فكريا للشعوب ، وغزواً ماديا للحكومات التى تقهر هذه الشعوب ، وتصدّها عن الدين الجديد .

وتبعاً لفكرة الإسلام فى أنه دين للبشر كافة ، وفى أنه لايعتمد على القهر المادى أو المعنوى ، فإنه وضع أهل البلاد المغزوة أمام ثلاث طرق ، لكل أن يسلك إحداها: الإسلام ، أو الجزية ، أو القتال .

فأما الإسلام ، فلأنه الهدى ، ولأنه الفكرة الجديدة الكاملة عن الكون والحياة والإنسان ؛ وهو المجاز الذى يعبره غير المسلم ، فإذا هو منذ اللحظة الأولى أخ لجميع المسلمين ، له ما لهم وعليه ما عليهم ، لايرتفعون عليه بحسب أو نسب أو مال أو جاه ، ولا يختلف عنهم بجنس أو أمة أو عشيرة .

وأما الجزية ، فلأن الفرد المسلم يؤدى للدولة الزكاة ، فيساهم بها فى النفقات الجماعية؛ والفرد غير المسلم يتمتع بالأمن فى ظل الدولة الإسلامية ، وبالحماية الداخلية والخارجية ،

وبسائر المرافق التى تهيئها الدولة للسكان ، فيجب عدلاً أن يساهم فى نفقات الدولة .
ولما كانت الزكاة عبادة إسلامية فوق أنها فريضة مالية ، فإن الإسلام — زيادة فى حساسيته تجاه الذين لا يعتنقونه — لم يشأ أن يرغمهم على أداء عبادة إسلامية ، فأخذ منهم الفريضة المالية فى صورة جزية ، لا فى صورة زكاة ... ثم إن الجزية علامة إذعان ، أى عدم مقاومة لفكرة الإسلام بالقوة ، وتخلية بينها وبين الناس . وهذا مايهدف إليه الإسلام .

وأما القتال ؛ فلأن إباء الإسلام والجزية دليل على الإصرار الواضح على الحيلولة دون الإسلام وأفكار الناس ، فيجب إذن أن يزال هذا الإصرار بالقوة المادية ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الأخير .

ولقد حقق الإسلام أهدافه الإنسانية كاملة فى البلاد المغزوة ؛ فكفل لأهلها المساواة المطلقة بأهل الجزيرة فى حالة الإسلام ؛ وكفل لهم حقوق الإنسانية الكريمة فى حالة دفع الجزية ؛ وكفل لهم المعاملة الإنسانية العادلة فى حالة القتال .

أقرّ الإسلام بعض حكام البلاد المفتوحة على حكمها إذا صاروا من المسلمين . فهذا «بازان» الفارسى يقره أبو بكر على حكم اليمن . وأقام «فيروز» على صنعاء ، فلما أجلاه عنها قيس بن عبد يغوث العربى ، ردَّه إليها أبو بكر منتصراً للمسلم الفارسى على المسلم العربى!

كذلك أقرّ الحكام المسلمون كثيراً من الموظفين فى بلادهم المفتوحة على وظائفهم التى هي دون الولاية ممن بقوا على دينهم ولم يسلموا ، وأخلصوا فى العمل للصالح العام .

ومع أن نصوص الإسلام تبيح للفاتحين أن يستأثروا بكل مايملك المحاربون الذين يأبون الإسلام والجزية ويقاتلون المسلمين ، فإن عمر بن الخطاب حين فتحت البلاد على أيامه تصرف بما أملته عليه روح الإسلام ، فاستبقى الأرض لأهلها وفرض عليها الخراج ، مراعياً فى ذلك مصلحتين : مصلحة أهل البلاد المفتوحة — ولو أنهم قاتلوا المسلمين — لتبقى لهم وسيلة ارتزاقهم وعملهم ؛ ومصلحة الأجيال القادمة من المسلمين ، فلا يستأثر بالأرض دونهم الفاتحون فى جيل واحد ؛ بل يؤخذ منها الخراج فينفق فى مقبل الأجيال

على المصالح العامة ، وينال منه المستحقون بقدر ما يستحقون فى الزمن الطويل .

وهناك ظاهرة واضحة فى معاملة الإسلام للبلاد المفتوحة . فلقد عاملها على الأساس الإنسانى الكريم ، فأباح لها كل مافيه من خير ، وأتاح لها التمتع بمزاياه جميعا دون قيد ولا شرط ؛ بل دعاها بكافة الوسائل إلى الانتفاع بذلك الخير والتمتع بهذه المزايا . ولم يقم حاجزا من اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أمام أحد ؛ فاستطاع الجميع أن يبذلوا نشاطهم الطبيعى لخير الجميع . وقد أسلفنا كيف نبغ الموالى وأبناء البلاد المفتوحة فى خاصة ما يختص بالإسلام وهو الفقه والتشريع ، فلم يكن مرفق من مرافق الحياة العامة موقوفا على أبناء الجزيرة الفاتحين ، حتى الولاية العامة كانت من نصيب بعضهم فى بعض الأحيان . كما أن أموال كل بلد كانت تنفق فى مصالحه أولا ، فلا يرسل إلى بيت المال العام إلا ما فضل منها . فلم تكن البلاد المفتوحة مستعمرة يعيش الفاتحون من دماء أهلها وأموالهم .

ومما يتصل بهذه الظاهرة الواضحة تلك الحرية التى كفلها الإسلام لأهل البلاد المفتوحة فى مزاولة شعائرهم الدينية ، وهذه الحماية التى فرضها لبيعهم وكنائسهم ومعابدهم وأحبارهم ورهبانهم ، وهذا الوفاء بالعهود المقطوعة لهم وفاء نادر المثال لم تعرفه الإنسانية فى معاملاتها الدولية فى القديم أو الحديث . ومازال تقاليد الإسلام إلى اليوم عاملة فى هذا المجال .

وإن الإسلام ليبدو فارعا سامقا رفيعا كريما فى واقعه التاريخى فى جميع العصور ، حينما تقاس إليه الحضارة الغربية القائمة ، وما تصنعه بالبلاد التى يوقعها سوء الطالع فى أوهاق الاستعمار ، حيث يحال بين هذه البلاد وبين المزايا الحقيقية للحضارة الغربية فى التربية والتعليم ، وفى الاقتصاد والتعمير ، كى تبقى أطول أمد ممكن بقرة حلوبا للمستعمرين . وذلك فوق الإذلال لكل كرامة إنسانية ، فردية أو جماعية ، وفوق الفساد الخلقى الذى ينشر عن قصد وسوء نية ، وفوق الفتن الحزبية والطائفية التى تبذر بذورها ويتعهد غرسها ، وفوق سائر ألوان اللصوصية والنهب والسلب للأفراد والجماعات والشعوب .

فأما الحرية الدينية التى يتشدق بها بعضهم فى هذا الزمان ، فقد سبقتها فظائع محاكم التفتيش فى الأندلس ، وتلتها فظائع الحروب الصليبية فى الشرق . ومازال هذه الحرية الدينية شكلية . فالمبشرون المسيحيون فى السودان الجنوبى تجند لهم كل قوى الدولة ، بينما يحظر دخول المسلمين حتى للتجارة ، وهذا «اللنبى» القائد الإنجليزى فى الحرب العظمى الماضية يعبر عن نفس كل أوربى وهو يدخل بيت المقدس فيقول : « الآن فقط انتهت الحروب الصليبية »

لقد كان الإسلام قمة فى العدل الاجتماعى الإنسانى الشامل لم تبلغها بعد الحضارة الأوروبية . ولن تبلغها أبدا ، لأنها حضارة المادة الجامدة . حضارة القتل والقتال ، والغلب والنضال !

* * *

ولقد سبق الحديث عن نظرية الإسلام فى الرحمة والبر والتكافل الاجتماعى الشامل بين القادرين والعاجزين ، وبين الأغنياء والفقراء ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الحاكم والمحكوم ؛ بل بين جميع أبناء الإنسان . فالآن نعرض نماذج من الواقع التاريخى ، مما حفل به تاريخ الإسلام الطويل .

فهذا أبو بكر كان له يوم أسلم أربعون ألف درهم مدخرة من ربح تجارته ، وقد ربح الكثير من التجارة بعد إسلامه ؛ فلما هاجر إلى المدينة مع صاحبه الرسول ، لم يكن قد بقى له من كل مدخره سوى خمسة آلاف درهم . لقد أنفق ماله المدخر فى افتداء الضعفاء من الموالى المسلمين الذين كانوا يذوقون العذاب ألوانا من سادتهم الكفار ، كما أنفقه فى بر الفقراء والمعوزين .

وهذا عمر بن الخطاب — وإنه لرجل فقير — يصيب أرضا بخيبر ، فيجيء رسول الله صلى الله عليه وسلم — فيقول : أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندى منه . فما تأمر به ؟ فيجيبه الرسول : « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » فيجعلها عمر وقفا على الفقراء والقربى وفى الرقاب وفى سبيل الله والضعيف ، لاجناح

على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطعم صديقا غير متمول فيها . ويخرج بذلك من أعز ماله عليه تصديقا لقول الله: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ»(١)

وهذا عثمان — قبل الخلافة — ترد عير له من الشام فى وقت نزل فيه البرح بالمسلمين من الجدب ، فإذا هى ألف بعير موسوقة برا وزيتا وزبيبا . فيجيئه التجار يقولون : بعنا من هذا الذى وصل إليك ، فإنك تعلم ضرورة الناس . . فيقول : حبا وكرامة . كم تربحونى على شرائى ؟ فيجيبون . الدرهم درهمين . فيقول : أعطيت أكثر من هذا . فيقولون يا أبا عمرو . ما بقى فى المدينة تجار غيرنا ، وما سبقنا إليك أحد ، فمن ذا الذى أعطاك ؟ فيجيب : إن الله أعطانى بكل درهم عشرة . أعندكم زيادة ؟ فيقولون : لا . فيشهد الله على أن هذه العير وما حملت صدقة لله على المساكين والفقراء من المسلمين.

وهذا علىّ وأهل بيته يتصدقون بثلاثة أرغفة من سويق كانت لهم ، على مسكين ويتيم وأسير ، ثم يبيتون على الطوى ، وقد شبع المسكين واليتيم والأسير .

وهذا الحسين يثقله الدين وهو يملك عين أبى نَيْزَر ، فلا يبيعها . لأن فقراء المسلمين يستقون منها ، فهى لهم ، وليحتمل ثقلة الدين وهو الكريم ابن الكرام من ذروة هاشم .

وهؤلاء الأنصار فى المدينة يشركون المهاجرين فى أموالهم ومساكنهم ، ويؤاخونهم ، فيعقلون معاقلهم ، ويفدون عانيهم ، ويخلطونهم بأنفسهم « وَلاَ يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ؛ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ»(٢) كما وصفهم القرآن الكريم .

وتظل روح الإسلام عاملة فى هذا الاتجاه ما بعدت دار الإسلام عن التأثر بالحضارة الغربية المادية ؛ فيروى الأستاذ عبد الرحمن عزام فى كتابه «الرسالة الخالدة» عن قبيلة الطوارق يقول :

« رأيت بعض قبائل الطوارق فى شمال إفريقية يحيون حياة هذا التكافل

---

(١) سورة آل عمران [٩٢]   (٢) سورة الحشر [٩]

السعيد ؛ فليس فيهم من يعيش لنفسه ، وإنما لجماعته ؛ وأعظم ما يفخر به ويعتز ، هو ما يصنع لهـذه الجماعة . وأول ما لفت نظرى لحالتهم هذه أن رجلا من أهل الحضر هاجر من الفرنسيين ، ونزل بينهم فى فزّان ، فجاورهم وعاش بفضلهم ؛ ثم خرج يطلب الرزق ، ويريد أن يرد الجميل ، وترك أسرته فى جوار هذه الجماعة الإسلامية . غير أن النحس لازمه ، ولم يستطع كسبا ، فجاءنا فى « مصراته » يستمدنا ، فأعنّاه ليعود إلى أهله ، ولـكنه عاد إلىّ بعد نحو سنة مرة أخرى ، فظننت أنه رجع من أهله ، فقال : لا . وإنما الآن أستطيع الرجوع إلى أهلى . فقلت : وكيف ذلك ؟ قال : بعد لقائنا الأخير اتجرت بما حصلت عليه ، وأصبح الآن فى يدى ما أعود به إلى جماعة الطوارق . فقلت : إلى أولادك أم إلى جماعة الطوارق ؟ قال إلى الطوارق أولا ، فهم آووا أولادى فى غيبتى ، وأنا سأ كفل أولاد من أجده غائبا منهم ، وأُقَسِّم ما أَعْطَى اللهُ بين أولادى وأولاد جيرانى . فقلت : هل تعيش جماعتكم كلها كما تعيش أنت مع جيرانك ؟ قال : كلنا فى الخير والشر سواء ، والفضل لصاحب الفضل ، والواحد من جماعتنا يستحى أن يعود إلى النجع خاليا ، لا حياء من أهل بيته ، بل حياء من جيرانه الذين ينتظرون عودته ، كأهل بيته سواء بسواء » .

ثم يعقب على هذه المشاهدة بكلمة صادقة تمثل الحقيقة الواقعة :

« ليست جماعة الطوارق هذه أو أضرابها من أهل البادية وسكان القفر مختصة بهذه الروح الجماعية ، ولا هى من مستلزمات عصبيتها ، وإنما هى الروح الإسلامية أ كثر ظهوراً فى هؤلاء الذين لا يزالون بمعزل من الحياة الحديثة المادية . وقد وجدت هذه الروح فى الدسا كر والقرى الإسلامية التى لا تزال مطبوعة بالطابع الإسلامى ، سواء أ كان أهلها عربا أم عجما ، بيضاً أم سودا ، فى المشرق أم فى المغرب . فقد رأيت جماعة المسلمين فى كثير منها لا يزالون يحيون حياة الخير والتضامن والتكافل والتعاون على البر . . لا يزالون أقرب إلى المجتمع الصالح كما أراده صاحب الدعوة من عشرات الملايين الذين فتنوا بالحضارة الغربية المادية ، فهم يعيشون لأنفسهم ، ولو انقرضت جماعتهم ؛

و يؤثرون شهواتهم على البر بأهلهم فضلا عن جيرانهم » .

هذا التكافل الذى توحى به روح الإسلام لم يكن متروكا للوجدان الفردى والجماعى وحده . فقد كان الحاكم يلزم به و يطبقه . فهذا عمر بن الخطاب يفرض للفطوم والمسن والمريض فريضة من بيت المال — وذلك غير مصارف الزكاة المعروفة — وهو لون من ألوان الضمان الاجتماعى حسب حالة عصره . وهذا هو يعطل حد السرقة فى عام الرمادة حين جاع الناس . لأن فى الجوع شبهة الاضطرار إلى السرقة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

ولعل الحادثة التالية عن عمر ذات معنى حاسم فى التطبيق العملى للتكافل ، ولحق الملكية الفردية وحدوده فى محيط الجماعة !

«روى أن غلمانا لابن حاطب بن أبى بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فأتى بهم عمر ، فأقروا ، فأمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم ، فلما ولّى رده ، ثم قال : أما والله لولا أنى أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى أن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له ، لقطعت أيديهم . ثم وجه القول إلى عبد الرحمن بن حاطب بن أبى بلتعة فقال : وأيم الله إذ لم أفعل ذلك لأغرمنك غرامة توجعك ! ثم قال : يامزنى ، بكم أريدت منك ناقتك ؟ قال بأربعمائة . قال عمر لابن حاطب : اذهب فأعطه ثمانمائة » . وأعفى الغلمان السارقين من الحد لأن صاحبهم اضطرهم إلى السرقة لجوعهم ، وحاجتهم إلى سد رمقهم .

وهكذا تثبت تلك السابقة البعيدة فى الواقع التاريخى أن الإسلام يقدم حق الحياة والكفاية على حق الملكية الفردية ، و يقرر مبدأ التكافل الاجتماعى بين الواجدين والمحرومين فى المجتمع تقريراً واضحاً صريحا .

ومما يزيد فى جلال هذا التكافل الاجتماعى فى تاريخ الإسلام أن يتعدى الدائرة الإسلامية إلى الدائرة الإنسانية .

رأى عمر شيخا ضريراً يسأل على باب ، فسأل ، فعلم أنه يهودى فقال له : ما ألجأك إلى ما أرى ؟ قال : الجزية والحاجة والسن . فأخذ عمر بيده ، وذهب به

إلى منزله ، فأعطاه ما يكفيه ساعتها ، وأرسل إلى خازن بيت المــال : انظر هذا وضرباءه . فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ، ثم نخزه عند الهرم . إنما الصدقات للفقراء والمساكين . وهــذا من مساكين أهل الكتاب . ووضع عنه الجــزية وعن ضربائه .

ولما سافر إلى دمشق مر بأرض قوم مجذّمين من النصارى ، فأمر أن يعطوا من الصدقات ، وأن يجرى عليهم القوت .

وهكذا ترتفع روح الإسلام بعمر إلى هذا الأفق الإنسانى منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا ، فيجعل الضمان الاجتماعى حقــا إنسانيا ، لا يتعلق بدين ولا ملة ، ولا تعوقه عقيدة ولا شرعة .

ألا إنه الأفق البعيد السامق ، الذى تتطلع البشرية اليوم دون مرتقاه !

***

فأما سياسة الحكم وسياسة المال من الوجهة الرسمية فى الدولة ، فقد شهد الواقع التاريخى عنهما فترة مثالية فى حياة الإسلام ، لم تعمر طويلا مع الأسف الشديد . وسنرى فيما بعد علة هذا ، لنرى إن كانت العلة كامنة فى طبيعة النظام الإسلامى فى هاتين الناحيتين ، أم إنها المصادفات السيئة التى لا علاقة لها بطبيعة هــذا النظام .

ولنبدأ بالحديث عن سياسة الحكم ، إذ كانت سياسة المــال فى الواقع التاريخى تبعا لها ، وفرعا عن تصورها .

حينما حضرت النبى الوفاة دعا بأبى بكر ليصلى بالناس ؛ فلما راجعته عائشة ، لأن أبا بكر رجل أسيف ، فإذا قام فى الناس لم يسمعوا صوته . . أخذه الغضب ، وذكر صويحبات يوسف ! وأصر على دعوة أبى بكر ليصلى بالناس .

أفــكان ذلك استخلافا من الرسول لصاحبه فى الغار ؟ وهل فهم المسلمون منه ذلك فهما صريحا ؟

نستبعد نحن هذين الفرضين . فلو شاء محمد أن يستخلف ، ولو كان هذا

الاستخلاف من فرائض هذا الدين ، لجهر بالاستخلاف كما جهر بكل فريضة أخرى من فرائض دينه . ولو أنْ فهم المسلمون منه فهما صريحا أنه يستخلف أبا بكر ما ثار الجدل فى السقيفة بين المهاجرين والأنصار ، فما كان الأنصار ليجادلوا فى أمر رسول الله .

كان الأمر إذن للشورى بين المسلمين ، وللإقناع وللاقتناع بمن هو أحق الناس بالخلافة . ولئن كان الجدل يوم السقيفة قد انتهى إلى أن تكون الخلافة فى المهاجرين ، فما كان ذلك فرضا إسلاميا ؛ ولكنه تواضع واتفاق بين جماعة المسلمين ، كان الأنصار يملكون رده ولا تثريب عليهم ، لولا أنهم ارتضوه لعوامل محلية واقعة بين الأوس والخزرج ، وكراهة أحد الفريقين أن تكون الخلافة للآخر ، وإيثارهما معا أن تكون للمهاجرين .

وإذا كان التراضى قد تم يومذاك أن تكون الخلافة فى المهاجرين ، فما كان هناك ما يلزم أن تكون فى قريش خاصة . ولو كان الأمر كذلك ما قال عمر بن الخطاب ، وهو يعين أهل الشورى بعده : « ولو كان سالم مولى أبى حذيفة حيا لاستخلفته » فسالم ليس قرشيا عن يقين ! وروح الإسلام ومبادئه تأبى أن تجعل لقريش درجة فوق درجة المسلمين ، لمجرد أنها قريش ، أو أن فيها نسب الرسول .

ولقد استخلف أبو بكر عمر . ولكن هذا لم يكن إلزاما منه للمسلمين ؛ فلقد كانوا فى حل من رفض هذا الاستخلاف . وعمر لم يصبح خليفة بحكم استخلاف أبى بكر له ، بل بمبايعة الناس إياه . وكذلك عين عمر بعده ستة للشورى على أن يختاروا منهم واحدا . وما كان المسلمون بملزمين أن يختاروا واحدا من الستة ، وإنما هم التزموا لأن الواقع كان يشهد بأن الستة هم الأفضل ، وأن تعيين عمر لهم يتفق مع هذا الواقع . من هنا جاء الالتزام .

فأما البيعة لعلى ؛ فقد ارتضاها قوم ، وأباها آخرون . فكانت الحرب للمرة الأولى بين المسلمين . وأعقبتها الكوارث التى حاقت بروح الإسلام ومبادئه فى الحكم والمال ، وفى غير الحكم والمال .

هذا الاستعراض السريع يكشف لنا عن نظرية الإسلام الأصيلة فى الحكم . وهى أن اختيار المسلمين المطلق هو المؤهل الوحيد للحكم . وهـذا ما فهمه المسلمون وهم يؤخرون عليًا ابن عم رسول الله وصهره ، وأقرب الناس نسبا إليه . ولقد يكون علىٌّ قد غبن فى تأخيره — و بخاصة بعد عمر — ولقد تكون أسوأ مصادفة فى تاريخ الإسلام — حسبما نعتقد نحن — هى تأخيره بعد عمر . ولـكن هذا التأخير كان له فضله فى التقرير العملى لنظرية الإسلام فى الحكم ، حتى لا تقوم عليها شبهة من حق الوراثة ، الذى هو أبعد شىء عن روح الإسلام ومبادئه . وأيًا كان الغبن الذى أصاب شخص الإمام ، فإن تقرير هذه النظرية كان أكبر منه على كل حال !

فلما جاء معاوية ، وصير الخلافة الإسلامية مُلْـكًا عضوضا فى بنى أمية ، لم يكن ذلك من وحى الإسلام ، إنما كان من وحى الجاهلية ؛ فأمية بصفة عامة لم يعمر الإيمان قلوبها ، وما كان الإسلام لها إلا رداء تخلعه وتلبسه حسب المصالح والملابسات .

ويكفى أن نثبت هنا صورة من البيعة ليزيد ، لنعلم على أى أساس قامت ، ولندرك إن كان معاوية وهو يقوم بها كان يستروح الإسلام أم غير الإسلام

دعا معاوية الوفود ليتكلموا فى اجتماع عقده لأخذ البيعة ليزيد ، فتقدم يزيد ابن المقفع ، فقال :

أمير المؤمنين هذا . وأشار إلى معاوية .

ثم قال : فإن هلك فهذا . وأشار إلى يزيد .

ثم قال : فمن أبى فهذا . وأشار إلى السيف .

قال معاوية : اجلس فإنك سيد الخطباء ! ! !

وكان معاوية بعد أخذ البيعة ليزيد فى الشام قد كلف سعيد بن العاص أن يحتال لإقناع أهل الحجاز ، فعجز ، فسار معاوية إلى مكة ومعه الجند والمال . ودعا وجهاء المسلمين فقال لهم :

« قد علمتم سيرتى فيكم ، وصلتى لأرحامكم . يزيد أخوكم وابن عمكم . وأردت أن

تقدموا يزيد باسم الخلافة ، وتكونوا أنتم تعزلون وتؤمّرون وتجبون المال وتقسمونه »
فأجابه عبد الله بن الزبير مخيرا بين أن يصنع كما صنع رسول الله إذ لم يستخلف أحدا ، أو كما صنع أبو بكر إذ عهد إلى رجل ليس من بنى أبيه ، أو كما صنع عمر إذ جعل الأمر شورى فى ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بنى أبيه . فاستشاط معاوية غضبا وهو يقول : « هل عندك غير هذا ؟ » قال لا . والتفت معاوية إلى الآخرين يسألهم : فأنتم ؟ قالوا : على ما قال ابن الزبير . فقال يتوعدهم : « أعذر من أنذر . إنى كنت أخطب فيكم فيقوم إلىّ القائم منكم فيكذبنى على رؤوس الناس ، فأحمل ذلك وأصفح . وإنى قائم بمقالة ، فأقسم بالله لئن رد على أحدكم كلمة فى مقامى هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ؛ فلا يبقين رجل إلا على نفسه » !

فأما الذى كان بعد ذلك ، فهو أن يقيم صاحب حرس معاوية رجلين على رأس كل وجيه من وجهاء الحجاز المعارضين ، وقد قال له معاوية : « إن ذهب رجل منهم يرد علىّ كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسيفهما » .

ثم رقى المنبر فقال : « هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يبرم أمر دونهم ولا يقضى إلا على مشورتهم . وإنهم قد رضوا وبايعوا يزيد ، فبايعوه على اسم الله »

فبايع الناس ! ! !

على هذا الأساس الذى لا يعترف به الإسلام البتــة قام ملك يزيد . فمن هو يزيد ؟

هو الذى يقول فيه عبد الله بن حنظلة : « والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نرمى بالحجارة من السماء . إن رجلا ينكح الأمهات والبنات والأخوات ، ويشرب الخمر ، ويدع الصلاة . والله لو لم يكن معى أحد من الناس لأبليت الله فيه بلاء حسنا» .

فإذا كانت هذه مبالغة عدو ليزيد ، فإن الذى لا مبالغة فيه ، أنه كان فتى شراب ولهو يبلغ فيه إلى حد التفاهة ، فيعنى بتدليل القرود وتربيتها أكثر مما يعنى بسياسة الحكم ومصالح الرعية . . إلى نزق وطيش وفتون .

وهذا هو « الخليفة » الذى يفرضه معاوية على الناس مدفوعا إلى ذلك بدافع لا يعرفه الإسلام . دافع العصبية العائلية والقبلية . وما هى بكثيرة على معاوية ولا بغريبة عليه ؛ فمعاوية هو ابن أبى سفيان وابن هند بنت عتبة ؛ وهو وريث قومه جميعا وأشبه شىء بهم فى بعد روحه عن حقيقة الإسلام . فلا يأخذ أحدٌ الإسلام بمعاوية أو بنى أمية ، فهو منه ومنهم برىء !

وفى سبيل تبرئة الإسلام ، روحه ومبادئه ، من ذلك النظام الوراثى الذى ابتدعه معاوية فى الإسلام .. نستطرد إلى شىء عن معاوية وعن أميـة ، لا نقصد به إلا هذا الغرض الحقيق بالاستطراد .

أبو سفيان هو ذلك الرجل الذى لقى الإسلام منـه والمسلمون ما حفلت به صفحات التاريخ ؛ والذى لم يسلم إلا وقد تقررت غلبة الإسلام . فهو إسلام الشفة واللسان لا إيمان القلب والوجدان . وما نفذ الإسلام إلى قلب ذلك الرجل قط ؛ فلقد ظل يتمنى هزيمة المسلمين ويستبشر لها فى يوم حنين ، وفى قتال المسلمين والروم فيما بعد، بينما يتظاهر بالإسلام ؛ ولقد ظلت العصبية الجاهلية تسيطر على فؤاده ، فلما وقف بباب عمر يؤما مع سهيل بن عمرو بن الحارث وجماعة من السادة ، وقدم عليهم عمر بلالا وصهيبا لسابقتهما فى الإسلام ، ورمت أنف أبى سفيان خاصة فقال يثير الفتنة : «لم أر كاليوم قط . يأذن لهؤلاء العبيد ويتركنا على بابه » فجبهه صاحبه يقول : « أيها القوم إنى والله أرى الذى فى وجوهكم . إن كنتم غضابا فاغضبوا على أنفسكم . دعى القوم إلى الإسلام ودعيتم ، فأسرعوا وأبطأتم . فكيف بكم إذا دعوا يوم القيامة وتركتم ؟ »

وقد كان أبو سفيان يحقد على الإسلام والمسلمين ، فما تعرض فرصة للفتنة إلا انتهزها . حينما تخطت الخلافة عليا إلى أبى بكر أقبل أبو سفيان يقول : « والله إنى لأرى عجاجة لا يطفئها إلا دم . يا آل عبد مناف : فيم أبو بكر من أموركم ؟ ! أين المستضعفان ؟ أين الأذلان . علىّ والعباس ؟

«ولا يقيم على ضيم يراد به   إلا الأذلان عير الحي والوتد»

«هذا على الخسف محبوس برمته   وذا يُشج فلا يرثى له أحد»

فيدرك عليّ قصده و يفوّته عليه وهو يقول : « إنك والله ما أردت بهذا إلا الفتنة. و إنك والله طالما بغيت بالإسلام شراً » أو يقول : « يا أبا سفيان . إن المؤمنين قوم نصحة بعضهم لبعض، و إن المنافقين قوم غششة بعضهم لبعض ، متخاونون و إن قربت ديارهم وأبدانهم » .

ولقد كان أبو سفيان يحلم بملك وراثى فى بنى أمية منذ أن تولى الخلافة عثمان ، فهو يقول يوماً : « يابنى أمية . . . تلقفوها تلقف الكرة ، فوالذى يحلف به أبو سفيان مازلت أرجوها لكم ، ولتصيرنّ إلى صبيانكم وراثة ! » وما كان يتصور حكم المسلمين إلا ملكا حتى فى أيام محمد ، فقد وقف ينظر إلى جيوش الإسلام يوم فتح مكة ، و يقول للعباس بن عبد المطلب : « والله يا أبا الفضل لقد أصبح ملك ابن أخيك اليوم عظيما » فلما قال له العباس : إنها النبوة . قال : نعم إذن ! . . .

نعم إذن ! و إنها لكلمة يسمعها بأذنه فلا يفقهها قلبه . فما كان مثل هذا القلب ليفقه إلا معنى الملك والسلطان !

ذلك أبو معاوية . فأما أمه هند بنت عتبة ، فهى تلك التى وقفت يوم أحد تلغ فى الدم إذ تنهش كبد حمزة كاللبؤة المتوحشة ، لا يشفع لها فى هذه الفعلة الشنيعة حقد الثأر على حمزة ، فقد كان قد مات !

وهى التى وقفت بعد إسلام زوجها كرها بعد إذ تقررت غلبة الإسلام تصيح : « اقتلوا الخبيث الدنس الذى لا خير فيه . قبح من طليعة قوم ! هلا قاتلتم ودفعتم عن أنفسكم و بلادكم ؟ » .

و بنو أمية فى الإسلام هم بنو أمية فى الجاهلية ؛ فلقد كانوا وحدهم هم المتخلفين عن حلف الفضول فى الجاهلية . ذلك أن هذا الحلف يشتمل على عنصر أخلاقى لا تطيقه طبيعة القوم . أن كان يقول : « ليكونن مع المظلوم حتى يؤدوا إليه حقه ؛

وليأخذن أنفسهم بالتآسى فى المعاش ، والتساهم فى المال ؛ وليمنعن القوى من ظلم الضعيف ، والقاطن من عنف الغريب » . ودون هذا وتأبى طبيعة القوم وتنكص فطرتهم العائلية الموروثة !

ولقد فطنت عمة عمر بن عبد العزيز — وهى أموية — إلى أن فى عمر عنصرا غريبا عن أمية ، حينما ولى الخلافة فسار فيها على غير طريقة أمية : اعترف بالعنصر الأخلاقى ؛ ورد المظالم التى تحت أيدى قرابته ؛ ومنعهم ما كانوا ينهبونه من بيت مال المسلمين بلا حق . . . فلما وسطوها لديه قالت : « إن قرابتك يشكونك ويزعمون أنك أخذت منهم خبز غيرك » قال : « ما منعتهم حقا أو شيئا كان لهم » فقالت : « إنى رأيتهم يتكلمون ، وإنى أخاف أن يهيجوا عليك يوما عصيبا » فقال : « كل يوم أخافه دون يوم القيامة فلا وقانى الله شره » .

عندئذ أدركت أن فى عمر عنصرا آخر غريبا على أمية ، أنكرته منه ؛ وعادت إلى قومها تقول : « ذوقوا مغبة أمركم فى تزويجكم آل عمر بن الخطاب » !

أجل ! ذوقوا مغبة أمركم . فإنها لجريرة فى عرف أمية أن يتقى الله حاكم ، وأن يمنع المصالح والمغانم ، وأن يحق الحق ، وألا يستغل جاه الحكم فى ملء الخزائن والبطون. أجل ! جريرة جاءتهم من صهرهم لعمر بن الخطاب ، إذ كان الفاروق جَدًّا لعمر ابن عبد العزيز من أمه ؛ فأفسد على أمية تقاليدها العريقة الموروثة !

بقى ما اشتهر خطأً من أن معاوية كان كاتب الوحى لرسول الله . فالصحيح أن أباسفيان حين أسلم رجا النبى فى أن يسند إلى معاوية شيئاً يعتز به أمام العرب ؛ ويعوضه عن سبة التأخر فى الإسلام ، وأنه من الطلقاء الذين لا سابقة لهم فى الإسلام . فاستخدمه النبى — صلى الله عليه وسلم — فى الرسائل ، والحوائج ، والصدقات . ولم يقل أحد من الثقات : إنه كتب للنبى شيئا من الوحى ، كما أشاع أنصاره بعد استقرار الملك له كما يصنع سائر الدعاة !

ولسنا ننكر على معاوية فى سياسة الحكم ابتداعه نظام الوراثة وقهر الناس عليها

فحسب ، إنما ننكر عليه أولا وقبل كل شيء ، إقصاءه للعنصر الأخلاقي . في صراعه مع عليّ وفي سيرته في الحكم بعد ذلك ، إقصاء كاملا لأول مرة في تاريخ الإسلام. فلقد قام الحكم في الإسلام ، كما قامت الحياة الإسلامية كلها ، على اعتبار العنصر الأخلاقي عميقا فيها ، أصيلا في كيانها . وكان وجود هذا العنصر ثمرة طبيعية لليقظة الدائمة التي فرضها الإسلام على الضمير الفردي والجماعي ، والحساسية المرهفة التي أثارها في نفوس أتباعه ، وشهدنا منها مُثُلا رفيعة في أول هذا الفصل . فكانت جريمة معاوية الأولى التي حطمت روح الإسلام في أوائل عهده ، هي نفي هذا العنصر الأخلاقي من سياسته نفياً باتاً .

ومما ضاعف الجريمة أن هذه الكارثة باكرت الإسلام ولم تنقض إلا ثلاثون سنة على سننه الرفيعة ؛ فلم تتح له فرصة الثبات والاستقرار ، وتكوين التقاليد العميقة التي يصعب فيما بعد الخروج عليها . وهو سوء حظ لا شك فيه . ولكنه في الواقع ليس المصادفة السيئة الأولى . فلقد كانت أسوأ مصادفة هي تأخير علي ، وتقديم عثمان وهو شيخ ضعيف ، وتسلم مروان بن الحكم الأموي مقاليد السلطان ! فلو شاء حسن الطالع أن يتقدم عليّ بعد الشيخين لاستمرت تقاليد الإسلام فترة أخرى ، ولاستطردت موجته عهداً ثالثاً ، ولكان غير ما كان من طمس روح الإسلام .

* * *

ولكي ندرك عمق هذه الحقيقة ، يجب أن نستعرض صوراً من سياسة الحكم في العهود المختلفة على أيدي أبي بكر وعمر . وعلى أيدي عثمان ومروان . وعلى يدي علي الإمام . ثم على أيدي الملوك من أمية . . . ومَن بعدهم من بني العباس . بعد أن خنقت روح الإسلام خنقاً على أيدي معاوية وبني أبيه !

حينما ندب المسلمون أبا بكر ليكون خليفة رسول الله ، لم تزد وظيفته في نظره على أن يكون قائماً بتنفيذ دين الله وشريعته بين المسلمين ! فلم يخطر له أن هذه الوظيفة تبيح له شيئاً لم يكن مباحاً له وهو فرد من الرعية ، أو تمنحه حقاً جديداً لم يكن له ،

أو تسقط عنه تكليفاً واحداً مما كان يكلفه ، سواء لنفسه أو لعشيرته أو لإلهه !

وقف عقب انتهاء البيعة له بالسقيفة فقال : « أما بعد — أيها الناس — فإنى قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ؛ فإن أحسنت فأعينونى ، وإن أسأت فقوّمونى . الصدق أمانة والكذب خيانة . والضعيف فيكم قوى عندى حتى أريح عليه حقه إن شاء الله ، والقوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه إن شاء الله . لا يدع القوم الجهاد فى سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل ؛ ولا تشيع الفاحشة فى قوم إلا عمهم الله بالبلاء . أطيعونى ما أطعت الله ورسوله . فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » .

وكان منزل أبى بكر بالسنح على مقربة من المدينة منزلا صغيراً متواضعاً . فلما ولى الخلافة لم يغيره ولم يغير فيه . وكان يمشى على قدميه من منزله بالسنح إلى المدينة غدوا ورواحا ؛ وربما ركب فرساً له لا من أفراس بيت المال ؛ حتى إذا زادت أعباء عمله انتقل إلى المدينة .

وكان يعيش من رزقه فى التجارة ، فلما أصبح أراد أن يغدو على تجارته . فأمسكه المسلمون ، وقالوا : إن هذا الأمر لا يصلح مع التجارة . فسأل — كأنما لا يعلم طريقاً آخر للقوت — وبم أعيش ؟ فترووا فى الأمر ؛ ثم جعلوا له من بيت المال كفايته لقوته وقوت عياله ، جزاء قعوده عن التجارة ، واحتباسه للوظيفة .

ومع هذا فقد أوصى عندما حضرته الوفاة أن يحصى ما أخذه من بيت المال ، فيرد من ماله وأرضه ، تورعا وتعففاً عن مال المسلمين . وكان يعد نفسه مسؤولا عن حاجة كل فرد فى الرعية ، مدفوعا إلى هذا باليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الحاكم والمحكوم ، والحساسية المرهفة التى يثيرها فى ضمير الجميع . وقد وصل فى هذا إلى حد أنه قد كان يحلب للضعفاء ممن حوله بالسنح أغنامهم ؛ فلما ولى الخلافة سمع جارية تقول : اليوم لا تحلب لنا منائح دارنا ؛ فسمعها فقال : بلى لعمرى لأحلبنها لكم . . فكان يحلبها ، وربما سأل صاحبتها : يا جارية ! أتحبين أن أرغى لك أم أصرح ؟ فربما قالت : أرغ ، وربما قالت صرح . فأى ذلك قالته فعل !

وكان عمر بن الخطاب — فى خلافة أبى بكر — يتعهد امرأة عمياء بالمدينة ويقوم بأمرها ؛ فكان إذا جاءها ألفاها قد قضيت حاجاتها . فترصد عمر يوماً ، فإذا أبو بكر هو الذى يكفيها مؤونتها ، لا تشغله عن ذلك الخلافة وتبعاتها . عندئذ صاح عمر حين رآه : « أنت هو لعمرى ! » .

هذه لمحة من تصور أبى بكر للحكم .. فلما أن خلفه عمر لم يختلف هذا التصور ، ولم يفهم عمر أن منصبه الجديد يرتب له حقوقا جديدة من أى نوع — غير أن يزيد فى تبعاته فى القيام بتنفيذ شرع الله .

خطب عقب البيعة له فقال : « أيها الناس : ما أنا إلا رجل منكم . ولولا أننى كرهت أن أرد أمر خليفة رسول الله ما تقلدت أمركم » .

وخطب خطبته الثانية فقال فيها : « ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذونى بها . لكم على ألا أجتبى شيئا من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ، ولكم على إذا وقع فى يدى ألا يخرج منها إلا فى حقه ، ولكم على ألا ألقيكم فى المهالك ، ولا أجمركم فى ثغوركم ، وإذا رغبتم فى البعوث فأنا أبو العيال » .

وكان يقول : « إنى أنزلت مال الله منى بمنزلة مال اليتيم ، فإن استغنيت عففت عنه ، وإن افتقرت أكلت بالمعروف » .

سئل يوما عما يحل له من مال الله فقال : « أنا أخبركم بما أستحل منه . يحل لى حلتان : حلة فى الشتاء وحلة فى القيظ ، وما أحج عليه وأعتمر من الظهر ، وقوتى وقوت أهلى كقوت رجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم . ثم أنا رجل من المسلمين يصيبنى ما أصابهم » .

وكذلك عاش . ولكنه كثيرا ما كان يتحرج حتى مما أحل لنفسه . . اشتكى يوما فوصف له العسل وفى بيت المال عكة منه ، فلما كان على المنبر قال : « إن أذنتم لى فيها ، وإلا فإنها على حرام » فأذنوا له .

ورأى المسلمون ما هو عليه من الشدة ، فذهب بعضهم إلى ابنته حفصة أم المؤمنين

فقالوا لها : « أبَى عمر إلا شدة على نفسه وحصرا . وقد بسط الله فى الرزق ، فليبسط فى هذا الفىء فيما شاء منه . وهو فى حل من جماعة المسلمين » . فلما كلمته حفصة فى ذلك كان جوابه : « يا حفصة بنت عمر . نصحت قومك وغششت أباك . إنما حق أهلى فى نفسى ومالى ، فأما فى دينى وأمانتى فلا ! »

وكان يشعر شعورا عميقا بوجوب المساواة بينه وبين أفراد رعيته ، فلما جاع الناس فى عام الرمادة ، آلى على نفسه : لا يذوق سمنا ولا لحما حتى يحيا الناس . وظل كذلك حتى اسود جلده و بسر من أكل الزيت ؛ ثم جاءت السوق عكة من سمن ووطب من لبن ، فاشتراهما غلام له بأربعين درهما ، وذهب إليه ينبئه أن الله أحله من يمينه ، وأن قد قدمت السوق عكة من سمن ووطب من لبن وقد اشتراهما له . فلما علم الثمن قال له : « أغليت فتصدق بهما ، فإنى أكره أن آكل إسرافا » وأطرق هنيهة ثم قال : « كيف يعنينى شأن الرعية إذا لم يمسنى ما يمسهم ؟ » .

لقد كان يرى أن يحرم نفسه حرمان رعيته ، ليحس بما يمسها كما قال ؛ ولأنه فى أعماق نفسه ما كان يرى أن قيامه بالحكم يجعل له حقوقا وامتيازات ليست لسائر الناس ؛ وأنه إنْ لا يعدل فى هذا فما هو بمستحق طاعة الرعية . وقصة البرود اليمانية ، و إقراره بسقوط طاعته حتى يثبت عدله قد سبق أن ذكرناها ، وهى تقرر مبدأ من مبادىء الحكم فى الإسلام : أن لاطاعة لإمام غير عادل .

ولقد كان هذا الشعور الإسلامى عميقا فى نفسه ، مصاحبا له فى كل ملابسة . فقد ساوم رجلا على فرس؛ثم ركبه ليجربه فعطب؛ فأراد أن يرده إلى صاحبه فأبى. فتحاكما إلى شريح القاضى . فسمع حجة كل منهما ، ثم قال: يا أمير المؤمنين . خذ ما ابتعت، أو رد كما أخذت ! » فقال عمر : «وهل القضاء إلا هكذا؟ » ثم أقام شريحا على قضاء الكوفة جزاء ما قضى بالحق والعدل .

فإذا فهم عمر الحكم على أساس هذا التصور ، فلا مجال لأن يكون لقرابة الحاكم امتيازات ما على سائر أفراد الرعية . فإذا ارتكب ابنه عبد الرحمن تناول الخمر

فلا بد من الحد ، وقصته فى ذلك معروفة ؛ و إذا عدا ابن عمرو بن العاص على المصرى فلا بد من القصاص . فأما فى المال فعماله مسئولون عن كل ما زاد فى أموالهم بعد الولاية ، خشية أن يكون نموها على حساب مال المسلمين ، أو بسبب من جاه الولاية . و « من أين لك هذا » كان قانونه الذى عامل به عماله واحدا واحدا كلما وجد مبررا لأن يعاملهم به . فقد قاسم عمرو بن العاص واليه فى مصر ، وسعد بن أبى وقاص واليه فى الكوفة ، كما ضم مال أبى هريرة واليه فى البحرين .

ولقد كان قوام تصور الحكم فى نفس عمر باختصار : هو الطاعة والنصح فى حدود الدين من الرعية ، والعدل والحسنى كذلك من الراعى . ولقد قبل من رجل من رعيته أن يقول له : « لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا » فأقر بذلك مبدأ حق الرعية فى تقويم الراعى . كما خطب الناس يوما فقال : « إنى لم استعمل عليكم عمالى ليضربوا أبشاركم ، وليشتموا أعراضكم ، ويأخذوا أموالكم ؛ ولكنى استعملتهم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم . فمن ظلمه عامله بمظلمة ، فلا إذن له علىّ ، ليرفعها إلىّ حتى أقصه منه » فأقر بذلك حدود الحاكم على الناس لا يتعداها .

ولشعوره العميق بتبعات الحاكم لم يشأ أن يحملها اثنان من أسرة الخطاب ؛ فمنع أن يكون ابنه عبد الله مرشحا لها و إن جعله من أهل الشورى ؛ وقال قولته المشهورة التى تنطق بحقيقة تصوره للخلافة : « لا أرب لنا فى أموركم ، وما حمدتها فأرغب فيها لأحد من بيتى ، إن كان خيرا فقد أصبنا منه ، و إن كان شرا فبحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد » .

***

هذا التصور لحقيقة الحكم قد تغير شيئاً ما بدون شك على عهد عثمان . ولقد كان من سوء الطالع أن تدرك الخلافة عثمان وهو شيخ كبير ، ضعفت عزيمته عن عزائم الإسلام ، وضعفت إرادته عن الصمود لكيد مروان ، وكيد أمية من ورائه .

فهم عثمان — يرحمه الله — أن كونه إماما يمنحه حرية التصرف فى مال المسلمين.

بالهبة والعطية ؛ فكان رده فى كثير من الأحيان على منتقديه فى هذه السياسة : « وإلا ففيم كنت إماما ؟ » كما يمنحه حرية أن يحمل بنى معيط وبنى أمية — من قرابته — على رقاب الناس ، وفيهم الحكم طريد رسول الله ، لمجرد أن من حقه أن يكرم أهله ويبرهم ويرعاهم .

منح عثمان ، من بيت المال ، زوج ابنته الحارث بن الحكم يوم عرسه مائتى ألف درهم . فلما أصبح الصباح جاءه زيد بن أرقم خازن مال المسلمين وقد بدا فى وجهه الحزن ، وترقرقت فى عينه الدموع ، فسأله أن يعفيه من عمله ؛ ولما علم منه السبب وعرف أنه عطيته لصهره من مال المسلمين ، قال مستغربا : « أتبكى يا بن أرقم أن وصلت رحمى ؟ » فرد الرجل الذى يستشعر روح الإسلام المرهف : « لا يا أمير المؤمنين . ولكن أبكى لأنى أظنك أخذت هذا المال عوضا عما كنت أنفقته فى سبيل الله فى حياة رسول الله . والله لو أعطيته مائة درهم لكان كثيرا ! » فغضب عثمان على الرجل الذى لا يطيق ضميره هذه التوسعة من مال المسلمين على أقارب خليفة المسلمين. وقال له : « ألق بالمفاتيح يا ابن أرقم فإنا سنجد غيرك » !

والأمثلة كثيرة فى سيرة عثمان على هذه التوسعات ؛ فقد منح الزبير ذات يوم ستمائة ألف ، ومنح طلحة مائتى ألف ، ونفل مروان بن الحكم خمس خراج أفريقية. ولقد عاتبه فى ذلك ناس من الصحابة على رأسهم على بن أبى طالب ، فأجاب: «إن لى قرابة ورحما » . فأنكروا عليه وسألوه : « فما كان لأبى بكر وعمر قرابة ورحم؟» فقال : « إن أبا بكر وعمر كانا يحتسبان فى منع قرابتهما . وأنا أحتسب فى إعطاء قرابتى » . فقاموا عنه غاضبين يقولون : « فهديهما والله أحب إلينا من هديك» ...

نعم ! وأحب إلى الإسلام . وأقرب إلى حقيقة الإسلام .

وغير المال كانت الولايات تغدق على الولاة من قرابة عثمان . وفيهم معاوية الذى وسع عليه عثمان فى الملك فضم إليه فلسطين وحمص ؛ وجمع له قيادة الأجناد الأربعة ، ومهد له بعد ذلك أن يطلب الملك فى خلافة علىّ وقد جمع المال والأجناد . وفيهم

الحكم بن العاص طريد رسول الله . وفيهم عبد الله بن سعد بن أبى السرح أخوه من الرضاعة . . . الخ .

ولقد كان الصحابة يرون هذا الانحراف عن روح الإسلام ، فيتداعون إلى المدينة لإنقاذ الإسلام و إنقاذ الخليفة من المحنة ؛ والخليفة فى كبرته وهرمه لا يملك أمره من مروان . و إنه لمن الصعب أن نتهم روح الإسلام فى نفس عثمان ؛ ولكن من الصعب كذلك أن نعفيه من الخطأ ، الذى هو خطأ المصادفة السيئة فى ولايته الخلافة وهو شيخ موهون ، تحيط به حاشية سوء من أمية ذات الفطرة المشؤومة .

ولقد اجتمع الناس ، فكلفوا علىّ بن أبى طالب أن يدخل إلى عثمان فيكلمه ، فدخل إليه فقال : « الناس ورائى وقد كلمونى فيك . والله ما أدرى ما أقول لك ، وما أعرف شيئا تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه . إنك لتعلم ما نعلم ؛ ماسبقناك إلى شىء فنخبرك عنه ؛ ولا خلونا بشىء فنبلغكه ؛ وما خصصنا بأمر دونك . وقد رأيت وسمعت وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونلت صهره . وما ابن أبى قحافة بأولى بعمل الحق منك ؛ ولا ابن الخطاب بأولى بشىء من الخير منك ؛ و إنك أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رحما ؛ ولقد نلت من صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم ينالا ؛ ولا سبقاك إلى شىء . فالله الله فى نفسك ؛ فإنك والله ما تُبَصَّرُ من عمى ولا تُعَلَّمُ من جهل ؛ و إن الطريق لواضح بيِّن ؛ و إن أعلام الدين لقائمة . تعلم يا عثمان أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدِى وهَدَى ؛ فأقام سنة معلومة ؛ وأمات بدعة متروكة ؛ فوالله إن كُلاًّ لَبَيِّن ؛ و إن السنن لقائمة لها أعلام ؛ و إن شر الناس عند الله إمام جائر ضَل وضُل به ؛ فأمات سنة معلومة وأحيا بدعة متروكة . و إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر ؛ فيلقى فى جهنم ؛ فيدور فى جهنم كما تدور الرحى ، ثم يرتطم فى غمرة جهنم » .

فقال عثمان : « قد والله علمت ليقولن الذى قلت . أما والله لو كنت مكانى

ما عنفتك ولا أسلمتك ولا عبت عليك؛ وما جئت منكرا أن وصلت رحما، وسددت خلة، وآويت ضائعا، ووليت شبيها بمن كان عمر يولى. أنشدك الله ياعلى. هل تعلم أن المغيرة بن شعبة ليس هناك؟ قال: نعم، قال: أتعلم أن عمر ولاه؟ قال: نعم. قال: فلم تلومنى أن وليت ابن عامر فى رحمه وقرابته؟ قال على: سأخبرك. إن عمر كان كل من ولى فإنما يطأ على صماخه، إن بلغه عنه حرف جابه، ثم بلغ به أقصى الغاية، وأنت لا تفعل. ضعفت ورفقت على أقربائك. قال عثمان: وأقرباؤك أيضا! قال على: لعمرى إن رحمهم منى لقريبة، ولكن الفضل فى غيرهم. قال عثمان: هل تعلم أن عمر ولى معاوية خلافته كلها؟ فقد وليته، فقال على: أنشدك الله! هل تعلم أن معاوية كان أخوفَ من عمر، من يرفأ غلام عمر منه؟ قال نعم. قال على: فإن معاوية يقطع الأمور دونك وأنت لا تعلمها، فيقول للناس: هذا أمر عثمان، فيبلغك ولا تغير على معاوية!»

وأخيرا ثارت الثائرة على عثمان، واختلط فيها الحق بالباطل، والخير بالشر. ولكن لا بد لمن ينظر إلى الأمور بعين الإسلام، ويستشعر الأمور بروح الإسلام، أن يقرر أن تلك الثورة فى عمومها كانت أقرب إلى روح الإسلام واتجاهه، من موقف عثمان، أو بالأدق من موقف مروان، ومن ورائه بنو أمية الذين لم تخالط روح هذا الدين نفوسهم فى يوم من الأيام.

واعتذارنا لعثمان رحمه الله: أن المصادفات السيئة قد ساقت إليه الخلافة متأخرة، فكانت العصبة الأموية حوله وهو يدلف إلى الثمانين، واهن القوة ضعيف الشيخوخة، فكان موقفه كما وصفه صاحبه على بن أبى طالب: «إنى إن قعدت فى بيتى قال: تركتنى وقرابتى وحقى؛ وإن تكلمت فجاء ما يريد، يلعب به مروان، فصار سيقة له يسوقه حيث شاء، بعد كبر السن وصحبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم».

ألا إنه لسوء الحظ؛ فلقد كان من جراء مباكرة الدين الناشىء بالتمكين منه للعصبة الأموية على يدى الخليفة الثالث فى كبرته، أن تقاليده العملية لم تتأصل فى البيئة

العربية على أسس من تعاليمه النظرية لفترة أطول . ولو تقدم الزمن بعثمان لـكان الخير ، حيث لم تضعف قوته بعد . ولو تأخرت به فوليها علىّ بعد الشيخين قبل أن تنمو البذرة الأموية ، ويستفحل أمرها فى الشام وفى غير الشام ، وقبل أن تتضخم الثروات نتيجة لسياسة عثمان (كما سيجىء) وقبل أن تخلخل الثـورة على عثمان بناء الأمة الإسلامية وارتباطها بروح الدين . . . لو كان هـذا لتغير وجه التاريخ الإسلامى ، ولسار فى طريق غير الذى سار فيه .

فحيوية الروح الإسلامى، وحيوية النظام الإسلامى ، كانتا كفيلتين بشىء آخر غير ما كان . ولـكن هذا مبحث آخر سيجىء فى مكانه . فلنمض الآن فى استعراض الواقع التاريخى فى سياسه الحـكم بعد عثمان .

* * *

مضى عثمان إلى رحمـة ربه ، وقد خلف الدولة الأموية قائمة بالفعل بفضل ما مكن لها فى الأرض ، وبخاصة فى الشام ؛ وبفضل ما مكن للمبادىء الأموية العريقة المجافية لروح الإسلام ، من الاستئثار بالمغانم والأموال والمنافع ، وعدم المبالاة بروح التآخى والإيثار والتكافل ، مما أحدث خلخلة فى الروح الدينية ذاتها لدى الأمة الإسلامية . وليس بقليل ما يشيع فى نفس الرعية — إن حقا وإن باطلا — أن الخليفة يؤثر أهله ، ويمنحهم مئات الألوف ؛ ويعزل أصحاب رسول الله ليولى أعداء رسول الله ؛ ويضطهد مثل أبى ذر لأنه أنكر كنز الأموال ، وأنكر الترف الذى يخب فيه الأثرياء ، ودعا إلى مثل ما كان يدعو إليه الرسول من الإنفاق والبر والتعفف . . فإن النتيجة الطبيعية لشيوع مثل هذه الأفكار ، إن حقا وإن باطلا ، أن تثور نفوس وأن تنحل نفوس . تثور نفوس الذين أشربت نفوسهم روح الدين إنكارا وتأثما ؛ وتنحل نفوس الذين لبسوا الإسلام رداء ، ولم تخالط بشاشته قلوبهم ، والذين تجرفهم مطامع الدنيا ، ويرون الانحدار مع التيار . وهذا كله قد كان فى أواخر عهد عثمان .

فلما أن جاء على لم يكن من اليسير أن يرد الأمر إلى نصابه فى هوادة . وقد علم المستنفعون على عهد عثمان ، وبخاصة من أمية ، أن عليا لن يسكت عليهم ، فانحازوا

بطبيعتهم وبمصالحهم إلى معاوية . ولو قد جاء عليٌّ عقب عمر ما كان لهم إلى هذا الانحياز من سبيل ، فقوة معاوية يوم ذاك لم تكن تصمد لقوة الخلافة ، ولا لقوة الروح الدينية فى النفوس ؛ وما كان معاوية ليخاطر بالخروج على الخليفه كما خرج ، فإن ثلاثة عشر عاما من حكم عثمان هى التى جعلت من معاوية معاوية ، إذ جمعت له قوة المال وقوة الجند وقوة الدولة فى الأقطار الأربعة بالشام .

إنها المحنة الحقة أن عليا لم يكن ثالث الخلفاء !

جاء على ليرد التصور الإسلامى للحكم إلى نفوس الحكام ونفوس الناس . جاء ليأكل الشعير تطحنه امرأته بيديها ، ويختم هو على جراب الشعير ويقول : « لا أحب أن يدخل بطنى إلا ما أعلم » وربما باع سيفه ليشترى بثمنه الكساء والطعام ، وكره أن ينزل القصر الأبيض بالكوفة مؤثرا عليه الخصاص التى يسكنها الفقراء . جاء ليعيش كما روي عنه النضر بن منصور عن عقبة بن علقمة قال : دخلت على عليّ عليه السلام ، فإذا بين يديه لبن حامض ، آذتنى حموضته ، وكسر يابسة . فقلت : « يا أمير المؤمنين ! أتأكل مثل هذا ؟ فقال لى : يا أبا الجنوب ؟ كان رسول الله يأكل أيبس من هذا ويلبس أخشن من هذا — وأشار إلى ثيابه — فإن لم آخذ بما أخذ به خفت ألا ألحق به » أو كما روى عنه هارون بن عنترة عن أبيه قال : دخلت على عليّ بالخورنق ، وهو فصل شتاء ، وعليه خلق قطيفة ، وهو يرعد فيه . فقلت : يا أمير المؤمنين ! إن الله قد جعل لك ولأهلك فى هذا المال نصيبا ، وأنت تفعل هذا بنفسك ؟ فقال : والله ما أرزؤكم شيئا ، وما هى إلا قطيفتى التى أخرجتها من المدينة » .

وما يصنع على هذا بنفسه وأهله ، وهو يجهل أن الدين يبيح له فوق ما يصنع ، وأنه لا يحتم التزهد والحرمان والشظف ، وأن حظه من بيت المال فى ذلك الحين — كفرد من المسلمين — يبلغ أضعاف ما يأخذ ، وأن راتبه كحاكم يؤدي خدمة عامة أكبر من هذا لوشاء أن يأخذ مثلما خصصه عمر لبعض ولاته على الأقاليم ، إذ قدر لعمار بن ياسر حين ولاه الكوفة ستمائة درهم فى الشهر له ولمساعديه ، يزاد عليها عطاؤه الذى يوزع عليه كما توزع الأعطية على نظرائه ، ونصف شاة ونصف جريب

من الدقيق ، كما قدر لعبد الله بن مسعود مائة درهم وربع شاة لتعليمه الناس بالكوفة وقيامه على بيت المال فيها ، ولعثمان بن حنيف مائة وخمسين درهما وربع شاة فى اليوم مع عطائه السنوى وهو خمسة آلاف درهم . . .

ما يصنع على بنفسه ما صنع وهو يجهل هذا كله . إنما كان يعلم أن الحاكم مظنة وقدوة . مظنة التبحبح بالمال العام إذ كان تحت سلطانه ؛ وقدوة الولاة والرعية فى التحرج والتعفف . فأخذ نفسه بعزائم أبى بكر وعمر ، ولم يأخذها برخص عثمان بن عفان . ذلك أن الدين الناشىء والنظام الحدث كانا فى حاجة إلى العزائم التى تتطوع بها النفوس ، ولم يكونا فى حاجة إلى الرخص التى يبيحها الدين . فالأفق الأعلى كان هو الأحرى بخلفاء رسول الله على دين الله ؛ والرخص ليست فى حاجة لمن يشرعها للناس ، فهم مدفوعون إليها دفعا ؛ أما العزائم فهى التى تحتاج للقدوة والمثال ، لما تكلفه أصحابها من جهد ومغالبة ونضال .

وسار علىّ فى طريقه يرد للحكم صورته كما صاغها النبى والخليفتان بعده . . .

« وجد درعه عند رجل نصرانى ، فأقبل به إلى شريح قاضيه ، يخاصمه مخاصمة رجل من عامة رعاياه ، وقال : إنها درعى ولم أبع ، ولم أهب . فسأل شريح النصرانى : ماتقول فيما يقول أمير المؤمنين ؟ قال النصرانى : ما الدرع إلا درعى ، وما أمير المؤمنين عندى بكاذب ! فالتفت شريح إلى علىّ يسأله : ياأمير المؤمنين هل من بينة ؟ فضحك علىّ وقال: أصاب شريح . مالى بينة ! فقضى بالدرع للنصرانى ، فأخذها ومشى ، و «أمير المؤمنين» ينظر إليه . . إلا أن النصرانى لم يخط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء . . . أمير المؤمنين يدينى إلى قاضيه فيقضى عليه ! أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . الدرع والله درعك يا أمير المؤمنين . اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين ، فخرجت من بعيرك الأورق . فقال علىّ : أما إذ أسلمت فهى لك[1] » .

(١) عبقرية الإمام للأستاذ العقاد .

ولقد كان منهاجه الذى شرعه هو ما قاله فى خطبته عقب البيعة له :

« أيها الناس . إنما أنا رجل منكم ، لى مالكم ، وعلى ما عليكم ، وإنى حاملكم على منهج نبيكم ، ومنفذ فيكم ما أمرت به . . ألا إن كل قطيعة أقطعها عثمان ، وكل مال أعطاه من مال الله ، فهو مردود فى بيت المال . فإن الحق لا يبطله شىء . ولو وجدته قد تزوج به النساء ، وملك الإماء ، وفرق فى البلدان لرددته . فإن فى العدل سعة ، ومن ضاق عليه الحق فالجور عليه أضيق .

« أيها الناس . . ألا لا يقولن رجال منكم غدا — قد غمرتهم الدنيا فامتلكوا العقار وفجروا الأنهار ، وركبوا الخيل ، واتخذوا الوصائف المرققة — إذا ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه ، وأصرتهم إلى حقوقهم التى يعلمون : « حرمنا ابن أبى طالب حقوقنا » ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غدا عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأيما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتنا ودخل ديننا واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده ؛ فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، ولا فضل فيه لأحد على أحد ، وللمتقين عند الله أحسن الجزاء » .

ولقد كان من الطبيعى ألا يرضى المستنفعون عن على ، وألا يقنع من اعتادوا التفضيل بشرعة المساواة ، ومن مردوا على الاستئثار بشرعة العدالة . فانحاز هؤلاء فى النهاية إلى المعسكر الآخر : معسكر أمية ، حيث يجدون فيه تمليقا لأطماعهم ، وتواطؤا على عناصر العدل والحق والضمير ، فى السيرة وفى الحكم سواء .

والذين يرون فى معاوية دهاء وبراعة لا يرونهما فى على ، ويعزون إليهما غلبة معاوية فى النهاية ، إنما يخطئون تقدير الظروف ، كما يخطئون فهم على وواجبه . لقد كان واجب على الأول والأخير ، أن يرد للتقاليد الإسلامية قوتها ، وأن يرد إلى الدين روحه ، وأن يجلو الغاشية التى غشت هذا الروح على أيدى أمية فى كبرة عثمان ووهنه . ولو جارى معاوية فى إقصاء العنصر الأخلاقى من حسابه ، لسقطت مهمته ، ولما كان

لظفره بالخلافة خالصة من قيمة فى حياة هذا الدين . فما جدوى استبدال معاوية بعاوية ؟! إن علياً إما أن يكون علياً أو فلتذهب الخلافة عنه ، بل فلتذهب حياته معها. وهـذا هو الفهم الصحيح الذى لم يغب عنه — كرم الله وجهه — وهو يقول : « والله ما معاوية بأدهى منى ، ولـكنه يغـدر ويفجر . ولولا كراهية الغدر لـكنت من أدهى الناس » .

* * *

ومضى على إلى رحمة ربه ، وجاء معاوية بن هند وابن أبى سفيان !

فلئن كان إيمان عثمان وورعه ورقته ، كانت تقف حاجزاً أمام أمية . . لقد انهار هذا الحاجز ، وانساح ذلك السد ، وارتدت أمية طليقة حرة إلى وراثاتها فى الجاهلية والإسلام . وجاء معاوية تعاونه العصبة التى على شاكلته ، وعلى رأسها عمرو بن العاص . قوم تجمعهم المطامع والمآرب ، وتدفعهم المطامح والرغائب ، ولا يمسكهم خلق ولا دين ولا ضمير .

وكانت الـكارثة التى قصمت ظهر الإسلام .

لقد اتسعت رقعة الإسلام فيما بعد ، ولـكن روحه انحسرت بلا جدال . وما قيمة الرقعة إذا انحسرت الروح ؟ ولولا قوة كامنة فى طبيعة هذا الدين ، وفيض عارم فى طاقته الروحية ، لـكانت أيام أمية كفيلة بالقضاء عليه القضاء الأخير . ولـكن روحه ظلت تقاوم وتغالب ، وما تزال فيها الطاقة الـكامنة للغلب والانتصار .

ولا حاجة بنا للحديث عن معاوية ، فنحن لا نؤرخ له هنا ؛ وبحسبنا تصرفه فى توريث يزيد الملك لنعلم أى رجل هو ؛ ثم بحسبنا سيرة يزيد لنقدر أية جريمة كانت تعيش فى أسلاخ أمية على المسلمين والإسلام .

ولـكننا نقول : إنه منذ أمية انساحت حدود بيت مال المسلمين ، فصار نهباً مباحاً للملوك والحاشية والمتملقين ؛ وانهارت قواعد العـدل الإسلامى فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات ، ولأذيالها منافع ، ولحاشيتها رسوم ؛ وانقلبت الخلافة ملكا ، وملكا

عضوضاً ، كما قال عنه الرسول فى وثبة من وثبات الاستشفاف الروحى العميق .

وعدنا نسمع عن الهبات للمتملقين والملهين والمطربين ، فيهب أحد ملوك أمية اثنى عشر ألف دينار لمعبد ، ويهب هارون الرشيد — من ملوك العباسيين — اسماعيل ابن جامع المغنى فى صوت واحد أربعة آلاف دينار ، ومنزلا نفيس الأثاث والرياش... وتنطلق الموجة فى طريقها لا تقف إلا فترة بين الحين والحين .

ولابد أن نذكر هنا عهد عمر بن عبد العزيز ، فقد كان بقية من عهد الخلافة وإشعاعة مضيئة تنير الطريق : لقد بدأ عهده برد الحكم المغصوب إلى صاحب الحق الأول فيه : إلى الأمة الإسلامية ، التى يجب أن تختار إمامها حرة طائعة مختارة ، لا بقوة الجند ، ولا بسلطان الوراثة . . صعد المنبر فقال :

«أيها الناس . إنى قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأى كان منى فيه ، ولا طلبة له ، ولا مشورة من المسلمين . وإنى قد خلعت ما فى أعناقكم من بيعتى فاختاروا لأنفسكم » فصاح الناس : قد اخترناك يا أمير المؤمنين ، ورضينا بك ، فَلِ الأمر باليمن والبركة .

وبذلك رد الأمر إلى نصابه فى ولاية الأمر . فلا ولاية بغيرشورى ورضى وقبول .

عندئذ خطب الناس فقال : « أيها الناس . إنه قد كان قبلى ولاة تجترون مودتهم بأن تدفعوا بذلك ظلمهم عنكم . ألا لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . من أطاع الله وجبت طاعته ، ومن عصى الله فلا طاعة له . أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لى عليكم . . . »

وحينما باشر سلطته بدأ برد المظالم ، مبتدئاً بنفسه . فقال : « إنه لينبغى ألا أبدأ بأول من نفسى . فنظر إلى ما فى يديه من أرض أو متاع فخرج منه ، حتى نظر إلى فص خاتم كان فى يده فقال : هذا أعطانيه الوليد من غير حقه ، مما جاء من أرض المغرب فرده . وخرج مما كان فى يده من القطائع ، وكان فى يده قطائع باليمامة ، والمكيدس وجبل الورس باليمن ، وفدك ، فخرج من ذلك كله ، ورده إلى المسلمين .

إلا أنه ترك عيناً بالسويداء ، وكان استنبطها بعطائه . فكانت تأتيه غلتها كل سنة مائة وخمسون ديناراً أو أقل أو أكثر .

« ولما أزمع أن يرد ما لديه أمر فنودى فى الناس : الصلاة جامعة ؛ وصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإن هؤلاء القوم قد كانوا أعطونا عطايا ما كان ينبغى لنا أن نأخذها ، وما كان ينبغى لهم أن يعطوناها ؛ وإن ذلك قد صار إلىّ ، ليس علىّ فيه دون الله محاسب ، ألا وإنى قد رددتها ، وبدأت بنفسى وأهل بيتى . اقرأ يا مزاحم — وقد جيء قبل ذلك بسفط فيه تلك الكتب — فجعل مزاحم يقرأ كتاباً كتاباً فيأخذه عمر ، وبيده مقص فيقصه به ، حتى لم يبق فيه شىء إلا شقه .

« ثم ثنى بزوجته فاطمة بنت عبد الملك بن مروان ، وكان عندها جوهر أمر لها به أبوها لم ير مثله ، فقال لها : اختارى إما أن تردى حليك إلى بيت المال ، وإما أن تأذنى لى فى فراقك ، فإنى أكره أن أكون أنا وأنت فى بيت واحد ، قالت : لا ، بل أختارك يا أمير المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لى . فأمر به فحمل حتى وضع فى بيت مال المسلمين . فلما مات عمر واستخلف يزيد بن عبد الملك ، قال لأخته فاطمة : إن شئت رددته عليك ، قالت : فإنى لا أشاؤه ، طبت عنه نفسا فى حياة عمر وأرجع فيه بعد موته ! لا والله أبداً . فلما رأى ذلك قسمه بين أهله وولده .

« ولم يكتف عمر برد ما كان فى يده من المظالم ، بل ذكروا أنه كان لا يأخذ من بيت المال شيئاً ، ولا يجرى على نفسه من الفىء درهما ؛ وكان عمر بن الخطاب يجرى على نفسه فى ذلك درهمين فى كل يوم ، فقيل لعمر بن عبد العزيز : لو أخذت ما كان يأخذ عمر بن الخطاب ، فقال : إن عمر بن الخطاب لم يكن له مال ، وأنا مالى يغنينى .

« كذلك حمل بنى مروان على النزول عما كان فى أيديهم من الأموال بغير استحقاق ، وردها إلى ذويها . روى أنه جاءه رجل ذمى من أهل حمص فقال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله ، قال : وما ذاك ؟ قال : العباس بن الوليد بن عبد الملك اغتصبنى أرضى — والعباس جالس — فقال له : يا عباس ما تقول ؟ قال :

أقطعنيها أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك ، كتب لى بها سجلا ، فقال : ما تقول يا ذمى ؟ قال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله عز وجل ، فقال عمر : نعم ، كتاب الله أحق أن يتبع من كتاب الوليد بن عبد الملك . يا عباس اردد عليه ضيعته . فردها عليه .

« وكان للوليد بن عبد الملك ابن يقال له روح وكان نشأ فى البادية فكأنه أعرابى ، فأتى ناس من المسلمين إلى عمر يخاصمون روحا فى حوانيت بحمص — وكانت لهم ، أقطعه إياها أبوه الوليد — فقال له عمر : اردد عليهم حوانيتهم ، قال له روح : إنها لى بسجل الوليد ، قال : ما يغنى عنك سجل الوليد ، الحوانيت حوانيتهم قد قامت لهم البينة عليها ، خل لهم حوانيتهم . فقام روح والحمصى منصرفين ، فتوعد روح الحمصى ، فرجع إلى عمر فقال : هو والله يتوعدنى يا أمير المؤمنين ، فقال عمر لكعب بن حامد — وهو على حرسه — اخرج إلى روح يا كعب ، فإن سلم إليه حوانيته فذاك ، و إلا فأتنى برأسه . فخرج بعض من سمع ذلك ممن يعنيه أمر روح فذكر له الذى أمر به عمر ، فخلع فؤاده ، وخرج إليه كعب وقد سل من السيف شبرا فقال له : قم فخل له حوانيته ، قال : نعم نعم ! فخلى له حوانيته .

« وتتابع الناس فى رفع المظالم إليه ، فما رفعت إليه مظلمة إلا ردها سواء كانت فى يده أو فى يد غيره ، حتى أخذ أموال بنى مروان وغيرهم مما صار إليهم ظلما . وكان يرد المظالم إلى أهلها بغير البينة القاطعة ، وكان يكتفى باليسير ، فإذا عرف وجه مظلمة الرجل ردها عليه ولم يكلفه تحقيق البينة لما يعرف من ظلم الولاة قبله للناس . وقد ذكروا أنه أنفد بيت مال العراق فى رد المظالم حتى حمل إليها من الشام .

« وكان سليمان بن عبد الملك قد أمر لعنبسة بن سعيد بن العاص — من البيت الأموى — بعشرين ألف دينار، فدارت فى الدواوين حتى انتهت إلى ديوان الختم فلم يبق إلا قبضها ، فتوفى سليمان قبل أن يقبضها ، وكان عنبسة صديقا لعمر بن عبد العزيز ، فغدا يريد كلام عمر فيما أمر له به سليمان ، فوجد بنى أمية حضورا بباب عمر يريدون

الإذن عليه ليكلموه فى أمورهم ، فلما رأوا عنبسة قالوا : ننظر مايصنع به قبل أن نكلمه، فدخل عنبسة عليه فقال له : يا أمير المؤمنين ، إن أمير المؤمنين سليمان قد كان أمر لى بعشرين ألف دينار حتى انتهت إلى ديوان الختم ولم يبق إلا قبضها ، فتوفى على ذلك، وأمير المؤمنين أولى باستتمام الصنيعة عندى ، وما بينى وبينه أعظم مما كان بينى وبين أمير المؤمنين سليمان ؛ فقال له عمر : كم ذلك ؟ قال عشرون ألف دينار . قال عمر : عشرون ألف دينار تغنى أربعة آلاف بيت من المسلمين ، وأدفعها إلى رجل واحد ! والله مالى إلى ذلك من سبيل . قال عنبسة : فرميت بالكتاب الذى فيه الصك، فقال لى عمر : لاعليك أن يكون معك ، فلعله أن يأتيك من هو أجرأ على هذا المال منى فيأمر لك به ! فأخذته وخرجت إلى بنى أمية فأعلمتهم ما كان من ذلك فقالوا : ليس بعد هذا شىء ، ارجع إليه فاسأله أن يأذن لنا أن نلحق بالبلدان ؛ فرجعت إليه فقلت : يا أمير المؤمنين إن قومك بالباب يسألونك أن تجرى عليهم ما كان من قبلك يجري عليهم . فقال عمر : والله ما هذا المال لى ومالى إلى ذلك من سبيل . قلت يا أمير المؤمنين ، فيسألونك أن تأذن لهم يضربون فى البلدان . قال : ماشاءوا ذلك لهم ، وقد أذنت لهم ، قلت : وأنا أيضا ، قال : وأنت أيضا قد أذنت لك ؛ ولكنى أرى لك أن تقيم ، فإنك رجل كثير النقد ، وأنا أبيع تركة سليمان ، فلعلك أن تشترى منها مايكون لك فى ربحه عوض مما فاتك ، قال : فأقمت فابتعت من تركة سليمان بمائة ألف ، فخرجت بها إلى العراق فبعتها بمائتى ألف دينار ، وحبست الصك ، فلما توفى عمر وولى يزيد بن عبد الملك أتيته بكتاب سليمان ، فأنفذلى ما كان فيه .

« وجمع عمر بنى مروان فقال لهم : إنكم قد أعطيتم حظا وشرفا وأموالا ، وإنى لأحسب شطر أموال هذه الأمة أو ثلثيها فى أيديكم ، فأدوا ما فى أيديكم من حقوق الناس ، ولا تلجئونى إلى ما أكره فأحملكم على ما تكرهون . فلم يجبه أحد منهم، فقال : أجيبونى ، فقال رجل منهم : والله لانخرج من أموالنا التى صارت إلينا من آبائنا فنفقر أبناءنا ونكفر آباءنا ، حتى تزايل رؤوسنا أجسادنا ، فقال عمر : والله لولا أن تستعينوا

على بنى أطلب هذا الحق له ، لأضرعت خدودكم عاجلا ، ولكنى أخاف الفتنة ، ولئن أبقانى الله لأردن إلى كل ذى حق حقه إن شاء الله [١] » .

ولكنه لم يعش ليرد لكل ذى حق حقه كما كان يريد ، فجاء من بعده يسيرون على نهج أمية ، ولا يسيرون على نهج الإسلام . فلما أن جاء بنو العباس جاءوا ملوكا ، وقد فسدت الأرض ، وبعد الناس عن تقاليد الدين ، بما باعدت أمية بينهم و بينه ذلك الأمد الطويل . وما كان ملوك بنى العباس خيرا من ملوك بنى أمية ، فإنه لكذلك الملك العضوض !

***

وإذ كنا لا نؤرخ هنا للدولة الإسلامية ، ولكن للروح الإسلامى فى الحكم ، فإننا نكتفى فى إبراز مظاهر التحول والانحسار فى هذا الروح بإثبات ثلاث خطب من عهد الملوك . وبموازنتها بالخطب الثلاث التى سبقت فى عهد الخلفاء يتبين الفارق العميق .

خطب معاوية فى أهل الكوفة بعد الصلح فقال :

« يا أهل الكوفة . أترانى قاتلتكم على الصلاة والزكاة والحج ، وقد علمت أنكم تصلون ، وتزكون ، وتحجون ؟ ولكننى قاتلتكم لأتأمر عليكم وعلى رقابكم ؛ وقد آتانى الله ذلك ، وأنتم كارهون . ألا إن كل مال أو دم أصيب فى هذه الفتنة فمطلول ، وكل شرط شرطته ، فتحت قدمى هاتين » .

هكذا « كل شرط شرطته فتحت قدمىّ هاتين » والله يقول : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا » ؛ والله يقول : « وإن استنصروكم فى الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم و بينهم ميثاق » فيؤثر الوفاء بالميثاق للمشركين المعاهدين ، على نصرة المسلمين لإخوانهم فى الدين . أما معاوية فيخيس بعهده للمسلمين ، و يجهر بهذه الكبيرة جهرة المتبجحين !

إنه من أمية . التى أبت نحيزتها أن تدخل فى حلف الفضول !

---

(١) من كتاب « عمر بن عبد العزيز » للأستاذ أحمد زكى صفوت .

وخطب كذلك فى أهل المدينة فقال :

« أما بعد ، فإنى والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ، ولا مسرة بولايتى . ولـكنى جالدتـكم بسيفى هذا مجالدة . ولقد رضت لـكم نفسى على عمل ابن أبى قحافة ، وأردتها على عمل عمر ، فنفرت من ذلك نفارا شديدا ؛ وأردتها على سنيات عثمان ، فأبت علىّ ؛ فسلـكت بها طريقا لى ولـكم فيه منفعة : مؤاكلة حسنة ، ومشاربة جميلة ، فإن لم تجدونى خيركم ، فإنى خير لـكم ولاية . . . »

أجل ما وليها بمحبة منهم . وإنه ليعلم أن الخلافة بيعة بالرضى فى دين الإسلام . ولـكن ما لمعاوية وهذا الإسلام ! وما كانت نفسه لترضى بأن تراض على عمل ابن أبى قحافة ولا ابن الخطاب ولا حتى على سنيات عثمان . . وهو ابن هند وابن أبى سفيان !

وخطب المنصور العباسى — وقد فعلت الموجة الأموية فعلها فى تصور الحـكم حتى انتهت به أيام العباسيين إلى نظرية الحق الإلهى المقدس — فقال :

« أيها الناس : إنما أنا سلطان الله فى أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتأييده ؛ وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ، فقد جعلنى الله عليه قفلا ؛ إن شاء أن يفتحنى فتحنى لإعطائكم وقسم أرزاقكم ؛ وإن شاء أن يقفلنى عليه أقفلنى » !

وبذلك خرجت سياسة الحـكم نهائيا من دائرة الإسلام ، وتعاليم الإسلام .

* * *

فأما سياسة المال فكانت تبعا لسياسة الحـكم ، وفرعا عن تصور الحـكام لطبيعة الحـكم وطريقته ، ولحق الراعى والرعية . فأما فى حياة محمد وصاحبيه وفى خلافة على ابن أبى طالب ، فكانت النظرية السائدة هى النظرية الإسلامية : وهى أن المال مال الجماعة ؛ ولا حق للحاكم بنفسه أو بقرابته أن يأخذ منه شيئا إلا بحقه ؛ ولا أن يعطى أحدا منه إلا بقدر ما يستحق ، شأنه شأن الآخرين . وأما حين انحرف هذا التصور قليلا فى عهد عثمان ، فقد بقيت للناس حقوقهم ؛ وفهم الخليفة أنه فى حل — وقد اتسع المال عن المقررات للناس — أن يطلق فيه يده يبر أهله ومن يرى من غيرهم حسب رأيه . وأما حين صار الحـكم إلى الملك العضوض ، فقد انهارت الحدود والقيود ،

وأصبح الحاكم مطلق اليد فى المنع والمنح ، بالحق فى أحيان قليلة وبالباطل فى سائر الأحيان . واتسع مال المسلمين لترف الحكام وأبنائهم وحاشيتهم ومملقيهم إلى غير حد ، وخرج الحكام بذلك نهائيا من كل حدود الإسلام .

هذه صورة مجملة نعرض لها نماذج تفصلها من وقائع التاريخ .

كانت موارد بيت المال منذ أيام الرسول هى :

الزكاة المفروضة على المسلمين فى أموالهم بحسب فئاتها المعروفة فى الذهب والفضة ، والزرع والثمار ، وفى الماشية ، وفى عروض التجارة ، وفى الركاز . . . والمتوسط العام فيها هو نصف العشر ، وتنفق فى مصارفها الثمانية المعروفة .

والجزية على الرؤوس للصالحين عليها من الذميين . وهى فى مقابل الزكاة التى يدفعها المسلمون مشاركة فى التكاليف العامة . وتسقط بالإسلام وتجب بدلها الزكاة .

والفىء وهو ما يصل إلى المسلمين من المشركين عفوا بغير قتال ، وكله لله والرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل بنص القرآن .

والغنيمة . وهى ما يصل إلى المسلمين من المشركين بالحرب . وأربعة أخماسها للمحاربين ، وخمسها كالفىء فى مصرفه .

أو الخراج — بدل الغنيمة — وهو مال مقرر على الأراضى التى كانت فى يد المشركين واستولى عليها المسلمون حربا ، أو صولح عليها المشركون وبقيت فى أيديهم ، كالنظام الذى اتبعه عمر بن الخطاب كما سيجىء .

وفى أيام الرسول لم تكن موارد بيت المال وفيرة ، لأن المهاجرين قد تركوا ديارهم وأموالهم ، فوسعهم الأنصار وشاركوهم وآخوهم . وكان عدد المسلمين بعد محدودا ؛ وقبل الغزو لم يكن لبيت المال إلا مورد الزكاة وهو مورد فى ذاته ضئيل ، وبقلة العدد يزداد ضآلة . وهذا المورد كان يصرف للثمانية الطوائف المبينة فى آية « إنما الصدقات . . . »

فلما بدأت الغزوات ، زاد مورد آخر هو مورد الغنيمة ، الذى يحصل المحاربون على أربعة أخماسه . وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يعطى الراجل سهما والفارس

سهمين — وقيل ثلاثة — كما كان يعطى الأعزب سهما والمتزوج سهمين مقرراً بذلك مبدأ رعاية الأسرة ، ومبدأ : « كل بقدر حاجته » . وأما الخمس فكان يوزع حسب مصارفه التى ذكرنا .

ثم حدث أن وقع أول فىء فى غزوة بنى النضير ، فجعله الرسول للمهاجرين خاصة ، لم يعط إلا رجلين من الأنصار فقيرين ؛ وجاء القرآن بعد ذلك فقرر المبدأ الإسلامى العام : « كى لا يكون دُولةً بين الأغنياء منكم » .

ثم أخذت موارد المسلمين تتسع باتساع رقعة الإسلام وتوالى الفتوح ، فأخذ الرخاء يشمل شيئا فشيئا جموع المسلمين على السواء . إذ كانوا جميعاً شركاء فى موارد بيت المال ، بالأنصبة التى حددها الإسلام .

وحين لحق الرسول بالرفيق الأعلى ، وارتد من ارتد ومنعوا الزكاة ؛ وقف أبو بكر وقفته المشهورة وقال قولته الخالدة : « والله لو منعونى عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه » مخالفا فى ذلك رأى عمر بن الخطاب الذى كان يميل إلى التساهل والتريث ، لأن الإسلام وليد ، ولأن أعداءه يتربصون به على أطراف الجزيرة ، ولأن المرتدين قوة ؛ وقد بلغ من معارضته أن يقول فى شىء من الحدة : كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . فمن قالها فقد عصم منى ماله ودمه إلا بحقها ، وحسابهم على الله » فأجابه أبو بكر فى تصميم : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . فإن الزكاة هى حق المال . وقد قال : « إلا بحقها » ... وعندئذ يقول عمر : « فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبى بكر للقتال فعرفت أنه الحق » .

وبهذا الموقف الخالد تقرر نهائيا فى الواقع التاريخى أصل من أصول سياسة المال فى الإسلام . هو القتال والقتل لتقرير حق الزكاة فى المال .

وسار أبو بكر فى توزيع أموال الزكاة على مصارفها المعهودة سيرة الرسول ؛

وكذلك فى أخماس الغنيمة وسائر الموارد . فكان يأخذ لنفسه ذلك القدر الضئيل الذى فرضه له المسلمون — وقيل إنه درهمان فى اليوم — ثم يعطى أصحاب الفرائض فرائضهم ، وما بقى فى بيت المال ينفق فى تجهيز الجيوش للجهاد .

وقد حدثت فى عهد أبى بكر سابقة اختلف عليها هو وعمر . فقد رأى أبو بكر أن يسوى فى القسمة بين السابقين الأولين والمتأخرين فى الإسلام ، وبين الأحرار والموالى ، وبين الذكور والإناث . ورأى عمر مع جماعة من الصحابة أن يقدم أهل السبق فى الإسلام على قدر منازلهم ؛ فقال أبو بكر : أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل ، فما أعرفنى بذلك ، وإنما ذلك شىء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة » .

وظلت هذه المساواة مرعية ، واليسر يفيض على المسلمين سواء ، كلما اتسعت الموارد ، حتى كان عهد عمر بن الخطاب فظل مستمسكا برأيه الذى رآه : « لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » .

وقد حدث أن جاءه يوما عامله بالبحرين أبو هريرة بمال كثير . وروايته : « قدمت من البحرين بخمسمائة ألف درهم ، فأتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه ممسيا ، فقلت : يا أمير المؤمنين اقبض هذا المال . قال : وكم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : وتدرى كم خمسمائة ألف ؟ قلت : نعم . مائة ألف ومائة ألف — خمس مرات — قال : أنت ناعس ! اذهب الليلة فبت حتى تصبح ! فلما أصبحت أتيته ، فقلت : اقبض منى هذا المال . قال : وكم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : أمن طيب هو ؟ قلت : لا أعلم إلا ذاك . فقال عمر رضى الله عنه : أيها الناس . إنه قد جاءنا مال كثير . فإن شئتم أن نكيل لكم كلنا ، وإن شئتم أن نعدّ لكم عددنا ، وإن شئتم أن نزن لكم وزنًا . فقال رجل من القوم : يا أمير المؤمنين دوّن للناس دواوين يعطون عليها ، فاشتهى عمر ذلك . ففرض للمهاجرين خمسة آلاف خمسة آلاف ، وللأنصار ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ، ولأزواج النبى صلى الله عليه وسلم اثنى عشر

ألفا . . . » وقد أثبتنا هذه الرواية هنا لما تُبين من رأى عمر فى تفضيل بعض الناس على بعض ، ولما تُصور من درجة الثراء التى يحسب فيها نصف مليون درهم حلما من الأحلام يتحدث به النيام ! وقد تغير ذلك كله فيما بعد الفتوح العظام .

قال أبو يوسف فى كتاب الخراج : « وحدثنى شيخ من أهل المدينة عن اسماعيل ابن محمد بن السائب عن زيد عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : والله الذى لا إله إلا هو . ما أحد إلا وله فى هذا المال حق أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد إلا عبد مملوك ، وما أنا فيه إلا كأحدكم . ولكنا على منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالرجل وبلاؤه فى الإسلام ، والرجل وقدمه فى الإسلام ، والرجل وغناؤه فى الإسلام ، والرجل وحاجته فى الإسلام . والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه قبل أن يحمر وجهه — أى فى طلبه — »

« ثم إنه فرض لكل رجل شهد بدراً خمسة آلاف درهم فى كل سنة ؛ وفرض لكل من كان له إسلام كإسلام أهل بدر من مهاجرة الحبشة ومن شهد أُحداً أربعة آلاف درهم فى كل سنة ؛ وفرض لأبناء البدريين ألفين ألفين إلا حسناً وحسيناً ، فإنه ألحقهما بفريضة أبيهما لقرابتهما من رسول الله ، ففرض لكل واحد منهما خمسة آلاف درهم ؛ وفرض لكل رجل هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ، ولكل رجل من مسلمة الفتح ألفين ، ولغلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمة الفتح . وفرض للناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم . ثم جعل من بقى من الناس باباً واحداً . ففرض لمن جاء من المسلمين إلى المدينة ، وأقام بها ، خمسة وعشرين ديناراً ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق ألفين إلى ألف إلى تسعمائة إلى خمسمائة إلى ثلاثمائة . ولم ينقص أحداً عن ثلاثمائة . وقال : « لئن كثر المال لأفرضن لكل رجل أربعة آلاف درهم : ألف لسفره ، وألف لسلاحه ، وألف يخلفها لأهله ، وألف لفرسه وبغله »[1] .

---

(١) كتاب : الفاروق عمر جزء ٢ للدكتور هيكل .

« غير أن عمر خرج عن القاعدة التى وضعها لتنظيم العطاء فى أمر رجال ونساء زاد فى عطائهم على عطاء أمثالهم ممن فى طبقتهم . فرض لعمر بن أبى سلمة أربعة آلاف درهم . وعمر هذا هو ابن أم سلمة أم المؤمنين . وقد اعترض محمد بن عبد الله ابن جحش ، وقال لأمير المؤمنين : « لم تفضل عمر علينا ، فقد هاجر آباؤنا وشهدوا » وأجابه ابن الخطاب بقوله : « أفضله لمكانه من النبى صلى الله عليه وسلم . فليأتنى الذى يستعتب بأم مثل أم سلمة أعتبه » وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم ، فقال عبد الله بن عمر : « فرضت لى ثلاثة آلاف ، وفرضت لأسامة أربعة آلاف ، وقد شهدت مالم يشهد أسامة » وأجابه عمر : « زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبيك ! » وفرض لأسماء بنت عميس زوج أبى بكر ألف درهم ، ولأم كلثوم بنت عقبة ألف درهم ، ولأم عبدالله بن مسعود ألف درهم ؛ فزادهن على أمثالهن لمكانتهن الخاصة إذ كن أزواجاً وأمهات لرجال لهم على غيرهم منزلة وفضل »[1] .

هما رأيان إذن فى تقسيم المال . رأى أبى بكر ورأى عمر . وقد كان لرأى عمر سنده : « لا أجعل من قاتل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كمن قاتل معه » و . . . « فالرجل و بلاؤه فى الإسلام . . . » ولهذا الرأى أصل فى الإسلام وهو التعادل بين الجهد والجزاء . وكان لرأى أبى بكر سنده كذلك : « إنما أسلموا لله وعليه أجرهم ، يوفيهم ذلك يوم القيامة ، و إنما هذه الدنيا بلاغ » ولكننا لا نتردد فى اختيار رأى أبى بكر إذ كان أقرب إلى روح الإسلام ، وأقمن أن يحقق المساواة بين المسلمين — وهى أصل كبير من أصول هذا الدين — وأحرى ألا ينتج النتائج السيئة التى نشأت عن هذا التفاوت ، من تضخم ثروات فريق من الناس ، وتزايد هذا التضخم عاما بعد عام بالاستثمار — والمعروف اقتصاديا أن زيادة الربح تتوالى تواليا هندسيا — لا عدديا — مع رأس المال — هذه النتائج التى رآها عمر فى آخر حياته فآلى لئن جاء عليه العام

(١) المصدر السابق .

ليسوين فى الأعطيات ، وقال قولته المشهورة : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء » !

ولـكن واأسفاه ! لقد فات الأوان ، وسبقت الأيام عمر ، ووقعت النتائج المؤلمة التى أودت بالتوازن فى المجتمع الإسلامى ، كما أدت فيما بعد إلى الفتنة ، بما أضيف إليها من تصرف أمية و إقرار عثمان !

رجع عمر إذن عن رأيه فى التفرقة بين المسلمين فى العطاء ، حينما رأى نتائجه السيئة ، إلى رأى أبى بكر . وكذلك جاء رأى علىّ مطابقا لرأى الخليفة الأول — ونحن نميل إلى اعتبار خلافة علىّ امتدادا طبيعيا لخلافة الشيخين قبله ، وأن عهد عثمان كان فجوة بينهما . لذلك نتابع الحديث عن عهـد على ، ثم نعود للحديث عن الحالة فى أيام عثمان .

اختار على مبدأ المساواة فى العطاء ، وقد نص عليه فى خطبته الأولى حيث قال :

« ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غدا عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأيما رجل استجاب لله ولرسـوله ، فصدق ملتنا ، ودخل ديننا ، واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده . فأنتم عباد الله ، والمـال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ؛ ولا فضل فيه لأحد على أحد ؛ وللمتقين عند الله أحسن الجزاء » .

هذا هو المبدأ الإسلامى السليم الذى يتفق مع روح المساواة الإسلامية ؛ ويكفل للمجتمع الإسلامى التوازن ، فلا يدع الثروات تتضخم إلا بقدر الجهد والعمل وحدهما ، لا بفضل إتاحة فرصة لا تتاح للآخرين ، بوجود وفر من المـال للعمل أكبر مما لدى الآخرين .

وقد كان عمر فى آخر أيامه على أن يفىء إلى هذا المبدأ ؛ ولـكنه عوجل فاستشهد لسوء حظ الإسلام ؛ ولم ينفذ عزيمته التى اعتزم ، بل عزيمتيه : عزيمته فى أن يأخذ فضول أموال الأغنياء فيردها على الفقراء ، إذ كانت هذه الفضول قد نشأت — فى

الأغلب — من تفريقه فى العطاء؛ وعزيمته فى أن يسوى بينهم فى العطاء فلا تعود هذه الفوارق إلى الظهور كما ظهرت؛ ولا يختل المجتمع الإسلامى كما بدأ يختل .

وجاء عثمان . فلم ير أن يأخذ بالعزيمتين أو إحداهما . . ترك الفضول لأصحابها فلم يردها؛ وترك الأعطيات كذلك على تفاوتها . ولكن هذا لم يكن كل ما كان . بل وسع أولا على الناس فى العطاء فازداد الغنى غنى ، وربما تبحبح الفقير قليلا . ثم جعل يمنح المنح الضخمة لمن لا تنقصهم الثروة؛ ثم أباح لقريش أن تضرب فى الأرض تتاجر بأموالها المكدسة ، فتزيدها أضعافا مضاعفة؛ ثم أباح للأثرياء أن يقتنوا الضياع والدور فى السواد وغير السواد؛ فإذا عهد من عهود الإقطاع يسود المجتمع الإسلامى فى نهاية عهده رحمه الله .

كان أبو بكر وكان عمر من بعده يتشددان فى إمساك الجماعة من رؤوس قريش بالمدينة ، لا يدعونهم يضربون فى الأرض المفتوحة ، احتياطا لأن تمتد أبصار هؤلاء الرؤوس إلى المال والسلطان ، حين تجتمع إليهم الأنصار بحكم قرابتهم من رسول الله ، أو بحكم بلائهم فى الإسلام وسابقتهم فى الدين . وما كان فى هذا افتيات على الحرية الشخصية كما يفهمها الإسلام؛ فهذه الحرية محدودة بمصلحة الجماعة والنصح لها . فلما جاء عثمان أباح لهم أن يضربوا فى الأرض . ولم يبح لهم هذا وحده بل يسر لهم وحضهم على توظيف أموالهم فى الدور والضياع فى الأقاليم ، بعد ما آتى بعضهم من الهبات مئات الآلاف . . .

لقد كان ذلك كله برا ورحمة بالمسلمين وبكبارهم خاصة . ولكنه أنشأ شرا عظيما لم يكن خافيا على فطنة أبى بكر ، وفطنة عمر بعده . أنشأ الفوارق المالية والاجتماعية الضخمة فى الجماعة الإسلامية ، كما أنشأ طبقة أرستقراطية فارغة تأتيها أرزاقها من كل مكان دون كد ولا تعب ، فكان الترف الذى حارب الإسلام بنصوصه وتوجيهاته ، كما حارب به الخليفتان قبل عثمان ، وحرصا على ألا يتيحاه .

ونحن نجتزئ في تصوير نتائج هذه السياسة بفقرات من كتاب « الفتنة الكبرى — عثمان » للدكتور طه حسين ، فيها غناء :

« فريق من كبار الصحابة كانوا يملكون كثيرا من المال السائل والجامد في الحجاز ، فما أسرع ما أنفقوا مالهم هذا ، سائله وجامده ، في شراء الأرض في الأقاليم ، لأنهم كانوا يعلمون أن أرض الأقاليم أخصب تربة ، وأكثر ثمرة ، وأيسر استغلالا من أرض الحجاز . فطلحة بن عبد الله كان جد واجتهد ودأب حتى اشترى عامة أسهم خيبر من الذين شهدوا فتحها مع النبي أو من ورثتهم . فلما فتح عثمان هذا الباب باع طلحة كل ما كان يملك من أسهم خيبر لأهل الحجاز ، ممن شهد فتح العراق ، بما كانوا يملكون هناك . ثم كان له مال آخر كثير ، فاشترى به من بعض أهل الحجاز أرضهم في العراق ؛ واشترى من عثمان نفسه أرضا كان يملكها في العراق بأرض كان هو يملكها في الحجاز . وفعل الناس فعله ، فكل من كره الهجرة من الحجاز ليقيم بأرضه في الأقاليم باع أرضه تلك واشترى مكانها أرضا فيما يليه . ونشأ عن ذلك أولا أن ظهرت الملكيات الضخمة في العراق وغيره من الأقاليم . فالذين استطاعوا أن ينتفعوا بهذا الاقتراح إنما هم أصحاب الأموال الضخمة الذين كانوا يستطيعون أن يشتروا من أصحاب الملكيات الصغيرة ما يملكون ؛ فاشترى طلحة ، واشترى الزبير ، واشترى مروان بن الحكم ، وكثر النشاط المالي في ذلك العام من بيع وشراء واقتراض واستبدال ومضاربة . ثم لم يقتصر ذلك على الحجاز والعراق ، وإنما شمل بلاد العرب كلها من جهة والأقاليم المفتوحة كلها من جهة أخرى . ووجدت الإقطاعات الكبيرة الضخمة والضياع الواسعة العريضة من جهة ، وقام فيها العاملون من الرقيق والموالي والأحرار من جهة أخرى . فظهرت في الإسلام طبقة جديدة من الناس هي طبقة « البلوتقراطية » التي تمتاز إلى أرستقراطيتها التي تأتيها من المولد [1] بكثرة المال وضخامة الثراء ، وكثرة الأتباع أيضا .

(١) قلنا : إن الروح الإسلامي كان قد أخذ أنفاس هذا النوع من الأرستقراطية . وإلى عهد عثمان لم تكن قد استردت أنفاسها بعد . إنما كانت أرستقراطية السبق والبلاء في الإسلام وهذا أدق .

« ونشأ من ذلك ثانيا أن الذين اشتروا الأرض ، فى بلاد العرب عامة وفى الحجاز خاصة ، قد أرادوا أن يستغلوا أرضهم ، فاجتلبوا الرقيق وأكثروا من اجتلابه ولم يمض وقت طويل حتى استحال الحجاز إلى جنة من أجمل جنات الأرض وأخصبها وأحسنها ثمرا وأعودها على أهلها بالغنى ، وما يستتبع الغنى من الترف والفراغ . وماهى إلا أن تنشأ فى الحجاز نفسه ، فى مكة والمدينة والطائف ، طبقة من هذه الأرستقراطية الفارغة التى لا تعمل شيئا ، وإنما يعمل لها ما جلبت من الرقيق ، والتى تنفق وقتها فى فنون اللهو والعبث والمجون . . . »

عندئذ ثار الروح الإسلامى فى نفوس بعض الناس ، يمثلهم أشدهم حرارة وثورة أبو ذر . ذلك الصحابى الجليل الذى لم تجد هيئة الفتوى المصرية فى الزمن الأخير إلا أن تخطئه فى اتجاهه ؛ وإلا أن تزعم لنفسها بصرا بالدين أكثر من بصره بدينه !

قام أبو ذر ينكر على المترفين ترفهم الذى لايعرفه الإسلام ؛ وينكر على معاوية وأمية خاصة سياستهم التى تقر هذا الترف ، وتستزيد منه ، وتتمرغ فيه ؛ وينكر على عثمان نفسه أن يهب من بيت المال المئات والألوف ، فيزيد فى ثراء المثرين وترف المترفين .

علم أن عثمان أعطى مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية ، والحارث بن الحكم مائتى ألف درهم ، وزيد بن ثابت مائة ألف . . . وما كان ضمير أبى ذر ليطيق شيئا من هذا كله . فانطلق يخطب فى الناس :

« لقد حدثت أعمال ما أعرفها . والله ماهى فى كتاب الله ولاسنة نبيه . والله إنى لأرى حقاً يطفأ ، وباطلا يحيا ، وصادقا مكذبا ، وأثرة بغير تقى . . يا معشر الأغنياء واسُوا الفقراء . وبشر الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله بمكاو من نار ، تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . . . يا كانز المال اعلم أن فى المال ثلاثة شركاء : القدر لا يستأمرك أن يذهب بخيرها أو شرها من هلاك أو موت ، والوارث ينتظر أن تضع رأسك ثم يستاقها وأنت ذميم ، وأنت الثالث ، إن استطعت

ألا تكون أعجز الثلاثة فلا تكونن . . إن الله عز وجل يقول : لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون .

« اتخذتم ستور الحرير ، ونضائد الديباج ؛ وتألمتم الاضطجاع على الصوف الأذربى ، وكان رسول الله ينام على الحصير ؛ واختلف عليكم بألوان الطعام ، وكان رسول الله لا يشبع من خبز الشعير » .

وروى مالك بن عبد الله الزيادى عن أبى ذر : « أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان ، فأذن له وبيده عصاه . فقال عثمان : يا كعب ، إن عبد الرحمن توفى وترك مالاً ، فما ترى فيه ؟ فقال : إن كان يصل فيه حق الله فلا بأس عليه . فرفع أبو ذر عصاه فضرب كعبا . وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما أحب لو أن لى هذا الجبل ذهبا أنفقه ويتقبل منى ، أذر خلفى منه ست أواقٍ » أنشدك الله يا عثمان . أسمعته ؟ — ثلاث مرات — قال نعم[1] » .

وما كانت مثل هذه الدعوة ليطيقها معاوية ، ولا ليطيقها مروان بن الحكم ؛ فما زالا به عند عثمان يحرضانه عليه حتى كان مصيره إلى « الربذة » منفيا من الأرض فى غير حرب لله ولرسوله ، وفى غير سعى فى الأرض بالفساد كما تقول شريعة الإسلام !

لقد كانت صيحة أبى ذر دفعة من دفعات الروح الإسلامى السليم ، أنكرها الذين فسدت قلوبهم ؛ ولا يزال ينكرها أمثالهم من مطايا الاستغلال فى هذه الأيام .

لقد كانت هذه الصيحة يقظة ضمير لم تخدره الأطماع أمام تضخم فاحش فى الثروات ، يفرق الجماعة الإسلامية طبقات ، ويحطم الأسس التى جاء هذا الدين ليقيمها بين الناس . وبحسبنا أن نعرض هنا نموذجا للثروات الضخام أورده المسعودى ، قال :

« فى أيام عثمان اقتنى الصحابة الضياع والمال ، فكان لعثمان يوم قتل عند خازنه خمسون ومائة ألف دينار وألف ألف درهم ، وقيمة ضياعه بوادى القرى وحنين وغيرهما مائة ألف دينار ، وخلف إبلا وخيلا كثيرة . وبلغ الثمن الواحد من متروك الزبير بعد

---

(١) حديث رقم ٤٥٣ المسند جزء أول نشر الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر .

وفاته خمسين ألف دينار، وخلف ألف فرس وألف أمة . وكانت غلة طلحة من العراق ألف دينار كل يوم ، ومن ناحيــة السراة أكثر من ذلك . وكان على مربط عبد الرحمن بن عوف ألف فرس ، وله ألف بعير ، وعشرة آلاف من الغنم ؛ وبلغ الربع من متروكه بعد وفاته أربعة وثمانين ألفا . وخلف زيد بن ثابت من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس غير ما خلف من الأموال والضيــاع . وبنى الزبير داره بالبصرة ، وبنى أيضاً بمصر والكوفة والإسكندرية . وكذلك بنى طلحة داره بالكوفة ، وشيد داره بالمدينة ، وبناها بالجص والآجر والساج . وبنى سعد بن أبى وقاص داره بالعقيق ، ورفع سمكها وأوسع فضاءها ، وجعل على أعلاها شرفات . وبنى المقداد داره بالمدينة ، وجعلها مجصصة الظاهر والباطن . وخلف يعلى بن منبه خمسين ألف دينار وعقارا ، وغير ذلك ما قيمته ثلاثمائة ألف درهم » .

هذا هو الثراء الذى بدأ صغيراً بإيثار بعض المسلمين على بعض فى العطاء فى أيام عمر — ذلك الإيثار الذى كان معتزما إبطاله وتلافى آثاره لولا أن عاجلته الطعنة التى لم تصب قلب عمر وحده ، إنما أصابت قلب الإسلام — ثم نما وازداد بإبقاء عثمان عليه ، فضلا على العطايا والهبات والقطائع . ثم فشا فشواً ذريعا بتجميع الأملاك والضياع وموارد الاستغلال ؛ بما أباحه عثمان من شراء الأرضين فى الأقاليم وتضخيم الملكيات فى رقعة واسعة ؛ وبمقاومة الصيحة الخالصة العميقة التى انبعثت من قلب أبى ذر ؛ وكانت جديرة لو بلغت غايتها ، ولو وجدت من الإمام استماعا لها ، أن تعدل الأوضاع ، وأن تحقق ما أراده عمر فى أواخر أيامه من رد فضول أموال الأغنياء على الفقراء ، بمــا يبيحه له سلطان الإمامة لدفع الضرر عن الأمة ، بل بما يحتمه عليه الواجب تحقيقا لمصلحة الجماعة .

وبقدر ما تكدست الثروات وتضخمت فى جانب ، كان الفقر والبؤس فى الجانب الآخر حتما ، وكانت النقمة والسخط كذلك . وما لبث هذا كله أن تجمع وتضخم ، لينبعث فتنة هائجة ، يستغلها أعداء الإسلام ، فتودى فى النهاية بعثمان ، وتودى معه

بأمن الأمة الإسلامية وسلامتها ، وتسلمها إلى اضطراب وفوران ، لم يخب أواره حتى كان قد غشى بدخانه على روح الإسلام ، وأسلم الأمة إلى ملك عضوض لا يقوم على خلق أو دين !

لذلك لم يكن غريباً أن يغضب أصحاب رؤوس الأموال ، والمستنفعون من تفاوت الحظوظ فى العطاء ، على سياسة المساواة والعدالة التى اعتزمها علىّ بعد عثمان ؛ وأن يتظاهروا بأنهم إنما يتصحون بالعدول عن هذه السياسة خوفا عليه من الانتقاض .

فما كان جوابه إلا أن يستلهم روح الإسلام فى ضميره القوى فيقول :

« أتأمرونى أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه ؟ لو كان هذا المال لى لسويت بينهم ؛ فكيف وإنما المال مال الله ؟ ألا وإن إعطاء المال فى غير حقه تبذير وإسراف ؛ وهو يرفع صاحبه فى الدنيا ، ويضعه فى الآخرة » .

***

فأما معاوية بعد علىّ فقد سار فى سياسة المال سيرته التى ينتفى منها العنصر الأخلاق ، فجعله للرشى واللهى وشراء الذمم فى البيعة ليزيد ، وما أشبه هذه الأغراض؛ بجانب مطالب الدولة والأجناد والفتوح بطبيعة الحال .

وعلى هذا سار الملوك من بنى أمية حتى كان عمر بن عبد العزيز ، فصنع الذى أسلفنا فى رد المظالم ، وفى الكف عن بعثرة أموال المسلمين فى غير حقها ؛ فلم يكن لبنى أمية إلا ما لسائر الناس ؛ ولم يكن للمتملقين والملهين نصيب فى هذا المال ، فقد انقطع عن الشعراء المداح ، ولم يجزهم بشىء من بيت المال .

وفى خبر له مع جرير أن جريراً مدحه فقال له عمر : « يابن الخطفى : أمن أبناء المهاجرين أنت فنعرف لك حقهم ؟ أم من أبناء الأنصار فيجب لك مايجب لهم ؟ أم من فقراء المسلمين فنأمر صاحب صدقات قومك فيصلك بمثل مايصل به قومك ؟» فقال : يا أمير المؤمنين ، ما أنا بواحد من هؤلاء ، وإنى لمن أكثر قومى مالا ، وأحسنهم حالا ؛ ولكنى أسألك ما عودتنيه الخلفاء : أربعة آلاف درهم وما يتبعها من كسوة

وحملان . فقال له عمر : « كل امرىء يلقى فعله ، وأما أنا فما أرى لك فى مال الله حقا ؛ ولكن انتظر حتى يخرج عطائى ، فأنظر مايكفى عيالى سنة منه فأدخره لهم ؛ ثم إن فضل فضل صرفناه إليك » فقال جرير : لا . بل يوفر أمير المؤمنين ويحمد ، وأخرج راضيا قال : فذلك أحب إلىّ . فخرج . فلما ولى قال عمر : إن شر هذا ليتقى . ردوه إلىّ فردوه فقال: «إن عندى أربعين ديناراً وخلعتين، إذا غسلت إحداهما لبست الأخرى وأنا مقاسمك ذلك ، على أن الله جل وعز يعلم أن عمر أحوج إلى ذلك منك » . فقال له : قد وفرك الله يا أمير المؤمنين ، وأنا والله راض . قال : «أما وقد حلفت فإن ما وفرته على ولم تضيق به معيشتنا آثر فى نفسى من المدح ، فامض مصاحبا » .

لا عجب إذن حين تحفظ أموال المسلمين فترد على المستحقين ، أن يروى الرواة أن الناس اكتفوا فى عهد عمر بن عبد العزيز حتى لاتجد الصدقات فى بعض الأقطار من يأخذها لاغتناء عامة الشعب باستحقاقاتهم الأخرى عن أموال الصدقات . وفى ذلك يقول يحيى بن سعد :

« بعثنى عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية ، فاقتضيتها ، وطلبت فقراء نعطيها لهم ، فلم نجد بها فقيراً ولم نجد من يأخذها منا ، فقد اغنى عمر بن العزيز الناس ، فاشتريت بها رقابا فأعتقتهم » .

إنما الفقر والحاجة ثمرة التضخم والزيادة . والفقراء فى كل وقت هم ضحايا الأغنياء . والأغنياء فى الغالب هم نتاج الأعطيات والإقطاعيات والمحاباة والظلم والاستغلال !

***

وفى أيام بنى أمية ثم فى أيام بنى العباس من بعدهم ، كان بيت المال مباحا للملوك كأنه ملك لهم خاص ، وذلك على الرغم من وجود بيتين للمال : بيت المال العام ، وبيت المال الخاص . والأول مفروض أن موارده ومصارفه للجماعة ؛ والثانى مفروض أن موارده ومصارفه من خاصة السلطان . لكنا نجد أحياناً أن أموالا عامة تحمل إلى بيت المال الخاص ؛ وأن مصارف خاصة تعطى من بيت المال العام !

جاء فى كتاب الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى تأليف الأستاذ آدم ميتز وترجمة الأستاذ محمد عبد الهادى أبو ريدة :

« أما العطايا وكل ما يتعلق بنفقات دار الخلافة فكان يؤخذ من بيت المال العام . وعندنا بيان يرجع إلى أول القرن الرابع مشتمل على وجوه الأموال التى تحمل إلى بيت مال الخاصة :

١ — الأموال المخلفة التى يتركها الآباء لأبنائهم فى بيت المال ، ويقال : إن الرشيد خلف أكبر مقدار من المال ، وهو ثمانية وأربعون ألف ألف دينار . وكان المعتضد (٢٧٩ — ٢٨٩ هـ) يستفضل فى كل سنة من سنى خلافته بعد النفقات ، مما كان يحصله بيت مال الخاصة ألف ألف دينار ، حتى اجتمع فى بيت المال تسعة آلاف ألف دينار ؛ وكان يريد أن يتممها عشرة آلاف ألف دينار ، ثم يسبكها ويجعلها نقرة واحدة ؛ ونذر عند بلوغ ذلك أن يترك عن أهل البلاد ثلث الخراج فى تلك السنة . وأراد أن يطرح السبيكة على باب العامة ليبلغ أصحاب الأطراف أن له عشرة آلاف ألف دينار وهو مستغن عنها ؛ فاخترمته المنية قبل بلوغ الأمنية . ثم جاء المكتفى بعد المعتضد (٢٨٩ — ٢٩٥ هـ) فأبلغ المدخر إلى أربعة عشر ألف ألف دينار .

٢ — مال الخراج والضياع العامة الذى يرتفع من أعمال فارس وكرمان (بعد إسقاط النفقات) وبلغ مقدار ذلك فى كل سنة منذ عام ٢٩٩ إلى عام ٣٢٠ (٩١١ — ٩٣٢ م) ثلاثة وعشرين ألف ألف درهم ، منها أربعة آلاف ألف درهم كانت تحمل إلى بيت مال العامة ، والباقى وهو تسعة عشر ألف ألف درهم إلى بيت مال الخاصة . ويجب أن نسقط من ذلك النفقات الحادثة التى تتطلبها هذه البلاد ، ففى عام ٣٠٣ هـ (٩١٥ م) أنفق الخليفة لفتحها ما يزيد على سبعة آلاف ألف درهم .

٣ — أموال مصر والشام . وكانت جزية أهل الذمة مثلا تحمل إلى بيت مال الخليفة باعتباره أمير المؤمنين لا إلى بيت مال العامة . وهذا ما يجب للخليفة نظرياً !

٤ — المال الذى يؤخذ من المصادرة لأموال الوزراء المعزولين والكتاب والعمال

وما يحصل من ارتفاع ضيعاتهم ، والمال الذى يؤخذ من التركات[1] .

٥ — ما كان يحمل إلى بيت مال الخاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والأهواز والمشرق والمغرب .

٦ — ما كان يستفضله الخلفاء ، فكان كل من الخليفتين الأخيرين فى القرن الثالث الهجرى (وهما المعتضد والمكتفى) يستفضل فى السنة ألف ألف دينار ؛ وكان سبيل المقتدر أن يستفضل مثلها ، فيكون مبلغه فى خمس وعشرين سنة خمسة وعشرين ألف ألف دينار ؛ أعنى نحوا من نصف ما خلفه الرشيد » .

ومن هذا النص يبدو كم عدا من يسمون خلفاء من الملوك على أموال المسلمين العامة ؛ وكم بعدت سياسة المال عن أصول الإسلام ؛ وكم ارتفع الثراء والترف فى جانب ، والبؤس والشقاء فى جانب ؛ وكم اختل المجتمع الإسلامى نتيجة بعده عن النهج الإسلامى ، وتنكره للمبادىء الإسلامية .

* * *

ولكن الواقع التاريخى للإسلام — على الرغم من هذا كله — استطاع أن يقرر عدة مبادىء أساسية فى « سياسة المال » ، وأن يحقق الكثير من نظريات الإسلام ومبادئه على الرغم من النكسة التى أصابته فى مطلع عهده ، على أيدى بنى أمية لسوء حظ البشرية .

استطاع الواقع التاريخى أن يقرر :

١ — أن الفقراء أولى من أولى السابقة فى الإسلام بالمال العام . . جاء فى مسند ابن حنبل : « حدثنا بكر بن عيسي ، حدثنا أبو عوانة عن المغيرة ، عن الشعبى ، عن عدى بن حاتم قال : أتيت عمر بن الخطاب فى أناس من قومى ، فجعل يفرض للرجل من طيىء فى ألفين و يعرض عنى . قال فاستقبلته ، فأعرض عنى ؛ ثم أتيته من حيال

(١) « كان الخليفة يرث مال الخدم ومن لا ولد له من موالى أسرة الخلافة . ولما كان هؤلاء فى الغالب سادة ذوى مناصب تدر الرزق الكثير فإن مالا كثيراً كان يجرى إلى خزانة الخليفة » .

وجهه ، فأعرض عنى . قال : فقلت : يا أمير المؤمنين . أتعرفنى ؟ قال : فضحك حتى استلقى لقفاه ، ثم قال : نعم والله إنى لأعرفك . آمنت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، ووفيت إذ غدروا ؛ وإن أول صدقة بيضت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه أصحابه ، صدقة طيء جئت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أخذ يعتذر ، ثم قال : إنما فرضت لقوم أجحفت بهم الفاقة ، وهم سادة عشائرهم ، لما ينوبهم من الحقوق » .

وهذه من عمر الذى آثر أولى السابقة فى تقدير العطاء ، لها قيمتها ، ولها دلالتها . فالحاجة هى المبرر الأول للاستحقاق فى المجتمع الإسلامى . وهو مبدأ عميق الدلالة فى كراهة الإسلام للحاجة والفاقة ، وحثه على إزالتها أولا قبل كل رعاية لأى اعتبار آخر .

٢ — أن الإسلام يكره تكدس الثراء فى جانب والحرمان فى جانب . وفى سبيل إزالة هذه الحالة يبيح لولى الأمر حرية التصرف حسب الوضع القائم . وهذا المبدأ وعاه الواقع التاريخي عن الرسول فى توزيع فىء بنى النضير على المهاجرين الفقراء خاصة — عدا رجلين فقيرين من الأنصار — حتى يعيد بعض التوازن للمجتمع الإسلامى فى أول فرصة عرضت له . ثم جاء القرآن مصدقا لهذه السابقة التاريخية : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

وهذه السابقة لها دلالتها ولها قوتها . فولى الأمر يملك دائما أن يخص الفقراء من المال العام ، بما يعيد التوازن إلى الجماعة الإسلامية ، وبما يحقق رغبة الإسلام فى ألا توجد فوارق بين الطبقات تخل بهذا التوازن العام .

٣ — مبدأ الضريبة المتفاوتة حسب المقدرة والعجز .. فحين فرضت الجزية على الذميين جعلت بالفئات الآتية : —

(ا) أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهما عن كل رأس فى العام .

(ب) أوساط ويؤخذ منهم ٢٤ درهما .

(د) فقراء يتكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهما .

ولا تؤخذ جزية من مسكين يتصدق عليه ، ولا من عاجز عن العمل ، ولا من أعمى أو مقعد أو مجنون أو ذى عاهة على وجه العموم . ولا تجوز الجزية إلا على الرجال الأحرار العقلاء . فلا جزية على امرأة أو صبى .

وحين وقعت المجاعة فى عام الرمادة بسبب القحط ، لم يرسل عمر جباته ليقبضوا الزكاة ، بل ترك الناس حتى يرتفع الجدب ، فلما اطمأن الناس وعاد الرخاء ، بعث عماله فتقاضوا من القادرين حصتين : حصة عن عام الرمادة ، وحصة عن العام الحاضر ، وأعفى غيرهم ، ثم أمر أن ترد على هؤلاء إحدى الحصتين ، ويقدم العمال عليه بالثانية .

٤ — مبدأ عدم الحجز على الضروريات وفاء للضريبة ، وعدم استيفائها كذلك بالقوة . . . قال على بن أبى طالب لأحد عماله : « . . إذا قدمت عليهم ، فلا تبيعن لهم كسوة ، شتاء ولا صيفا ، ولا رزقا يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ؛ ولا تضربن أحداً منهم سوطاً واحداً فى درهم ، ولا تقمه على رجله فى طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عَرَضا فى شىء من الخراج . فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو . . . »[1]

٥ — مبدأ « كل وحاجته » بجانب مبدأ « كل وعمله » . . فقد فرض النبى صلى الله عليه وسلم للأعزب حظاً من الغنيمة وللمتزوج حظين . . . ولهذا الفرض دلالته فى أن الحاجة مبرر كالجهد للعطاء . فجهد المتزوج فى الجهاد كجهد الأعزب . ولكن حاجته مضاعفة . فضوعف له حظه . فالحاجة وحدها مبرر كاف للتملك فى الإسلام . ولهذا قيمته فى التأمين الاجتماعى .

٦ — مبدأ التأمين الاجتماعى العام لكل عاجز وكل محتاج . فقد فرض عمر للمولود مائة درهم ، فإذا ترعرع بلغ به مائتين ، فإذا بلغ زاده . وكان يفرض للقيط مائة ، ولوليه كل شهر رزقاً يعينه عليه ، ويجعل رضاعه ونفقته من بيت المال ، ثم يسويه عند كبره بسواه من الأطفال . وهذه سماحة من عمر توحيها سماحة الإسلام ، فاللقيط

---

(١) كتاب الخراج لأبى يوسف .

برىء ، لايحمل وزر أبويه الجارمين . وقدأثبتنا من قبل كيف فرض لليهودى الأعمى ، وللمجذمين من النصارى . وهى سماحة الإسلام فى نفس عمر للناس جميعاً لا للمسلمين وحدهم ، وتأمين للمجتمع من غوائل الحاجة والعجز والحرمان .

٧ — مبدأ : من أين لك هذا ؟ فلا حصانة للحاكم تمنع الجماعة أن تحاسبه على ما كسبه من مال ، ليتبين لها إن كان ذلك ماله أو مالها . وتقرير هذا المبدأ كفيل بأن يتردد الحاكم مرتين قبل أن يقدم على اغتيال المال العام . وقد قرره عمر مع ولاته جميعاً ، وأقره علىّ مع بعض الولاة .

٨ — مبدأ الزكاة العام الذى لم ينقض حتى فى أشد العهود ظلاما وفسوقاً عن روح الدين . فما من أحد أنكره نظرياً أو عملياً ، بعد حروب الردة فى أوائل عهد أبى بكر . إلى أن غلبت المدنية الغربية فى عصرنا الحاضر ، فنقض آخر مبدأ حى من مبادىء الإسلام !

٩ — مبدأ التكافل العام الذى يجعل كل أهل بلد مسؤولين مسؤولية مباشرة عمن يتلفه الجوع ، مسؤولية جنائية يؤدون فيها الدية ، بوصفهم قتلة لذلك الذى أتلفه الجوع وهو بينهم مقيم . وهو مبدأ كفيل بنوع من اشتراكية المال ، يؤيده حق الجائع والعطشان أن يقاتل من فى يده الطعام والماء حين يخشى على نفسه التلف ، فإذا قتل فلا دية عليه ولا عقاب .

١٠ — مبدأ تحريم الربا ، والإنظار عند العسرة للمدين . ولقد ظل الربا محرماً حتى أباحته المدنية المادية ، يحملها إلينا القانون الفرنسى ، وجعلته أصلا من أصول الحياة الاقتصادية العامة ، فى غير ما ضرورة ملجئة إلا انعدام العنصر الخلقى فى الحياة ، وانتفاء روح التعاون والبر من صدور الناس . تلك الروح التى يجعلها الإسلام أساس المجتمع وركن التعامل بين الناس .

وذلك كله غير تقاليد البر والمواساة والتكافل فى المجتمع — عن غير طريق التشريع — والماضى القريب الذى شهده آباؤنا — لا أجدادنا — فى الريف

الإسلامى فى كل مكان ، والذى ما تزال بقية منه حتى بعد أن طغت الحضارة المادية الغربية على العالم الإسلامى ، يشهد بأثر الروح الإسلامى فى المجتمعات الإسلامية ، حيث كان فيض ذلك الروح يغنى عن التشريع والإلزام . وهذه الأوقاف الكثيرة ، والحبوس المنوعة ، التى صرفت اليوم عن أهدافها ، وانتهبها الناهبون تحت مختلف العنوانات والتعلات ، شاهد بعوامل الرحمة والبر والتكافل والتأمين الاجتماعي فى نفوس أجيال المسلمين البعيدة والقريبة ، قبل أن تفسدها الحضارة المادية الجامدة ، القاسية القلب والشعور .

ولقد بلغت الرغبة فى التأمين الاجتماعي للضعفاء مبلغا جعلها تتجاوز الإنسان إلى الحيوان . وقد حبست بعض الحبوس على ضعاف الحيوان لتتخذ لها المأوى ، وتنال الحماية من التشرد والجوع !

* * *

هذا هو الإسلام على الرغم مما اعترض خطواته العملية الأولى ، من غلبة أسرة لم تعمر روح الإسلام نفوسها ، فآمنت على حرف حين غلب الإسلام ، وظلت تحلم بالملك الموروث العضوض حتى نالته ، فسارت بالأمر سيرة لا يعرفها الإسلام .

هذا هو الإسلام فى واقعه التاريخى الذى حققه فعلا . فأما الإسلام فى مبادئه العامة ، فهو على استعداد دائم لأن يتبنى أوسع التشريعات والنظم عدالة .

فإعادة توزيع الملكيات والثروات ؛ والأخذ بلا قيد ولا شرط من الملكيات الخاصة لبيت المال ونفقات المجتمع ؛ وتأميم المرافق العامة وتمليكها للأمة لا للمحتكرين والمستغلين . . . الخ . الخ . . . كلها يتبناها الإسلام ، وتشملها مبادئه العامة بلا جدال .

حاضر الإسلام ومستقبله

نحن ندعو إلى استئناف حياة إسلامية ، تحكمها الروح الإسلامية والقانون الإسلامى ؛ وتطابق بين ما ندعيه من الإسلام وبين الواقع الإسلامى الصحيح . ولقد عرضنا الأسس النظرية للمجتمع كما يصورها القرآن والحديث ، ثم عرضنا لمحات عن المجتمع الإسلامى كما يصوره الواقع التاريخى . وبقى أن نسأل : هل من المستطاع أن نستأنف اليوم وغدا نموذجا من تلك الحياة الإسلامية ؟

إنه لا يكفى أن يكون الإسلام قد عاش فى الماضى ، وكوّن مجتمعا كاملا سليم البناء فى عهد النبوة وعهد الخلافة . فقد وقعت منذ ذلك الماضى البعيد تطورات ضخمة فى الحياة ، فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية . بل وقعت تطورات مادية فى طبيعة الأرض وقواها بالقياس إلى الإنسان . . . وكل هذا يجب أن يحسب حسابه قبل الإجابة على ذلك السؤال .

وهناك اعتبارا آخر لا ينبغى إغفاله ، فى بحث يواجه الواقع ولا يكتفى بدلالة النظريات . فيجب أن نعرف لماذا توقف مد الروح الإسلامى ، فيما يختص بسياسة الحكم وسياسة المال ، بعد فترة قصيرة من عهد النبوة . فهل كانت هذه الفترة هى أقصى ما تستطيعه حيوية الإسلام المكنونة ، ورصيده المذخور ؟

وقبل أن نناقش هذين الاعتبارين ، يجب أن نقرر الحقيقتين التاليتين :

أولا : أن المجتمع الإسلامى الحاضر ليس إسلاميا بحال من الأحوال . فقد سبق أن أثبتنا

نصا من القرآن لا سبيل إلى تأويله بغير الاحتيال عليه . ذلك قوله : « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ » ونحن لا نحكم بما أنزل الله فى المجتمع الحاضر، فلدينا مؤسسات ربوية هى قوام حياتنا الاقتصادية ؛ ولدينا قوانين تبيح البغاء ولا تعاقب عليه ؛ والزكاة لا تجبى ، ولا تصرف بطبيعة الحال . . . ولندع أمر السرف والترف الذى يحرمه الإسلام ، وأمر الجوع والحرمان الذى يقول فيه الرسول : « أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى » والذى يفتى فيه الإمام ابن حزم بأنه إذا مات رجل جوعا فى بلد اعتبر أهله قتلة ، وأخذت منهم دية القتيل . . . لندع هذا وأمثاله مما قد يجادل فيه بعض المجادلين بالباطل . . . فالنص القرآنى ينطبق بدون حاجة إلى هذا وأمثاله . ينطبق بحكم القوانين السائدة فى المجتمع الحاضر ، والتى تبيح الربا وتبيح الزنا وتبيح القعود عن أداء الزكاة ، وتعطل حدود الله المنصوص عليها فى القرآن .

ثانيا : أن المجتمع الإسلامى لم يضعف ، ولم يتخلف عن ركب البشرية ، وهو يستمسك بالإسلام ؛ إنما ضعف وتخلف بعد أن تخلى عن هذا الإسلام . وتقرير هذه الحقيقة يفيدنا فى تزييف التهم الباطلة التى يلقيها الغربيون على هذا الدين ، ويستشهدون عليها بواقع المسلمين ؛ والتى يتلقفها بعض المخدوعين وبعض المأجورين فيلوكونها ، وقد يسودون بها مئات الصفحات ، مدعين حرية الفكر ودقة البحث ؛ وهى باطل ، يتمسح به المزورون والمخدوعون والمأجورون .

ثم نعود إلى مناقشة الاعتبارين اللذين أرجأنا الحديث عنهما إلى ما بعد هذه السطور : ونبدأ بالإجابة على السؤال الثانى : لماذا توقف مد الروح الإسلامي بعد فترة قصيرة من عهد النبوة ؟

وهنا كذلك نقرر الحقائق التاريخية التالية :

أولا : أن هذا التوقف كان توقفا جزئيا ، ولم يكن يوما ما توقفا كاملا . كان توقفا فى الدائرة الرسمية ، دائرة الحكم . فاستحالت الخلافة السمحة ملكا عضوضا ؛ واستبيح

المال العام للحكام وأقربائهم وحاشيتهم ومتملقيهم ؛ وحرم المستحقون له بشريعة الله ورسوله . . . ولـكن بقية تعاليم الإسلام فى المجتمع ظلت سائدة : البر ، والرحمة ، والتعاون ، والتكافل ، والتسامح ، والتحرر الوجدانى ، والمساواة الإنسانية ، وأداء الزكاة ، والصدقات ، وكثير من الفضائل الإيجابية والسلبية التى حققها الإسلام . ومازال هذه التعاليم سارية إلى حد بعيد أو قريب فى كثير من المجتمعات الإسلامية . لا بل إن الشريعة الإسلامية ظلت معمولا بها كقانون إلى القرن الماضى ، قبل أن نستعين بالقانون الفرنسى ، وقبل أن نقضى القضاء الأخير على آخر مظهر يربطنا بالعقيدة الإسلامية .

ثانياً : أن الانقلاب الذى أصاب نظام الحـكم وطريقته — وهو انقلاب جزئى كما أسلفنا — كان وليد مصادفة سيئة كما ذكرنا من قبل . مصادفة أن تلى الحـكم أمية ، من وراء ستار أولا فى عهد عثمان ، وجهرة صريحة منذ أيام معاوية . وأمية لا يجوز حسابها على الإسلام حين يراد الانتصاف لهذا الدين ، الذى نكب بهذا الفرع من قريش مالم ينكب بأشد أعداء الإسلام .

وأنا من الموقنين بأنه لو امتد عهد عمر سنوات أخر ، أو لو كان علىّ هو ثالث الخلفاء بعد الشيخين ، بل ربما لو جاء عثمان وهو أصغر سنا بعشرين عاما ، لتغير وجه التاريخ الإسلامى إلى حد كبير . فسياسة عمر التى كان يعتزمها هى أخذ فضول أموال الأغنياء وردها على الفقراء أولا ، وتسوية الناس فى العطاء المربوط لهم ، على ما كان معمولا به فى عهد أبى بكر ثانيا ؛ ولو فعل عمر لما ارتفع رأس لينكر عليه سياسة يقرها الإسلام . فضمير عمر كان فوق الشبهات ، وحرص عمر على الدين كان فوق الشبهات ، وهيبة عمر — والدين فى جانبه دائما — كانت فوق دفعات المطامح والشهوات . . ولو تم هذا لعمر ، لعاد التوازن الاقتصادى والاجتماعى للعالم الإسلامى ، ولطويت الفتنة فى مهدها ، أو تأجلت فترة طويلة على كل حال .

ولو جاء علىّ عقب عمر ، لساس الناس سياسة عمر . وأيا كان موقف قريش منه، وجرأتها عليه أكثر من جرأتها على ابن الخطاب ، فما كان الأمر ليبلغ حد العصيان

والفتنة فى ذلك الحين . فأمية كانت بعد لا ترفع رأسها ، وزعماؤها لا سابقة لهم فى إسلام ، ولا فضل يميزهم فى جهاد ، إنما هم من الطلقاء الذين أسلموا يوم الفتح حين تقررت غلبة الإسلام ؛ وهم بعد عمال كسائر العمال فى الجيش أو الأقاليم ، لا سلطة لهم ولا منعة ، كالتى اكتسبوها في ثلاثة عشر عاما من حكم عثمان .

ولسائل أن يسأل : ولم استطاعت أمية أن تحدث هذا الانقلاب العاجل فى إبان فورة الإسلام ؟ ألا يدل ذلك على أن طبيعة هذا النظام الإسلامى متخلخلة ، أو غير مستعدة للبقاء ، أو لا تحمل فى ذاتها الضمانات الكافية لصيانتها من الانقلاب ؟

وهذه شبهة قوية . ولكنها كذلك شبهة ظالمة .

فيجب أن نحسب حسابا لحالة الدولة الإسلامية فى ذلك العهد ، وأن نثبت عوامل القلقلة الخفية إلى جانب عوامل القوة الظاهرة .

حقيقة إن الإسلام فى ذلك الحين كان فى فورته ، فعجيب أن تصنع به أمية ما صنعت ! ولكنها حقيقة كذلك أن سرعة الفتح الخاطفة التى لا نظير لها فى التاريخ ، ضمت إلى المجتمع الإسلامى رقعة عريضة تموج بشتى الأجناس والثقافات والعقليات واللغات والنظم والتقاليد والموروثات . وأيا كانت قوة الروح الإسلامى ، وطغيان مدها على تلك الموروثات جميعاً ، فإن عنصر الزمن ضرورى لتمكين هذه الروح الجديدة ، واستحالة الشعور الوجدانى تقاليد عميقة ، ونظاما رعية ، وأوضاعا اجتماعية ، فمعاجلة أمية لروح الإسلام فى هذا الظرف جاءت فى موعد غير مناسب ، ولو تأجلت فترة أخرى لما استطاعت أن تحدث كل ما أحدثته بالإسلام .

وقد رأينا أن معظم أنصار معاوية كانوا فى الشام — فى البلاد المفتوحة — لا فى قلب الجزيرة . والبارزون من أنصاره فى الجزيرة كعمرو بن العاص ، هم صنو معاوية فى الفطرة ، ممن يسقطون العنصر الأخلاقى من حسابهم ، ويبررون الوسيلة بالغاية ، ويبررون الغاية بمجرد تحقيق الأطماع !

وأما أن النظام الإسلامى لا يحمل فى ذاته الضمانات لصيانته من الانقلاب ، فيجب

أن نقدر إلى جانب مباكرته بالانقلاب قبل تأصله ، أنه لا توجد فى الواقع ضمانات حقيقية لأى نظام . وإلا فأين ضمانات الديمقراطية فى أوربا مثلا ، وهى نظام استقر ، وكوّن بجانبه هيئات رسمية أتاح له الزمن تكوينها ، وامتد بحكم طول الزمن إلى فروع الحياة كلها ؟ أين ضماناتها حين تم الانقلاب النازى والانقلاب الفاشستى والانقلاب الأسبانى ؟ وحرية الرأى فى الولايات المتحدة ، التى هاجر أهلها من أوربا ليكونوا مجتمعا حرا ، أين ضماناتها و بضع شركات للنشر والإذاعة تحتكر الرأى والتوجيه ، ولا تسمح لفكرة مخالفة أن تجد طريقها إلى أعين الناس أو أسماعهم أو أفكارهم ؟

الواقع أن اتهام النظام الإسلامى بأنه لا يحمل ضماناته ، إغفال للممكنات الواقعة فى كل نظام ! كما أن فيه إغفالا لحقائق التاريخ الإسلامى ، الذى شهد ثورة الحجاز الصغرى ، والثورة الكبرى على عثمان ، كما شهد ثورة القرامطة وسواها ضد الاستغلال والسلطة الجائرة ، وفوارق الطبقات . وما يزال الروح الإسلامى يصارع ضد هذه الاعتبارات جميعا ، على الرغم من الضربات القاصمة التى وجهت إليه فى ألف وثلاثمائة عام .

لم يكن توقف المد فى الروح الإسلامى إذن ضعفا من هذا الروح عن الامتداد وكذلك لم يكن قصورا عن مجاراة أطوار الحياة — وسنرى بعد قليل أن هذا الروح مازال يعمل فى كثير من مناحى الحياة وجوانب المجتمع — ولكنه كان ثمرة لمصادفة سيئة فى وقت غير مناسب . وما كادت المصادفة تسوق إلى الإسلام خليفة فيه بقية من روح الخلافة فى شخص عمر بن عبد العزيز ، حتى عاد المد الإسلامى إلى الظهور ، وعادت الحكومة إسلامية حقيقية . ولكن الزمن لم يمتد بالخليفة المسلم ليحاول رجع ما انقطع ، ويعمق جذور التقاليد الإسلامية فى نظام الدولة .

وتجربة عمر بن عبد العزيز تمنحنا دليلا قويا على أن الطاقة الكامنة فى الإسلام طاقة حقيقية ، وأنها صالحة للاستخدام فى أوقات متفاوتة ، فلقد جاءت هذه التجربة بعد عهود أموية ظالمة جارمة ، فاتضح بها أن العودة للحكومة الإسلامية مسألة ممكنة . وما استطاعه بالأمس عمر بن عبد العزيز تستطيعه اليوم جماهير المسلمين .

على أنه يجب أن نكرر القول بأنه إذا كان مد الروح الإسلامى قد توقف فى دائرة الحكم — بل فى بعض هذه الدائرة دون بعض — فإنه ظل يفيض فى جوانب أخرى من حياة المجتمع والأفراد ، ويحقق كثيرا من المثل ، ويبلغ كثيرا من الآفاق ، وأنه ما زال حتى الساعة يعمل فى هذه الميادين التى لم تتأثر باتجاه الدولة الرسمى .

يقول الفرنسى جوبى فى كتابه « الإسلام حيال الدول العظمى » :

« لا يقل عدد مسلمى مدغشقر عن ثلاثة أرباع المليون ، وقد رد معظم المحققين الأوربيين انتشار الإسلام فى القارة السوداء ، إلى كون دين التوحيد يؤمن للزنجى المساواة والعدالة اللتين يتوق إليهما ، ويحرره نهائيا من سيطرة الكهان والسحرة ، وبالتالى من كابوس الأرواح الشريرة » .

ويقول مسترجب فى كتابه « حيثما يكون الإسلام » :

« ولكن الإسلام ما زال فى قدرته أن يقدم للإنسانية خدمة سامية جليلة ، فليس هناك أية هيئة سواه يمكن أن تنجح نجاحا باهرا فى تأليف الأجناس البشرية المتنافرة فى جبهة واحدة أساسها المساواة ، فالجامعة الإسلامية العظمى فى أفريقيا والهند وأندونسيا ، بل تلك الجامعة الصغيرة فى الصين ، وتلك الجامعة الضئيلة فى اليابان ، لتبين كلها أن الإسلام ما زالت له القدرة التى تسيطر كلية على أمثال هذه العناصر المختلفة الأجناس والطبقات . فإذا ما وضعت منازعات دول الشرق والغرب العظمى موضع الدرس ، فلا بد من الالتجاء إلى الإسلام لحسم النزاع » .

ولقد كان سلوك المسلمين فى الحروب الصليبية متأثرا كل التأثر بروح الإسلام القوية ، المترفعة على الدنايا والغدر والقسوة ، المؤمنة بوحدة الإنسانية ، وبالوشائج البشرية الكبرى وراء اختلاف الديانات ، ووراء العداوات الوقتية الزائلة . ولم يكن صلاح الدين وحده هو الذى سجل تاريخ هذه الحروب روحه الإسلامية العالية ، بل كانت مجموعة الجيوش الإسلامية التى اشتركت فى هذه الحروب الطويلة القاسية . وذلك على الرغم مما ارتكبه الصليبيون من الفظائع ، نذكر نموذجا منها فى وقعة بيت المقدس يوم

١٥ يوليو سنة ١٠٩٩م (٤٩٢هـ) فى الحروب الصليبية الأولى، حيث التجأ المسلمون إلى المسجد المقدس معتصمين به، فتعقبهم الصليبيون داخله، وأعملوا فيهم السيوف، وسالت الدماء فى الحرم الشريف حتى انقلب بركة من الدماء؛ ونكثوا عهدا بالأمان قطعه قائدهم لجماعة من العرب[1]. ولم يكن ذلك إلا نموذجا من بربرية الصليبيين، يضاف إليه هتك الأعراض، والتمثيل بالأحياء، وتعذيب العجزة والأطفال.

وبعد ذلك كله، حينما دارت الدائرة على البرابرة، كانت معاملة المسلمين لهم مصطبغة بروح الإسلام، التى استطاعت أن تكبح فى نفوس المسلمين شهوة الانتقام، وتلزمهم حدود الإنسانية والدين.

وما لنا نبعد وهذه الحرب القريبة فى فلسطين مع عصابات اليهود، قد كشفت عن تغلغل الروح الإسلامية، حتى بعد أن بعد المسلمون عن روح دينهم وتقاليده تلك الفترات الطويلة، بحيث تضبط أعصاب الجيوش العربية عن الانتقام لأفظع الجرائم البشرية التى ارتكبتها صهيون فى الأرض المقدسة؛ وترد جند الإسلام إلى التقاليد العالية التى سنها لهم دينهم منذ أربعة عشر قرنا، بين ظلمات التاريخ البشرى حينذاك!

وحين نتحدث عن الحيوية الكامنة فى الإسلام، يجب أن لا نغفل سلسلة الكوارث والحملات العنيفة — الداخلية والخارجية — التى واجهته فصمد لها كل هذا التاريخ الطويل، وبقى عنصرا موجها فى تاريخ البشرية إلى اليوم، تتجه إليه أبصار بعض الغربيين أنفسهم، لإنقاذ البشرية مما تعانى — كما أسلفنا من رأى جوبى وجب — على الرغم من قصورهما حتما عن استشفاف روح الإسلام، ونظرتهما إلى المنفعة فى هذا النظام لا العنصر الروحى العميق، لأنه يصعب على الغربيين الذين نشأوا فى ظل حضارة مادية غريقة الجذور — كما سنفصل فيما بعد — أن يستشفوا هذا العنصر النورانى الشفيف!

وقد أشرنا من قبل إلى كارثة الإسلام الأولى الداخلية على يد أمية، تلك التى

(١) عن «الحروب الصليبية الأولى» تأليف الأستاذ حسن حبشى.

عاجلته وهو غض لم تتأصل بعد تقاليده العملية، ولم تتحول توجيهاته الروحية وتشريعاته، إلى قواعد اجتماعية ثابتة ، وتقاليد عملية مرعية ، وأوضاع واقعية متأصلة .

فالآن نشير إشارات سريعة إلى أهم الصدمات التى واجهت هذا الدين ، فثبت لها طوال هذه القرون .

ونحن واجدون أولاها فى قيام الدولة العباسية واعتمادها على عناصر حديثة العهد بالإسلام ، لم تخلص نيتها له بعد ، لما يعتمل فيها من عصبية قومية لاتزال جذورها كامنة ؛ فلما تقدم العهد بالدولة العباسية تركت العناصر التى قامت عليها والتى أخذت تندمج فى الإسلام ، إلى عناصر أخرى قلوبهـا غلف من الترك والشراكسة والديلم وسواها . وهكذا ظلت الدولة تعتمد على عناصر مضادة لروح الإسلام ، وتتأثر بهذه العناصر بحكم اعتمادها عليها . فلم يكن إلا روح الإسلام مقاوما لهذه العناصر ولسلطان الدولة معها ، بما يحمله من طاقة كامنة ، وحيوية عظيمة .

ثم كانت غزوات التتار المدمرة ، التى طغت على العالم الإسلامى ببربرية متوحشة ، لم يلبث الإسلام أن طواها فى تياره ، وابتلعها فصارت بعض رواسبه ؛ ولكن بعد أن هزت هذا الروح الإسلامى هزة عنيفة ، وأثرت حتما فى أوضاعه وتقاليده . إلا أن الأمة الإسلامية ظلت — على الرغم من تضعضع الدولة أمام عاصفة التتار — قوية متماسكة الأواصر ، قائمة على أصول الدين ، مهما ندت عنها فى بعض الجوانب الرسمية الخاصة .

وينبغي أن نذكر هنا أن الإمبراطورية الرومانية التى استغرق بناؤها ونموها نحو ألف عام ، انقرضت وتفسخت فى قرن واحد نتيجة لغزوات الهون والقوط ، فلم يبق منها سوى بضعة معالم وإمارات ، على حين بقيت الدولة الإسلامية قائمة فى رقعة فسيحة لم يستغرق بناؤها سوي نيف ونصف قرن ، على الرغم من جميع النزاعات الداخلية بين الأسر الحاكمة ، والضربات الخارجية من التتار وغير التتار ، مما يشهد بحيوية الإسلام العظيمة فى مواجهة تلك الظروف .

فإذا مضينا فى تتبع الصدمات وجدنا صدمة الأندلس فى الغرب ، بعد صدمة الحروب

الصليبية فى الشرق . وقد هزم الإسلام فى الأولى وانتصر فى الثانية ، وظل يعانى العداء الوحشى من الروح الصليبية منذ ذلك الحين ، ظاهراً ومستتراً حتى الآن .

ولكن الكارثة التى أطبقت على الإسلام إنما كانت فى هذا العصر الحديث ، حين غلبت أوربا على العالم ، وامتد ظل الاستعمار الأسود ، وغشى العالم الإسلامى كله شرقا وغربا ، وأرصد لقتل الروح الإسلامية كل قواه ، مستمداً دفعته من العداء الصليبى الموروث ، ومن القوة المادية والثقافية التى يحملها ، مضافا إليهما التضعضع الداخلى فى قوة الأمة الإسلامية ، وابتعادها رويداً رويداً فى هذا المدى الطويل عن تعاليم دينها ووصاياه

وفى الحديث عن العداء الصليبى الكامن فى النفس الأوربية للإسلام ينبغى ألا تخدعنا الظواهر ، وألا يستغفلنا التظاهر باحترام الحريات الدينية ، والقول بأن أوربا ليست متحمسة للمسيحية اليوم تحمسها لها إبان الحروب الصليبية ، فليس هناك ما يدفعها إلى التحمس ضد الإسلام كما كانت فى تلك الأيام .

إنها كلها خدع وأضاليل . وما كان اللورد ألنبى إلا ممثلا لضمير أوربا كلها ،وهو يدخل بيت المقدس فى الحرب العظمى الماضية فيقول : « اليوم فقط انتهت الحروب الصليبية» ! وما كان الحاكم للسودان إلا ممثلا لهذا الضمير ، وهو يضع كل قوى الحكومة تحت تصرف المبشرين فى جنوب السودان ، ويمنع أى تاجر مسلم أن يمر هناك مجرد مرور . وقد حدث أن موظفا بقى فى الجنوب أمدا طويلا وطلب نقله إلى الشمال فلم يجب ، فهدته الحيلة أن يرفع صوته بالأذان للصلاة ، فكان هذا إيذانا بنقله فى الغداة !

وانجلترا هى أشد الدول الأوربية تسامحاً و إغضاء ولباقة فى معالجة مسائل الأديان .

وقد يعجب البعض لأن تظل هذه الروح التعصبية ضد الإسلام قوية إلى هذا الحد فى الشعور الأوربى ، بعد ما تنكرت أوربا للمسيحية ، ولم تعد صيحات الحجاج والقديسين هى التى تملأ سمعها كما كانت أيام الحروب الصليبية . ولكن هذا العجب يزول حين نلقى بالنا إلى حقيقتين واقعتين .

الحقيقة الأولى : « أن الشر الذى بعثه الصليبيون لم يقتصر على صليل السلاح، ولكنه كان قبل كل شيء وفى مقدمة كل شيء شراً ثقافياً . لقد نشأ تسميم العقل الأوربى عما شوهه قادة الأوربيين من تعاليم الإسلام ومثله العليا أمام الجموع الجاهلة فى الغرب . وفى ذلك الحين استقرت تلك الفكرة المضحكة فى عقول الأوربيين ، من أن الإسلام دين شهوانية وعنف حيوانى ، وأنه تمسك بفروض شكلية ، وليس تزكية للقلوب وتطهيراً لها ؛ ثم بقيت هذه الفكرة حيث استقرت . وفى ذلك الحين أيضاً نبز الرسول محمد بقولهم « كلبِى » [(١)] .

« لقد بذرت بذور البغضاء . إن حمية الصليبيين الجاهلية كان لها ذيولها فى أماكن كثيرة من أوربة ، فشجع ذلك نصارى الأندلس على الحرب لإنقاذ بلادهم من « نير الوثنيين » ! وأما تدمير أسبانية المسلمة (الأندلس) فقد اقتضى قروناً كثيرة حتى تم . ولما تطاول أمد هذا القتال على وجه الحصر ، أخذ الشعور ضد الإسلام فى أوربة ينشب جذوره ثم يثبت . ولقد انتهى باستئصال شأفة العهد الإسلامى فى إسبانية بعد اضطهاد بالغ فى الوحشية والقسوة مما لم يشهده العالم قط ؛ وإن كانت أصداء الفرح قد تجاوبت فى أوربة على إثر ذلك ، مع العلم بأن النتائج التى تلته كانت القضاء على العلوم والثقافة ، والتبدل بها جهل العصور الوسطى وخشونتها .

« ولكن قبل أن يتاح لصدى هذه الحوادث أن يخفت فى أسبانية حدث حدث ثالث عظيم الأهمية ، زاد فى فساد الصلات بين العالم الغربى و بين الإسلام ، ذلك هو سقوط القسطنطينية فى يد الأتراك . لقد كانت أوربا ترى بقية من الزهو اليونانى والرومانى القديم على بيزنطيوم (القسطنطينية) وكانت تنظر إليها على أنها حصن أوربة ضد برابرة آسية . و بسقوط القسطنطينية فتح باب أوربة على مصراعيه للسيل الإسلامى . وفى القرون التى تلت ، والتى امتلأت بالحروب لم تبق عداوة أوربة للإسلام

---

(١) «وازن بين صورة Mahomed وصورة Ma hound . إن Ma ما : ضمير المتكلم (ضمير جر) و Hound هاوند — من هوند Hund الجرمانية بمعنى الكلب . وقد كان أولئك النابزون يتلاعبون بظاهر اللفظين : ماهومد وماهوند» ... كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » تأليف ليوبولد فايس وترجمة الدكتور عمر فروخ .

قضية ذات أهمية ثقافية فحسب ، بل ذات أهمية سياسية أيضاً . وهذا زاد فى اشتداد تلك العداوة .

«ومع هذا كله فإن أوربة قد استفادت كثيراً من هذا النزاع . إن «النهضة» أو إحياء الفنون والعلوم الأوربية باستمدادها الواسع من المصادر الإسلامية والعربية على الأخص، كانت تعزى فى الأكثر إلى الاتصال المادى بين الشرق والغرب . لقد استفادت أوربة أكثر مما استفاد العالم الإسلامى ، ولكنها لم تعترف بهذا الجميل ، وذلك بأن تنقص من بغضائها للإسلام ، بل كان الأمر على العكس ، فإن تلك البغضاء قد نمت مع تقدم الزمن ثم استحالت عادة . ولقد كانت هذه البغضاء تغمر الشعور الشعبى كلما ذكرت كلمة « مسلم » . ولقد دخلت فى الأمثال السائرة عندهم حتى نزلت فى قلب كل أوربى رجلا كان أو امرأة . وأغرب من هذا كله أنها ظلت حية بعد جميع أدوار التبدل الثقافى. ثم جاء عهد الإصلاح الدينى حينما انقسمت أوربا شيعا ؛ ووقفت كل شيعة مدججة بسلاحها فى وجه كل شيعة أخرى ؛ ولكن العداء للإسلام كان عاماً فيها كلها . بعدئذ جاء زمن أخذ الشعور الدينى فيه يخبو ، ولكن العداء للإسلام استمر . وإن من أبرز الحقائق على ذلك أن الفيلسوف والشاعر الفرنسى فولتير ، وهو من ألد أعداء النصرانية وكنيستها فى القرن الثامن عشر ، كان فى الوقت نفسه مبغضاً مغالياً للإسلام ولرسول الإسلام . وبعد بضعة عقود جاء زمن أخذ فيه علماء الغرب يدرسون الثقافات الأجنبية ويواجهونها بشىء من العطف ؛ أما فيما يتعلق بالإسلام فإن الاحتقار التقليدى أخذ يتسلل فى شكل تحزب غير معقول إلى بحوثهم العلمية ؛ وبقى هذا الخليج الذى حفره التاريخ بين أوربة والعالم الإسلامى غير معقود فوقه بجسر . ثم أصبح احتقار الإسلام جزءاً أساسياً فى التفكير الأوربى . والواقع أن المستشرقين الأولين فى الأعصر الحديثة كانوا مبشرين نصارى يعملون فى البلاد الإسلامية ؛ وكانت الصورة المشوهة التى اصطنعوها من تعاليم الإسلام وتاريخه مدبرة على أساس يضمن التأثير فى موقف الأوربيين من «الوثنيين» . غير أن هذا الالتواء العقلى قد استمر مع أن علوم الاستشراق

قد تحررت من نفوذ التبشير ، ولم يبق لملوم الاستشراق هذه عذر من حمية دينية جاهلية تسيء توجيهها . أما تحامل المستشرقين على الإسلام فغريزة موروثة ، وخاصة طبيعية ، تقوم على المؤثرات التى خلقتها الحروب الصليبية ، بكل ما لها من ذيول فى عقول الأوربيين الأولين .

« ولقد يتساءل بعضهم فيقول : كيف يتفق أن نفورا قديما مثل هذا — وقد كان دينيا فى أساسه وممكنا فى زمانه بسبب السيطرة الروحية للكنيسة النصرانية — يستمر فى أوربة فى زمن ليس الشعور الدينى فيه إلا قضية من قضايا الماضى ؟

« ليست مثل هذه المعضلات موضع استغراب أبدا ، فإنه من المشهور فى علم النفس أن الإنسان قد يفقد جميع الاعتقادات الدينية التى تلقنها فى أثناء طفولته ، بينما تظل بعض الخرافات الخاصة — والتى كانت من قبل تدور حول تلك الاعتقادات المهجورة — فى قوتها ، تتحدى كل تعليل عقلى فى جميع أدوار ذلك الإنسان ، وهذه حال الأوربيين مع الإسلام . فعلى الرغم من أن الشعور الدينى الذى كان السبب فى النفور من الإسلام قد أخلى مكانه فى هذه الأثناء ، لاستشراف حياة أكثر مادية ، فإن النفور القديم نفسه قد بقى عنصرا من الوعى الباطنى فى عقول الأوربيين . وأما درجة هذا النفور من القوة ، فإنها تختلف بلا شك بين شخص وآخر ، ولكن وجوده لا ريب فيه . إن روح الحروب الصليبية — فى شكل مصغر على كل حال — ما زال يتسكع فوق أوربة ، ولا تزال مدنيتها تقف من العالم الإسلامي موقفا يحمل آثارا واضحة لذلك الشبح المستميت فى القتال [1] » .

والحقيقة الثانية : أن الاستعمار الأوربى لا يملك أن يغفل من حسابه أن الروح الإسلامى صخرة مقاومة لمد الاستعمار ؛ وأنه لا مفر من تحطيم هذه الصخرة أو زحزحتها على الأقل ؛ ولا عبرة بما يقوله بعض المخدوعين أو المأجورين من أن أوربا لا يهمها الدين ، ولا تراه مصدر قوة ، ولا تخشى من العالم الإسلامي إلا قوته المادية . فالدين فى

(١) عن كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » تأليف ليوبولدفايس وترجمة الدكتور عمر فروخ .

حقيقته قوة روحية لها حسابها فى تجديد القوى المادية ، فوق أن الإسلام بالذات غير المسيحية ، فهو يأمر بإعداد القوى المادية ويحض على المقاومة والكفاح ، وينذر المستسلمين والمستضعفين بسوء المآل فى الدنيا والآخرة : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ [(١)] » . « يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ [(٢)] » . « فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ [(٣)] » . « وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ [(٤)] » .

فالدين قوة روحية ودعوة إلى قوة مادية ؛ والدين صخرة مقاومة ودعوة إلى شدة المقاومة . فلا مفر للاستعمار الأوربى أن يكون عدوا لهذا الدين . . كل ما هنالك أن مظاهر العداء تختلف بحسب أساليب كل أمة فى الاستعمار ؛ ثم بحسب الظروف والأحوال . ففرنسا مثلا تعلنها حربا صريحة سافرة فى المغرب العربى كله على الإسلام، باسم « الظهير البربرى » أو بأى اسم آخر . وانجلترا تراوغ فتسلك طريقها خلسة إلى معاهد التعليم فى مصر لتنشىء عقلية عامة تحتقر كل مقومات الحياة الإسلامية بل الشرقية ؛ فإذا تم لها تكوين جيل من المعلمين بهذه العقلية ، أطلقتهم فى المدارس وفى دواوين المعارف يصبغون عقلية الأجيال هذه الصبغة ، ويضعون المناهج والخطط مؤدية إلى تكوين هذه العقلية ، مع المحافظة التامة على إبعاد العناصر التى تمثل الثقافة الإسلامية عن مراكز التوجيه فى الوزارة . وبذلك تستغنى عن مواجهة الشعور الدينى بالعداوة السافرة ، إذ تدع هذه المهمة لفريق كبير ذى أثر بعيد فى تكوين العقلية المصرية العامة . . أما فى السودان الجنوبى فلا تجد حاجة إلى هذه المواربة ، فتقف موقفها الذى وصفناه من المبشرين المسيحيين والتجار المسلمين !

وهكذا سارت كل دولة مستعمرة على طريقة فى مقاومة هذا الدين وخنقه منذ القرن الماضى وقبله كذلك ؛ وما تزال تسير على خطة متعاونة فى صميمها تبدو فى موقف الأمم

---

(١) سورة الأنفال [٦٠]
(٢) سورة النساء [١٤٤]
(٣) سورة النساء [٧٤]
(٤) سورة آل عمران [١٣٩]

الغربية من قضية كشمير بين الهند وباكستان ، وقضية حيدر أباد بين الهند والنظام ، ثم تختمها بموقفها فى فلسطين !

والذين يحسبون أن نفوذ اليهود المالى فى الولايات المتحدة وسواها هو الذى يوجه الغربيين هذا التوجيه ؛ والذين يحسبون أن المطامع الإنجليزية والمكر الأنجلوسكسونى هو الذى يوجه الموقف ؛ والذين يحسبون أن الصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية هو الذى يؤثر . . كل أولئك يغفلون عنصرا حقيقيا فى المسألة يضاف إلى هذه العناصر جميعا ، هو : الروح الصليبية التى تحملها دماء الغربيين ، والتى تندس فى عقلهم الباطن ، مضافا إليها الخوف الاستعمارى من الروح الإسلامى ، والعمل على تحطيم قوة الإسلام ، حيث يربط الغربيين جميعا شعور موحد ومصلحة موحدة فى تحطيمها ، تجمع بين روسيا الشيوعية وأمريكا الرأسمالية !

والعجيب أن روح الإسلام على الرغم من جميع هذه الصدمات التى واجهته منذ الفترة الأولى فى حياته إلى اليوم ، وعلى الرغم من معاجلة الصدمات له وأثر ذلك فى كيانه الوليد ، ثم على الرغم من غلبة الحضارة الغربية اليوم بقوتيها المادية والثقافية ، مما أحال بعض المسلمين أدوات هدم وتحطيم للإسلام فى أيدى المستعمرين . .

على الرغم من هذا كله ظلت روح الإسلام فى ذاتها سليمة ، وظلت طاقته الكامنة تؤثر فى مجرى الحياة الإنسانية بصفة عامة ؛ وتؤثر فى صوغ السياسات العالمية وتوجيهها منذ أربعة عشر قرنا إلى اليوم ؛ فما من حركة سياسية أو حربية فى العالم لم يحسب فيها للإسلام حساب ؛ حتى فى عصور الضعف والفرقة وتخلخل الحياة الروحية والاجتماعية والاقتصادية فى العالم الإسلامى .

ولقد انقضت فترة الخمول والاضمحلال ؛ وأخذ المد الإسلامى فى الظهور ؛ فتكتل العالم العربى شرقا وغربا ، وبرزت كتلتان إسلاميتان كبيرتان فى باكستان وأندونسيا ؛ وهى مظاهر لا يمكن إغفالها على الحيوية الكامنة فى الإسلام . وعلى أن رصيده المدخر يكفى لاستئناف حياة إسلامية جديدة ، لا تقوم على مجرد الرغبة والتفاؤل ، بل على

أسس عملية وواقعية كذلك ظاهرة للعيان ، هي اليوم فى دور التيقظ والاستعداد .

ولكننى على الرغم من إيمانى إيمانا مطلقا بإمكان استئناف الحياة الإسلامية فى العالم الإسلامى ؛ و بصلاحية الإسلام لأن يكون نظاما عالميا — لا محليا — فى المستقبل ، فإننى لا أحب أن أندفع وراء خيال جامح ، فأقرر أن هذا سهل ميسور !

كلا فهناك عراقيل شتى وضخمة ، كما أن هناك أعمالا عظيمة يجب أن تتم قبل أن يصبح استئناف الحياة الإسلامية الصحيحة ميسوراً فى المجتمع الإسلامى ذاته . وتقدير تلك العوائق الضخمة ، والتنبيه إلى هذه الأعمال الواجبة ، أمر يوجبه الشعور الحقيقى بعظمة الغاية التى نهدف إليها ، و بثقل التبعة التى تنتظر من ينهض لهذه الغاية ، كما يوجبه الشعور بتبعة الرأى فى مثل هذه الأمور الضخام .

وليس يكفى أن يبعث المرء بالصيحة المدوية فى حماسة فوارة ، ليصبح الأمل واقعا ، والرجاء حقيقة ، إن لم يقدر كل العقبات وكل التبعات ، وينبه من يبعث إليهم بصيحته إلى الجهد الضخم الذى يطلب إليهم أن يبذلوه .

وطبيعى أن انفراج المسافة بين سياسة الحكم وروح الإسلام فترة طويلة من الزمان ، يجعل العودة إلى السياسة المستمدة من هذا الروح أصعب ؛ لأن جهاز الدولة والمجتمع ، وقواعد الحياة بكل مقوماتها ، والاتجاه النفسى والعقلى . كلها تقوم على أسس معينة يصعب تغييرها قبل بذل جهود ضخمة طويلة . وكلما امتد الزمن زادت هذه الصعوبة ، واحتاجت إلى جهود أضخم وأطول .

ثم يضاف إلى عامل الزمن الطويل عامل آخر حاضر ؛ وهو أننا لا نعيش فى هذا العالم وحدنا ، ولا نعيش كذلك فى عزلة عنه . وتشابك مصالحنا وقضايانا مع هذا العالم الذى تسيطر عليه حضارة معينة ، ذات عقلية مناقضة تماما لعقلية الإسلام — كما سنبين فيما بعد — يجعل خطواتنا فى سبيل استئناف حياة إسلامية صحيحة ، بطيئة من جهة ، وذات تكاليف علينا من جهة أخرى .

ومما يزيد هذا العامل الأخير أهمية ، أن هذا العالم الغربى الذى تتشابك مصالحنا

معه أقوى منا فى الوقت الحاضر ، وليست لنا السيطرة عليه أو القوة المكافئة لقوته كما كنا فى أول عهد الإسلام ؛ ثم هو فى الوقت ذاته عدو لنا ، وعدو لديننا بوجه خاص . لذلك لن يدعنا ننشىء نظاما إسلاميا من جديد ، ونستأنف حياة إسلامية صحيحة ، ما لم نبذل جهوداً مضاعفة ، كان يمكن الاقتصاد فيها لو كانت لنا السيطرة على العالم الغربى ، أو القوة المكافئة لقوته ؛ أو لو كان هو صديقا لنا ، ولديننا الذى تريد العودة إليه.

إلا أن هذا كله لا يعنى أن العودة إلى النظام الإسلامى مستحيلة . وكل ما يعنيه أنها عمل عسير ضخم ، فى حاجة إلى جهود غير عادية ؛ وقبل كل شىء فى حاجة إلى حماسة فى الإيمان به ، وجرأة فى اقتحام العقبات المرصودة فى طريقه ، وصبر على الجهد الشاق الواجب له ، وثقة فى ضرورته للمجتمع الإسلامى وللعالم الإنسانى كله ، وعقلية إنشائية مبتكرة ، ليست وظيفتها مجرد ترقيع الواقع ، بل إنشاء واقع جديد كامل غير مرقع!

وعلينا وقد عرضنا الأسس التى يقوم عليها هذا النظام ، أن توازن بين المزايا التى نجنيها من العودة إليه ، والجهود والتضحيات التى ينبغى أن نبذلها لتحقيقه ؛ فإذا بلغ بنا الإيمان بتلك المزايا إلى الحد الذى تهون فيه هذه التضحيات ، فلنبرم أمرنا ولنعتزم ، ولنتوكل على الله .

ولعله من المصادفات ذات القيمة فى هذا المجال ، أن نشير إلى أن الحضارة الغربية الراهنة قد قادت العالم إلى حربين شاملتين خلال ربع قرن ؛ كما قادته بعد الحرب الثانية إلى انقسام كامل بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وإلى تهديد دائم بحرب ثالثة ، وإلى اضطرابات فى كل مكان ، وإلى جوع وعرى وبؤس فى ثلاثة أرباع المعمورة . وأن النظام العالمى كله اليوم فى حالة تخلخل واضطراب وبحث عن أسس جديدة وتنقيب عن زاد روحى يرد إلى الإنسانية ثقتها بالمبادىء الإنسانية .

ولا ينبغى — مع هذا — أن نتفاءل أكثر مما يجب باستعداد العالم الغربى لقبول أسس حضارتنا الإسلامية ، فهذا موضوع آخر . . نعم إن رجلا كبرنارد شو يقول : إن العالم الغربى قد أخذ يتجه هذا الاتجاه ، ويتنبأ بأنه فى الطريق إليه فيقول :

« لقد تنبأت بأن دين محمد سيكون مقبولا لدى أوربا غدا ، وهو قد بدأ يكون مقبولا لديها اليوم . . لقد عمد رجال الإكليروس فى العصور الوسطى إلى تصوير الإسلام فى أحلك الألوان ، وذلك بسبب الجهل أو بسبب التعصب الذميم . والواقع أنهم كانوا يسرفون فى كراهية محمد وكراهية دينه ويعدونه خصما للمسيح . أما أنا فأرى واجبا أن يدعى محمد منقذ الإنسانية ، وأعتقد أن رجلا مثله إذا تولى زعامة العالم الحديث نجح فى حل مشكلاته ؛ وأحل فى العالم السلام والسعادة . وما أشد حاجة العالم إليهما !

« لقد أدرك مفكرون منصفون قاموا فى القرن التاسع عشر ، ما لدين محمد من قيمة ذاتية . من هؤلاء كارليل ، وجوته ، وجيبون . بذلك حدث تحول صالح فى موقف أوربا من الإسلام . وقد تقدمت أوربا تقدما كبيرا فى هذا القرن المتم العشرين ، فبدأت تحب عقيدة محمد . ولعلها تذهب فى القرن التالى إلى أبعد من ذلك فتعترف بجدوى هذه العقيدة لحل مشاكلها . . وقد دان كثيرون من قومى ومن أهل أوربا بدين محمد فى الحاضر . وهذا يجعلنا قادرين على أن نقول : إن تحول أوربا إلى الإسلام قد بدأ[1] »

ولكننا نرى أن نبوءة برناردشو لا تزال مجرد نبوءة — إن لم تكن مخدرا لشعور المسلمين ليطمئنوا وينتظروا اعتناق الأوربيين لدينهم ! — وعلى كل حال فإن انتظار تحققها سابق على الأقل لأوانه لسببين رئيسيين :

أولهما : هو هذا العداء الموروث للإسلام فى أعماق الطبيعة الأوربية ؛ والذى يغذيه فى العصر الحديث تعارض مصلحة الاستعمار مع وجود هذه العقبة فى طريقه .

وثانيهما : أن العقلية الأوربية تأصلت على أسس مادية ، أثر الفكرة الروحية فيها ضئيل ، منذ الحضارة الرومانية إلى العصر الحديث. وهذا القول يحتاج إلى تفصيل لا تقتصر فائدته على دلالته فى هذا الموضع ، بل تمتد إلى الإجابة على هذا السؤال الهام : هل يمكن أن تتعاون الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ؟ وما حدود هذا التعاون ؟

---

(١) عن كتاب حياة محمد لهيكل نقلا عن مجلة نور الإسلام عدد ٤٠ ص ٥٧٢٠ سنة ١٣٥٣ هـ .

لقد قلنا فى أوائل هذا الـكتاب : إن أوربا لم تـكن مسيحية فى يوم من الأيام . وذلك بسبب أن طبيعة الصراع فيها على رقعة من الأرض صغيرة ضنينة ، جعلت مبادىء المسيحية السمحة لا تمتد جذورها فى تلك التربة العصية ؛ وذلك فوق ما فى طبيعة المسيحية من تزهد و بعد عن مزاولة الحياة الواقعية ، وعلاجها علاجا عمليا . فالآن نضيف إلى هذين العاملين عاملا ثالثا أشرنا إليه هناك إشارة عابرة ، وهو وجود الإمبراطورية الرومانية العريقة فى طريق المسيحية، و بقاء تعاليم الإمبراطورية أساسا للحضارة الأوربية الحديثة ، على الرغم من انتقال المسيحية إليها ، إذ ظلت هذه على هامش الحياة .

ونقتطف هنا فقرات من كتاب « الإسـلام على مفترق الطرق » نجد فيها الـكفاية والغناء .

« كانت الفـكرة التى تقوم عليها الإمبراطورية الرومانية . . الاجتياح بالقوة ، واستغلال الأقوام الآخرين لفائدة الوطن الأم وحده ؛ وفى سبيل الترفيه عن فئة ممتازة لم ير الرومانيون فى عنفهم سواء ولا فى ظلمهم انحطاطا . و إن « العدل الرومانى » الشهير كان عدلا للرومانيين وحدهم . ومن البين أن اتجاها كهذا كان ممكنا فقط على أساس إدراك مادى خالص للحياة وللحضارة — إدراك مادى هذبه على التأكيد ذوق فكرى ؛ ولـكنه على كل حال بعيد عن جميع القيم الروحية . إن الرومانيين فى الحقيقة لم يعرفوا الدين ؛ و إن آلهتهم التقليدية لم تـكن سوى محاكاة شاحبة للخرافات اليونانية . لقد كانت أشباحا سكت عن وجودها حفظا للعرف الاجتماعى ؛ ولم يكن يسمح لها قط بالتدخل فى أمور الحياة الحقيقية ؛ بل كان عليها أن تنطق بالرجز على ألسنة عرافيها إذا سئلت مثل ذلك ؛ ولـكن لم يكن ينتظر منها أن تمنح البشر شرائع خلقية .

« تلك كانت التربة التى نمت فيها المدنية الغربية الحديثة . ولقد عملت بلا شك مؤثرات أخرى كثيرة فى أثناء تطورها ؛ ثم إنها بطبيعة الحال قد بدلت وحورت فى ذلك الإرث الثقافى الذى ورثته عن رومية فى أكثر من ناحية واحدة . ولـكن الحقيقة الباقية أن كل ما هو اليوم حقيق فى الاستشراف الغربى للحياة والأخلاق يرجع

للمدنية الرومانية . وكما أن الجو الفكرى والاجتماعى فى رومية القديمة كان نفعيا بحتا ولا دينيا — لا على الافتراض بل الحقيقة — فكذلك هو الجو فى الغرب الحديث . ومن غير أن يكون لدى الأوربى برهان على بطلان الدين المطلق ، ومن غير أن يسلم بالحاجة لمثل هذا البرهان . . ترى التفكير الأوربى الحديث — بينما هو يتسامح بالدين وأحيانا يؤكد أنه عرف اجتماعى — يترك ، على العموم ، الأخلاق المطلقة خارج نطاق الاعتبارات العملية . إن المدنية الغربية لا تجحد الله البتة ، ولكنها لا ترى مجالا ولا فائدة لله فى نظامها الفكرى الحالى . لقد اصطنعت فضيلة من العجز الفكرى فى الإنسان ، أى من عجزه عن الإحاطة بمجموع الحياة . وهكذا يميل الأوربى الحديث إلى أن ينسب الأهمية العملية فقط إلى تلك الأفكار التى تقع فى نطاق العلوم التجريبية ، أو تلك التى ينتظر منها على الأقل أن تؤثر فى صلات الإنسان الاجتماعية بطريقة ملموسة . و بما أن قضية وجود الله لا تقع تحت هذا الوجه ولا تحت ذاك ، فإن العقل الأوربى يميل بداءة إلى إسقاط « الله » من دائرة الاعتبارات العملية !

«وهنا يعرض سؤال : كيف يمكن لهذا الاتجاه أن يتفق وطريقة التفكير المسيحى؟ أليست النصرانية — المفروض فيها أن تكون الهيكل الروحى للمدنية الغربية — عقيدة مبنية على الأخلاق المطلقة كما هى الحال فى الإسلام ؟ لا شك فى أنها كذلك . ولكن حينئذ لا يمكن أن يكون ثمة خطأ أفدح من أن نعتبر أن المدنية الغربية الحديثة نتاج النصرانية . إن الأسس الفكرية الحقيقية فى الغرب يجب أن تطلب فى فهم الرومانيين القدماء للحياة على أنها قضية منفعة خالية من كل استشراف مطلق ؛ و يمكن التعبير عنها كما يلى : بما أننا لا نعرف شيئاً معينا — من طرق الاختبار العلمى والتقدير فى الحساب — لا عن أصل الحياة الإنسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد . . فإن من الخير لنا أن نحصر قوانا فى وجوه إمكاناتنا المادى والفكرى ، من غير أن نسمح لأنفسنا بأن نتقيد بالأخلاق المطلقة والقضايا الأدبية المبنية على دعاوى تتحدى الأدلة العلمية . فلا ريب إذن فى أن هذا الاتجاه الذى تتميز به المدنية الغربية الحديثة ، لا يجد قبولا فى التفكير الدينى المسيحى كما

لا يجد قبولا فى الإسلام أو فى كل دين آخر ، وذلك لأنه لاديني فى جوهره . وهكذا تكون نسبة نتاج المدنية الغربية الحديثة إلى النصرانية خطأ تاريخيا عظيما . إن النصرانية ساهمت فى جزء يسير جداً من الرقى العلمى المادى الذى فاق به الغرب ، فى مدنيته الحاضرة ، كل ما سواه . وفى الحق أن ذلك النتاج قد برز من كفاح أوربا المتطاول للكنيسة المسيحية ولاستشرافها للحياة . . . ثم إن للنصرانية اليوم فى نظر السواد الأعظم معنى شكليا فقط كما كانت حال آلهة رومية ، تلك الآلهة التى لم يكن يسمح لها ، ولا ينتظر منها ، أن يكون لها نفوذ حقيقى ما على المجتمع . ولا ريب فى أنه لا يزال فى الغرب أفراد عديدون يشعرون ويفكرون على أسلوب دينى ؛ ويبذلون جهود القانط حتى يوفقوا بين معتقداتهم وبين روح حضارتهم ؛ ولكن هؤلاء شواذ فقط . إن الأوربى العادى — سواء عليه أكان ديموقراطيا أم فاشيا أم بلشفيا ، صانعا أم مفكرا — يعرف دينا إيجابيا واحدا هو التعبد للرقى المادى ، أى الاعتقاد بأن ليس فى الحياة هدف آخر سوى جعل هذه الحياة نفسها أيسر فأيسر ، أو كما يقول التعبير الدارج : « طليقة من ظلم الطبيعة » إن هيا كل هذه الديانة إنما هي المصانع العظيمة ودور السينما والمختبرات الكيماوية وباحات الرقص وأماكن توليد الكهرباء ، وأما كهنة هذه الديانة فهم الصيارفة والمهندسون وكواكب السينما وقادة الصناعات وأبطال الطيران . وإن النتيجة التى لا مفر منها فى هذه الحال هى الكدح لبلوغ القوة والمسرة ؛ وذلك يخلق جماعات متخاصمة مدججة بالسلاح ، ومصممة على أن يفنى بعضها بعضا حيثما تتصادم مصالحها المتقابلة . أما على الجانب الثقافى فنتيجة ذلك خلق نوع بشرى تنحصر فلسفته الأخلاقية فى مسائل الفائدة العملية ، ويكون أسمى فارق لديه بين الخير والشر إنما هو التقدم المادى » .

والخلاصة لهذا كله أن الضمير الأوربى الحالى ليس على استعداد لاستشعار روح الإسلام ، والاستعانة به فى حل مشكلات الإنسانية . وإن يكن ذلك ليس مستحيلا بعد عدة انقلابات وتطورات أخرى ، وبعد أن يبدأ العالم الإسلامى ذاته فى استئناف

حياة إسلامية واضحة المعالم ، مستقلة الأسس ، يجد فيها الغرب الواقعى التفكير ، حقائق عملية قائمة تجذب حسه ، وتعدل تفكيره . وإن كان اعتقادى الخاص أن أجيالا متطاولة ستنقضى قبل أن يستطيع الغرب استشعار روح الإسلام على نحو من الأنحاء .

والخلاصة لهذا كله كذلك أن أسلوب التفكير الإسلامى القائم على الغايات الخلقية للأعمال ، لايستطيع الالتقاء بأسلوب التفكير الغربى الحاضر القائم على الغايات النفعية للأخلاق ؛ وهذا مايجب علينا أن نحسب حسابه ، ونحن نعمل لتحقيق حياة إسلامية سليمة ، فلا نحاول ترقيع هذه الحياة باستعارات نستوردها من الخارج ، لأن هذه الرقع لن تستقيم مع نسيج تفكيرنا الأصيل .

والمسلمون يسلمون بالهزيمة منذ الجولة الأولى حين يحاولون تجديد حياتهم باستعارة الطرق الغربية فى التفكير والحياة والسلوك ؛ وينتهون إلى وأد الحياة التى يعملون لإحيائها ، لأنهم منذ الخطوة الأولى يعدلون عن طريقها الطبيعى الوحيد ، وهو أن يفكروا على أسس إسلامية تجعل العنصر الأخلاقى أصيلا فى بناء الحياة ؛ وتنظر للغايات الخلقية للعمل ، وتجعل المنفعة هى الغاية العليا للأخلاق .

ولقد رأينا فى الفصول الأولى من هذا الكتاب ، أن الإسلام يحقق غايات الحياة الصالحة كلها ، وهو يحافظ على العنصر الأخلاقى فيها ؛ وأن قيمته الكبرى كامنة فى أنه لا يجزىء الحياة ، ولا يفصل بين الوسائل والغايات ، ولا يفترض التعارض بين المادى والروحى فى كيان الحياة وفى طبيعة الكون والناس ، بل يفترض أن الحياة وحدة كلية ، تسير بجملتها نحو هذه الأهداف فى توافق واتساق .

يقدم الإسلام إذن للبشرية فكرة كاملة عن الحياة . هذه الفكرة قابلة دائما للنمو فى التفريع والتطبيق ؛ ولكنها غير قابلة للتعديل أو المزج فى الأصل أو الاتجاه .

ويجب لكى تؤتى هذه الفكرة الكاملة نتائجها الطبيعية كاملة ، أن تطبق تطبيقا كاملا . وإلا فإن أقل تعديل فى أساسها واتجاهها يحدث فيها اختلالا ، لاتتحقق معه صورة الحياة التى يرسمها الإسلام .

أما النمو الدائم فى التفريع والتطبيق على أساس الفكرة الكلية فهو أمر طبيعى تقره طبيعة الإسلام ، وتدعو إليه ، وتهيىء له وسائله ، وتعترف بها . فالقياس والاجتهاد والسلطات الواسعة المتروكة لولى الأمر . . . كل هذه وسائل حية لاستمرار النمو فى التفريع والتطبيق لمسايرة الحياة ، وتلبية حاجاتها المتجددة . . أمر واحد هو الذى يجب التزامه : ألا تخرج هذه التفريعات والتطبيقات على أصول الفكرة الأساسية للإسلام ؛ وألا تسلك اتجاها غير اتجاهه ؛ أو تحتال على روح الإسلام وتتلبس بروح أخرى غير روحه القوية المستقيمة .

ومدار قبولنا لأى تفريع أو ردّه ، أن نعرضه على فكرة الإسلام الأساسية وروحه العامة . فما وافق فكرته وروحه قبلناه ، وما خالفها رفضناه . وبذلك نملك أن ننتفع بكل ثمرات الجهود الإنسانية فى حدود فكرتنا الأساسية عن الكون والناس والحياة ؛ ولا نقيم بيننا وبين الجهود البشرية سدا ؛ ولا نقف فى عزلة عن الركب العالمى الدائب المسير . على أن يكون مقررا فى نفوسنا إلى درجة الإيمان والحماسة : أننا نملك فكرة عن الحياة أكبر مما يملك أتباع أى دين أو فلسفة أو حضارة ظهرت إلى اليوم على أقل تقدير !

* * *

ولكن هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل الوسائل العملية للبلوغ هذا الهدف العظيم ؛ كما يحتاج إلى تفصيل آخر يتناول الحديث الخاص عن « العدالة الاجتماعية » موضوع هذا الكتاب الأصيل . فعلى بركة الله إذن نأخذ فى هذا التفصيل .

* * *

إن استئناف حياة إسلامية لا يتم بمجرد وضع تشريعات وقوانين ونظم تقوم على أساس الفكرة الإسلامية ؛ فهذا ركن واحد من ركنين يعتمد عليهما الإسلام دائما فى إقامة الحياة . أما الركن الثانى فهو تكوين عقلية مشبعة بالفكرة الإسلامية ، لتنبعث حوافز هذه الحياة من داخل النفس ، فتلتقى بالبيئة التى تكفلها التشريعات والنظم

والقوانين . أما العدالة الاجتماعية فهى جزء من تلك الحياة الإسلامية ، لا يتحقق كاملا إلا بتحقق تلك الحياة ؛ ولا يكفل له البقاء إلا بإقامتها على أسسها الوطيدة ، شأنها فى ذلك شأن كل نظام آخر ، لا بد أن يعتمد على الإيمان به والثقة بصلاحيته ؛ وإلا فقد أسسه المعنوية ، وقام على القهر التشريعى والنظامى وحده ؛ وهو قهر عمره مرهون بالقدرة على التملص منه .

لذلك كان التشريع الإسلامى أدنى إلى الاتباع والطاعة لأنه يعتمد على عقيدة دينية . ولذلك أيضا يجب أن نعنى بإحياء هذه العقيدة ، ونفى ما علق بها من تحريفات وتأويلات وشبهات ، لتكون سندا للنظام التشريعى الذى نشير به ، لتحقيق حياة إسلامية صحيحة . وبذلك تقوم هذه الحياة على التشريع والتوجيه ، وسيلتى الإسلام الأساسيتين فى تحقيق أهدافه جميعا .

يجب إذن أن نكوّن فكرة إسلامية فى نفوس الأفراد والجماعات ، بجانب التشريع الإسلامى الذى ينظم الحياة . والثقافة هى الوسيلة الطبيعية لتكوين تلك الفكرة .

ولكن كيف يتسنى لنا أن نكون فكرة إسلامية بثقافة ، ووسائل تربية ، وطرق تفكير ، هى فى صميمها غربية ، وهى فى صميمها معادية للفكرة الإسلامية . أولا : لأنها تقوم على أساس مادى مناهض لفكرة الإسلام عن الحياة . وثانيا : لأن محاربة الإسلام جزء أصيل فى تكوينها ، سواء ظهر هذا القصد واضحا أم توارى فى الثنايا والشعاب ؟

إننا كما قلت : نعلن هزيمتنا منذ الجولة الأولى إذا نحن اتخذنا الفكرة الغربية وسيلتنا لإحياء الفكرة الإسلامية . فلا بد أولا من التخلص من طريقة التفكير الغربية ؛ ولا بد من اتخاذ طريقة تفكير إسلامية ذاتية ، لنضمن أن يجىء النتاج خالصا غير هجين !

وليس مدلول هذه الكلمات هو العزلة الفكرية والثقافية والعلمية ، فهذا كله تراث إنسانى ، اشتركت فيه أمم العالم جميعا ، ولنا فيه من قبل نصيب أصيل ، وما نزال نشارك فى تكوينه مشاركة حقيقية ، ولو بدا أننا بعيدون عن التأثير الإيجابى ، لأن التفاعل بين الأمم جميعا على ظهر الأرض تفاعل حقيقى ومستمر .

ليست العزلة إذن عن ركب البشرية ما نعنى . ولكننا بصدد بناء فكرة إسلامية وتجديدها، فى وقت بدا فيه — حتى للمستنيرين من الغربيين — أن فكرة الحضارة المادية الغربية فكرة خطرة على الكيان الإنسانى ، مؤدية بالإنسانية إلى هذا القلق الدائم ، والنضال المستمر ، والخصام الدائب ، والانحدار فى الصفات الإنسانية إلى الحضيض ، على الرغم من كل الفتوح العلمية ، التى كان يمكن أن تؤدى إلى إسعاد البشرية وإراحتها وكفايتها ، لولا ذلك الانحدار فى الصفات الإنسانية ، ولولا أن أساس الفكرة الغربية عن الحياة — وهو أساس مادى — غير صالح لهداية البشرية إلى طريق الكمال .

مادمنا بصدد بناء تلك الفكرة فى هذه الظروف ، فيجب أن نفرق بين ما يصح أن نأخذ ، وما يصح أن ندع ، مما عند الغربيين . إلى أن يتم لنا بناء مجتمع إسلامى صلب العود ، لا خطر عليه من التفاعل والتصادم والأخذ والعطاء . وبعبارة أخرى يجب على الأقل أن نكفل الحماية للفكرة التى نكونها فى مدة الحضانة . حضانة الفكرة فى نفوسنا نحن لا حضانة الفكرة فى ذاتها ، فالفكرة الإسلامية فى ذاتها من القوة والوضوح بحيث لا يخشى عليها من أية فكرة أخرى غريبة . ولكننا نحن الذين رضعنا وتغذينا ، ولا نزال نقتات ثمارا غريبة عنا . . يجب أن نحترس ونحن فى فترة التكوين !

فأما العلوم البحتة وآثارها التطبيقية بكافة أنواعها ، فيجب ألا نتردد فى الانتفاع بها وبآثارها فى الحياة المادية ، بغير قيد ولا شرط ، وبدون تردد ولا إبطاء .

وأما الفلسفة وهى التفسير الفكرى للكون والحياة ؛ والأدب وهو التفسير الشعورى لهما ؛ والتاريخ وهو التفسير الواقعى ؛ والتشريع وهو التفسير لعلاقات الأفراد والجماعات . . فيجب أن نحترس فى الاستفادة منها كل الاحتراس .

فنحن لا يؤذينا أن ننتفع بالعلوم البحتة فى جزئيات الحياة ؛ ولكن يؤذينا التفسير الكلى للحياة ؛ لأنه يقوم على فكرة غير فكرتنا ؛ ويؤدى إلى تكوين صورة للكون والحياة تصادم الصورة التى يكونها الإسلام عنهما ؛ وتنتهى بنا إلى سلوك طريق غير طريق الإسلام . هو الطريق الذى تشكو البشرية اليوم من سلوكه ، وتعانى بلاياه .

وقد يقال : إذا كان الأمر كذلك ، فالعلوم البحتة ذاتها ليست مضمونة ، لأنها ليست منفصلة فى صميمها عن طريقة التفكير الغربية . فالطريقة التجريبية قائمة على أساس من فلسفة معينة ، وهى غير الفلسفة العقلية والفلسفة الروحية . ولولم تستقر الطريقة التجريبية فى الأذهان ما سار العلم فى خطواته التى سار بها أخيراً . كما أن العلم بدوره لا يقف فى معزل عن الفلسفة ، ولا يكتفى بالتأثر بها دون التأثير فيها . إذ أن الفسلفة تنتفع بتجارب العلم ونتائجه ، وتتأثر بها فى اتجاهها وطريقتها . فاقتباس العلوم البحتة لا يخلو إذن من اقتباس قسط من الفلسفة التى تأثرت بها هذه العلوم ، وأثرت فيها كذلك . . . وهذا فضلا على أن نتائج العلم التطبيقية تؤثر فى الحياة المادية ، ووسائل المعيشة ، وتوزيع الثروة . . . وهذه بدورها تنشىء مجتمعات جديدة ، ذات فلسفة جديدة ، أو على الأقل ذات فكرة عن الحياة متأثرة بهذه التطورات فى واقع الحياة .

وكل هـذا صحيح وواقع . ولـكن لا بد مما ليس منه بد . فالانعزال عن العـلم وثمراته لا سبيل إليه ، وضرره أكثر من نفعه . وليس فى هذه الحياة خير خالص ، ولا شر محض . والإسلام لا يصد عن العلم والانتفاع به ؛ فليس فى تناول الثمرات العلمية من حدائق الإنسانيـة جميعها ما يعارض روح الإسلام . ونحن حين نضمن التأثرات الـكلية فى عالم الفلسفة والأدب والتاريخ والتشريع ؛ وما يتبع ذلك من طرق التربية ، وطرائق التفكير والشعور ؛ ونبنى هذا كله على أسس إسلامية روحية ، نأمن إلى حد كبير ألا تؤثر نتائج العلوم وآثارها المادية ، فى صميم الفكرة الـكلية التى نـكونها عن الحياة والسلوك .

وعلى ذكر طرق التربية يحسن أن ننبه هنا إلى أنها لا تنفك أو تنفصل عن الفلسفة العامة للأمة . وأننا حين نقتبس طرق التربية الغربية ونظم التعليم و برامجه ، نقتبس معها طريقـة التفكير العامة ، والفلسفة الـكامنـة وراء تلك الطرق والنظم والبرامج ، أردنا ذلك أم لم نرد .

فالاعتقاد بأن هذه مسائل « بيداجوجية » بحتة ، ومن ثم فهي « إنسانية »

لاتختلف فى بلد عنها فى الآخر ، هو اعتقاد ساذج قصير النظر ، يملى له غرور النفسيين والتربويين واستكبارهم بمادتهم أن يلحقوها بالفلسفة ، بعد ما انفصلت عنها فى هذا القرن الأخير .

ولكن هذا شىء والواقع شىء آخر . فعلم النفس قد يصبح يوما علما بحتا يدرس فى المعمل . ولكن توجيه نتائجه والانتفاع بها ؛ فى طرق التربية ، وترتيب البرامج . . كل هذا سيظل متأثراً بالفلسفة العامة عن الحياة ، خاضعا لهذه الفلسفة ، مؤدياً إليها فى النهاية . . لا بل إن خضوع علم النفس للمعمل ، إن هو إلا أثر من آثار الفلسفة التجريبية ، أو الطريقة التجريبية ، التى شملت العقلية الغربية المادية فى السنوات الأخيرة . فلا استقلال لعلم النفس عن الفلسفة السائدة ، إلا الاستقلال الظاهرى الذى لا يؤثر فى النتائج النهائية ! وكذلك يقال عن طرق التربية وفلسفاتها .

وحين ننظر مثلا فنرى البرامج الأمريكية ، وطرق التربية والتدريس ، تميل إلى التدريب العملى أكثر مما تميل إلى التفقه العلمى ؛ وترمى إلى تقديم المهارة العملية على الفروض النظرية ، يجب أن نلتمس علة هذا الاتجاه عند فلسفة « البراجماتزم » التى وضع أساسها « تشارلس بيرس » سنة ١٨٧٨ وكونها « وليم جيمس » ثم عدلها « جون ديوى » الفيلسوف المربى المعاصر . وهذه الطريقة هى انقلاب فى وسائل التفكير والبحث ، وعدول كامل عن الأفكار المجردة ، والمعانى النظرية ، والبحث عن الأشياء فى ماهيتها وحقيقتها ، وحصر البحث فى مدلولاتها العملية وآثارها .

« فالفكرة (Idea) عند تشارلس بيرس أو عند البراجماتزم إنما هى مشروع ، أو خطة للعمل والنشاط ، وليست حقيقة فى ذاتها . فعندى مثلا فكرة عن نفير السيارة التى تسير فى الشارع ؛ ولا معنى لأن أبحث فى حقيقة هذه الفكرة : أصلها ومنشئها . هل هى حقيقة أم من خلق العقل . وهل هى من عمل الأذن والجهاز العصبى ، أم هى من عمل النفير أو السيارة أو غيرهما ؛ وإنما يجب أن يكون معناها الانحراف يمينا أو يسارا ، وإفساح الطريق للسيارة ولراكبها . معناها أن أشرع فى تغيير خطة سيرى ، والتوجه

إلى جهة غير التى كنت أسير فيها . ومن هذا تزعم البراجماتزم أن الفكرة هى مشروع للعمل ، أو خطة للتأثير فى البيئة . هى خطوة فى سبيل العمل . لما ما بعدها [١] » .

فمدُّ هذه النظرية أو هذه الطريقة فى التفكير هو الذى أنشأ طرق التربية الأمريكية وبرامج التعليم ونظمه لتؤدى إلى تكوين عقلية تنظر للأشياء هذه النظرة ، وتفكر فى الحياة هذا التفكير . بل هى التى طبعت الحياة الأمريكية هذا الطابع ، ووجهتها إلى الإنتاج العملى ، وكفتها عن الثقافة الفنية والنظرية إلى حد كبير .

وهكذا يجب أن نحسب للفلسفة العامة حسابها ، ونحن نقتبس طرق التربية ، ونظم التعليم وبرامجه ، فهى كامنة وراء هذه الوسائل جميعا ، وهى التى تخلقها وتوجهها ، مستعينة بنتائج الدراسات النفسية البحتة بطبيعة الحال ، وإن كانت هذه الدراسات فى طرقها ونتائجها متأثرة بتلك الفلسفة أيضاً .

* * *

طريقنا إذن من الوجهة النظرية — لتكوين فكرة إسلامية مستقلة ، أن نسير بحرص وحذر فى اقتباس الفلسفة وما يتبعها من طرق التربية ، ونظم التعليم وبرامجه ، والأدب ، والتاريخ ، والتشريع . . . وسنقول كلمة مجملة عن كل من هذه الثقافات .

* * *

فأما الفلسفة فقد أشرنا من قبل إلى فكرة الإسلام الكلية عن الكون والحياة والإنسان . وهى فكرة تختلف فى صميمها عن طبيعة الأفكار الكلية الأخرى فى الفلسفات الغربية — منذ الإغريق إلى اليوم — وليس هذا مجال تفصيل هذا الاختلاف ، فبحسبنا أن نعرف هنا أن هناك اختلافا أصيلا [٢] .

ولقد كانت للأزهر بصفة خاصة رسالة لم يقم بها فى هذا المجال . . أن يبحث عن هذه الفكرة الكلية للإسلام ، وأن يعرضها عرضا كاملا قويا ، بلغة العصر وأسلوبه ،

---

(١) « البراجماتزم أو فلسفة الذرائع » تأليف الدكتور يعقوب فام .

(٢) يرجو المؤلف أن يقدم لقراء العربية بحثا كاملا فى « فكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان » .

وأن يوازن بينها و بين المذاهب الفلسفية الأخرى . وبدلا من أن ينهض الأزهر بهذه الرسالة راح يدرس فى كليــة أصول الدين ما يسمى خطأ بالفلسفة الإسلامية ، من كتب ابن سينا وابن رشد . . . هذه الانعكاسات للفلسفة الإغريقية ، التى لا صلة لها بحقيقة الفكرة الإسلامية الكلية . فكان هذا إمعانا فى إهمال الرسالة الملقاة على عاتق الأزهر ؛ وإعلانا للهزيمة الروحية والفكرية فى المعقل الأول للفكرة الإسلامية !

يجب إذن لتكوين فكرة إســلامية صحيحة عن الكون والحياة والإنسان ، ألا تدرس الفلسفة الغربية — وما يتبعها من مبادىء الأخلاق — فى القسم الثانوى من مدارسنا إطلاقا . ولا تدرس فى الجامعة أيضا إلا بعد السنتين الأوليين فى قسم الفلسفة على أقل تقدير . و بطبيعة الحال لا تدرس فى الكليات الأزهرية إلا أخيرا . ويجب أن تسبقها فى كل معهد تدرس فيه ، دراسة إسلامية خالصة ، تقرر الفكرة الإسلامية الحقة ، مبرأة مما يسمي « الفلسفة الإسلامية » .

فإذا ما تكونت فى نفوس الطلاب وأفكارهم أسس وطيدة لروح الإسلام وفكرته عن الكون والحياة والإنسان ، والخير والشر ، والعمل والجزاء . . . إلى آخر مباحث العقيدة الإســلامية الخالصة فى الميدان الفلسفى . . أخذنا فى السنوات الأخيرة من الدراسات الجامعيــة نقدم لطلاب الفلسفة المتخصصين ، زاد الفلسفة الإغريقية وانعكاساتها فى الفلسفة الإسلامية ، وزاد الفلسفات الأوربية والأمريكية الحديثة ، مع الموازنات والمقارنات فى كل مرحلة بينها و بين فلسفة الإسلام ، ضامنين إلى حد ما ألا تؤثر فى شعورهم ووجـدانهم ، وأن تقتصر آثارها على أفكارهم وأذهانهم بعد استعدادهم للجدل والمناقشة ، ورد ما لا يوافق طريقة التفكير الأصيلة لقوم مسلمين . عندئذ لا تضر المعرفة بل تفيد . لأنها تصبح معرفة عقلية مبرأة من التأثير الوجدانى فى الضمير ، وفى تصور الحياة والشعور بها ، والسلوك فيها ، إلى حد كبير .

ولقد عرضنا مثالا من فلسفة « البراجماتزم » فى النظر إلى الأشياء . وقد لا تبدو فى هذا المثال خطورة تلك الفلسفة أو الطريقة ، فنحب أن نتابع هــذه الفلسفة فى

نتائجها البعيدة ، لنرى الآثار الخطيرة لطبع عقلية الجيل بطريقة كهذه فى التفكير .

« معظم الناس يؤمنون بالله . وهذه فكرة (idea) إما أن تكون خطأ أو صوابا فى حكم المنطق . فالنظرية العقلية تقول : إن الله موجود حقا إذا تبين منطقيا وجوده.

« أما البراجماتزم ، فتعالج هذه المسألة من ناحية أخرى ، وتقربها بشكل آخر . ففى رأيها أن صواب هذه الفكرة لايتوقف على الضرورات المنطقية ، وإنما يتوقف على صلاحية هذه الفكرة فى حياتنا الراهنة ، وفى تصرفاتنا اليومية ، وفى اختباراتنا . فإذا كانت هذه الفكرة تؤدى إلى نتائج مرضية فى الحياة فهى صحيحة وصائبة . وبذلك يكون الله موجودا . بغير هذه الطريقة لانستطيع أن نحكم على هذه الفكرة أولا ، ثم لا نستطيع أن نثق من حكمنا ثانيا [١] »

وطريقة الإسلام تختلف قليلا أو كثيرا عن النظرية العقلية ذاتها ، فى أنها لاتكل إلى المنطق الذهنى وحده كل القضية ، بل تشرك معه الإلهام . ولكنها تتناقض تناقضا مع « البرجماتزم » لأننا حين نسير مع هذه إلى النهاية ، نجد أن فكرة الله قد يأتى عليها حين لاتؤدى وظيفة ظاهرة فى الحياة المادية ، وعندئذ تنبذ الفكرة من أساسها لأنها لا تدير آلة ولا تحرك جهازا !

ثم نسير خطوة ، فإذا المنفعة الظاهرة وحدها هى المحكّمة ، لا فى قبول الأشياء أو رفضها ! بل فى تصور وجودها أو عدمها ! وهى مرحلة تفقد فيها الإنسانية كل مقوماتها الكريمة ؛ و يستوى الإنسان عندها بالآلات .

ولا ينفصل السلوك فى الحياة عن هذه الأفكار . ولعلنا لانبعد إذ نقول : إن سلوك الولايات المتحدة فى قضية فلسطين ، وموقفها كذلك فى مجلس الأمن من قضية مصر ، إنما كانا أثرا من عقلية البراجماتزم ! — بالإضافة إلى العوامل الأخرى — ففكرة الحق والعدل ، ليست لها وظيفة فى الحياة الأمريكية المادية . ومن هنا لامعنى لإثباتها والاعتراف بها فى السلوك الدولى . وهو تفسير كاف لهذا الموقف المريب !

---

(١) البرجماتزم أو فلسفة الذرائع .

فما لم نكن نبغى أن نكوّن عقلية فى مجتمعنا الإسلامى كهذه العقلية ، فيجب أن نحترس من دراسة الفلسفة الغربية ، قبل أن نكوّن فكرة قوية واضحة عميقة فى نفوس الناشئة والشباب ، ترتكن إلى فكرة الإسلام الكلية . كما ينبغى أن نحترس فى اقتباس طرق التربية وبرامج التعليم ونظمه ، لأن هذه جميعها خاضعة للفلسفة العامة فى بلادها ، مؤدية إلى الأهداف التى ترسمها هذه الفلسفة من قريب أو من بعيد .

* * *

فأما الأدب فهو التفسير الشعوري للحياة . وهو منبعث من المنبع الذى تصب فيه جميع الفلسفات والديانات والتجارب والمؤثرات فى بيئة من البيئات .

ولقد يكون الأدب أشد المؤثرات فى تكوين فكرة وجدانية عن الحياة ، وفى طبع النفس البشرية بطابع خاص . ومن هنا يجب الاحتراس فى انتقاء ما نقدمه للناشئة عندنا من الآداب الغربية ، سواء فى الدروس العربية أو الإفرنجية .

ولا ينبغى أن يفهم من هذا تحريم الآداب الأوربية على الناشئة . فالذى نعنيه هو مجرد الاختيار والانتقاء . فنى هذه الآداب ما تلتئم روحه مع الروح الإسلامية . لا لأنه حث على الفضائل وتقبيح الرذائل؛ فالأدب ليس منبرا خطابيا للوعظ والإرشاد. ولكن لأنه ينظر إلى الحياة نظرة روحية محلقة أرفع من المادة ، ولأنه يعترف بالقيم المعنوية للحياة . فهذا اللون من الأدب يتفق فى روحه مع الفكرة الإسلامية فى عمومها . ولا يؤذى وجدان الناشئة ، ولا يفسد جهازهم الشعورى والتفكيرى وهو بعد غض . وهذه الغضاضة تستمر على الأقل إلى السنة الثالثة فى الكليات الأدبية ، إن لم تكن إلى سنة الليسانس . ولا بأس — بل يجب — أن تتضمن دراسات التخصص كل ألوان الأدب العالمى بلا تحفظ ولا استثناء ، فالغرض الأول من الاختيار والانتقاء فى سن معينة ، هو حماية فترة الحضانة من التلوث والانحراف .

والتاريخ فرع من الأدب ، ولكنه فرع ذو طبيعة خاصة ، وذو خطورة خاصة كذلك . فالتاريخ تفسير لوقائع الحياة ، ولا بد أن يتأثر بالفلسفة المادية الغربية ، وحتى

لو تأثر بالنظرية العقلية ، فإنه سيغفل القوى الروحية وآثارها فى سير الحوادث وتفسير الوقائع . وستؤدى تفسيراته على هذا النحو إلى تكوين فكرة عن الحياة لا أثر فيها للروح ، ولا علاقة لها بالأهداف الخلقية . مما يفسد النظرة الإسلامية .

وفوق ذلك فإن المؤرخين — لأنهم أوربيون فى الغالب — جعلوا محور التاريخ العالمى هو تاريخ أوربا . وهم فى هذا معذورون بحكم الفطرة البشرية . وذلك إذا أغضينا عن الأثرة الغربية والغرور الأوربى . فدراسة ناشئتنا لتاريخ تلك روحه وهذه طريقته ، يجعلهم يخرجون بفكرتين باطلتين :

الأولى : أنه لا أثر للعوامل الروحية فى سير خط الزمن ، أو أن هـذا الأثر ضعيف ضئيل .

والثانية : أن أوربا هى محرك خط الزمن ، وأن الشرق والإسلام ليس لهما إلا أثر ضئيل ضعيف .

وأثر كل من هاتين الفكرتين مؤذ وخطير ، سواء فى تكوين فكرة عامة عن الحياة والخلق والسلوك ، أو فى الشعور القومى والعزة الإسلامية أمام التيار الأوربى الجارف.

فلكى نقى ناشئتنا هذا الشر يجب أن نتخذ الخطوتين التاليتين :

أولا : أن نأخذ فى وضع تاريخ عالمى عام ، من وجهة النظر الإسلامية ، فى تفسير الحوادث والوقائع ؛ فلا تنفرد طريقة النظر الأوربية بهذا العمل الخطير . على أن نضع أوربا فى هذا التاريخ فى موضعها الحقيقى لا تتجاوزه ، وعلى أن نبرز دور الشرق بصفة عامة ، ودور الإسلام بصفة خاصة فى خط سير التاريخ .

ثانيا : أن نغير برامج التاريخ الحاضرة فى مدارسنا ومعاهدنا ؛ فنبدأ أولا بعرض التاريخ الإسلامى فى جميع الرقعة الإسلامية ، وتفسيره من وجهة النظر الإسلامية . فإنه لا يكفى أن ندرس لأبنائنا تاريخ الإسلام مكتوبا بأقلام غربية ، أو مفسرا بطريقة التفكير الغربية . فإذا امتلأت نفوسهم بتاريخ بلادهم ، سقنا لهم تاريخ العالم المكتوب بأقلامنا ، فى مرحلة التعليم العالى . فإذا انتهوا منه سقنا لهم فى مراحل التخصص بقية الطرق فى التأريخ .

***

وأما دراسة التشريع : فهى كذلك متأثرة بوجهة النظر الغربية ، وبالفلسفة الغربية ، وبالتاريخ الغربى ، وبالتشريع الغربى ، وبالمجتمع الغربى . . . فالقانون صورة للمجتمع، أو أثر من آثاره . والمجتمع وليد هذه العوامل جميعا .

فيجب لتكوين فكرة إسلامية صحيحة أن ندرس التشريع الإسلامى دراسة كاملة موسعة قبل البدء بدراسة أى تشريع ؛ ويجب أن تكون دراسة التشريع الإسلامى من صنع أساتذة مسلمين ، فلا تتدخل وجهة النظر الغربية إلى الشريعة الإسلامية إلا فى مرحلة التخصص . كما لا تتدخل دراسة التشريع العالمى إلا فى هذه المرحلة أيضا .

على أن من مقتضيات الحياة الإسلامية أن يسود التشريع الإسلامى ، وهذا بطبيعته سيؤدى إلى اتباع ما أشرنا به فى دراسة الشريعة الإسلامية ، بحكم الواقع والحاجة والاتجاه . وهناك واجب ضخم ينتظر أساتذة الشريعة الإسلامية فى هذا المجال وهو أن يتابعوا الخطوات الجبارة التى خطاها الأئمة وتلاميذهم فى تنمية التشريع الإسلامى.

* * *

فإذا انتهينا من وسيلة التوجيه الفكرى ، بقيت أمامنا وسيلة التشريع القانونى ، لتحقيق حياة إسلامية صحيحة ، تكفل فيها العدالة الاجتماعية للجميع . وفى هذا المجال لا يجوز أن نقف عند مجرد ماتم فى الحياة الإسلامية الأولى ؛ بل يجب الانتفاع بكافة الممكنات التى تتيحها مبادىء الإسلام العامة وقواعده المجملة . فكل ما أنمته البشرية من تشريعات ونظم اجتماعية ، ولا تخالف أصوله أصول الإسلام ، ولا تصطدم بفكرته عن الحياة والناس ، يجب ألا نحجم عن الانتفاع به ، وضمه إلى تشريعاتنا ، مادام يحقق مصلحة حقيقية للمجتمع ، أو يدفع مضرة متوقعة . ولنا فى مبدأ المصالح المرسلة ، ومبدأ سد الذرائع ، وهما مبدآن إسلاميان صريحان ، ما يمنح ولى الأمر سلطة واسعة لتحقيق المصالح العامة فى كل زمان ومكان .

ولقد كان هذا حسبنا فى كتاب عام عن « العـدالة الاجتماعية فى الإسلام » الغرض الأول منه هو إبراز « فكرة العـدالة الاجتماعية فى الإسلام » أكثر من الحـديث التفصيلى عن التشريعات والمشروعات التى يمكن أن تقوم على أساس هذه الفكرة .

ولـكننى أحب أن أضرب بعض الأمثلة على ما يستطيع الإسلام تحقيقه فى الحاضر والمستقبل فى هذا المجال ، من التشريعات التى لا أقصد بها أن تستوعب كل حاجات المجتمع ، بل أن تكون نماذج يقاس عليها ، ومعالم تشير إلى الطريق .

وأنا أعلم أن إبراز « الفكرة العامة » شىء غير بناء المشروعات الاجتماعية عليها . فليكن نصيبى اليوم هو ما حققته . والمستقبل كفيل ببناء المشروعات العملية الـكاملة متى وضع الأساس ، ووضح الاتجاه .

* * *

١ — تشريع الزكاة : الزكاة فريضة مقررة فى الإسلام تتراوح فى الأموال بين العشر وربع العشر — وهى نسبة ضئيلة على كل حال — وإنه ليحق للإنسان أن يتساءل : كيف كان هذا القدر الضئيل ينهض بالمجتمع الإسلامى .

وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نراعى الحقائق التالية :

١ — أن صغر النصاب الذى تجب فيه الزكاة جعل مجموعة الأمة تدفع . فالقدر المعفى من الزكاة فى حدود ستة جنيهات ، لذلك يشترك سواد الشعب فى إخراج الزكاة مما يجعل الحصيلة نسبيا كبيرة وبخاصة أنها تتناول رأس المال لا ربحه .

٢ — أن موارد الزكاة تصرف لطوائف معينة محدودة العدد . أما الاعتماد فى المعيشة لسواد الشعب فكان على العمل ، الذى يعده الإسلام مصدر الرزق الأول .

٣ — وهذا هو الأهم — أن حياة المجتمع لم تكن قائمة على تلك الحصيلة ، فقد كانت هناك الغنائم الضخمة أيام الوقائع التى امتدت أكثر من نصف قرن . وهذه الغنيمة كان يشترك فيها المحاربون — وغالبيتهم من الفقراء — فينالهم أربعة أخماسها .

أما الخمس فكان وقفا على جماعات من المحتاجين : من ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل . فلما آثر عمر بن الخطاب ألا يوزع الغنيمة من الأرض المفتوحة واستبقاها لأهلها ، وفرض عليها الخراج ، فاض هذا الخراج ، حتى عم الفقراء جميعا .

أما اليوم وقد انقطع هذا المورد الأساسى ، فإن الزكاة لا تغنى ، ولا بد من التفكير فى موارد أخرى تسد مسد الغنائم والفىء ، وتوفر لجمهور الناس وسيلة الحياة والارتزاق.

على أنه يجب قبل التفكير فى موارد جديدة ، أن نستنفد مورد الزكاة ، لأنها فريضة مقررة لابد من أدائها لتكمل للمجتمع صفة الإسلام ، ولتؤدى الزكاة وظيفتها الروحية بجانب وظيفتها الاقتصادية . كما يجب أن نتصرف فى موارد الزكاة بحيث تشمل جميع أنواع المال التى لا تشملها الآن ، لأنها لم تكن معروفة فى صدر الإسلام .

ومن المفيد أن ننبه إلى أن الأموال التى تتناولها الزكاة لم يقررها القرآن إلا إجمالا فى قوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ، وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ؛ وَلاَ تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ؛ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ »[1] . فإذا فرضت الزكاة فى الأموال التى كانت على عهد النبى معروفة ، فليس ما يمنع أن تفرض اليوم فى كل ما يسمى مالا أو كسبا وكل ما يغل غلة ، ولو لم يكن من الأنواع التى فرضت فيها الزكاة .

كذلك يجوز التصرف فى مصارف الزكاة — قياساً على تصرف عمر فى منع المؤلفة قلوبهم — فلا تعطى إلا لطوائف معينة ، ولا تعطى نقداً أو عيناً لمن تصرف لهم ؛ بل تؤسس لهم بها مصانع ومعامل ، أو تشترى لهم بها حصص فى ممتلكات أو مؤسسات لتصبح مورد رزق دائم لهم ؛ وتبعد عنه معنى الإحسان الوقتى الضائع الذى لا يتفق مع مقتضيات الحياة الحاضرة .

وعلى أية حال فهذه مباحث تفصيلية ليس موضعها هذا الكتاب . ومجال

---

(١) سورة البقرة [٢٦٧] .

التفكير فيها واسع للتعديل والتحوير ، عندما تتجه الأمة الإسلامية إلى استئناف حياتها الإسلامية .

٢ — تشريع التكافل اجتماعى : يقول عليه الصلاة والسلام : « أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى . » فيقرر فى أقصر لفظ مبدأ التكافل الاجتماعى الذى أكثرنا عليه من النصوص والشواهد فى مطلع الكتاب . وقد كان هذا المبدأ موكولا إلى الضمير الفردى والجماعى . فاليوم يجب أن يتولاه الشارع مادام أصلا مقرراً فى الإسلام .

عندئذ يحل للسلطان أن يحقق ما كان عمر بن الخطاب موشكا أن يحققه : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء » فيفرض ضرائب لا حد لها إلا تحقيق التوازن فى المحيط اجتماعى ، ورفع الحرج والضرر عن جمهور الأمة ، وتوفير المأكل والمشرب والملبس والمسكن والعلاج والدواء والعلم لكل فرد من أفراد الشعب . مهما احتملت رؤوس الأموال ، فى الحدود التى لا تعجزها عن العمل والنمو المعقول ، لأن استمرار دولاب العمل يحقق من جانبه مصلحة لا يجوز إغفالها ، لصالح الجميع .

وعندئذ يحل للسلطان أن يضع فى أيدى الفقراء قطعا من أرض الملاك يستغلونها بلا أجر أصلا ، أو بأجر ضئيل ، ليستطيعوا الحياة ، إذا كان هذا مورد الرزق ووسيلة العمل الوحيدة فى محيطهم . ويحقق بذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خرجا معلوما » رواه أحمد عن عفان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن عبد الله بن عباس [١] .

وعندئذ يحل للسلطان أن يجعل أجر العامل فى المصنع والحقل نسبة معينة من النتاج والمحصول . حدها الأدنى كفاية المأكل والمشرب والملبس والدواء والعلاج فى الحدود المعقولة ، حسب متوسط المعيشة الذى تبيحه نسبة السكان إلى الثروة العامة

---

(١) حديث رقم ٢٥٤١ المسند جزء ٤ نشر الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف .

فى البلاد . . . ولا نهاية لما يستطيعه الشارع فى هذا المجال ، فذلك مرهون بالحاجات المتجددة فى شتى الأحوال .

٣ — تشريع التكاليف العامة : كل فرد فى الأمة الإسلامية مكلف أن يشترك فى تكاليف الدولة العامة بقدر استطاعته ؛ وقد أسلفنا رأى الإمام مالك فيما إذا خلا بيت المال أو ارتفعت حاجات الجند ، وأن للسلطان أن يوظف بقدر الحاجه فى أموال الأغنياء . ومثل حاجات الجند سائر حاجات الدولة كإصلاح المرافق العامة ؛ و إحياء الأرض الموات ؛ وتعليم أفراد الشعب ، وتطبيب غير القادرين . . فهذه كلها قوى من قوى الأمة يجب الاحتفاظ بها وتجديدها وجوب النفقة على الجند ، والاحتفاظ بقوتهم وقوة الثغور والحصون . وبخاصة فى هذه الأيام التى تشمل فيها الحروب جميع موارد الأمم وجميع مرافقها ، ويعد الجميع مجندين فى حالة الحرب ، مؤهلين لها فى حالة السلام .

٤ — تشريع تأميم الموارد العامة : احتكار الضروريات حرام فى الإسلام . وقد حرم احتكار القوت ؛ كما أثبت الإسلام شيوعية الماء والكلأ والنار بوصفها ضروريات أولية للحياة . والضروريات ليست توقيفية ، فهى تختلف فى عصر عن عصر . فرعاية هذا المبدأ الإسلامى العام تقتضى ما يسمى فى عصرنا الحاضر تأميم الموارد العامة . فموارد الماء والنور والوقود : « الكهرباء والفحم والبترول » وموارد النقل العام والمصائد العامة . . . وما إليها ، يجب ألا تكون فى أيدى أفراد أو شركات ، تتحكم فيها بالاحتكار ، وتفرض على الجماهير إرادتها ، وتستغلها ذلك الاستغلال الشنيع الذى تراه

فلولى الأمر أن يجعل هذا كله ملكا للدولة ؛ وأن يجعل أجوره وأثمانه فى حدود الطاقة لأفقر الناس . فتباع أو تؤجر بما يعادل التكاليف بلا غلو فى هذه التكاليف . و بذلك يحقق أهداف الإسلام من منع الاحتكار .

٥ — تشريعات المصالح المرسلة وسد الذرائع : كل ما يؤدى إلى جلب مصلحة عامة أو دفع ضرر عام فهو واجب على السلطان ؛ وكل ما أدى إلى الحرام فهو حرام . فتطبيقاً لهذه المبادى المقررة في الإسلام يجب على السلطان فى الوقت الحاضر أشياء :

(ا) سحب الأموال الفائضة من أيدى أصحاب رؤوس الأموال المتضخمة : فوجود هذا المال الفائض فى أيديهم يؤدى إلى جملة آثام : فى أولها الترف الذى يحرمه الإسلام . والترف مسألة نسبية يحددها العرف العام فى كل زمان ومكان ، وحدّه المضبوط أن لا يتجاوز المتوسط الذى تبيحه الثروة القومية بالقياس إلى السكان . ومنها الغلاء الفاحش الذى ينشأ من القدرة الفائقة على الشراء من فريق من الشعب ، بينما السلع المعروضة أقل من قوة الشراء . ومنها الرذائل الاجتماعية التى تنشأ من فيضان المال فى أيدى بعض الناس عن حاجتهم ، فيبحثون له عن مصارف آثمة ، ومتاع شهوى داعر تنحط به أخلاقهم ومشاعرهم ، ويكون وقوده المحتاجين والمحتاجات فى المجتمع غير المتوازن .

(ب) منع الفقر المدقع : لما ينشأ عنه من آثام ومضار . فهناك جملة رذائل اجتماعية لا تحيا إلا فى محاضن البؤس والشقاء : السرقة ، والذل ، والسقوط الخلقى فى مهاوى الدعارة . . . الخ .

وذلك فضلا على ما تخلقه الفوارق الضخمة بين الواجدين والمحرومين من أحقاد واضطرابات اجتماعية يجب أن يحول السلطان دون وقوعها ، بالحيلولة دون أسبابها .

أما كيف يمنع الفقر المدقع . فتوفير العمل لكل قادر وتوفيته أجره ، والتأمين الاجتماعى لكل عاجز والتعجيل بإسعافه . . هو الطريق المسلوك بصفة عامة . أما التفصيلات فأمرها ميسور متى صحت النيات .

(ج) مكافحة المرض والجهل : لما يؤديان إليه من ضرر بالأفراد ، وضرر بالجماعة ، وإضعاف لقوتها العامة وتمكين للأعداء منها . وهذا حرام فالطريق إليه حرام . ولن يكافح المرض والجهل إلا الاكتفاء والاستغناء . فليست مشروعات البر وسواها إلا مراهم تستر الدمّل ولا تشفيه . إن العلاج الحقيقى هو أن يصبح كل فرد قادراً بماله الخاص من دخله الخاص ، على التداوى والعلم . أو أن يصبح الدواء والعلم مباحين

لـكل فرد من أفراد الشعب بنسبة واحدة ودرجة رعاية واحدة . فلا ينال الغنى بماله فوق ما ينال الفقير فى دور العلم والاستشفاء .

٦ — تشريع التركات : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً[1] » ذلك نص القرآن ؛ وهو صريح فى أن فى التركة نصيباً لأولى القربى واليتامى والمساكين. وللشارع بطبيعة الحال أن يتصرف ، فيغير المصارف أو يخصصها — كما صنع عمر فى المؤلفة قلوبهم — وللشارع أن يعين الفريضة فى التركة بحسبها ، وبحسب حالة المجتمع . ويجب أن ننبه إلى أن معنى الحضور يمكن أن ينصرف إلى الحضور الحكمى ، أى الوجود . وفى كل مجتمع يتامى ومساكين ، فليس من الضرورى أن يحضروا بأشخاصهم فى كل تركة ، فهم حاضرون فى الزمان والمكان . وعلى الشارع أن ينفذ بحكم السلطان كل فريضة لا ينفذها الناس بحكم الوجدان .

٧ — تشريع التعاون والربا : لقد اقتلع الإسلام الربا من جذوره ، وحاربه فى جميع أشكاله وأوضاعه . ولا يمكن أن تستقيم حياة إسلامية أساس الاقتصاد فيها مؤسسات ربوية . وقد أسلفنا بيان الأسباب التى تجعل الإسلام لا يطيق الربا ، وهى تتلخص فى قتل الربا لروح التعاون والتآلف ، وتحقيقه فائدة لصاحب رأس المال بدون عمل و بلا توقع خسارة .

فيجب أن يقام الاقتصاد القومى على أساس التعاون لا على أساس الربا ؛ وكل الاعتراضات التى يمكن ذكرها على هذا الأساس تكفل بالرد عليها إجمالا مولاى محمد على فى كتابه : « الإسلام والنظام العالمى الجديد[2] » مما يكفينا نحن إعادة الحديث قال:

« ويعترض بأن تحريم الفوائد يعوق سير الأعمال والصفقات التجارية كما يعوق تنفيذ المشروعات الأهلية الهامة . ولنفرض جدلا أنه يعوقهما حقا ، فهو يعوض هذا أحسن تعويض . إذ يمنع الحروب فى العالم ، تلك الحروب التى لا تجلب للجنس البشرى

(١) سورة النساء [٨]   (٢) ترجمة الأستاذ أحمد جوده السحار .

غير الشقاء ، ولا يذكيها ولا يشعل أوارها غير القروض والديون الربوية . وتعالوا بنا نلتمس الحقائق ، فإن التجارة سارت سيرها الطبيعى ، وانتشرت أوسع انتشار كما ازدهرت المشاريع الأهلية الهامة ، وعمت الحدود الشاسعة فى دول صدر الإسلام إبان عصورها الأولى ، حتى أضحت هذه الدول فى طليعة الدول العظمى المتسابقة فى سباق المدنية العالمية .

« وهذا التحريم لا يتلاءم حقا مع ظروف العالم الجديد الذى جاءت به مدنية الغرب المادية . ولكن النظام الأمثل الذى وضعه الإسلام نصب عينيه ، نظام عملى نجح تطبيقه عمليا قرونا عدة فى صدر الإسلام . فربح رؤوس الأموال التى لا تسير الأعمال إلا بها يختلف عن الديون العادية قليلا ، فهو فى الواقع حالة يشترك فيها العمل ورأس المال ، وهذه المشاركة غير محظورة ، فإن النظام الاجتماعى الإسلامى يقول : إن رأس المال والعمل يجب أن يشتركا معا فى الربح وفى الخسارة ، فإن معنى دفع فائدة ثابتة هو أن رأس المال يربح دائما حتى ولو كان العمل لا يؤدى إلا إلى الخسارة.

« ويعترض أحيانا بأن اشتراك العمل ورأس المال فى الغنم وفى الغرم غير عملى ، إذ يحتاج دائما إلى إمساك دفاتر ، بيد أن إمساك الدفاتر ضرورة من ضرورات التجارة، إذ الحسابات التجارية فضلا عن ذلك يجب أن يعنى بها لتقدير الضرائب ودفعها . وإن جميع الشركات المساهمة التى تقوم بالمتاجرة على نطاق واسع تمسك دفاتر ، وهذا النظام أنفع للصالح العام من نظام إضافة الفوائد إلى رأس المال ؛ ذلك النظام الذى يكثر من شرور الرأسمالية ، وهو عين الظلم للعمل ؛ والقروض التى تعقدها الحكومات أو الشركات لتنفيذ المشروعات الكبيرة ، كمد السكك الحديدية ، وحفر الترع وغيرها قد تتبع نفس الأساس .

« وإذا ما قام نظام البنوك العام على أسس تعاونية ، يقرها نظام الإسلام الاجتماعى ، كان نعمة عظمى للبشرية » .

وهذا كلام مجمل ، وتفصيله لا يتسع له كتاب يتناول الفكرة العامة . ولكن

لا بأس هنا من ضرب مثال يهدى إلى الاتجاه التنفيذى حين يراد :

فلنفرض أن الدولة سنت تشريعا يلغى فوائد المال فى البنوك والشركات والمشروعات العامة والاستقراضات الشخصية : فما الذى يقع حينذاك ؟

يقع أن أصحاب رؤوس الأموال لا يجدون أمامهم لتنمية أموالهم إلا طريقين عامين : الأول أن يستثمروها بأنفسهم فى صناعة أو تجارة أو زراعة . والثانى أن يستثمروها بطريق التعاون فى شركات مساهمة تربح أسهمها أو تخسر . وكلا الطريقين يقرهما الإسلام ، ولا تخسر بهما الحياة الاقتصادية شيئاً .

ولكن قد يخشى أن يحجم الممولون عن إيداع أموالهم فى البنوك . وهذه البنوك هى التى تموّل المشروعات الضخمة فى الغالب . وهذا خطر وهمى ، نراه مجسما لأننا لا نرى إلا الطرق الأوروبية فى استخدام المال . . فهناك أولا الميل الفطرى إلى تنمية المال ، وهو لا ينمو إلا باستغلاله على وجه من الوجوه . وهذا الميل الفطرى ضمان لعدم حبس رأس المال . فإذا كنا حريصين على أن نخلق مشروعات ضخمة تحقيقا لما يسمى « الإنتاج الكبير » فنى وسعنا أن نسن تشريعات لبعض أنواع الصناعات الضخمة نحتم فيها ألا يرخص بإقامة مشروع منها إلا برأس مال حده الأدنى كذا ... عندئذ تتجمع رؤوس الأموال بالمساهمة وتخضع لحساب الربح والخسارة . فلا تبقى حاجة إلى بنوك غير بنوك الإصدار . فإذا شاءت البنوك الأخرى أن تربح ، فعليها أن تساهم بأموالها وأموال المودعين — بعلمهم ورضاهم — فى مشروعات استغلالية تخضع للربح والخسارة . فالفائدة المضمونة رباً لا شك فيه . ولن يمنع هذا تدفق رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية ، لأن معظم رؤوس الأموال لا يودع فى البنوك إنما يستغل فى المشروعات .

أما شركات التأمين فيمكن أن تصبح مؤسسات إسلامية ، بأن تصبح الأموال المودعة بها قابلة للربح والخسارة والنقص والزيادة . فتشغل هى رؤوس الأموال المودعة بها فى مشروعات استغلالية تحت الربح والخسارة . وتدفع لكل مؤمِّن فيها مبلغا يزيد

على ما دفعه أو ينقص ، وتخصم من المودعين مقدار ما خسرت بحسب نسبة أموالهم. وبذلك يصبح المؤمنون جماعة تعاونية ، يدفعون من مالهم كله للمنكوب منهم عند نكبته ؛ و ينالون جميعا نوعا من الأمان ينتفعون به عند الضرورة والحاجة . و يطبق هذا على صناديق التوفير وما إليها فتستحيل جميعها مؤسسات تعاونية تستغل أموالها فى مشروعات منتجة ، قابلة للربح والخسارة ، وليس لها فائدة ثابتة . و بذلك ينجو نظامنا الاقتصادى من وصمة الربا ، وتضطر جميع رؤوس الأموال للعمل المنتج طلبا للربح والنمو.

٨ — تشريع القمار: إن المقامرة عملية روحية دنيئة ، لأنها محاولة للكسب بلا جهد ؛ فوق ما توقعه بين المتقامرين من عداوة و بغضاء ، وما تحدثه فى بناء المجتمع من خلخلة واضطراب . وأنواع المقامرة كثيرة . وليس « اليانصيب » إلا نوعا من أنواعها فليست روح البر هى التى تدفع بالناس إلى شراء أوراق اليانصيب، ولا الرغبة فى مساعدة المستشفيات والمبرات ؛ إنما هى الرغبة فى الحصول على مبلغ من المال بلا جهد . وهى عملية روحية دنيئة كما قلت ، تعوّق وجدان الرحمة أو تلوثه . ولا حاجة إلى ذكر الحفلات الداعرة الحمراء ، التى تدعى حفلات خيرية ! فإنما هذه ثمرة الترف وما ينشئه فى نفوس المترفين من تعفن ، وقعود عن الخير ، وحب للشهوات ، وضن بالمال أن يبذل إلا فى لذة حيوانية أو متاع غليظ .

فيجب أن نحظر المقامرة إطلاقا ، بموائدها الخضر ، وأوراق نصيبها المغرية ، بصدورها العارية ، وسهراتها الملوثة . فلا حاجة بالحياة الإسلامية إلى شىء من هذا كله ، والإسلام يرفض أن تقوم العلاقات بين الناس على هذا الأساس ، أو أن ينبت البر فى مقاذر الشهوات !

٩ — تشريع البغاء : البغاء هبوط روحى وعوز مادى . يجتمعان أو يفترقان . وقد حرم الإسلام الزنا بكل صنوفه وأحقر صنوفه البغاء . والدعارة سمة المجتمع المختل التوازن . فالمال الفائض والحاجة المذلة يتقابلان . و إذا قيل مرة : تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها ، فإنها قد تأكل بثدييها ولا تموت ! ولا يجوز أن نعرض الناس للبلاء بالحاجة

فى ناحية و إغراء المال وغير المال فى ناحية ، ثم نطلب إليهم جميعا أن يكونوا من أولى العزم أو الأنبياء ! وسد الذرائع يحتم على السلطان أن يمنع أسباب البغاء من أصولها . كما أن نص الإسلام يحتم أن يتولى التشريع منع الفعل ذاته . فتشريع البغاء إذن واجب بالنص لا مجال للتصرف فيه . وإزالة أسبابه واجبة بتشريع سد الذرائع لاشك فيها .

١٠ — تشريع الخمر : وهذا التشريع لا حاجة إلى الحديث فى شأنه . فالخمر محرمة تحريما لا شك فيه . والمجتمع الإسلامى لا يطيق إباحتها يوما من الأيام . ثم هى صنو البغاء فى الغالب ، وحليفته فى البيئة ؛ أو صنو الترف والتعطل الناشىء عنه ، والخمول النفسى الذى يصاحبه ، والحاجة إلى تحريك الخيال والنشاط عن طريق مسكر من المسكرات .

والخمر ، كسائر المخدرات ، تتعارض مع أصل كبير من أصول الفكرة الإسلامية : فكرة اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد وعقله . فضلا على أنها وسيلة للهرب من مواجهة الوقائع والحقائق ، والإسلام لا يقبل هذا الهرب ، ولا يوافق عليه ؛ لأنه جبن ، ولأنه تزييف للحياة .

* * *

إن الإسلام نظام مرن يستطيع مسايرة العصور والأحوال ؛ وهو محتفظ بروحه ومبادئه العامة ؛ وهو كفيل بتحقيق حياة فاضلة صحيحة نامية قوية ؛ كفيل بتحقيق عدالة اجتماعية شاملة تقوم على أسس إنسانية كاملة ؛ وتهدف إلى إعطاء كل ذى حق حقه ؛ دون أن تقف فى طريق النشاط الفردى المثمر ؛ ودون أن تطلقه كذلك ليستحيل إلى نشاط أنانى ضار .

وفكرة الإسلام عن الحياة أكمل فكرة عرفها العالم ، لأنها تجمع كل العناصر المادية والروحية ؛ وتكوّن منها وحدة تتجه بها إلى أفق أعلى ، وتهدف إلى مُثُل يبلغها الواقع ، وإن تراءت من نسج الخيال .

والعالم الحائر المضطرب ، الخائف الوجل ، لن يرده إلى السلام والطمأنينة ، ويشمله بالأمن والعدالة ، إلا أن يفىء إلى هذا النظام الكامل حين يشاء الله .

في مفترق الطرق

والآن فإلى أين نحن نسير ؟

يجب أن نقف لحظة لنسأل أنفسنا هـذا السؤال ؛ ولنوجه حياتنا فى الاتجاه الذى نريد .

إن العالم بعد حربين متواليتين ينقسم اليوم إلى كتلتين كبيرتين : كتلة الشيوعية فى الشرق ، وكتلة الرأسمالية فى الغرب . . هذا ما يبدو فى ظاهر الأمر ، وما تلوكه الألسن ، ويقر فى الأذهان . . فأما نحن فنعتقد أنه انقسام ظاهرى لا حقيقى ، وأنه انقسام على المصالح لا على المبادىء ؛ وأنه صراع على السلع والأسواق لا على العقائد والأفكار . فطبيعة التفكير الأوربى الأمريكى لا تفترق فى حقيقتها عن طبيعة التفكير الروسى . كلتاهما تقوم على تحكيم الفكرة المادية فى الحياة ، وإذا كانت روسيا قد صارت شيوعية ، فإن أوربا وأمريكا تسيران فى الطريق ، ومن الحتم أن تصلا إلى نهايته ما لم تقع أحداث غير منظورة .

فليس وراء التفكير المادى الذى يسود الغرب ، ويرد الأخلاق إلى المنفعة ، ويدعو إلى التناحر على الأسواق والمصالح . . ليس وراء هـذا التفكير الذى ينفى العنصر الروحى من الحياة ؛ وينفى الإيمان بغير المعمل والتجربة ؛ ويحتقر المثل العليا المجردة ؛ وينكر وجود حقائق للأشـياء إلا وظيفتها — على نحو ما تصنع فلسفة

البراجماتزم — ليس وراء هذا التفكير إلا الشيوعية حين تتغير الأوضاع الاقتصادية بعض التغير فى البلاد الغربية .

إنه لا يوجد اختلاف فى طبيعة التفكير الأمريكى والروسى . ولكن توجد اختلافات فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية . والذى يمسك الأمريكى العادى أن يكون شيوعياً ليس فكرة عن الحياة ترفض التفسير المادى للكون والحياة والتاريخ ، بل لأن الفرصة مهيأة أمامه ليصبح ثرياً ، ولأن أجر العامل مرتفع كذلك . فإذا انتهت الرأسمالية فى أمريكا إلى أقصى خطواتها فتمت حلقات الاحتكار ؛ وأحس الرجل العادى أن الفرصة ليست مهيأة أمامه ليصبح من أصحاب رؤوس الأموال ؛ وانخفضت الأجور بسبب إغلاق حلقة الاحتكار ، أو لأى سبب آخر ، فسيتجه العامل الأمريكى حتماً إلى الشيوعية ، لأنه لا عاصم له يومئذ ، من فكرة عن الحياة أعلى من الفكرة المادية ؛ ولا عاصم له من عقيدة روحية ، ولا من مثال أخلاق .

فلا يخدعنا أن نرى الصراع قوياً وعنيفاً بين كتلتى الشرق والغرب . فكلتاهما لا تملك إلا فكرة مادية عن الحياة ؛ وكلتاهما قريبة فى طبيعة تفكيرها من الأخرى ، وكلتاهما لا تتنازعان على مبدأ أو فكرة ، إنما تتنازعان النفوذ فى العالم ، والربح فى الأسواق ! ونحن هذه الأسواق !

أما الصراع الحقيقى العميق ، فهو بين الإسلام و بين الكتلتين الغربية والشرقية جميعاً . فالإسلام هو القوة الحقيقية التى تقف لقوة الفكرة المادية التى تدين بها أوربا وأمريكا وروسيا على السواء . الإسلام هو الذى يتضمن الفكرة الكلية المتناسقة عن الكون والحياة والإنسان ؛ ويقيم التكافل الاجتماعى فى المحيط الإنسانى مقام الصراع والتطاحن ؛ ويجعل للحياة فكرة روحية تصلها بالخالق فى السماء ؛ وتسيطر على اتجاهها فى الأرض ؛ ولا تنتهى بالحياة إلى تحقيق أغراض مادية بحتة ؛ وإن كان النشاط المادى المثمر عبادة من عبادات الإسلام .

وحقيقة إن الأديان الروحية — وفى مقدمتها المسيحية — تنكر المادية الأوربية

الأمريكية ، كما تنكر المادية الشيوعية الروسية ، لأنهما من طبيعة واحدة تتعارض مع الفكرة الروحية فى الحياة . ولكن المسيحية — فيما أرى — لا تحسب قوة إيجابية فى مواجهة الأفكار المادية الجديدة ؛ فهى ديانة فردية انعزالية سلبية ؛ لا تملك الحياة أن تنمو فى ظلها النمو الدائم الفعّال . ولقد أدت المسيحية دورها المحدود فى حياة البشرية ثم عجزت عن مسايرة الحياة العملية فى الأجيال المتلاحقة ، لأنها جاءت لفترة زمنية محدودة بين اليهودية والإسلام ؛ فلما استمسكت بها أوربا لظروف تاريخية معينة ، عجزت عن مسايرة الحياة المتطورة ، وانعزلت فى المعبد وفى الوجدانات الفردية ، ولم تسيطر على الحياة الواقعة ، لأنها لا تملك قوة الاستمرار والتطور والنماء .

والمسيحية لا تستطيع — بغير تمحل — أن تجارى النظم الاجتماعية والاقتصادية الدائمة التطور ، لأنه ليس فى صميمها أية فكرة عن الحياة الواقعية العملية . فأما الإسلام فهو نظام كونى كامل ؛ فيه العقيدة ، وفيه التشريع ، وفيه التنظيم الاجتماعى والاقتصادى الخاضع للوجدان وللتشريع ، القابل للنمو فى الفروع والتطبيقات .

وهو يقدم للبشرية فكرة متكاملة شاملة عن الكون والحياة والإنسان فيشبع فيها احتياجات الفكر . ويقدم للإنسانية عقيدة واضحة بسيطة عميقة ، فيشبع فيها حاجات الوجدان . ويقدم للمجتمعات أسسا تشريعية واقتصادية ، فيرضى حاجات العمل والنظام .

وهو يقيم نظامه على أساس فكرة روحية عن الحياة ترفض التفكير المادى ، وتقيم السلوك على أساس العنصر الروحى الأخلاقى ، فيرفض فكرة المنفعة القريبة ... وبذلك يصطدم اصطداما مباشرا بالعقلية المادية السائدة فى الكتلتين الشرقية والغربية ؛ ويرفع الحياة إلى أفق أعلى من تلك الآفاق القريبة ، التى تستشرفها أوربا وأمريكا وروسيا على السواء .

* * *

من ذلك الاستعراض السريع يبدو أننا فى العالم الإسلامى ، فى حاجة إلى مراجعة موقفنا كله . فنحن نملك عن الحياة فكرة كلية أرقى من كل فكرة تملكها أوربا أو أمريكا أو روسيا . ونحن نملك أن نقدم للبشرية هذه الفكرة التى تهدف إلى تعاون إنسانى كامل ، وإلى تكافل اجتماعى صحيح ؛ وترمى إلى رفع قيمة الحياة إلى المستوى اللائق بعالم يصدر عن الله ! ومكاننا إذن ليس فى ذيل القافلة ولكن فى مأخذ الزمام !

ولكننا لن نصل إلى مكاننا الطبيعى فى يسر ؛ ولن نبلغه إلا على تلال من التضحيات لا بد أن نبذلها ، لخيرنا ولخير البشرية . وقد تقع أعباء كثيرة على أصحاب رؤوس الأموال ، وعلى المستمتعين الذين مردوا على المتاع . . ولكن هذه الأعباء لا بد منها . فنحن إما أن نسير على درب الإسلام وإما أن نسير على درب الشيوعية ، ولا مفر من إحدى الطريقين فى النهاية . فأوربا وأمريكا اللتان تتمسك بأنظمتهما ، ونختارها على نظامنا الإسلامى ، صائرتان حتما إلى الشيوعية طال الزمن أو قصر ، بحكم أن طبيعة تفكيرهما هى طبيعة التفكير الشيوعى ، وفكرتهما عن الحياة هى فكرتها ، والاختلاف فى ظاهر الأمر ، لا فى حقيقته العميقة !

وإن أصحاب رؤوس الأموال والمستمتعين ليعرفون ماذا تعنى الشيوعية ؛ وإنهم ليفرَقون من اسمها كما يفرَق الهمجى من الجن والغيلان ! فليعلموا إذن أن لا عاصم لهم ، ولا عاصم للبشرية كلها إلا فى الإسلام . الإسلام الحقيقى الصحيح الذى عرضنا مبادئه هنا ؛ وضربنا الأمثال من نظمه وتكاليفه فى النفس والمال .

ألا وإننا اليوم فى مفرق الطريق . فإما أن نواصل السير فى ذيل القافلة الغربية التى تسمى نفسها « الديمقراطية » ! فنصل معها فى النهاية إلى القافلة الشرقية المسماة عندهم بالشيوعية ! وإما أن نرجع إلى هذا الإسلام نحكّمه فى حياتنا الروحية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية ؛ ونستمد منه القوة ؛ وننمى تفريعاته وتشريعاته فى حدود فكرته الكلية الشاملة ؛ ونحتمل تكاليفه فى النفس والمال .

ألا وإننا إن لم نصنع ذلك اليوم فلن نصنعه غداً . فالعالم المحطم بعد حربين

متواليتين ، المضطرب العقيدة ، المزعزع الوجدان ، الحائر بين شتى الاتجاهات والأفكار ، أحوج ما يكون اليوم لأن نقدم له عقيدتنا ونظامنا وفكرتنا العملية الروحية عن الحياة . ولن نقدمها حتى نطبقها فى حياتنا ، فيراها العالم حقيقة واقعة فى الأرض ، لا فكرة نظرية فى الخيال !

والعودة إلى الإسلام لا تمنحنا مجرد تحقيق العدالة الاجتماعية فى حياتنا ، ورد الاطمئنان والثقة إلى النفوس المضطربة الحائرة ، الباحثة عن الخلاص فى شتى المبادئ وشتى الاتجاهات . . .

إنما هى تمنحنا مع العدالة الاجتماعية فى الداخل ، ذاتية شخصية فى الخارج ، وطابعا مميزا فى المجتمع الدولى ، تحسب الكتلتان المتنازعتان حسابه ، وتقيمان له وزنا فى سياستهما الدولية .

بل إنها لتمنح العالم السلام ، وتتيح له فرصة للأمن يتنفس فيها ، ويتقى الكارثة التى تفغر فاها لتلتهم الأخضر واليابس فى حرب عالمية جديدة . . ذلك أن بروز كتلة ثالثة إلى الوجود ، ذات فكرة مستقلة عن الحياة ، وذات طابع مميز بين هؤلاء وهؤلاء . . . إن بروز هذه الكتلة الثالثة بين الكتلتين المتنازعتين ، لهو الحل الوحيد الأخير لتحقيق التوازن الدولى فى العالم الحائر المضطرب بين هؤلاء وهؤلاء .

والظرف اليوم مهيأ ، على مولد الكتلتين الإسلاميتين الضخمتين فى أندونسيا والباكستان . وعلى يقظة العالم العربى فى الشرق والغرب . وعلى الله قصد السبيل . وعلينا الثقة به والإيمان .

مراجع البحث

١ — القرآن الكريم

٢ — صحيح البخارى

٣ — صحيح مسلم

٤ — المسند لأحمد بن حنبل : الأجزاء الأربعة الأولى شرح وتعليق أحمد محمد شاكر

٥ — مصابيح السنة للبغوى

٦ — الخراج لأبى يوسف

٧ — شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد

٨ — تاريخ الخلفاء الراشدين (الإمامة والسياسة) لابن قتيبة الدينورى

٩ — الإسلام على مفترق الطرق تأليف ليوبولد فايس وترجمة عمر فروخ

١٠ — الإسلام والنظام العالمى الجديد تأليف مولاى محمد على وترجمة أحمد جوده السحار

١١ — الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى تأليف آدم متز وترجمة محمد أبوريدة

١٢ — أطفال بلا أسر تأليف أنافرويد ودرثى برلنجهام وترجمة محمد بدران ورمزى يسى

١٣ — الرسالة الخالدة لعبد الرحمن عزام

١٤ — مالك لمحمد أبو زهرة

١٥ — الملكية ونظرية العقد لمحمد أبو زهرة

١٦ — الخطابة لمحمد أبو زهرة

١٧ — الفتنة الكبرى — جزء (١) — لطه حسين

١٨ — عثمان بن عفان لصادق ابراهيم عرجون

١٩ — حياة محمد لمحمد حسين هيكل

٢٠ — الصديق أبو بكر لمحمد حسين هيكل

٢١ — الفاروق عمر لمحمد حسين هيكل

٢٢ — أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح فى الإسلام لعبد الحليم الجندى

٢٣ — عبقرية الإمام لعباس محمود العقاد

٢٤ — عبقرية الصديق لعباس محمود العقاد

٢٥ — داعى السماء بلال بن رباح لعباس محمود العقاد

٢٦ — عمرو بن العاص لعباس محمود العقاد

٢٧ — الإمام على بن أبى طالب — الجزآن الأول والثانى — لعبد الفتاح عبد المقصود

٢٨ — سعد بن أبى وقاص لعبد الحميد جوده السحار

٢٩ — الاشتراكى الزاهد أبو ذر الغفارى لعبد الحميد جوده السحار

٣٠ — عمر بن عبد العزيز لأحمد زكى صفوت

٣١ — الإسلام والأوضاع الاقتصادية لمحمد الغزالى

٣٢ — الإسلام والمناهج الاشتراكية لمحمد الغزالى

٣٣ — فلسفة البراجماتزم ليعقوب فام

٣٤ — الحروب الصليبية الأولى لحسن حبشى

٣٥ — خالد بن الوليد (مخطوط) لصادق ابراهيم عرجون

فهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
إهـــداء	٣
الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام	٥
طبيعة العدالة الاجتماعية فى الإسلام	٢١
أسس العدالة الاجتماعية فى الإسلام	٣٣
التحرر الوجدانى	٣٥
المساواة الإنسانية	٤٩
التكافل الاجتماعى	٦٠
وسائل العدالة الاجتماعية فى الإسلام	٧٢
سياسة الحكم فى الإســلام	٨٨
سياسة المال فى الإسلام	١٠١
الملكيــة الفردية	١٠٣
فريضة الزكاة	١٣١
فرائض غير الزكاة	١٣٦
من الواقع التاريخى فى الإسلام	١٤٣
حاضر الإســلام ومستقبله	٢١٥
فى مفترق الطرق	٢٦٣
مراجـع البحث	٢٦٨

تصويبات

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٩	١٦	لأمسكتم	إذن لأمسكتم
٣١	٩	فى مجراها	مجراها
٣٥	٥	تحافظ الجماعة	تحافظ الجماعة
٣٦	١٥	لا إنسانية	الإنسانية
٤٤	١٥	وأضبح	وأصبح الدين
٤٥	١	إنما توعو إلى ترك	إنما تدعو إلى ترك
٤٨	١٤	حق معلوم	حق
٦٧	١	فليغير	فليغيره
٧٨	١٣	واجتنابه	واجتنابا
٨٠	٤	فَلأنفسكم	فَلأنفسكم
٨٠	١٦	التبصر	والتبصر
٨٣	١٤	أن تكون	أن يكون
٨٥	١٤	أن يكون	أن تكون
٩٤	٢٢	حديث [٨]	حديث
١١٣	١٦	يجوز	يجور
١١٤	٢	تستحق	يستحق
١٢٧	١	وأتْرَفناهم	وأتْرَفناهم
١٢٧	٢	تاكُلُونَ	تَأْكُلُونَ
١٢٧	٣	أطْعَنَا	أطَعْنَا
١٢٨	٢	ويء	ويمر
١٤٣	١	ما يصلح	ما يصح
١٥٠	٣	كلا	وكلا
١٥٥	١٧	بحقائق	لحقائق
١٦١	١٤	وقائع	واقع
١٧٢	٢	وتلتها	وسبقتها
١٨٥	١٣	رغبتم	غبتم
٢٤٢	١٥	للباوغ	لباوغ
٢٥٥	١٠	اجتماعى	الاجتماعى

كتب للمؤلف

الكتاب	الطبعة	الناشر
١ — العدالة الاجتماعية فى الإسلام	« طبعة ثانية »	لجنة النشر للجامعيين
٢ — معركة الإسلام والرأسمالية	« طبعة أولى »	دار الكتاب العربى
٣ — التصوير الفنى فى القرآن	« طبعة ثانية »	دار المعارف
٤ — مشاهد القيامة فى القرآن	« طبعة أولى »	دار المعارف
٥ — النقد الأدبى : أصوله ومناهجه	« طبعة أولى »	دار الفكر العربى
٦ — كتب وشخصيات	« طبعة أولى »	دار الرسالة
٧ — أشــــواك	« طبعة أولى »	دار سعد مصر
٨ — طفل من القرية	« طبعة أولى »	لجنة النشر للجامعيين
٩ — المدينة المسحورة	« طبعة أولى »	دار المعارف
١٠ — الأطياف الأربعة	« بالاشتراك مع إخوته الثلاثة »	لجنة النشر للجامعيين
١١ — نقد كتاب مستقبل الثقافة	« نفــــد »	
١٢ — مهمة الشاعر فى الحياة	« نفــــد »	
١٣ — الشاطىء المجهول (شعر)	« نفــــد »	

الكتب التالية

١ — الإسلام دين السلام

٢ — أمريكا التى رأيت

٣ — لحظات مع الخالدين

٤ — وطن ينهـــار

٥ — حلم الفجر (شـــعر)

٦ — نحو مجتمع إسلامى متحضر



دار مصر للطباعة
٤٠ شارع كامل صدقي باشا (الفجالة)

٢٥ قرشاً